





من كتب الى
مفتي القضاة
عن

احقر الممرك والخاص

١٤٦

قضى

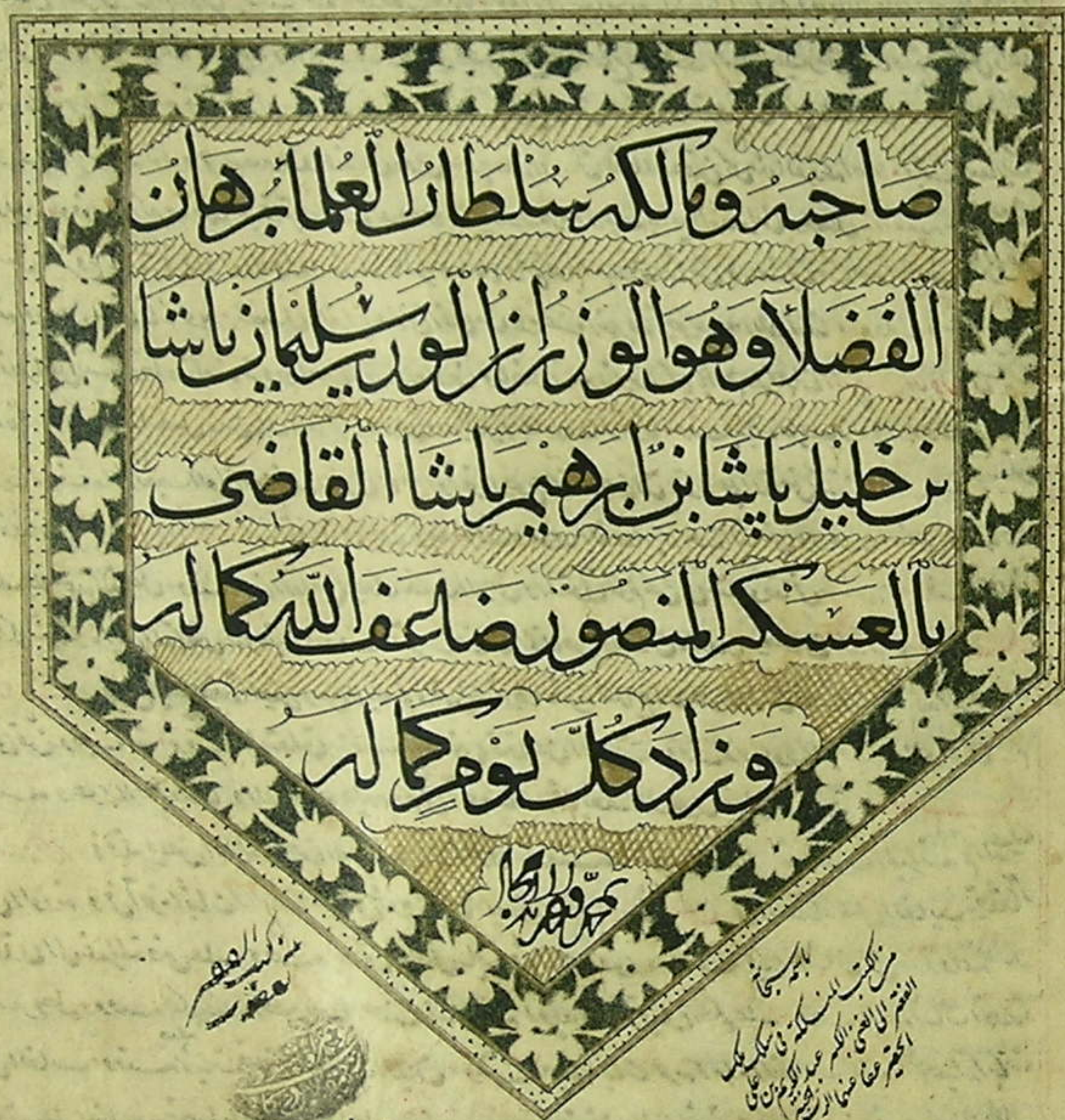
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
مطهر



قال الامام اذا استأجر دابة ليحمل عليها عشرة فخائم حنطة فحمل عشرة حنطة فان سلمت عليه تمام الاجر وان تلفت بعد ما بلغت عليه
نصف قيمتها وتمام الاجر ويضمن عندئذ استأجرها ليدخل عليها الى مكان فربها في المصر في حواكبه فمخالف الاجر عليه من
الفقار والبرارية



جاء مع الفصوليين



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
الخير ما عصى الا به

١٧٥٠



الخط المرقوم من
الخط المرقوم من
الخط المرقوم من
الخط المرقوم من
الخط المرقوم من

AMCA ZADE
HUSEYIN PASA
175

وفيما العيب احكامه منها شذراته على انها بكر ومنها بكر الحصة زمانا بعد معرفة العيب ومنها الزيادة من منع في الردع
ومنها معرفة نقصان العيب ومنها ظهور الجوع خلاف ما سمي ثم خالف الاستحقاق ثم خالف الردع ثم خالف الثابت لملك البيع او رد
ثم العيب الفاحش واليسير ثم العيب على العيب **الفصل الثاني والعشرون** في ما يبطل من العقد بشرط وما لا يبطل فيها
بيع بعينه واضافه وما لا يبيع وقسمه بيان ما فعل القاب والفاقة وما لا يبطل وقسمه ان الغاء يدخل او لا وقسمه عدم الحلال
وفي آخره بيان ما يتعلق به من ايراد ان يرض لنا كلف ولا يخلف ثم بعد جش آخر فيما يتعلق بالفاقة ولا يقطعها
الفصل السابع والعشرون في تصرفات الاراء والوصي والقاضي والمكول والمأمور وقسمه عمل منه العسر واليسر
منه وقسمه اذا اذنيق العقد الى الموكول ليرجع الحق الى الوكيل وقسمه ما يتعلق بتقوى الاوقاف وقسمه الاستئثار
على الوقف وقسمه للورثة اذا لم يكن لهم وقسمه الدين وقسمه ما يتعلق بغيره وما لا يتعلق به **الفصل الثامن والعشرون**
في التركة وما يتعلق به وقسمه احكام بعض احكام الوصي وقسمه احد الورثة كمن الميث من عنة او قضى ومن الميث من مال عنة
او يفتق على الصغير من مال عنة او يصاب بدين عنة وقسمه انفاق الكس على الوارث الصغير من التركة ثم اثبات الورثة
ثم علك التركة في حصص احد الورثة ثم البراءة عن حصة ثم صلح احد الورثة عن نصيبه ثم تبرع الاجنبي بقضاء نصيب احد الورثة
من الدين المشترك ثم تولى نصيب الآخر ان يسلك القابض ثم اقرانه استوفى جميع تركه ابيه من يد الوصي ثم اقره عليه وارا
الغائب تركه ابيه **الفصل التاسع والعشرون** في اقرار احد الورثة بالدين او بالوصية او بوارث آخر وقسمه احد الورثة
لواقره بدين او بوصية او بدين احد من الورثة او بدين احد من الورثة ثم شهدوا بدينه او بدينه
وقسمه بيع الوارث شئ من التركة المحاطة بالدين وقسمه اقامة البينة على الخصم المقر وقسمه اثبات الدين على وصي العبد
وقسمه اقرار الوصي بدين الميث ثم اقرار احد الورثة بالوصية وقسمه اقرار ولد بعد موت نجلها وقسمه شرائط اقرار
النسب **الفصل الثلاثون** في التصرفات الفاسدة الكس الفاسد البيع وقسمه التي يجب في الغصب ثم يوم
العقد الاجازة الرهن والحبس والشركة والمرارة الكفالة الصلح وقسمه الصلح عن الوصية والوصية
والغصب وقسمه صلح على الكس لم يبيع معنى فسد الصلح وقسمه الصلح عن الدين والقرض وقسمه بيع ما ليس بدين ثم عينة
ثم الصلح عن بعض حصة ثم عن وعوى الطلاق ثم العارية والوديعة الكفالة الفاسدة وقسمه جهالة المكفول له او عنه
بل يبيع منه الكفالة وقسمه كفل بنفس غايب لا يعرف مكانه ثم الكفالة الموقوفة والمعلقة بشرط ثم الفاظ الكفالة القرض
الفاسد وقسمه بعد التبع بعد البيع بها ما يصير الرهن مقبوض المستوفى وما يجانه ثم اقرار المجهول عليه الكفالة
الفاسد وفي آخره ما يكون مقبوضا بالقبض والجس وما لا يكون **الفصل الحادي والثلاثون** في السبوع السابع
وقسمه باع ما هو نصيبه بلا علم اجازة السابع اعادة ايداع قرضه مقاربة هبة التصديق
وقسمه رهن رهنه غصبه دعواه استحقاق **الفصل الثاني والثلاثون** في بيع الغصوب والرهن والمدفوع فرائده
او معاملة وقسمه بيع الزرع والتمن ومتعلقة او لم يبيع الغصوب وقسمه نحر الغاصب للغصوب ومتعلقة واجازة
اتاه فتزوج به لم يبيع الرهن والمستاجر وقسمه الاقرار بالذات التي اجر بالاشان واجازة ثمانية بعد ما اجر في المدة ثم اجازة
الرهن ثم برهن الرهن وقسمه ما ينشئ به الرهن والاجازة من قول وفعل وقسمه اجر تام مضافا الى القدر اجر ناقص
المدة او باعها او وهبها هل يبيع وقسمه بيع المدفوع فرائده او معاملة ثم بيع زرع مشترك ثم حيلة جواز بيعه ثم بيع الفصل ثم
بيع الارض المزروعة قبل ان ينبت ثم جش آخر من سبل المزارعة وقسمه غصب ارضا وزرعها وقسمه بيان مواضع يجب
فيها العقد على الزرع وان لم يبعد فرائده وقسمه ان الاقال لا يظفر في العلة وان لم يبيع النماز وقسمه بيع بوزن ثم بغير

عيب فاحش
عيب يسير
ما يتعلق به
كمن وارث من مال
موت في التركة
الشرط لطلب
كمن وارث من مال
موت في التركة
الشرط لطلب
مطلبه من السادة العروس
بيع ما ليس بدين

الغالبين ثم ما يدخل في بيع الكس معاملة ذكره مع الكس **الفصل الثالث والثلاثون** في الغفارات وفي ضمن الدين
وبراءة الغفان وقسمه الامر بطلاق ما لا يفر وقسمه ان من ضمن بامر السلطان او المولى ثم السعانة ثم غصب
العبيد وما يتعلق به ثم الغصب من العتبان وعصبة والرد عليهم وجبايتهم والنجاة عليهم ثم الغصب من
السكران والنام والرد عليها ثم التمسك بالدلالة ثم بيان الغصب وقسمه وضع فلتسوقه عن على راس نفسه ثم التمسك
الشرط ثم نجاة الدواب والنجاة عليها ثم ما يحس بالنجاة عليها ثم المسائل المستحقة كذا في شاة الغير قد
اشرفت على الهلاك وما يجانه مما ينبت به الاذن ولالة ثم ما جلس على ثوب عن فقام فتوق وما يتصل به سائل
المال والنار ثم البث والجدار ثم التمسك بالشر والبناء والزرع ثم غصب العقار ثم اخفاء المالك وما يملكه ثم ما
غصب وطول في بلد آخر وقسمه كفي عمر المثل في ملة الغصب يوم الخسوف ثم في القمى كفي ملة الغصب
او التمسك ثم غاصب الغاصب وقسمه ان لا يبرأ عن العين المغصوب ابرأ عن الغفان وقسمه اذا وضع
اليدين من يد الدين لا يبرأ ما لم يصف في حجة ثم ما يقطع به حق الملك عن المغصوب وما لا يقطع به ثم ما هو
وغيره فلي وقسمه اعرف كذا بالغفان ثم ضمان احد اشركين بسبب العين المشتركة وقسمه الانفاق بالاعيان
المشركة ثم ضمان المأمور ثم الدلال وقسمه ضمان اسوم على الشراء ثم الوكلاء ثم المودع وقسمه ان
شرط المودع وقسمه الذي عن الدفع الى من هو في عياله وانتهى عن السفر بالوديعة وقسمه من ضمن المودع وقسمه
الله ومن لا يضمن وقسمه ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق ومن يبرأ عن الغفان بالعود الى الوفاق ومن
لا يبرأ وقسمه ما يضمن به المودع وما لا يضمن وقسمه من موضع الوديعة فنام عنها وقسمه طلب الوديعة وردا
وقسمه ما يملك المستعير وما لا يملكه ثم اعان الدواب وما يتعلق به وقسمه الكراه المودع على دفع الوديعة ثم
استعمال الوديعة وانما فاما تم موت المودع مجرما ثم جحد الوديعة وما يصل به وقسمه المستعير عن العارية ثم
رد العارية وما يتصل به ثم ما يتصل به المستعير وما لا يضمن في عارء الامتعة ثم اعان المراه ساه بلا اذن
الزوج ثم ما يصدق فيه المستعير وما لا يصدق ثم ضمان المراهن وقسمه ما يجوز للمراهن وما لا يجوز وما يضمنه
وما لا يضمنه وقسمه نقصان سعر الرهن وازدياده وقسمه ما يصير به رهنه وما لا يصير ثم ضمان المتاعه وقسمه
اجازة الدواب ووجوب الضمان فيها وقسمه ان المتاعه حاله ثم ادق ك تمام الامر وقسمه بقعة احكام
من يبرأ بالعود الى الوفاق وقسمه بعث الدابة المستأجرة الى السرح وقسمه رد المتأجرة وما يتصل به وقسمه
مؤنات الرد وقسمه خالف في الطريق او في الوديعة وقسمه خالف في الحمل او في الركوب وقسمه اجازة الامتعة
ووجوب الضمان على المتاعه ثم ضمان الاجرة المشترك وكالص واخرهم ثم الراعي هلاك شاه فذبحها ثم الحارس
ثم الحمال ثم المكاري ثم الناج ثم الحياط ثم القصار ثم الهياج وقسمه ان كل فعل هو سبب نقص المال وتلفه
هو عذر لفتح الاجازة ثم الضمان ثم النجا والاشان ثم الغلاف ثم الطباخ ثم الملاح ثم الاسكاف ثم الحداد ثم القصار
وكوه ثم الحامق والنيابي ثم الطباخ ثم المزارع والمعامل وقسمه بعث الدابة الى السرح ثم المستصع ثم النحاس
ثم الحرس ثم الاتق ثم الملقط **الفصل الرابع والثلاثون** في الاحكام احكام الاشان ثم السكاري ثم الوكلاء
نقض ودعة ودين وما يتصل به وقسمه ما يحلف فيه الوكيل وما لا يحلف به ثم جبر الوكيل وما لا يحلف به
احكام العتبان وقسمه وقوع خلاف العتبي ومعرفة هذا البلوغ وتفسير المراهق ثم احكام التعاطي في بيعه وقسمه
ثم الكساج ثم الاجازة ثم احكام الدلال ثم اجره كسبه الوفاق ثم الاستثناء ثم الديون وقسمه ما جمل الدين ثم لا يبرأ

سبب

مطلب
احكام العار
ملك القبر

التعدي

كثير
من

مطلب
سنة

مطلب
تسوية

الشاط

منه ثم ما يكون ابرار وما لا يكون ثم هذه الدين ثم التبرع بقصا دين غيره وقسم ما يجزى على القول وما لا يجزى ثم ما يكون قصدا
دين وما لا يكون وقسم القول للمملك في حمة التملك وما يتصل به ثم احكام الزاوية والمعاملة او لها ثم موت احد
المقاصدين ثم قيام احد على نزع دمه ثم احكام العوان في ملك الغير ولها ما لو حبس الزوج وما لا يوصيه ثم العوان في
الاوقاف وقسم دعوى العم او الوصي الزاوية على الوقف والتبني من مال ومن مالها وفي انقضاء الامور ما لا يتفق
وقضاء الناس وما يجازيه ثم احكام المرض **الفصل الثاني في النكاح** وما يتصل به من النكاح وما لا يتصل به وما لا يمتنع وما لا يمتنع وما لا
يحل ولا يمتنع او لها ما حدث في طريق العاتم والخاص وقسم نفسه بكمه عند نكاحه وما يتصل به من النكاح وما لا يتصل به
سائل من هذا الفن ذكر في فصل النكاحات وما يتصل به من ملكه على وجهه تعالى به جان وقسم معرفة هذا المقدم
وقسم ما يحرم الا على وما لا يحرم وما لا يحرم في الانشاء المتدله اغصانها الى ملك الغير وفي الزاوية وفي الخوف وما يحدث
فيها اهلها وقسم مسائل الانتجاع بالامانة ثم في المنفعة في هذا الفصل وقسم دار عارة او دار لها ان يخرجها
وقسم هدم مئة ولم يسن والجيران يتأذون به وقسم المروء الى مكره او الى الغرات في ارض عرس وقسم منع بيع
الغلة لغیر اهل البلدة لو ضار اهلها ثم مسائل الانتجاع وقسمها حتى التوت ونحوها لو كانت في المسجد والمقابر
وقسم الاكاداد عرس في ارض احد ما كان اغوس الخادم في ملك الخدم **الفصل السادس في النكاح** في مسائل وهي
انواع النكاح في دعوى الخاط والمختص وقسم نفسه انصال الترسع الثاني في تصرف احد شركتي في ارضها المتدله
انما النسب في الخاط من انس ولا حدها عليه حسمه او اذ الان في بيع حسمه عليه ولا حدها عليه فاداد احد ما كان
وضع عليه الرابع في حاط منكر الخدم وخاف عليه الاخذلهم وفي انقضاء ما يتصل به من منزل ذي ثلاثة شقوق كل شقوق اهل
لرجل الخاف من في اثر الخاط والاقارب والقصل عليه السادس في المنعقات ثم تعد احكام الخاط والمبايعة
الفصل السابع في النكاح في معرفة متى الاسامي كوالتي والخبر والعلم والسر والطاعة والقبض ثم اسم
التمتع والنكاح وقسم ان عمام العرب لا يرد على ثلاثة اذوع ثم اسم المتاع ثم التابة ثم الحرف ثم الحبل والبعدر والنافه
ثم البقرة والنود ثم الحب ثم الحصى ثم البغل ثم الناسة ثم الكس على الدجاجة والديك ثم الحمار والامان ثم الحبل
والعوس ولبن دون والشهري **الفصل الثامن في النكاح** في الفاظ الكفر عالمها او غير عالم وفي الخطا
وهذا النفس بالكفر والرضا وما يتصل به وانه انواع اقلها في حصة الامان ثم فيما تعاقب في ذوات الله تعالى
وصفاته ثم ذكر المكان لله تعالى ثم ما يضاف الى فعل الله تعالى ثم ما تعاقب في كلمة الله وعدمه من المنعقات ثم تعاقب
ما يكون تخيير كذا ما بشرط ثم ما يعود الى الغيب ثم ما يعود الى انبياءهم ثم رزق ما امر الله تعالى وبعطاه ثم ما يعود الى
الملائكة ثم ما يتعلق بالانوار وقسم انه الاجماع المتأخر من رفع الخلاف المتقدم ثم ما يتصل بالصلوة ثم النكاح ثم
الصوم ثم الطاعة ثم الاكثار ثم القناعة وما يتصل بها ثم الام بالمعروف والنهي عن المنكر ثم الحلال والحرام ثم
والعلماء والصالحين والابرار ثم في الخصومة الى الشريعة والتعاضد ثم القابل لا غير باكثر او نحوها وما يتصل به من النكاح
ثم التمسك بالكتاب وترويح الكافر على المسلم ثم ضايق المجوس والنيرف ثم الزادات للفاطمين من الجوع والعز والرجحان
ثم المملوك والحيوان والسجود لغير الله ثم كلام الفقه والحجج وقسم بعض مسائل الحزم لعلم الكفر ولعقنة والار
بالنقد ثم التعريف وقسم جلد النكاح على الحق انه يطل بهل يجب منه اخر ثم الكرامات وقسم العيدين بعد الله تعالى ثم
هذا الفصل وقسم حكم الزوجين **الفصل التاسع في النكاح** في المنعقات وانه اجابات الناس او لها في الحرة
وقسم جري القس وقسم ان الناس جواد الا في سائل من ان الظاهر لا يتحقق في مالوفنا والى المسبغ ثم ادعى انه حرم النكاح في دعوى الحرة ثم

الحيلة

وامر ابدية

من النكاح فما يتصل به من النكاح وما لا يتصل به من النكاح وما لا يتصل به من النكاح وما لا يتصل به من النكاح
على كافر الناس وقسم صيرورة الولد من رجلين وقسمه في فعل نفسه وقسمه في فعل غيره وقسمه في فعله
وقسمه من لا يجوز ايجانه ابتداء بوجوبه لها ولا يجوز افساد العقد بعد صيرورته وعكسه وقسم ما حكم به الحال فانما يتحقق السبل والشهادة على اليد
المسبوبة **الفصل العاشر في النكاح** في الحبل والتجملات والمجاذير وقسمه في زمانه يوم الايداع او في يومه يوم المجوز وقسمه
الى زمانه القلوس وقسمه ان الاقارب يبيع قبل البيع ما حلل وقسمه في الشر من العلوم على ان من لا يشرى وقسمه في النكاح
وسان احكامها وقسمه في كسب القن يلزم القن وقسمه ان يبيع بالتعاضد بعينه في موضع ثم كمن التسليم فيه بناء على العقد
العقد القاسد والا فلا وقسمه في المصير في طهر الزاوية واليه مال اكثر الشايع وقسمه ان ذكر الانسان لا بد منه
قول القاضى حكمه بنيت السجل شرط لا يكفي وكذا قول القاضى شهدوا على موافقة الادعى لا يكفي وقسمه ان ذكر الطوع
فصل هو احتياط لا امر لازم وقسمه اعرض عن مان السبب ومال الى دعوى الاقرار لا يسمع وقسمه كسب العتق في انقطاع
تخلف غير القاضى لا يعتبر ولذا اختلف القاضى بلا طلب للذمى وقسمه انه لو وقف على ولاده فالتقوى على ان اولادها
لا يجلون **الفصل الحادي عشر في النكاح** في القضاة وما يتصل به من عزل قاض او وكيل او مأمور ورسول وقسمه في القضاة
والمتقوى بدلت او لا بما يصير دار الاسلام حرجا لما جاءه اليه في زمانه ومكانه قال ج في لا يصير دار حرج الا بما جاز احكام
الشرك فيها واتصا لها بدار الحرب بان لا يكون بينها وبين دار الحرب بغير المسلمين وان لا يتبع فيها مسلم او ذمى او مشركا على نفسه بالان
الاول لا يلاقي ارضا الا بامان المشركين وعند ما يجر احكام الشرك تصير دار حرج انصرفت اولادها وبقى احد بالامان الاول
اولاد لان دار الحرب يصير دار الاسلام باجر احكام الاسلام فيها ولو لم يكن من قبله بدار الاسلام بان كان
عنه ما يصير لامل الحرب فكذلك عكسه اعتبارا لاحد بما لا يخفى وان ان الحكم او بغيره فبما يتبع من العلة بقى الحكم بقائه
فما صادت البلدة دار الاسلام باجر احكامه فبما يتبع من احكامه وآثاره ببق دار الاسلام وكل مصروفه وان لم يسم من جهة
الكفا يجوز منه اقامة الجمع والاعادة واخذ الخراج وتقليد القضاة وتزويج الايامى لا سبيل للمسلم عليهم واماطة
في موادهم ونحو ذلك وما في بلادهم ولا في اقاليمهم ولا في اقاليمهم ولا في اقاليمهم ولا في اقاليمهم ولا في اقاليمهم
وكم عليهم طلب والى مسلم دار الحرب يمنع وجوب ما يندى بالشبهات خلافا لشافعي في اذ احكامنا لا يجزى في دارهم وكذا
عكسه فلو سلمته وقتل مستأمنه لا قود ولا دية عندنا وبقا في عندنا شافعي وعلى هذا الوجه لم يسم في دارهم ولا في دارهم
او قد في لا يلزم الحد خلافا لشافعي في اسيران ثم قتل احدهما صاحبه لاشئ عليه عند حسن في الا كفان لانهم يتبع افعالهم
كواحد منهم وعندهم لا يجزى الدية اذ حكم حكم نفسه على حده وكنت في **الفصل الثاني عشر في النكاح** في اسيران
فيجب الكفان في الخطاء واما في ما لا وفي الخطاء الكفان ايضا اذ العصمة المقيدة بدارنا لا تبطل بعرض ولم يقد
لشبهه وهذا **الفصل الثالث عشر في النكاح** في التعليل بعينه ان يجب الدية على من اسلمته فقتل مستأمنه فبما
ما عر تقدر القضاء قبل كره لقوله عدم من تبلى بالقضاء فبما في ذم غير سكين وقيل رخص لو عدل في نفسه
علما بالكتاب والسنة واجتهادا والاشي وفي **الفصل الرابع عشر في النكاح** في ابياح طلب القضاء بحال عند اكثر العلماء ولو اعطى ما يطلب لم يحل
له الشروع ما لم يجز عليه وفي عند علماء العراق وهو احتياط لا بد في حق ضرب اسواط لاقتناعه وقدمه في نيقا
ونحن يومنا لا يابانه وقاس مشايخ بلادنا لا بأس به للصالح ثم يجوز للسلطان ان يعلق القضاء من طلب
هد وينبغي في حكايا الاولى لقوله عدم من قلد غير علماء وفي رعيته من هو اولي به منه فقد خان الله ورسوله وخان
جماعة المسلمين **الفصل الخامس عشر في النكاح** في اهل المدينة فقد اساء ولم يأنه وكذا العوالي واما الخليفة فليس

واما طه

ولو قيل احد المسألة
الائمة يجب للدينه ولا
ويقال عند ان افعل

سؤال

فما اهلها وبقين افضل منه

ولم يسمه حاز فان لم يحكم به قاض وكنتما الكفاية كذا لا شك انه نهان لكن وكرم به ما يدل على انه لا باس به فانه قال لو خاف الواقف
ان سطره قاض فانه كتب في حكم الوقف وقد حكم به قاض او ان تصرف في المصلحة وضع معها انما يبطل بالباطل والقاضي بطلان
هذا الكلام منقح قاض اخر عن ابوالقاسم في حكمه في الوقف وهو لا يوجب كفاية في الوقف بل كفاية في الوقف والوقف والوقف
لو كان الوصي او المتولي من جهة الحاكم وما يكون من حكمه ليس له ولا سلطان الوصي فان القاضي لا يملك نصب الوصي والوقف
الا اذا كان ذلك التصرف في الوقف والوقف منصوصا عليه في منقح فضاء الحكم بان القاضي فانه لا بد ان يذكر ان فلانا
القاضي ما دون بالانابة كذا عن هذا الوصي كذا في محضره والوقف في الوقف في زماننا انهم يكونون اقرار الوقف ان قاضيا
من قضاء المسلمين حكم بزوج هذا الوقف فداك ليس بشي ولا يحصل به المقصود ايضا كذا في محضره فضاء وقاض
بعض المتأخرين انه لو كتب في الحكم حكم بضم هذا الوقف فاض من قضاء المسلمين ولم يسمه حاز في كل موضع يكون الحكم سببا
لثبوت الحكم بشرطه تسمه القاضي كما في الحزمة الثالثة بلبان وكما في خلاف سبب القضاة وكفره بسبب الاقرار بالدين من تسمه القاضي
غدا الاب والحد وكذا الوقف نفسها من غير كفره بسبب الاقرار عن الاسلام وفي هذا المقام لا بد من تسمه القاضي
او تسمه القاضي في منع القضاة بسبب النوب الحزمة تقوقف الحزمة على تفرقه فلا بد من تسمه القاضي ليصدر معلوما ان الحكم
بضمه الوقف فلا يشترط فيه تسمه بل يكفي بقوله حكم قاض بضمه من قضاء المسلمين او الحكم ليس بسبب ثبوت الوقف انما هو
شرط الزوم فالماصل انه نظر لو ثبتا فلا بد من تسمه القاضي او الحكم لان ثبت بلبان سبب وفي الجوهول لا يتحقق السبب
وكذا في الرجوع عند الاستحقاق لا بد من تسمه القاضي او سبب الرجوع الحكم فلا بد من كون الحكم من المعلوم وكذا
لو برهن المدعي عليه ان قاضيا من القضاة حكم بان شاهد عدو وبغلق لا يقبل ما لم يذكر القاضي ولا ان كان كان
القضاء شرطاً او الحكم ايضا في السبب ولذا اطلقوا شهداء افعال لغته لو فعلت الدار فانت جرح وشهدا فخران على قوله
ثم رجعوا فثبت شاهد العين لا شاهد الاقوال او شهدا على السبب وراي اخر ان على السبب شهدا ان قاضيا من القضاة
اشهدا ان قاضيا من القضاة او كلف من الحقوق او اقرارا او اقرارا او اقرارا من القضاة حكم له عليه به او شهدا ان قاضيا من القضاة
فعله ولم يسمه القاضي فانه لا يقبل من الشهادة ما لم يسمه القاضي ويشبهه او القضاة عقد من العقوق فاذ شهدوا
بالعقد ولم يسموا القضاة لم يصح معلوما فلم يسمه حاز في هذا الموضع فاقصه بل في جميع الافعال لو شهدا على فعل لم يسمه
فاعله لا يقبل شهدا وتما اقوال هذا بعض تسمه القاضي سواء كان القضاة سببا او شرطاً الا ان يسمه حاز في قوله بقر من
الحقوق فدخل فيه الحكم منع وغش مع ان الحكم ليس بسبب البيع وايضا العقدا وفي عقد في الكفل فلا بد من ذكر القضاة
او ادعى مدعيه من ذوالاليد على المدعي اني شرته من وصيكي في صغر وكلم ستم الوصي هل يسمع دعواه ويسمى خالفوا فيه
وكذا لو برهن ان فلانا باعه مني باطلا في القاضي في صغر وكلم ستم القاضي خالفوا فيه وعلى هذا لو شهدا على وقوعه لم
الواقف انه الى المتولي ولم يسمه الواقف او المتولي خالفوا فيه فالماصل ان في دعوى الفعل والشهادة عليه هل شرط
تسمه القاضي فيه خالفوا في المساج وادله الكتب فيها متعارضة فذكرتم في كتاب الحدود ان المدعي عليه لو برهن ان الشهود
محدودون بغلق فلا بد من تسمتهم من حدهم وهذا المسم وما ذكرتم في كتاب الحدود ان المدعي عليه في دعوى الفعل والشهادة عليه هل شرط
لو ادعى انه وارث فلان الميت وشهدا ان قاضيا بل كذا شهدا على حكمه ان هذا الرجل وارث فلان الميت ولا وارث له عن
يعلن وارثا ولم يسمه القاضي بل كذا شهدا ان قاضيا بل كذا شهدا على حكمه ان هذا الرجل وارث فلان الميت ولا وارث له عن
ادعى شيئا في يد رجل اني شرته من وصيكي ولم يسم الوكيل وشهدا على الشرع ولم يسم الوكيل يسمع دعواه وسها ونبها جله فقال وبني

[illegible]

القبض ٩

عن رفع عننا اني قد تزدك فلان كس امانت يهدى بيده بان كس داد وارتق التمن وطلب الموكل عينه من المودع
وتصا فاذ ان العين ملك الموكل فعلى ما في ج يبيع ان لا يملك المظالم التصا فاما ان وصل اليه من جهة الغائب وعلى ما
ما في ج يبيع ان يكون له المظالم واجاب والدي ان المودع لو صدق الموكل انه ارسل التمن للايداع فله المظالم الا
الكر كذا في قولك انما الغائب من ج ج بما قرى من اتقون وانه اعلم وادعى عمامة في يد رجل وقال بعثتها اليك مع كذا
المصالحها وان يكون الغائب له لا تصح بين الدعوى او ان الغائب وصلت اليه الدفائن جهة الغير فالرفا ليس بهم وقنع
اي دلالا يبيعه فباعه وغاب وادعاه الآخر على المشتري واقرانه دفع الى فلان لبيعه ولكنه انكر الدفع هل يملك الدعوى
لو صدق ان لا يعود دفعه اليه لا يملك الدعوى التصا فاما على وصوله اليه من جهة الغائب ولو برهن في ذلالة شناه
من وكيله يبيع الدعوى الموكل بالمظالم جهة الغائب لو دفع عند دفعه ومات وذو اليد يكون حتما لكل من ادعاه الا ان
برهن ان فلان الغائب دفعه الى المشتري الذي دفعه اليه وغاب فيخرج عن التمن ولا يجعله وصيا الا في ذلالة قياسي
قول ج هو وصي في ذلالة كذا في قولك لو برهن انه وصل اليه من الغير ينبغي ان يخرج من الاخوة وان لم يذكر الدفائن
الى المشتري على ما هو معتاد في ذلالة المشتري فلا وجه للمحرم بقوله الا ان يبرهن الى الوالد اعلم في باع فذا يبيع فاداد وقنع بعين
لا يشترط حضور التمن الآخر وكذا لو برهن في ذلالة فاداد واداد احد سباعي لا يشترط حضور التمن الآخر سواد بقضاء او برضا
ويصح الرد ولو لم يكن المبيع حائرا ايضا وكذا لو ارسل احد سباعي لا يشترط حضور الآخر علق فلا في امره يزوج عليها فلا في
الغائب عن المجلس هل يبيع حال غيبه فلا في ذلالة وادان وادان في ذلالة لا يعقل مات وتوكل شيئا كان تعاقب ووشه محظ ولا وارث
ولا وصي فالقاضي يبيع له وهذا يبيع تركته ولا يشترط الغيب الوصفي وهل يشترط احضار الا بالاثبات الذي قبله في ذلالة
ادعى شيئا على حبيتي جرحه وله وصي حاضرا لا يشترط حضوره كذا في قولك لو وجب الدفن بماله من ذلالة الوصفي لا يشترط احضار
الوصفي ولو وجب الا بالاثبات كالا تلاف وكوه ستر احضاره في ادعى على حبيتي جرحه ماله باهلاك او غصب لوقال المدعي لي
بيته حاضرا ستر حضوره الصبي لانه موافق لفعاله ويجازي الشهود الى الاشارة لكن كونه ابوه او وصيته ليقوى عنه ما ثبت
وان لم يكن لادب ووصي وطلب المدعي ان يثبت له وصي نفسه القاضي وصيا لكن يشترط حضوره الصبي لطلب الوصفي وحاضرا
بعض المتأخرين حضوره الصبي عند الدعوى شرط سواد كان الصبي مدعي او مدعى عليه والقصيح انه لا يشترط حضوره الا
الرفيع كذا في قولك لا يشترط حضوره الصبي عند الدعوى والفقهاء ولكن المتأخرين انه يشترط حضوره عند الدعوى وقول
قال هذا دليل على انه لا يشترط حضوره الصبي عند الدعوى ولا يشترط حضوره عند الدعوى اذ لا ملازمة بينهما الا كان
وله على ان حضوره ليست بشرط الغيب الوصفي وهذا لا يدل على انه لا يشترط حضوره عند الدعوى اذ لا ملازمة بينهما الا كان
غيب الوصفي لخط الزكوة وضبطها بلاشئ من الدعوى وانه اعلم في ذلالة ادعى وشاع على الميت وله ورثة صفاء كيفي حضوره الوحد
برهن على اقل من الجوس لا يشترط لسماعها حضوره رب الدين ولكن ان كان رب الدين او وكيله حاضرا اطلعه القاضي حاضرا
ولا يطلعه بكتيل طلب القراء من القاضي سمع من ماذون له لبيعه الا حضوره مولاة فرق بين رقبته وكسبه فان كسبه
يباع بغيبه الموكل ولو شهد على حق ماذون يغصب ابائلاف وديعة او باقران به او شهد سماع او امانة او شر او مولاة غائب
يقبل ولو كان مكان الماذون محجورا والباقي بجاله يقبل عليه لعل الموكل فيؤاخذ به بعد تصدقه ولو كان الموكل حاضرا
القن فحق الغصب والائلاف يقضى على الموكل وكذا في ائلاف امانه وبضاعة يقضى على الموكل عند تسليمه وعند
يقضى على القن لا على مولاة فيؤاخذ به بعد تصدقه وفي الاقرار لا يقضى على مولاة حاضرا وغاب والوصفي الماذون
يقبل الشهادة عليه باهون ضمان التجارة ولو كان من اذن له غايبا حله وفي ذلالة الصبي الماذون لو ادعى على غيره الا ان
يقبل ولو برهنه غايبا

الذات

والا فلا لا يملك
قاضي يزوج
يقبل ولو برهنه غايبا

لا يشترط حضوره وصيته وكذا في ادعى على آفوا لا لا يشترط حضوره مولاة اذ يد القن معتبرة وادعى جرحا في ذلالة او غرقا في
ثوب لا يشترط حضوره وصيته وكذا في ادعى على آفوا لا لا يشترط حضوره مولاة اذ يد القن معتبرة وادعى جرحا في ذلالة او غرقا في
في الحصة الجارية الغائب منهما للمضارب مع قن المضاربة اذ اركبه من سواه حضر رب المال او غاب اذ لم يتصرف ولو برهن في المظالم
فلو قنع في المضارب فحقه بقدر حصته ولا يشترط حضوره رب المال في ذلالة القدر ولا يبيع فالحق رب المال لا للمضارب سري المال
وكالته وقبضه فالحصص اخذ مع غيبة الموكل ولو لم يقبضه لا يخلد الا حضور الموكل او وكيله وكفى الدافع او وكيله قال فعل
هذا لو ارسل المشتري من يد الموكل بالشر لا يشترط حضوره موكله الحكم للمشتري لتمام الموكل تمامه كاهنا شهد على غائبه فلا في
اوانه من لانا لا يعقل ولو كان الرجل حاضرا والمرأه غائبة يعقل وكذا الشهادة انه اعترف الله ومن غائبه يعقل اذ المرأة والامه
وكذا الشهود ولم يفتق الى كذاهما وكان من لا يفتق الى كذاهما الشهود لا بالي به حضرا ولا ادعى من يبيع لم يقبض بشرط
حضره او يبيع عند الدعوى ليلبت البيع عند القاضي اذ البيع لم يتم بعد لعدم قصده وفي ذلالة المقبوض لم يلزم احضار المبيع لانه
في الحصة وعوى الدين كذا في ذلالة وفيها المشتري لو ادعى تسليم المبيع لا يبيع ما لم يحضر التمن ولو لم يوجع في ذلالة احضر بغيره لبيع
على احضار المبيع وكذا لو ادعى تسليم القن المشتري جرحا بانا صحت الاجاز لا يبيع حتى يحضر مال الاجاز يعني لم يغبوا وكذا
لو ادعى رد الزهر من الزهر لا يجبر على احضار الزهر مالم يحضر الزهر قن الدين وفيها احضار الزهر ليس بشرط الاثبات الذي
لكن اذ ثبت ليس له سوا البينة الا بالاثبات الزكوة ولا يثبت الا بالاحضار لانه شرط في اثبات التمن وكفى احضار الزهر كحصول التمن
دعوى العقل الخفاء على العقل سماع البينة عليه يعقل الغائبة كذا في ذلالة ادعى الذم على العاقلة بغيبه الغالب هل يبيع فعلى ما
ما كبتاه من محاضري في ذلالة الفصل السادس من هذا المجموع ينبغي ان لا يبيع دعواه كل الذم عليهم نظره وتوكل في المحض والسمات ما هو
رواية الحكم في ذلالة وحاصل صورة المحض ادعى هذا على هذا اذ لا يخلو ابا هذا خطا ووجب ذم العقل هذا على هذا وعلى عاقلة وحش شره افضية
او الف وثباته جرحا وباء من الابل ووجب على هذا وعلى عاقلة اذ ادعى من الذم الى هذا يملك اذ ذكر المتقدمون فان عدا الدين
في قصود واداد اذ زمانا في حوله كناية عن هذا المحض لعدوله الى هذا لتشتت سنن هذا الباب في كل سنة لثبته من الذم المذكور في
غصب فذا برهن عليه آفوا انه قد غصب له لم المغضوب منه برهن على غصبه ان التمن ملك لا يقبل بيته اذ وعوى الملك المطلق لا يبيع الا
على ذلالة البذل لكن لو ادعى على غيره ذم اليد انك غصبته مني سمع في حق القن الا ان ادعى ان دعواه على الغائب الاول يبيع ولو
كان العين في يد غائب الغائب ولو برهن المغضوب منه على المقص الى ان يذ القن ملك الغيب وكذا لو برهن على القن
ملك غصبه من فلان فعلى ذلالة دعوى الغصب على غيره ذم اليد لعل لا دعوى الملك غصب ثناء فليجرح حتى لم يقطع حق الملك
فاستحق براء الغائب او ارسلت عن الغصب وقامه ياتي في مبالل الاحتجاج وذا في الف باع في ذلالة كذا ذكره عا والدين في
قصود اقول يملك المواعيد بان كلام ج فيما اذ لم ثبت ان ملك مغضوب منه محال فانه اعلم فيما حدث بعد الدعوى ادعى واذا
قبره من المدعي عليه ان كان ملكا ليجوز من فلان مدشره وسلمه لم او دعه وغاب فلو صدق المدعي او علم به القاضي لرفع المحض لا
فلا وعلم القاضي فوق تصديق المدعي ولو لم تعرض للبيع من فلان وقال او دعه فلا يبيع المحض اقول ينبغي ان يتولى
المعوض للبيع وعدمه في ان لا يعقل السهم اذ سمع البيع لم يعقل لما فيه من الحكم على الغائب وفي ذلالة الادعاء حكم الغائب وهو لا يجوز ايضا
فان قبل يذ الادعاء بعينه في ذلالة المحض وقدر اليد لا في اثبات البيع وانه اعلم واذا لم يعقل بيته على البيع والادعاء من كان
حكم عليه فلو حضر الغائب بعد ما حكم المدعي فبرهن ان ملكه ساه القاضي من اى جهة فملكه فلو لم يثبت شيئا لعل عليه ولو قال
ملكته شر من ذم اليد لا يقبل بيته على ذلالة الحكم بالملك المطلق على ذم اليد حكم على من ملك الملك من جهة هذا الوضو
بعد الحكم ما لو حضر قبله فلو برهن على الملك المطلق حاضرا الغائب مع المدعي كذا برهن ادعاء الحكم مطلقا ولو ادعى الشر من ذم

مطلوب
شهادة على غايبه

من كون ذلك حكم على الغائب وانما قامت الغائب وهذا بخلاف المعتود فان التعاضد يجعل ان المعتود وكذا في طلب حقوق
كيفية فالتعاضد ولا يثبت في حاله ان ادعى على غائب فثبتا بغيره رجل يدعي انه وكيل الغائب في الخصومة فادعى عليه بالوكالة لم يثبت
او ارجع من لورين على الغائب لم يقبل وكذا لو ادعى ذميا على ميت بغيره رجل يدعي انه وصي الميت وادعى الميت عليه بالوصاية وكذا في
آخر فصل التعاضد من شئ التعاضد لو علم ان المعتود ليس بغيره رجل لا يسمع المصنوع والحكم على المشتري بغيره رجل لا يثبت التعاضد وكذا في
عن التعاضد لبيع المصنوع عليه وانما يجوز نصب الوكيل عن المشتري في بنية بعد ما ادعى ان التعاضد على باب داره ان الحكم على المشتري
لا يجوز وقيل ينبغي ان يكون على المشتري ان ادعى عليه الحكم على الغائب وقيل رويان عن ابي حنيفة وكان يفتي بان
الحكم على الغائب لا يثبت كذا في قوله الى هدم فذهب ابي حنيفة الى ان الحكم على المشتري بغيره رجل لا يثبت التعاضد وكذا في
المشتري من التعاضد ان يثبت خصما عن ابي حنيفة عليه فثبت نصيب نظر المشتري وقيل لا لأنه لا يثبت التعاضد ولا يثبت التعاضد
احتمال غيبته فقد تكرر النظر في هذه المسألة وانما لم يثبت وطالب المشتري من التعاضد الا عند ارفق من فقه رويان عن يعضد
في رواية فيثبت مائة تاديب على ابي حنيفة ان التعاضد يقول ان خصمك فلا يثبت التعاضد عليك فان حضرت والاعتصم البيع
فلا يثبت التعاضد بلا اعتذار وفي رواية لا يثبت التعاضد الا في النقص فذهب ابي حنيفة الى ان التعاضد لا يثبت في النقص
كذا الكون خفا من رائي والى التعاضد بغيره رجل لا يثبت التعاضد في النقص فذهب ابي حنيفة الى ان التعاضد لا يثبت في النقص
وكيف يثبت على ان لو لم يثبت في غدا فثبت على الكفيل فغاب الطالب في العقد فلم يجد الكفيل حتى مضى العقد المالك ولو دفع
الكفيل الامر الى القاضي فذهب وكذا في الطالب وسلم اليه المكفول عنه بغيره رجل لا يثبت التعاضد في النقص فذهب ابي حنيفة الى ان التعاضد لا يثبت في النقص
عن ابي يوسف انه قال لو دفع بغيره رجل فثبت على الكفيل فغاب الطالب في العقد فلم يجد الكفيل حتى مضى العقد المالك ولو دفع
فكذا في رواية الطالب فذهب عن التعاضد وكذا في الطالب لم يثبت التعاضد في النقص فذهب ابي حنيفة الى ان التعاضد لا يثبت في النقص
لم يثبت كذا في قوله وكذا في قوله لو دفع بغيره رجل فثبت على الكفيل فغاب الطالب في العقد فلم يجد الكفيل حتى مضى العقد المالك
الاصل ان الحكم للغائب وعليه لم يثبت التعاضد في النقص فذهب ابي حنيفة الى ان التعاضد لا يثبت في النقص
ما يدعي على الخادم لانه لا يثبت التعاضد في النقص فذهب ابي حنيفة الى ان التعاضد لا يثبت في النقص
فثبت البينة لانتصاب الخادم خصما عن الغائب في النقص فذهب ابي حنيفة الى ان التعاضد لا يثبت في النقص
والا قرب الى النقص في البينة لانه لا يثبت التعاضد في النقص فذهب ابي حنيفة الى ان التعاضد لا يثبت في النقص
فثبت او كان نفس ما يدعي على الغائب سببا لما يدعي على الخادم في النقص فذهب ابي حنيفة الى ان التعاضد لا يثبت في النقص
الى الخادم خصما عن الغائب في النقص فذهب ابي حنيفة الى ان التعاضد لا يثبت في النقص
ولو كان المدعي عليه ما يثبت المدعي على الغائب سبب لما يدعي على الخادم في النقص فذهب ابي حنيفة الى ان التعاضد لا يثبت في النقص
الخادم لاني حق الغائب اما الاول وهو يكون الخادم وكذا في النقص فذهب ابي حنيفة الى ان التعاضد لا يثبت في النقص
انه شره من فلان الغائب وهو يملكه وقال فوالله هو الذي يدعي على الخادم في النقص فذهب ابي حنيفة الى ان التعاضد لا يثبت في النقص
والمدعي على الغائب وهو شره منه سبب ما يدعي على الخادم في النقص فذهب ابي حنيفة الى ان التعاضد لا يثبت في النقص
وهذا بخلاف ما ذكر في لو صدقه ذم اليمين في ذلك فالتعاضد لا يثبت المدعي على الغائب بالشره او بغيره
ومسألة اخرى اقول لا يجب فيه لانه باقره يصير موعدا والموقع ليس بغيره رجل وهو شره منه سبب ما يدعي على الخادم في النقص
في صورة الانكار ينبغي ان لا يثبت ذم اليمين في ذلك فالتعاضد لا يثبت المدعي على الغائب بالشره او بغيره
ينبغي ان يسمع المدعي عليه ما يثبت المدعي على الغائب سبب ما يدعي على الخادم في النقص فذهب ابي حنيفة الى ان التعاضد لا يثبت في النقص

المسألة
ان المعتود وكذا في طلب
حقوق ولا يثبت في حاله

من المسألة
ان الحكم على الغائب
لا يثبت في حاله

معنى الاعتذار

مسألة اخرى
ان الحكم على الغائب
لا يثبت في حاله

مسألة اخرى

ومن المدعي عليه ينبغي ان يكون خصما للخادم لو لم يذكر الغائب يكون المصنوع بينهما مسنوعة ففعلوا ليدلوا على انه له فثبت حكمه بالخادم
المودع حتى لو بغيره رجل لا يثبت المدعي ان المودع أمين ليس بغيره رجل فثبت المدعي عليه بالوكالة لم يثبت
والخصومة عند فاقرة قال ومن ادعى عليه ان كفل عن فلان بما يدعي له عليه فاقرة كلفته وانكر الحق فبرهن ان ذم فلان كذا
يحكم عليها وسيأتي تأييده ومن ادعى شفعة في دار فغاب ذم اليمين الدال ما شرته فبرهن المدعي ان ذم اليمين شره من فلان كذا
وهو يملكه يحكم عليها بالشره واما الاصل الثالث فيبانه في مسائل منها شهد اعدا على رجل فقال بينا فلان فلان فبرهن المدعي ان
فلان شره ما يثبت العاقبة في الخادم والغائب والمدعي شيان المال والعقود على الغائب وهو سبب لما يدعي على الخادم لانه لا يثبت
الشره او لا يثبت عن العاقبة في حال فضا كشي واحد من حيث العاقبة ومن حيل انما العاقبة على الغائب ومنها قال القاضي انما في
وعلى حد البعيد وقال المعتود لابل لعل مولاي وعليك حدلا جوار فبرهن يحكم بالعين في حق الخادم والغائب حتى لو حضر وانكر
العين لا يثبت في النقص فذهب ابي حنيفة الى ان التعاضد لا يثبت في النقص فذهب ابي حنيفة الى ان التعاضد لا يثبت في النقص
على العاقبة ان الغائب عفا عن نفسه وانقلب نصيب مالا يحكم في حق الخادم والغائب ومنها ادعت عليه ان كفل بغيره رجل
توجبها لطلقة ما لا تملكها فلان فادعى المدعي عليه بالوكالة وانكر العلم بوقوع الثلاث فبرهن انه طلقها فلان حكم له على الخادم
وبوقوع الثلاث على الغائب فالمدعي شيان منها سببته قال فقه نظر اذا المدعي على الغائب وهو الفوق شرط المدعي
على الخادم لاسبب وفي مثله لا يثبت الخصم عن الغائب عند عامة المشايخ فيثبت ان يفيض بالمهر على الخادم لا بالفرقة
على الغائب واما لو كان المدعي شيان والمدعي على الغائب قد يكون سببا وقد لا يكون فيبانه في مسألتين احدهما برهنت
على وكل الزوج بغيره رجل لا يثبت المدعي على الخادم لانه لا يثبت المدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي
على الغائب وهو الخلق ليس بسبب لما يدعي على الخادم وهو قصره لانه لا يثبت المدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي
بان لم يكن وكذا بغيره رجل لا يثبت المدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي
اليمين لا يثبت المدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي
ان لا يسمع عليه البينة اصلا لا ان تجعل خصما في قصره يد استحسانا فثبت البينة في حقيقة فقط لا في افتراء او عت شين فقر اليمين
والابانة فثبتت بغيره رجل لا يثبت المدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي
برهن الحق على وكيل مولاه بغيره رجل لا يثبت المدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي
على العاقبة والطلاق او وكله بغيره رجل لا يثبت المدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي
الى وكيله ولو وكله بغيره رجل لا يثبت المدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي
سواء فاق قيس المدعي على الغائب وهو لا يثبت المدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي
قصره لانه لا يثبت المدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي
وجه لاني وجه فيثبت عند شره ان يحكم بقصره لانه لا يثبت المدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي
بغيره رجل لا يثبت المدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي
موكله فالحكم على الخادم لانه لا يثبت المدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي
شئ ونفس المدعي على الغائب لا يكون سببا لانه لا يثبت المدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي
قبل ان شره فبرهن ان لا تقبل اصلا او للمدعي شيان الكفا على الغائب والزوج على الغائب لا يثبت المدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي
على الغائب لا يثبت المدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي على الغائب حتى لو حضر اهتاجت الى اعادة البينة او للمدعي

اداب في ندي منه
جزء ما حصل في
داره لعل من كذا
اني وجبت عليه
مائة

مسألة اخرى
ان الحكم على الغائب
لا يثبت في حاله

مطلقا وبوقول عامة المشايخ وقيل منسوب فيما ينفرد به الغائب لا فاعا ينفرد وقيل فاعا ينفرد نقض على الحاضر لا على الغائب
اقول منذ العداوة الحكم على الحاضر فرع الحكم على الغائب فكيف ثبت الفرع بدون الاصل واقول قلاولى ان ينصب
الحاضر فخصما عن الغائب من كل ما لا يمكن اثبات حقه على الحاضر لا بايات ذلك على الغائب سواء كان سببا او شرطا او الحكم على
الغائب بلا خصم عنه جائز وعليه الغائب فينبغي ان يجوز الحكم على الغائب مع الخصم عنه في الجملة بالبرهان الاول صيانة للمعقوف
ورعاية للاصول واقعة الغائب اذ على عليه ان يثبت على الدار من قلان الغائب وهو ملكها وتعدت الغائب وقلان الاخر
الغائب الذي كان شتريا هذه الدار شتريا جازيا كذا في الشرائع وقولنا في الابدان الذي ينفذ ان يسمع او المسمى على الحاضر هو
قوله الابدان على الغائبين واحده هو الشراء وما يدعى عليه ما يثبت ما يثبت ما يدعى عليه على الحاضر لا على الغائب فخصما وكذا في الشراء
من رجلين فاجازة المشتري شرا جازيا لو كانت سببا لثبوت حقه سماعا وفاقا ولو شرطنا سماعه عند بعضكم كما في الخارج وقوله الابدان عاشر
من واحد واربع واربع اسبق فغائب وقوله الابدان الثاني حين تراه الخارج رهنا من جهة بالغائب في يد فلان وبطلان شرائع
يصح وضع شرائع لانه وقع بعد كل الرهن اجاب نعم الدين لا يكون فاعا لا يلقى الذي يلقى ذلك الرهن والمهر من يد الرهن
فكيف يصح دعوى الرهن لكذا ومسلم من ادعى على المودع او الغائب ان تراه من المالك او ربه ودرت في فصل من يصح حقه
في غائب المكفول عنه فادعى الكفيل على الطالب ان الالف التي كتبت بها عن فلان من ثمن فروع الطالب الالف من ثمن عبد
قال قول الطالب فلو برهن عليه الكفيل لا يعقل ولا ينصب الطالب فخصما له فبذلك قال مالوكا في المطلوب حاضرا او برهن على الطالب
ان الالف التي كتبت بها عن فلان من ثمن فروع الطالب فخصما له فبذلك قال مالوكا في المطلوب حاضرا او برهن على الطالب
قيل من حيث قال لو طالب الدين لفضل بدينه فبرهن الكفيل على او المديون الغائب يعقل وينصب الكفيل فخصما عن
المديون او لا يمكن دفع الدين الا بهذا فكذا يقول هذا والله اعلم ومسلم من ادعى دينه كذا بآثار او بغيره فغيره شره كرت
في فصل قيام بعض اهل الحق عن البعض وكذا مسلم الشراء من ثمن بعض غيب فادعى اني وقلان الغائب او ثمنه في الدار
ذي الابدان استولى عليه فبرهن فعلى قول ابي جاز لا يعقل لاني حق الغائب ولا في حق الحاضر اما الغائب فكلما في نصيب
الحاضر فلا يصبر برهن المشايخ وهو لم يزلوا لا يسم في ادعى كذا جازيا فبرهن القاض امره فلان الغائب لا يندفع دعوى المدعي
كن ادعى قضا فبرهن ذو الابدان ملك فلان لا يندفع عنه الخصومة كذا هذا اقول ينبغي ان يندفع عنه الخصومة في سببه
الغائب كما في المسئلة الخمسة ثم قال فلو برهن المدعي القاض امره ان يملك له بها فادعى ان يملك الغائب لا يندفع عنه المدعي وهل يعتد
بذا الا في حق سقوط الدين عنهما على قول من يرى التخلف في الكراج ومسلم يصح هذا الا في حق بطلان الكدب ويدفع
عنه الدين وقيل لا يصح ولا يندفع عنه الدين قالوا الامارة الغائب التي توجب طلقها او خيرا بآية واحد عدل فلان ان تخرج بآية بعد
العدلة في شرط في شهادة الطلاق حضور الزوج لا المرأة وكذا عتق الامة او الامة والنزوح لولا ان الشهادة لا يثبت في قولها
ومن لا يثبت في الكذب الشهادة ولا ابي حنيفة ولا في تزويجها فبذلك جاءه حقه فاعا عند القاضي القاض القاض فقلان الغائب لا يعقل
من الشهادة لعدم الخصم عن الغائب في اثبات النكاح ولا يثبت الجبولة لعدم ثبوت نكاح الغائب برهنه على في الابدان المعقولة
الغائب جازيا وهو ملكها وهذا الرهن ينفذ في حق تعقل او تدعى فبرهن على فبرهن على وهو لا يمكنه الا بذلك فخصما فبذلك يعقوب
ايه اقول فعلى هذا الوجه القاض القاض امره فلان الغائب ينفذ ان يندفع دعوى المدعي كذا جازيا فبرهن المدعي ينفذ التعليل وقد خلاف
من قبل باسطر وفيه ادعى العتق على غلام او امرأة من ابيها فبرهن الغائب ان فلان اخوه او اخواته فبرهن الغائب يندفع
في اثبات الملك او ملكه شرطه فخصما في اثبات النكاح وفيه ادعى على فلان ملك فبرهن ان ملك فلان الغائب يندفع
دعوى المدعي كذا لو برهن ذو الابدان في بيع وجبة يندفع عنه الخصومة كذا هذا لانه ثبت ان بيعه على غيبه ثابته عن الغائب اقول هذا

الطالب لا يعقل ولا ينصب الطالب فخصما له فبذلك قال مالوكا في المطلوب حاضرا او برهن على الطالب

مطلوبه
شروطه
الطالبي

يؤيد ما قبلت انما لا ينبغي ان يندفع عنه الخصومة في مسئلة الغائب الى اذنها ايضا برهن على ان ملك فلان ولم يبرهن عليه
فينبغي ان يندفع عنه الخصومة في مسئلة الغائب الى اذنها ايضا برهن على ان ملك فلان ولم يبرهن عليه
وبرهن ذو الابدان من فلان اخوه او امه او ابوه او ربه لا يمكن دفعه ولو لم يبرهن على ذلك فلا بد من دفعه اياه وقول الغائب
كنت قاضا جازيا او قال كنت قاضا فلان اخوه او امه او ابوه او ربه لا يمكن دفعه ولو لم يبرهن على ذلك فلا بد من دفعه اياه وقول الغائب
ان يبرهنه او ادعى قضا فبرهن ذو الابدان ملك فلان لا يندفع عنه الخصومة كذا هذا اقول ينبغي ان يندفع عنه الخصومة في سببه
الغائب كما في المسئلة الخمسة ثم قال فلو برهن المدعي القاض امره ان يملك له بها فادعى ان يملك الغائب لا يندفع عنه المدعي وهل يعتد
بذا الا في حق سقوط الدين عنهما على قول من يرى التخلف في الكراج ومسلم يصح هذا الا في حق بطلان الكدب ويدفع
عنه الدين وقيل لا يصح ولا يندفع عنه الدين قالوا الامارة الغائب التي توجب طلقها او خيرا بآية واحد عدل فلان ان تخرج بآية بعد
العدلة في شرط في شهادة الطلاق حضور الزوج لا المرأة وكذا عتق الامة او الامة والنزوح لولا ان الشهادة لا يثبت في قولها
ومن لا يثبت في الكذب الشهادة ولا ابي حنيفة ولا في تزويجها فبذلك جاءه حقه فاعا عند القاضي القاض القاض فقلان الغائب لا يعقل
من الشهادة لعدم الخصم عن الغائب في اثبات النكاح ولا يثبت الجبولة لعدم ثبوت نكاح الغائب برهنه على في الابدان المعقولة
الغائب جازيا وهو ملكها وهذا الرهن ينفذ في حق تعقل او تدعى فبرهن على فبرهن على وهو لا يمكنه الا بذلك فخصما فبذلك يعقوب
ايه اقول فعلى هذا الوجه القاض القاض امره فلان الغائب ينفذ ان يندفع دعوى المدعي كذا جازيا فبرهن المدعي ينفذ التعليل وقد خلاف
من قبل باسطر وفيه ادعى العتق على غلام او امرأة من ابيها فبرهن الغائب ان فلان اخوه او اخواته فبرهن الغائب يندفع
في اثبات الملك او ملكه شرطه فخصما في اثبات النكاح وفيه ادعى على فلان ملك فبرهن ان ملك فلان الغائب يندفع
دعوى المدعي كذا لو برهن ذو الابدان في بيع وجبة يندفع عنه الخصومة كذا هذا لانه ثبت ان بيعه على غيبه ثابته عن الغائب اقول هذا

مطلوبه

شروطه

الطالبي

مطلوبه

شروطه

الطالبي

المحدود
بشيء
بشيء
بشيء

فانه جائز ونقض المدعى كذا **ففي** ادعى دارا انه ملكي فريمن ذو اليد ان المدعى اقر ان هذا
المدعى ملكي لكن الشهود لم يحدوه لقبيل شهداءهم على الدخ اذ لم يشهدوا بالملك وانما شهدوا بالقرار به
وهذا حصل الدخ وجها لهم باخذ لا يمنع قبول شهداءهم باقران وجهه وقع وصوته برهن المشتري
ان الشفيع قال له بعم مقي وموتليم للشفيع الا انهم شهدوا بمقالة ولم يذكروا الحدود ولا عرفوا يفتي ان
تقبل هذه البيعة اذ شهدوا باقران انه سلم المشفيع في هذا الحدود **ففي** قال المدعى ان الدار التي حدودها
مكتوبة في هذا المحضر حكمه مع الدعوى والشهادة وكذا لو شهد ان المال الذي كتب في هذا الصلح عليه قبل
والحق فيه انه ان اراد الى المعلوم وقته شهدا على هذا الصلح كذا الحدود ان من حكم مدعى ليست لكن
حدود مدعى دارهم اما في دارهم ان مدعى علمه بناحق ليست لا تقبل وفيه القاضي يعرف حدوده
ولا عرفها ولا عرفها بشهوده شهدوا ان هذا الدار ملك المدعى لا لعل اذ القاضي انما يقضي بالملك
المدعى شهداءهم والقاضي انما يعرف حدوده ولا يعرف الملك المدعى الا شهداءهم شهداءهم بالملك
بلا ذكر الحدود لا تقبل **او** كالمخوض هو القيمة عند القاضي فيفتي ان يصح حكمه بحسب ما بين فلو شهد
على المختار في قسمه واخصا ن نصا وقاعا ان اليهود به هو المختار في قسمه يفتي ان تقبل الشهادة في اصل الدار
وان لم يذكروا الحدود لعدم الجاهل المفضي الى النزاع في اصل الدار فلو وقع النزاع في حدوده بعد الحكم باصله
فذلك امر آخر ليس فيه خصوصية برأسه كما ان الجارين لو تنازعا في حدود دار بينهما لاي اصلها يستلم
كل منهما اصل داره ويسمع الخصومة في الحدود اذ علم **ففي** شهدا دارا وقالوا في حدوده اذا
فتينا المدعى كنه لا نعرف اسما الحدود فان القاضي يقبل ذلك منها اذا عدل ولا يسمعها مع المدعى والمدعى
علمه وايضا يفتي ان يفتي اليهود على الحدود كخصه احيى القاضي فادوا وقاعا عليها وقالوا في حدوده
دار شهداءهم هذا المدعى يرحون الى القاضي ويشهد الاحيان انهم وقعا وشهدا باسماء الحدود
في بعضى بالدار وكذا الزمة والحيات وجميع الضياعات ولو شهد ان الدار التي يملكها اية في حكمه كذا
التي بلاصق دار فلان من الغلاني متى في يد المدعى علمه لهذا المدعى ولكن لا نعرف حدودها وقال
المدعى القاضي انا آتيل بشهودي لغيري فعرفون حدودها وايهم شهدوا ان حدودها كذا وكذا وكذا وكذا
التي ان القاضي يقبل ذلك ويحكم بها المدعى كما في المسئلة الاولى وذكره بعضنا انه لا يقبل اذ شهدوا
الاو في هذه المسئلة ليست بحجة اصلا بدون الشهادة الثانية فاسمى وحدودها وعددها وكذا الزمة
وجميع العقارات ذكرت منذ المسئلة **ففي** قال اخلف الدار ان في هذه المسئلة والاراضي انما
تقبل لان كل الشهادة غالبا يكون على هذا الوجه فانه اذا شهد ابا ب في البلى والعقار السواد قال
ان اليهود لا يعرفون حدود الجميع لكن سمعوا اذكروا الحدود فيشهدون على تلك الحدود المذكورة في البيع
ولو كانوا لا يعلمون الحدود وجميعه وقته لو قاله شهدا ان الدار التي في كون كذا اية في حكمه كذا احلا حتى
مسجد كذا ملك هذا المدعى وكذا لا تعلم اسما الجيران فقال المدعى انا آتي بشهود شهدون على الحدود
لا يقبل منعه الشهادة اذ يهود الملك لم يشهدوا ولا يحدوا احد وشهودهم لم يشهدوا بالملك فلا يقبل
علا في الشهادة عند معانته الدار اذ المعرفة حصلت بالاشارة بلا ذكر الحدود فقبل **او** في
ان يكون هذا على الدار الاخرى لا على قوله الاظهر فيه شهدا على ملكهم حدود وشهدا آخران يحدوه يقبل
شهادة الزمان وكذا لو شهد على الارض والنجب ولا يعرفانه وشهدا آخران ان فلانا على ذلك الارض
والنجب لعل شهادة الزمان **ففي** ادعى ضيعة وذكر حدودها وشهدا ان الضيعة التي حدودها

مطلب
بشيء
بشيء
بشيء

حدودها كذا ملك المدعى لكن لا ندري باي موضع متى تسع هذه الشهادة ولو لم يدعى باقامة البيعة ان
الضيعة التي شهدوا بها في موضع كذا فلو برهن بعضي بها له **ففي** ادعى دارا فقال له القاضي هل تعرف
حدوده فقال لا ثم اهدوا تبين حدوده لا يسمع وكذا قال لا اعرف اسما الجيران ثم ذكر في المتن الثانية
يسمع وجهه وهو الشهادة على اليد العقار وعرف كذب في آخر دعوى الخارج مع ذي اليد ولعله اعلم
العصل الثاني في دعوى الخارج مع ذي اليد وفي ما روي الدعوى في الشهادة في العلم ان الرجل
اذا ادعى عينا وبرهان فلا يخفى اما ان يدعي ملكا مطلقا او ارضا او شرا وكل قسم بلته اقسام لانه اما ان
يكون المدعى في ثلث اوية برهان او في واحد من اربعة اقسام لانه اما ان لم يورثها او ارثا
تاركا واحدا او ارثا وتاريخ احدها اسبق او تاريخ احدها لا الاخر وجله ذلك سنة وثلثون فضلا اما لو ادعى
ملكه مطلقا والعين في ثلث اوية لم يورثها تاريخا واحدا او برهان بعضي سها لاستواءها في الحق وان ارثا وتاريخ
احدها اسبق لبعضي لا الاخر لانه ان ثبت الملك لسنة في زمان لا ينافي نعم فيه غير بعضي بالملك له ثم لا يقضي
بعد الغنى الا اذا بلغ الملك منه ومن تاريخه لم يلق الملك منه فلا يقضي به ولو ادعى احدهما لا الاخر
فقد نزع لا يعين التاريخ وبعضي سها بعضي لان لو ثبت احدهما لا يدل على عدم حكمه لانه يجوز ان يكون
الاخر اقدم منه ويحتمل ان يكون متاخرا عنه فيجعل مقارنا للاختلاف وعند من للمودع لانه ان ثبت لنفسه الملك
في ذلك الوقت نقضا ولم يورث في وقت مقتضى الحال فعلى المدعى في ثبوت وقت تاريخ صاحب شكل فلا يعارضه غيره
تجدد بعضي لمن اطلق لان دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الاصل ودعوى المودع بعضه في وقت
ارتداد في هذا الموضع السابعة بعضهم على بعض في روى الروايد المصنعة والمفصلة وكان المطلق اسبق
ما ركا وكان اولى بهذا اذا كان المدعى في ثلث اوية برهان فلو كان الكوار لان بيعة اكثر اثباتا وان
ارثا واحدهما اسبق فهو لا يسمعها المأثر ومن محمد انه رجع عن هذا القول وقال لا يقبل بيعة ذي اليد على
الوقت ولا على غيره لان البيعتان قاعا على مطلق الملك ولم يورثها لهما فاسمى التقدم والتأخر
بعضي الخارج ولها ان البيعة مع التاريخ بعضي معنى الدخ فان الملك اذا ثبت لشخص في وقت ثبوت لغيره
بعد لا يكون الا باللقب منه وصارت بيعة ذي اليد كذا تاريخ مصنفه رجع بيعة الخارج على جني الحال ايه
الا بعد اثبات التلقي من قبله وبيعتة على الدخ مقبولة وعلى هذا اذا كانت الدار ارضا صاحب الوقت
الاو اولى عند من ادعى ملكا يكون سها وان ادعى احدهما لا الاخر فعند من للمودع لان بيعة اقدم من المطلق
كما لو ادعى رجلان شيئا من واحد ادعى احدهما لا الاخر كان صاحب المودع اولى وعند من بعضي الخارج ولا يعين
لوقت لان بيعة ذي اليد المأثر اذا كانت مصنفه معنى الدخ ومنا وقع الاحتمال في معنى الدخ لو وقع
الشكل في وجوب المطلق من جهة الجواز ان يهود الخارج لو وثقوا كان اقدم فاذا الشكل بعضه معنى الدخ
فلا يقبل الشكل والاحتمال وان ادعى كل واحد منهما الارث من ابيه فلو كان العين في ثلث اوية لم يورثها
او ارثا هو سها بعضا لاستواءها في الحق وان ارثا واحدهما اسبق فهو لا يسمعها عند حسن وكان من
يقول اولا بعضي به سها بعضي في الارث والملك المطلق ثم رجع الى ما قلنا وقال ثم روى انه انى حصى
كما قاله **ففي** وقال روى انه الى سلمان لا يعين للتاريخ في الارث بعضي سها بعضي وان سبق تاريخ
احدهما لا لهما لا يدعيان الملك لانهما لم يورثا منها ثم روى انه الى انهما ولا تاريخ الملك الاخر
صها ركا لو حضر المودع فان يدعيها على الملك المطلق حتى لو كان للمورث تاريخ بعضي لا يسمعها اولا
يسعى ان يكون حكم من الحكم ودعوى الزمان اثبتة لانه المورث كذا كذا ملكي الملك منها في لم يعتبر

القرار

في الشرا من البايعين ينبغي ان لا يعتبر التاخير في الارش انما فيه الاشكال في حاله فشكل النفس الابن
على الدوا من وانما حصل ان في اعتبار تاريج البايعين اختلاف الروايات على ما سيجي فكذلك الارش
فلا فرق بينهما في الحكم فلا اشكال في حال وان ارجح احدهما لا لاخر وفي بعضهما انما عا لانهما ادعيا
لحق الملك من رحلتين ولا عبرة للتاخير وحصل بعض للموخر عند سن ولو كان العين في احدىهما فكذلك الجواب
وان كان العين في يد احدهما ولم يورخا او ارخا سواء بعضي للتاخير وان ارخا واحدهما اسبق فهو لا يسبقها
وعندم التاخير لانه لا عين للتاخير منها وان ارجح احدهما لا لاخر فهو للتاخير اجماعا وقيل عند سن للموخر ولو
ادعيا الشراء من واحد ولم يورخا او ارخا سواء فهو سبها نصفان لا سواء لانهما في الجملة وان ارخا واحدهما اسبق
بعضي لا سبها لانهما في خلاف ما لو ادعيا الشراء من رحلتين لانهما يشتركان الملك لبايعهما ولا يارح الملك البايعين
فتاخر ملكه لا معتد به وصار كانهما حضرا وهرهنا على الملك بلاتاخر فيكون سبها امامنا وقد اتفقنا على ان
الملك كان لهذا الرجل وانما اخلف في التلقين منه وهذا الرجل اثبت التلقين لنفسه في وقت لا تارخ فيه صاحب
بعضي له به لم لا بعضي به لخير بعد الا اذا تعلق منه وبولا سبها منه وان ارجح احدهما لا لاخر فهو للموخر اتفاقا
لانه اثبت شرا لنفسه زمان لا تارخ فيه غيره فبعضي به له حتى يتبين بعدم شرا غيره عليه خلافا لما لو
ادعيا الشراء من رحلتين ووقت احدهما لا لاخر فانه بعضي سبها بعضي لان كل واحد منهما لم يضم على باعه
في اثبات الملك له ووقت احدهما لا يدل على سبق ملك باعه وتدل ملك البايع الاخر ابقى فلهذا قضينا بينهما
ومنا اتفاقا ان الملك البايع واحد فاجرة كل منهما الى اثبات سببه الاتصال اليه لاثبات الملك للبايع
وسبب الملك في حق من وقت شهوده اسبق فكان مولى في الحق وان كان العين في احدىهما فهو بينهما
ارخا او ارخا واحدهما اسبق في بعضي لا سبها وان كان في لا احدهما فهو لذي اليد سواء ارجح او لم يورخ الا
اذا ارخا وارجح التاخير اسبق بعضي به للتاخير كذا في وفي بعضي في الملك المطلق بينه التاخير لا يسبق في
اليد عندنا لولم يترك تارخا او استوفاه فيه ولو كان يارح احدهما اسبق فهو اولى اذ التاخير عين عند
في الملك المطلق وهو قول سن آخر وقول م اولاد على قول سن اولاد وهو قول م آخر لا يوجب التاخير في الملك
المطلق بعضي التاخير فقط لو برهن التاخير وهو اليد على الكا مطلق بلاتاخر في بعضي بينه في اليد فلو قضى
لتي في الكا بينه لم يبرهن دوا اليد على بعضي بينه اختلف في التاخير في مطلق الملك فما سوى
الكا لا يعيل بينه في اليد على الملك بعد ما قضى علمه وفاقا مدا لارخا في الملك المطلق واحدهما اسبق
اما لو ارجح احدهما فقط فعلى قول م بعضي التاخير والحكم به للموخر رواه عنه ومذهبه الروايات الى ان البايع
في الملك المطلق حاله الا انرا ومعتبر عند م ولكن الصحيح والمشهور عن مذهبهم انه غير معتد م مطلق الملك لو
ارجح احدهما فقط بعضي التاخير عند م وعند سن ومرواه عن م حكم للموخر سواء ارجح التاخير او ذوا اليد فاقا
ان التاخير مع ذكي اليد لادعيا ملكا مطلقا فالتاخير اولى في كل الصور الا اذا برهن ذوا اليد على التاخير او
سبق تارخ ذكي اليد منه وكذا كل سبب للملك لا سكر لانه في بعضي التاخير كلبه وحلب لبني ولو كان يتكرر بعضي
لي في موكبنا وغرس اقول على مدا ينبغي ان بعضي التاخير في دعوى الشراء لانه ما يتكرر ولو قال في دعوى
الجارح على منعه فلهذا المدعي علمه اني ابرهن انه ملكي في يد مدعيه او حتى يحكم المدعي ولا يلحق
الي بينه المدعي علمه لانه ما وكل المدعي من التاخير نارج غيبه الجارح عن لارح ملكه ودعواه في الملك المطلق
خال عن التاخير فصار في ذوا اليد وحل لا معتد عند م في الملك المطلق كذا في وفي م برهن التاخير انه لم يبرهن
سبها و برهن ذوا اليد لانه سبب مند ملت سبها هو للتاخير لان ذوا اليد لم يبرهن على الملك وعن م انه لذي اليد

مطلب

فصل في بيان ما يوجب التاخير في ملك المطلق

لذي اليد مدا في دعوى التاخير مع ذكي اليد ملكا مطلقا فلو ادعى التاخير حكم بينه ذكي اليد ولذا لو ادعى ذوا
اليد تارخا والتاخير ملكا مطلقا وهذا لو لم يورخا فلو ارخا حكم لذي اليد لانه اذا خالف سنه لوقت ذكي
اليد ووافق لوقت التاخير في حكم التاخير ولو خالف سنه للوحيات تحت البيضا في عند عا م التاخير وتبرك في يد
ذكي اليد على ما كان شي كذا في رواه سبها نصفان في رواه م لو اسكل سنه فهو سبها م لو اشكل
سنه التاخير سبها لو كان في يد احدهما بعضي لذي اليد شهد التاخير في الساب لغو على كل حال ارخا ومها سواء
او احدهما اسبق او ارجح احدهما عطف اذ العرض من اثبات التاخير اثبات ربا و لا يستحق على جمعه
لترج بينه واثبات ربا و لا يستحق لا بصورة الساب لانه دعوى اوله الملك اقول فان لم يبرهن
سبها ما حرم في التاخير وذكي اليد حيث قال اذا خالف سنه لوقت ذكي اليد ووافق لوقت التاخير في حكم التاخير
اعبر التاخير ولا يحكم به لذي اليد ومنا في بعضا حكم الجارح لانهما اذا وقتا التاخير حكم لمن وافق سنه تارخ
فاعبر التاخير ولا يحكم سبها كما لو لم يورخا قال لا حفاة لانه يحكم كذا في لظهور كذا بينه احدهما بعدم
الموافقة لا لا عتيا تارخه مكانه لم يبرهن على التاخير الا احدهما ولكنه لا في من المواضع فانه اعتبار في الحكم
ولا لا يظهر كذا في لظهور ولكن العرض معلوم فلا اشكال في مبرهن من الجارح على التاخير فلو لم يورخا او
ارخا سواء او ارجح احدهما لا لاخر فهو سبها لعقد المخرج ولو ارخا واحدهما اسبق فلو وافق سنه لارخا
فهو له لظهور كذا في لظهور فلو كان في يد احدهما لوقت مكانه لم يورخا وقيل فيها خالفنا بطلان
ايبسان لظهور كذا في ولا بعضي لهما بس برهن على ذكي اليد انه لم يبرهن سبها من مدا الحكم في سنه فاذا لم
لث سبها لا يسع دعواه لان سنه كذا في مبرهن مدا اذا لم يورخا على ذكي اليد فلو ادعى عليه
مان ادعى ذوا اليد ما جاد في التاخير انه لم يبرهن منه ذوا اليد او ارجح او اودعه اي من ذكي اليد
وبرهن هو للتاخير م ياتل التاخير ما موه بعضي التاخير كذا في قالت مولى عن لته وعصيته مني وقت لث
صاحته المدعي عن لته جرمه حك بينه التاخير للمخرج من دعوى النحل كذا في والحاصل ان بينه
ذكي اليد على التاخير انما تخرج على بينه التاخير على مطلق الملك او على الساب اذ لم يورخا فلو ارخا
وغصب وكبح واما لو ادعى التاخير فعلى م ذلك فيبينه او كذا في وفي م دابة بين جرمه آخرها له آجرا
من ذكي اليد او اعارها او رهنها منه وبرهن ذوا اليد انها لم يبرهن بعضي بها لذي اليد لانه مدعى ملك الساب
والاخر مدعى كواعا او ارجح او ارجح اسبق من مخرج واعا م مدا خلافا في م وفيها برهن
التاخير على سبها حكم لم يبرهن ذوا اليد على سبها حكم لم يبرهن التاخير على الملك المطلق وحكم لم يبرهن
برهن ذوا اليد على الملك المطلق لا نقل م يبرهن ذوا اليد لولدت في حكمه وحكم لم يبرهن
عمرها لولدت في حكمه لوم يبرهن م عا م البيضة اذ لا يولي قامت على غير فلم يجمع على م فلو اعارها فها ولى لانه
ذوا اليد وان لم يبرهن فلو لم يبرهن ذوا اليد على سبها حكم لم يبرهن ذوا اليد على سبها لو برهن
علمه في الا براء كان الحق به كذا في لانهما اقول فعلى مدا لو برهن بكونه على التاخير بعد الحكم لجر بينه ان
حكم بكونه م لانه ذوا اليد لارخا فلو برهن بكونه على التاخير بعد الحكم ان لم يبرهن ان حكم بكونه لارخا ان ردا
خارج بالنسبة الى بكونه وان كان زيد ذوا اليد بالنسبة الى عمر وسجي تاييد م واسه اعلم في لواعا المقتضى
له سبها بينه حكم لم وان لم يبرهن فبعضي المدعي ثم اعاد قيل وقيل وسبها الحكم وقيل لا في المعقضى عليه
بنتاير او على مطلق لو برهن على الساب او على التلقين من المدعي يعيل في المعقضى عليه لا يبرهن على التلقين
الا اذا ادعى الاستحقاق من جهة او التاخير م ادعى ذوا اليد تارخا ايضا ولم يبرهن حتى حكم به المدعي

مطلب
اعا ذوا اليد
برهن

مطلب

مطلب

بينهما الاشجار والارواحين التي في الارض لا يثبت بصحة العسل وكذا لو كتب بين المتعاقدين مكان
بينهما لا يثبت بصحة العسل جوار ان الاشجار كانت لهما جوارها من الموضع ثم استاجر الارض وعلى هذا
التقدير لا يبيع اجارة الارض ومن اجارة الارض بعد ما جرت المباحة الصالحة في الاشجار بينهما كما كتب
في الصوت الاول وبعد ما جرت من المتعاقدين كما كتب في الصوت الثاني لانها متعاقدة ان يثبت ان يكتب
اجارة الارض منه بعد ما باع الموضع لاشجار رهنه من الموضع الاصل من الموضع البيع والشراء ولا جارة
فانه لو ذكر في باب البيع والشراء وتعا بعضا مما لا يكتب به الا بشرط البيان والتبصير ولو كتب في المحضر احضر المكي
شهوده وسألني الاستماع اليهم فشهدوا واعلموا فحق الدعوى وكذا لو كتب في السجل فشهدوا واعلموا فحق الدعوى
لا يثبت بصحة المحضر والسجل وكذا لو كتب في كتاب القاضي لا يثبت لان القاضي لا يقبل الكتاب وهذا في
قائه قال لو كتب وشهدوا واعلموا فحق الدعوى لا يبيع اذ الشهادة على وفي الدعوى ان يدعيه الشاهد لنفسه
كما يدعيه المدعي لنفسه اقول القاضي بالوقت عرفا ان ثبوت الشهادة على ما ادعاه لثبت بها المدعي بل لا ما
ذكر فينبغي ان يبيع فحق قوله شهدوا واعلموا فحق الدعوى بناء على التعارف لان العوض معلوم عرفا فلا اشتباه ولا
فساد قال ومن المشايخ من فرق بين كتاب القاضي والسجل وبين المحضر فحق بصحة كتاب القاضي في السجل
وبفساد المحضر لان كتاب القاضي يرد من الاخصار فلو رد دناه يتجوز المدعي اقول على هذا لو رد المحضر لفساد
ينبغي ان يبيع ايضا بعين منه الحيلة قال ودليل صحة الفرق بين المحضر والسجل ما ذكره في تهرن انه وارش
خلا في الحيلة لا يحكم بوراثة ما لم يبينوا سبب الوراثة ولو اقام يثمه وشهدوا ان قاضي بلد كذا شهدنا بحكمه
ان هذا وارش فلان الحيلة لا وارش له غرض وقا لا ندرى باي سبب حكم القاضي انما يحل وارش لان حكم
القاضي محمول على العقدة وموافقة الشرح وكذا في السجل وكتاب القاضي ولو كتب السجل فشهدوا فحق الدعوى
من الوجه الذي ثبت به الاحداث الشرعية والافعال الحلية لا يثبت بصحة السجل ما لم يبين الارض على وجه
وقيل ينبغي بصحة ما لو اكتب في محضر الدعوى وشهدوا واعلموا فحق المدعي هذا وكذا يكتب وعقوب الجواب
بالاكثر من المدعى عليه كذا يظن انهم شهدوا وقبل الدعوى او على الخصم المقلد اذ الشهادة على الحق لا تقع الا
في مواضع محدودة وعندى ان كل ذلك ليس بشرط لا بد ان يذكر شهد كل واحد بعد الدعوى والجواب
بالاكثر بعد الاستشهاد من المدعي يخرج عن هذا خلافا اذ الشهادة بدون طلب المدعي الشهادة لا تسع
الطبي وى فحق و ينبغي ان يقول المدعي في دعواه اين قد عني حق منته وممكن منته ولا يكتب في بقوله فحق
وممكن من وكذا في جانب المدعي عليه وكذا في الشهادة وبعض المشايخ اکتفوا بقوله حق منته وممكن من
لو قال حق وممكن منته كفى وفاقا وكذا في اختلافه قال المدعي ممكن منته ولم يقل وحق منته فيل يشترط
ان يقول حق منته وقيل لا ارادى انه لو اكتب علف بالله ما موافقه فيكتبني به فحق لا تشهد ان هذا لا بالكتابة
ان اين مدعي لم يثبت لا يكتبي به ما لم يصرح بالملك اذ الشيء ينسب الى الانسان بالاجارة كما ينسب اليه بالملك فلا بد
من التصرح بالملك لقطع الاحتمال **فحق** قال لا تشهد له اين غلام ان فلان لم يثبت فحق هذا كقولهم ممكن فلان لم يثبت
فحق من ان يحكم بالملك لا فحق ربيعة قوله هذا له وان لم يكن ولو استفسر القاضي ذلك منهم فله ذلك شهدا كذا اين
مدعي ممكن اين مدعي لم يثبت ولم يقولوا فحق ربيعة اين مدعي عليه بنا حق است اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لو طلب
المدعي الحكم بالملك قبل منته البينة ولو طلب التسليم لا يحكم بها ما لم يقولوا فحق ربيعة اين مدعي بنا حق لم يثبت
يشترط ان يقولوا واجبت برين مدعي عليه كذا ربيعة كذا اختلفوا فيه ايضا والصحيح انه لا يشترط و
الا حوط انه يذكر شهدا احدهما قال الاخر شهدا مثل شهدا فحق صاحبني تقبل وفيه تفاصيل واقتوال وقام في

مطلب
الشهادة على المدعي لا تقبل
الا في مواضع محدودة

وفي شي لو كان المدعي عليه حاضرا فلا حاجة الى ذكر نسبه لانه يشار اليه فلا حاجة الى ذكر اسمه فذكر جدين
او في واما الغائب فلا بد من ذكر جدين وهو الصحيح وكذا في التحديد لا بد من ذكر صاحب الحد وكذا في
توحيات المتخاضعين لا بد من ذكر الجدة والتوحيات قول في كذا المحاضر **شي** وفي **صط** لو ذكر اسم
واسم ابيه وحقه او صناعته ولم يذكر الحد تقبل بشرط التوفيق ذكر نسبه الشيء على هذا لو ذكر
القبض واسم واسم ابيه قبل يكتبي والصحيح انه لا يكتبي اقول الغرض من التوفيق لاكتفاء المحضر فليست
ان يكتبي ذكر ما يحصل به التوفيق فلو كان معروفا بقبضه وجب يثبت ان يكتبي ذكر لقبه وحقه قال وفي شرط
ذكر الحد اختلا في فلو حكم بدون ذكر الحد فغدا لانه محتمل فيه **في** ذكرتم في كثير من المواضع فلان بن فلان فليست
ولو حصل التوفيق باسمه واسم ابيه وحقه فلا حاجة الى الحد وان لم يحصل بذلك ابيه وحقه لا يكتب به ولو كان
يعرف باسمه واسم ابيه وجب الاحتياج الى اللقب ولم يعرف الا بذكر اللقب بان يثبت ركنه في المحضر غير في ذلك
الاسم والنسب كما احمد بن محمد بن عمر في هذا لا يقع التوفيق **شي** في تعريف القن مثل اخذني عن محضر
في اقله روز بن عبد المهدى ادعى اليها فاجاب انه غير صحيح اذ النسبة على هذا الوجه لا يقع به الا علام
ويجب ان يكتب ان عبد فلان او مولى فلان اذ المحقق يعرف مولاه وان كان مولاه محققا ايضا لا بد
انه مولى فلان وان كان المولى الثالث محققا ايضا ولم ينسب الى مولاه لا بأس به اذ المولى الثالث
بغيره الحد في النسب فيجوز للاقتصار عليه كذا في المحاضر **شي** وفي **هد** ذكر القليل والحد كذا في الحد
في التوفيق ولو قال فلان بن فلان التيمني لم يخرجني نسبه الى فحق الخاصة اذ التوفيق لا يتم بالنسبة
الى قوم لا ينفصون وقيل الغرض من نسبة عامة والاول وجب في خاصة والاسم في عامة والنسبة
الى السكة الصغرى خاصة والى المحلة الكبيرة عامة **في** المدينة والقرية والكلون ليست بسبب التوفيق
ولا يقع الموضع بالاضافة اليها اقول فيه نظر لانه قد اورد في المحرقة بالاضافة الى المدينة بالاسم والنسب
بان كان يعرف الغريب بمدعيته لا بنسبه مثلا يعرف بالاسم فيعرف بالاسم فيعرف بالاسم فيعرف
واتفاق الالباب بان كان **جن آخره فقط** لو اخبرنا الشاهد عن ان من المتعاقدين فلا بد ان يثبت
فلان يكتبي هذا للشهادة على الاسم والنسب عندهما وعليه الدعوى لا بد ان يثبتوا شهدا عند القاضي
يعني بشهادتهما والقضاء فوق الشهادة فيجوز انهما دة باخبارهما بالطريق الاول فان عرفها باسمها
ونسبها عدلان ينبغي للعدلين ان يشهدا الفرع على شهدا دة كما هو موطون الا الشهادة على الشهادة حتى يشهدوا
عند القاضي على شهدا دة بالاسم والنسب وشهدا باصملى حتى اصالة فيجوز ذلك وفاقا **فحق** قال اسم واسم
ابن وجدي كذا وسمع اخرا يصير هذا القدر ولو اخبرنا ان فلان حل له ان يشهد على اسم واسم
ولا يقول شهدا عندى بكذا وكذا الجواب في المواضع التي حل له الشهادة فيها بالتسامع جاور رجلان عند
الصكاك وقد اقرت امرأة وقال انا نعرفها فذاك ليس بشي لان هذا القدر ليس بتعريف اذ التعريف انما
يكون بذكر الاسم والنسب ولو قال انها فلانة بنت فلان بن فلان يكون تعريفا **فحق** شهدا على امرأة باسمها
ونسبها وهي حاضرة قال القاضي للشهود هل تعرفونها المدعي عليه فقالوا لا لا تقبل شهدا دة ثم ولو قالوا نحن
الشهادة على امرأة اسمها كذا ولكن لا ندرى ان من المدعي عليه هي تلك ام لا صحب شهدا دة فحق المسألة فكان على
المدعي اقامة البينة ان منته هي بخلاف الاول اذ اقروا الاول بالجملة فبطلت نسبتها دة ثم كذا
اقول قد اقروا بالجملة ايضا فهذا القدر لا يحصل الفرق فيمكن الفرق بان يحمل الاول على الشهادة
اصالة كذا كذا شهدا دة الشهادة فيستعمل بالجملة في كذا لانه الاول لو اراد الاجل ان يعرف المرأة التي يريد

ذكر الجدين

مطلب
اذ المدعي جاور فله
لا يشترط

المدعي في كذا
والمدعي في كذا

جسد

بان قال كان له ثم شريته منه وبرهني على ذلك **س** ادعى الفايه صك جاريه باسمه ثم برهن ان ذلك
المال بعينه لفلان وهو وكلني بمصروفه فعلى الناس ان الوكيل قد يضيف الملك الى نفسه **خ** اقرار الوكيل
ان الدين لفلان الآخيه وصدره الكتاب وجن العوض للاول فلو ادعى الى الاول **ج** عيّن بيد رجل يقول
مولى ليس لي وصداك مني لعمري يكون اقرار الملك المدعي حق لو ادعاه لنفسه لا يقبل **فقط** ادعى صل ان قول
ذي الدين من هذا عند وجود المنازع اقرار بالملك له في رواية **د** روي عنده عدم المنازع لا يقع
نفيه حتى لو ادعاه احد وقال ذواليد مولى **ج** ادعى الدين بانفاق الروايات ولو ادعى دارا فبرهني ذو
الدين ان المدعي اقر قبل دعواه انه ليس له او قال انه ما كان له بطل يدعي **ا** ادعى المدعي ان المدعي
قبل الحكم انما لو ادعاه بعد الحكم صا او كبح يدعي ان يدفع المدعي على ما كان في آخره **فقط** فلو ادعى
المدعي وان الشك لا يثبت الحكم ولا يدفعه قال وكذا لو ادعى اننا جبر من ان مورثه اقر بذلك بطل دعوى
المدعي **د** ادعى دارا لو قال ذوالدين ان المدعي قد كان اقر قبل هذا لانه لاحق له في الدار ولم يكن متناك
احد يدعيه لا يسمع من الدعوى بعد **ا** ادعى ان لا فرق بين قوله انه لم يسمع وبين قوله لم يسمع حتى
او نحو فيسفي ان يثبت حكما ولم يجعل كذلك فيما عدا ويورد للاختلاف **ج** ان ذوالدين لو برهن ان المدعي
قد كان اقر قبل هذا ان لاحق له في الدار لا يدفعه المدعي لان قول الانسان لاحق له فيه او ليس هذا
في ولم يكن متناك احد يدعيه لا يسمع من الدعوى بعد **ا** ادعى حكم قوله لاحق وهو له ليس هذا
في واحد بخلاف ما بعدم فعلى هذا يستوي المدعي وذوالدين **د** انه لا يسمع من الملك عند عدم المنازع
فقط اقرانه لا يمكن له فيه ثم ادعاه لنفسه يقبل ولو اقرانه فحكمه خلافه ثم ادعاه لا يعمل لانه سطل ملك
الغير بخلاف الاول قال **ع** الدين في قوله في حقيق هذا البحث وكلمته لوقال ذوالدين ليس هذا
او ليس ملكي او لاحق في فيه او ما كان او نحو ولا منافع ثم ادعاه احد فقال ذوالدين مولى فاعلم
له والتناقض لم يمنع اذن اقراره من هذا لم يثبت حقا لاحد اقرار المحمول باطل والسامع في المنازع
اذا تضمن ابطال حق على احد ولو كان لذي اليد منافع حين قوله ذلك هو اقرار بالملك له في رواية
لا في رواية لكن القاضي يسل ذواليد انقول ملك المدعي فلو اقر به اسع بتليم اليه ولو انكر بيده
المدعي ولو اقر بما ذكرناه غيره ذواليد ذكره **ش** ان قوله ليس او ما كان له منعه من الدعوى بعد
لنقضه وانما لم يمنع ذواليد على ما عدا لتمام **ا** ادعى **ا** ادعى اقرار ذوالدين ان اقرار
المحمول باطل والتناقض انما يمنع اقرار المدعي ايضا فينبغي ان يحد احكاما وبطلان في اقرار
المدعي خلافا لاصح عنه ما مر **فقط** فان احد ما في الف للآخر ويلو في ان الخلاف واقع فيما اقر
المدعي قبل النزاع وانما لو قال مع وجود النزاع ينبغي ان يبطل دعواه وفاقا على عكس ذي اليد يعني
انه اقرار ذواليد مع وجود المنازع خلافي ومع عدم المنازع لا سطل دعواه وفاقا والفرق ان ذواليد
اذا اقر قبل النزاع يبطل اقراره اذ لا يد ليل الملك فنفي المالك بملكه عن نفسه من غير ابياعه لغنى
لا يجوز فلغا نفي ذواليد ملكه وفاقا ولو اقر ذواليد عند النزاع قيل انه اقرار المدعي لانه يقره
النزاع وقيل انه لغو نظرا الى جهالة المقر له ولا نزاع لكون قرنه لصحة المقر له وقيل موافقا له لذي اليد
بقرنه اليد ولو اقر غيره ذواليد عند النزاع ينبغي ان يفسد اقراره وفاقا لانه نفي عن نفسه ملكه على ظاهره
وسد الحق فصرف الى انه اقرار به لذي اليد بقرنه اليد والنزاع هذا ما ورد على الخاطر الفاتر حتى

مطلب
يحل له ان
يكنى كما
اح

ما حط

هذا المام على حسب ما اقتضاه الوقت والمقام والحمد لله ملك الصواب وحسن القضاة **ح** قال
المدعي لا دعوى لي قبل زيدا ولا خصوصية قبله بطل دعواه عليه الا في حاشية بطل دعواه ولو قال برهني دعوى
في هذا الدار لا يبقى له حق فيه وكذا لو قال برهني من هذا القن او خرجت من هذا القن بطل دعواه ولو قال
ابرايك من هذا القن يبقى القن ودعيته عندك وبراءة من ضمانه وكتب في مثله في فضل الضمانات وكتب
مسائل الابراء في احكام الدين من فصل الاحكامات **ص** قال عليه في بدلان دار ولاحق ولم ينسبه
الى رستاق ولا قرنه ثم ادعى ان له قبله حقا بالذي في قرنه لا يعمل بيته قال المدعي لا يثبت له ثم برهن
هل يقبل ضم روايتان **ق** يقبل لو وقع ولو قال المدعي عليه لا دفع لي ثم اتي بدفع قبل مواعيد ما بين
الروايتين وقيل لا يسمع وقيل لا يسمع وفاقا اذ معناه ليس دعوى الدفع ومن قال لا دعوى له قبل فلان ثم ادعى
لا يسمع كذا معناه الاول اصوب اذ الدفع يحصل بالبيته على الدفع لا بدعي الدفع فقول له لا دفع له في منزله
قوله لا يثبت له **ا** ادعى ان قوله لا دفع له يرد به ليس وجه الدفع فينبغي ان يسمع دعواه لو كان
مباحفي والاصل لو اقرانه قن ثم ادعى الحرة **فقط** لو قال لا دفع له ثم جاء به فقد قيل مواعيد خلافه لو قال
لا يثبت له وحلف خصمه ثم برهن فعلى عنده لا يسمع وكذا لو قال كل بيته اتي لها فهي زور ثم اتي او
قال كل شهادة يشهد بها فان فهو كذب ثم شهدا في هذا الخلاف **ج** اقرانه له فمكث قد رما يمكنه الشراء
منه ثم برهن على الشراء منه بلاتاريخ قبل لا يمكن التوفيق فان يشتره بعد اقراره ولان البيته
على العقد المبرم فيد الملك للمال وكذا لا يسمع الروايات وكذا لو اقرانه كان له ثم برهن على شرائه منه
بلاتاريخ جاز ولو اقرانه له لاحق في نفسه ثم برهن انه شراه منه فلو شهدا بشرائه بعد اقراره جاز
والا فلا **ا** ادعى فرفقوا بان قوله لاحق في العموم لا يبرأ فلا يكون له حق بسبب الشراء ولا يبرأ
الا اذا بين انه ملكه بعد اقراره وفيه نظرا في تباينه في سائر من احكام التوفيق وان البيته على
الجميع **د** وبضم الجواب للمناهل لفظه وفيه اقراره لاحق له قبل فلان ثم ادعى فتابي ان غصبه
منه لا يصدق الا ان يبرهن على غصبه بعد اقراره اذ البراءة تثبت بيقين فلا سطل حكمه الا بغير
خلاف ما لو اقر المدعي عليه ان جميع ما بيدي من قليل وكثير لفلان فمكث اياها فحضر فلان لياخذها
في يد فقال ملكك هذا بعد اقراره صدق ليدفع الى واحد احتمال الصم وعام الفرق بين المسائل
بنظر **د** ابي مع شئ مديرا في خدمتي كود بشوي داد بعد دعوى كذا ان زني زنيك من
بوده است ومن طلاق نراوه ام ينبغي ان لا يسمع للتناقض **د** ادعى الا بشركة في يد ثم ادعى ذلك
المال وينا عليه لسمع لا عكسه لان مال الشركة قد يصير مباحا ودين لا يصير مباحا **ع** ادعى
ملكه مطلقا ثم ادعاه في وقت آخر بسبب حادث على ذلك الرجل عند ذلك التاضي لا يسمع وكذا لو ادعاه
مطلقا ثم بالتنازع ولو ادعى الملك بسبب ثم ادعاه على ذلك الرجل عند ذلك التاضي ملكه مطلقا لا يسمع
دعواه ولا يعمل بيته **د** ادعى ملكا بسبب ثم ادعاه مطلقا وشهدا به لا يسمع دعواه في عاتقه
الروايات ولا يقبل بيته قال كان جري شمس الامة يقول لا يقبل بيته ولكن لا تبطل دعواه
حتى لو قال اردت هذا الملك المطلق لذلك السبب يسمع دعواه ويقبل بيته **د** ادعاه مطلقا
فقال المدعي عليه دفعه انه كان ادعاه بسبب فقال المدعي انا ادعيه الان بذلك السبب وركت
دعوى الملك المطلق يسمع دعواه ثانيا ويبطل الدفع **فقط** ادعاه بسبب ثم ادعاه مطلقا يسمع
دعواه لا يثبت على الملك المطلق **و** يسمع دعواه ويقبل بيته ايضا ويحل على المقيد السابق والفكر

مطلب
قال لا يثبت له ثم برهن
دعه روايتان

مطلب
حلف خصمه ثم برهن

ما حط

شهودا المودع باسمه ونسبه لا بوجهه لم يذكر من هذا الفصل واختلف فيه المتأخرين قيل يدفع وقيل لا ولو
قال او دفعه رجل لا يعرفه وقال شهودا او دفعه فلان لوجهه واسمه ونسبه ذكر الخصم في انه لا يعمل
ولا يدفع الخصومة وكذا لو قال او دفعه فلان لوجهه واسمه ونسبه ذكر الخصم في انه لا يعمل
ولو قال او دفعه رجل يعرفه واسمه ونسبه ولكن لا يدرى له لا يدفع الخصومة ولو شهدوا ان فلانا
دفعه الله ولم يقولوا انه حكمه او قالوا لا ندرى لمن دفعه الخصومة وكذا لو شهدوا ما قرار المدعي انه لفلان
ولم يدرى له الله و قد الد لفلان او دفعه ولم يذكر اسم المدعي ان يدفع الخصومة اذ ثبت وصوله الى
ذي اليد من فلان فظهر ما قرار المدعي ان خصومته كانت مع فلان و قد لو حول ملك الدقة الى ذي اليد
محول اليد الخصومة والافلا **اقول** كذا ذكر في وصوله الى الدين وذكر في المسئلة كذا غير انه لم يذكر ان لم
لم يذكر اسم المدعي ولم يحلل المدعي بل على به مسئلة لوى وكذا فيها انه لو لم يذكر اسم المدعي لو شهدوا باقرار
المدعي انه لفلان الا ان ذلك لم يقل او دفعه فلان لم يذكر اسم المدعي ان يدفع الخصومة كذا ولو شهدوا
وعليه ما عرفت من انه ثبت وصوله الى ذي اليد من فلان وفي كل منهما نظر لانها وكذا انه ظهر ما قرار المدعي ان
خصومته كانت مع فلان وليس كذلك لانه ظهر هذا الاقرار به لا خصومته لم مع فلان ايضا ولانه اقر به له قال
وكذا لو اقر المدعي ان كان بيد فلان ولا ادرى دفعه الى من اام لا وقال ذو اليد دفعه الى فلان فلا خصومة بينهما
وكذا لو اقر المدعي ان رجلا دفعه الله والمدعي لا يعرفه فلا دفعه ولا خصومة وكذا لو شهدوا باقرار المدعي انه دفع
الى ذي اليد رجل لا يعرفه فلا خصومة ولو شهدوا انه لفلان ولم شهدوا ان فلانا او دفعه ايا لا يعمل ولو يرضى
المدعي ان ذا اليد اوعاه لنفسه لم يعمل من ذي اليد دعوى بینه الا بداع اصلا من اكله لو ادعى ملكا مطلقا او
بسبب ولكن لم يدفع فعلا على ذي اليد ما لو ادعى فعلا عليه ما ادعى انه لم او دفعه من ذي اليد او اجاب او رهنه
او غصبه منه وبرهن وقال ذو اليد انه لفلان او دفعه وبرهن لا يدفع الخصومة واذا لم يدفع وقضى به المدعي
فلو حضر الغائب وبرهن انه لم يرضى له اذ لم يصير مقضيا عليه اذ ثبت ان الحكم كان على غير خصم **ق** ادعى انه لم
عصبه منه ذو اليد فاقروا ذو اليد به لانه الصغير لا يدفع عنه الخصومة واليمين لانه ادعى عليه فعلا **ق** ادعى
انه لم وفي يد ذي اليد غصبه من ذي اليد انه دفعه فلان قيل يدفع الخصومة لانه لم يدفع فعلا على ذي اليد وقيل
لا يدفع ومو العصب **ق** من اسبب خصما لرجل يدعى الفعل عليه لو يرضى على ايداع الغائب لا يسمع ولو يرضى
على اقرار المدعي بايداع فلان يسمع ويدفع الخصومة **ق** ادعى غصبه على ذي اليد فبرهن على الملك لا على الغصب
فيجوز دعوى الغصب عليه من غير اقامة البيينة لا يمكن المدعي عليه من دعوى الايداع كذا **ق** يخط مدافاة
حيلة في دفع دعوى الايداع **ق** ادعى انه شراه من ذي اليد وقد عتبه من ذي اليد انه دفعه فلان لا يدفع
لانه ادعى على اليد فعلا وهو حوب تسليم المبيع **ق** ادعى تسامح لان الفعل موال تسليم لا وجوبه ولكن منحل
في عبا راقم ايضا ينبغي ان يكون مرادهم بالفعل غير التسليم ولا يلزم ان يكون خصما ولو يرضى على الوضعة
في دعوى الملك المطلق لانه يدعى عليه التسليم مدافاة ادعى الشراء بلا عوض فلو ادعى شراعه وشهد بذلك و
المسئلة كالحال هل يدفع كذا ادعى له المبيع عن العضاة السلة الى حازم والى سعد البردعي والى طاهر الدباس
ان الخصومة يدفع لان دعوى الشراء مع خصمه دعوى مطلق الملك الا يرى ان اعلا مالم يكن شرطا لصحة الشراء
حتى لو قال لعين بعثت منك ثوبا كذا او سلت قبيل بيئته ولو كان الف محمولا وقال غيرهم من مشاكنا لا يدفع اذ
الفعل المذكور ومو الشراء يقع بغيره فلم يصح دعوى مطلق الملك ولذا لا يحكم للمدعي بالزوايد المعصولة ولا يرجع
الباعه بعضهم على بعض ولو جعل غيره لم يدعى مطلق الملك لكان الامر كذا وكذا لو يرضى المدعي لذي اليد رهنه

منه او اخرج او دفعه له او تصدق به عليه وانه دفعه ويرى من ذي اليد ان فلانا او دفعه لا يدفع عنه الخصومة
ومو العصب والظاهر من المذهب لو ادعى انه شراه من ذي اليد وقبضه او ادعى ملكا مطلقا فصدقه ذو اليد ثم
برهن انه دفعه فلان يدفع الخصومة **اقول** هذا السمع في الملك المطلق لانه الشراء لانه ادعى عليه فعلا
لو انكس ذو اليد ويرى من عليه المدعي بغيره ذو اليد بتسليم المبيع ولا يدفع خصومة ولو يرضى على الايداع كما امر
فيصير لكونه كذلك ذا اقر به ذو اليد بالطريق الاو لانه اقران اخره حتى من البيئته فلا يسمع الا عند من
يجعل الشراء مع العصب ملكا مطلقا قال وكذا لم يبرهن بغيره بتسليمه الى المدعي فلو حضر الغائب لا يرضى له الا بالبيئته
ولو يرضى وقال مو ويجه فلان لم قال مو المدعي يدفع لو يرضى على الايداع ولا فلا يرضى بدفعه الى المدعي فلو
حضر الغائب بغير المدعي سلمه الى المودع ثم يبرهن عليه المدعي لان ذا اليد يدعى المودع وانما سلم الى المدعي
لغيبته المودع فاذا حضر امر بدفعه الله ولو صدق المدعي في الوضعة لا تعرض له حتى حضر الغائب كما لو ثبت بيئته
وكذا لو علمه القاضي حيلة **ق** ادعى لاصل عندنا ان من اقربين الغائب ثم لحاضر وصدقه الحاضرة اقران
له باحضار الحاضر فلو حضر المقر له بالودعة وصدقه المقر في الايداع اخذ العين حتى يبرهن المدعي انه لم ولو علم
القاضي ان الدار لم يرضى به برآءة حاصره زيد الى هذا القاضي فبرهن ذو اليد ان فلانا او دفعه فلا خصومة
حتى حضر الغائب **ق** لان علم القاضي كينته ولو يرضى المدعي كان المدعي هذا لو قال ذو اليد انه لم يدعى الا
انه او دفعه فلان يدفع الخصومة لو يرضى ولا فلا **ق** لا يدفع الخصومة اذ اصدق كذا **ق** **اقول** **ق** **ق**
اطلاقه يرضى ان لا يدفع ولو يرضى على الايداع وفيه نظر **ق** ولو علم القاضي ان فلانا غصبه من زيد
واو دفعه ذا اليد اخرج من يد زيد ودفعه الى زيد علفا فمالو علم ايداع فلان غصبه من زيد ان لم اعتبر علم
القاضي منا حتى قال علم القاضي ان فلانا غصبه من زيد يا حن ودفعه الى زيد ومذا روية الاصول
وروى ان سماعة ان القاضي لا يقضى بحكمه وقد روى الفصل الاول **اقول** سفي ان يعنى في غير كذا
القاضي يعني ظامو اكثر صفات الزمان اصلا الله شانهم وراست في عيون المذاهب انه لو قال قاض
عول حكمت هذا بالرحم او ما لفظه فافعله وسهل ان يفعل الا عند ملك والثاني في قول محمد
في رواية وبه يعني **ق** ادعى ذو اليد ودفعه ولم تكنه انبها حتى حكم للمدعي نذر حكمه ثم لو يرضى على الايداع
لا يقبل فلو قدم الغائب فهو على حجة ولو يرضى ذو اليد على الايداع حتى صار خصما من المدعي ثم قبل الحكم
برهن ذو اليد على الايداع يقبل لانه يظهر انه ليس خصم فلان يبرهن على المدعي **ق** ادعى ذو اليد ودفعه من يده فقال
المدعي كان زيدا ودفعه عندك ثم ملكه منك علف ذو اليد بانه ما ملكه منك فلو خلف فليس خصم ولا خصم ولو يرضى
المدعي ان زيدا ملكه من ذي اليد يبيع او غيبه يصير خصما ولو ادعى المدعي عليه ودفعه ولم يبرهن فطلب المدعي
بيئته ان زيدا او دفعه بخلفه القاضي ما به لقد ادفعه وخلف على البتة لا على العلم ولو على قول الغير ان تمام
به ومو العصب ولو طلب المدعي عليه المدعي خلف على العلم لانه يرضى على فعل الغير ولا يتعلق به شيء **اقول** **ق** **ق**
انه لا وجه لخلف ذي اليد على الايداع فان عاينه ان يصير خصما بتكوله وكذا حاصل قبل خلفه لانه لم يبرهن على
الايداع فان عاينه ان يصير خصما خلف او لا اذ احمل المذكور على ان المدعي يلقى الملك من المودع فان حكمه
كما سيجي بعد اسطر فيما نقل من **ق** واصل الاعراض من قبيل النوار ونودع ما ذكره **ق** **ق** اذا طلب المدعي من
ذي اليد انه دفعه ليس له ذلك لانه جعل نفسه مدعيه انه دفعه ولا يرضى على المدعي ولو خلف لا يدفع عنه
الخصومة ولو اراد ذو اليد خلف المدعي على علم الايداع فله ذلك لان المدعي يتكلم بالايداع وخلف لانه لو اقر سطل
دعواه فاذا انكر خلف **ق** ادعى له من فادعاه فبرهن ذو اليد انه دفعه الموصى او قال غصبته منه فلا خصومة

صار

هذا هو الحق

فمن علم المدعي بغير من خصمه على ايقاعه لا يسمع للتناقص اقول ينبغي ان يسمع في رواية عن
سني قيا ساعا كدرة مسائل شتى من **هـ** وفي غيرة من ان لو انكر الباع فبر من عليه المشتري فوجدها
فارد رده فبر من الباع انه يرى من كل عيبه لا يقبل للتناقص اذ البراءة بلا بيع وقد انكر الباع
وعن ابي يوسف لا يقبل الا مكان التوافق بان ناعها او كيله ولم يعلم به فلذا **و** اقول بل ينبغي ان يقبل
ببينة من المدعي المسئلة وفي الاولى عندنا وفاقا خلافا لفرق لانه صار مكرها بشرا بيمين المدعي فلهي
انكاره بالعدم فصا ربحا في الكفاية من ان رجلا لو برهن اية له على الخايب الفاء وهذا الكيف على
بائع الخ بوجه الكيف على الخايب ولو انكر الكيف له اصلا لانه صار مكرها بشرا بيمين المدعي انكاره فلهي بالعدم
ويكن الفرق بادائه حكم بالمرحوم ايضا ولا حاجة الى اقامة البينة ثانيا كفاية لثبوتها اولا
ومذا الحكم بالبراءة ليس حكم بالبراءة ولا بقاء فلا يرد من الدعوى فيبطل التناقص فافترقا و
مكن ان يرد بان انكاره لا يلحق بالعدم لما لا يثبت من الباع انكاره الباع والشرا فيبطل
يصح الدعوى لعدم الباع ومن على اصل **هـ** انكر الباع فبر من عليه المشتري فادعي الباع ان حاله يسمع
مذا المدعي ولو لم يدع الاقالة ولكن ادعي ايقاعه التخي او البراءة احلف منه المتأخر **و** اقول هذا
يؤيد ما جلت اقله في حيلتي انكار الباع والمشتري من ان يمينه الالباء والبراءة ينبغي ان يسمع في قوله
لو لم يدع الاقالة لوافق مدعي المسئلة وقوله ولكن ادعي ايقاعه التخي ايا لا يوافق مدعي المسئلة لافترقا
وان المالك يملك الباع ومذا لا يلزم دعوى الباع التخي وان امكن التوافق يتكلف به هو ووفقا بما مر
من مسئلة دعوى التخي وانكاره المشتري **هـ** ادعي شراؤه فقال ذو اليد لم ابيع اوقال لا يبيع
بيننا او لم يجز بيننا يبيع فلما برهن المدعي على الشراء برهن ذو اليد ان المدعي عليه الباع يقبل بيمينه
ينقض الباع ومذا كما لو قال لا ليس او لم يكن له على شئ قط فلما برهن عليه برهن مدعيه قضائه او ابراه
يقبل ولو قال لم يكن بيني وبينك ما علة شئ لا يعمل منه المخرج في الدين وقال من يقبل لوافق بان قال
لم يكن بيننا معا لم الا ان شهودي سمعوا منه انه ابراني ولو انكر الباع فبر من المدعي على الشراء فوجد
عيبا فبر من الباع انه يرى من كل عيبه لا يعمل وعن سني انها تعمل وتوافق لانكاره يميني وبينك فلما برهن
على النكاح برهن مدعيه الخلق يقبل بيمينه ولو قال لم يكن بيننا نكاح قط او قال لم تزوجها قط والباقي محالة
ينبغي ان يكون مدعيه مسئلة العيب سواء ونه في طاهر الرواية لا يقبل بيمينه البراءة عن العيب لان البراءة
عن العيب اقرار بالبيع فلذا الخلق يقتضي سبق النكاح فيتحقق التناقص ادعي انه قته فقال المدعي عليه ان
حق فلان الخايب لو برهن مدعيه المدعي وان لم يبرهن فملت عليه بيمين المدعي فان حضر الخايب لا يستعمل
على التخي حتى يبرهن وموت شئ منه فصل العضاء على الخايب **هـ** ادعي الباع مكرها من المشتري على تسليم
او اخذ منه طوعا يندفع وكذا الرواية الهبة مكرها من الموصوف له على اخذ العوض طوعا يندفع ادعي الباع
مكرها فقال ذو اليد انه ساء وجه ميني بعدد وان اجان ميني الباع هل يندفع استفتي **هـ** عن مدعي المسئلة فزود
وجوز الاحتمالين وقد كتب قوله قبل هذا بوقرة وقد مر **ت** ان استماع المدعي اقراره حتى لو وقع المدعي
باني استبحته لانه كان ملكي قبضه ميني لا يسمع توفيقه **ث** وفي دعوى البيع مكرها لا حاجة الى تعيين المكيه كما
لا حاجة في دعوى السعي الى تعيين العوان وقيل لا يبرهن تعيين العوان ولا اول ايم برهن على اقراره بيمين
طوعا و برهن المدعي عليه انه باكره فيمينه الا لراه اولى بالقبول لانها تثبت خلاف الظاهر ادعي شراؤه ميني ذي
اليد قال في آخر دعواه واقر به ذو اليد فقال ذو اليد اقررت مكرها لا يندفع والاقرار بالبيع مكرها لا يوجب خلافا لبيع

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه السلام من ساء وجهه
فليس له بيع

طوعا ادعي على الكيفي ما لا فقال الاصل المال عروا حب على لاني اقررت مكرها فقبل لا يسمع هذا المدعي
اذ المدعي لم يدع الاصيل وقد قبل بيمينه لو كفل بيمين لان ضرر الدعوى على الاصيل الا ترى ان المبيع لو استحق
من المدعي فبر من الباع على المكيه انه ناعه منه قبل ان يسمع مدعيه المشتري يسمع هذا من الباع
ولو لم يكن المدعي على الباع **ث** كفل بيمين او لم يبرهن الكيفي برهن على فساد البيع والنكاح لا يعمل لان
اقدامه على الترام المال اقراره بصحة سبب وجوب المال فلا يسمع منه بعد دعوى الفساده ولو برهن على الفناء
الاصيل او على ابرائه يعمل لانه يبرهن للوجوب المساق **ج** كفل عنه ماله لرحل برهن من الكيفي لانه
المدعيه ممن لا يقبل وقوله لو قال الكيفي الالف المدعيه قارا او ممن غير او ميني مما لا يجب لا يعمل قوله ولو
برهن على اقراره كقول لم يبرهن لا يعمل ولا يلزم ان خلف الطالب ولو اقره الطالب عند القاضي بركي
الاصيل والكيفي جميعا اقول **ح** بركي باقراره سني ان يعمل بينه اقرار لان البينة يسمع عنده
الدعوى وقد بطل منها لانه متناقض لان كفايته اقرار بيمينها ولو اذاه الكيفي فارد المدعي على الاصيل
والطالب غايب فبر من الاصيل على ان المال كان قارا او ممن منه او ميني لا يعمل ولو مر با داه الى الكيفي
وعال له اطلب خصمه **د** وخاصمه **د** المدعي من غير المدعي عليه لا يسمع الا اذا كان المدعي عليه احد الورثة فبر من
الوارث الا ان المدعي قال انما بطل بيمين اقول **د** برهن عليه ما مرنا سطر **د** من انه يسمع من الباع و
ان لم يكن المدعي عليه فان اجيب بان الباع مدعيه ميني برهان الوارث الا ان كلفه فلا وجه لاستثنائه
جعل امر امراته مدعيه على انه لم يعمل اليها نفقة **هـ** وقت كذا فهي تطلق نفسها متى شارحت محض ذلك الوقت او
ان تطلق نفسها فاختلعا وصول النفقة في ذلك فبرهنت انه اقراره لم يعمل اليها نفقة قبل ويندفع دعواه
ولو برهنت انه اقراره لم تدفع اليها نفقة لا يعمل لوزان وكيله دفع اليها وقيل يقبل في الوجهين لان دفع
وكيله كدفعه لاري انه لو حلف ليعطيق فلا ناهية في مخرج فاعطاه برهان بيمينه على طلاق ثلث و
الزوج انها اقرت بعد الطلقات الثلاث انها اعتدت ولزوجه باخرو ودخل بها وطلقتها ومضت عنها وتزوجته
ومضى امراته اليوم قد قبل مذي ليس بدفع والبيع انه دفع ميني برهن على نكاحها فبرهنت انه خالها يندفع لو
لم يوقا او وقت احدهما قط ولو قضا وبارح الخلق استحق لا يدفع ميني برهن على نكاحها وادعت لها
مكروه فلان الخايب لا يندفع وموت فصل العضاء على الخايب **ح** لا يندفع الا ان يكون نكاح الخايب موقفا
ولو ادعي نكاحها فقالت نكحت اخي قبل لا يسمع بيمينه عند **ح** ويا يمينه **ح** دعوى النكاح **ث** تزوجها فبرهنت
جماعة كضرتها عند القاضي ان مدعيه المرأة مكرها فلان الخايب لا يعمل من الشهادة ولا تثبت الحيلولة لعدم
اخم من الخايب **د** اراد تزوجها فبرهنت عند او عند القاضي ان لها زوجا فزوجه ساء وجهه ميني انكر نكاحها
فبرهنت فادعي الخلق يسمع اذ كفل انه زوجها منه ابوه ومولا يعلم **ط** لا يسمع اذ الزوج خنا فبرهنت **ث** ادعت
المهر على ورثه زوجها وادعت ورثه الخلق بعد انكاره اصل النكاح لا يسمع ولو ادعت ورثته الا لراه والباقي
محاله قيل يسمع وقيل لا **ح** قيل يسمع وقيل لو قالوا ابرائه عن المهر لا يسمع للتناقض ولو قالوا ابرائه عن قوله
المهر يسمع ولا تناقض وذلك **ح** مثل هذا المعصية انكار المدعي دعوى الابراء **ق** شهدا ثمان انه
مات ومات امراته واخران انه طلقها قبل موته قال **ث** بيمينه الزوجية او لم وقال **س** بيمينه الطلاق او لم
وقيل لو كانت المرأة تدعي عقد من بيمتي باولويه بيمين الزوجية والا فباولويه بيمين الطلاق وقيل لو انكرها
نكاحها اصلا لم يكن مدعيه مدعيه لو لم يبرهن الاصل النكاح وانما انكرها لان قالوا لم يكن زوجها
له عند موته او لا تدرى بالزوجية او ميني فبرهنت **و** اقول **ي** بيمتي باولويه بيمين الطلاق لان شهودها الزوجية

هـ

شهدوا باستصحاب الحال والآثار ثبت الزوال كما ذكر في **قوله** ان بينه الخ اول من بينه الكساح ولو اوقف الكساح
في الحال لان الخلق ابدى يكون بعد الكساح لان بينه الكساح بناء على عقد سبق باستصحاب الحال فينبغي الخلق يكون
مبطله وان يبدى الابراء اذ في من بينه ان لم يعلم كذا في الحال كما ياتي بعد وحين في **قوله** انه لو ادعى اني شرية
من ابنيك وروى من ذوالابناء من كل بيعة الى موته فينبغي الشراء اولى **قوله** بكن بالحق زوجها ابوها برضاها وقضى
مرها وصات فادعت المهر على زوجها من اباء حصنه لولا لولا ابوها سقطت الخصومة **قوله** لو قالت الورثة
ان ابنا حرمها على نفسه قبل موته سنتين فقال ان زوجها اقر في مرض موته ايه حلال عليه هذا دفع ولو انكروا
نكاحها برهنت عليه فقالوا ان ابنا طلقها ومعتت عدها قبل موته قال **قوله** هذا دفع وقال لا وقيل
لو انكروا الكساح اصلا لا يكون دفعا ولا دفع ادعى ارفقا وقال كانت في كساحي اليوم موثقها فبرهن ورتبها
اكن قلت قبل هذا كذا ان مرد من نكاحها مرات بردي قبل سدخ ويكون قوله هذا اقرارا ما لها ليست
لمراته وقيل لا سدخ ولا يكون قوله هذا اقرارا لعدم الزوجية كما قال ان كان طلاق في الدار لم يثبت اليه
لا يكون اقرارا ان قلنا لا لشي الدار لانه لا على ان ما ذكرتم مفهوم كلامه وطاهر المذهب عندنا ان المهر يوم
ليس نجم ولو قالوا انك قلت كانت امرأته الاية طلقها لا يندفع لان الزوج اثبت نكاحها بالبيعة يوم الموت
وما اثبت الورثة لا ينافي ذلك يجوز ان طلقها ثم تزوجها برهن ان تزوجها في غير شهر كذا وبرهنت ان
اقر بعد هذا التاخير سنة لشهرها حرام عليه وليست ما رواه هذا دفع صحيح حتى يخلص ان لم يرد به الطلاق
ولو كلف لدفع **قوله** ادعى انها امته فبرهن من مريونه الى احلكتك على فلان لعلى لانه ادعى تاخير الطالبة واستقام
عن نفسه ولا يمكن اثباته الا بان يصرح خصما عن المحل عليه ولولا بيعة له على الكساح فله ان يخلص المدعي على
الكامل ما سأل ما يبرهني حتى يعلم فلو ادعى ما لا على كغيب فبرهن انك فعلت لزم الاصيل احاكم به على فلان وانه
قبل سفي ان فعل ما سأل على صفة المسئلة وما سأل ما لو برهن ان الاصيل اياه المدعي عليه ادعى
الغائم قال بفلان حواله كذا ام وادى سائيد لست قبل لا يسمع للتناقص اذ احواله غير الاثبات
وقيل يسمع لان الفاء المحل عليه ايضاً الجليل لا يرى انه لو حلف لا يعظم حقه فاعطاه من احواله
حنت ولو ادعى الاثبات ثم قال فلان كس بقودا وبامر من يقبل ولا تناقض كما في مسئلة لا مرد لا يرد وقد
توت **قوله** ادعى خمسة دنانير فحقا لخصمه او فينتكها وشهدا انه دفع الله خمسة دنانير الا ان لا يرد من اي
مال دفعها من هذا الدين او من لو يقبل ويبرأ **قوله** مواليه وقيل لا يقبل برهن على مال ثم قال اني استوفيت
من هذا المال كذا وقال بالفارسة چندى يا فتم لودم بطلت بيعة **قوله** لو طلق من البيعة ان المال عليه
لان او بعد من الاستيفاء بطلت بيعة لا كذا ب ولا فينبغي ان لا يطل بيعة لا يمكن التوفيق ويوتق
ما في **قوله** انه برهن على مال وبرهن خصمه على الفاء حصنه لا يطل دعواه فيما سواه لانهم شهدوا بما عاينوا
ولم يعرفوا ايضاً شيء من الدين فخل لهم الشهادة فصارت كما لو ادعى الفاء وشهدا بحسبه فعلى المدعي ان يبرهن
ان دفعه خمسة دنانير بطلت بيعة وتكذب المدعي شهوده برتفع بتوفيق المدعي برهن على ثلثه مريم حكم له ثم اقر
ان عليه ماله مريم لهذا المدعي عليه **قوله** سقط عنه المائتان وقال غيب من المشايخ لم تسقط **قوله** ادعى عليه
اربعة اشياء سبها فانكر فخلت ثم قال المدعي كنت اخذت الاثنتين من الاربعة وبرهن على الاثنتين بقدر
قوله ادعى الاباء وشهدا بهذا اللفظ اين مدعي را جرين مقدار ادنى ليست لا يقبل لانه في الحقيقة
شهادته على النفي ادعى ديناً فاقترع ثم قال او فبينة لو كان كلاً القولين في مجلس واحد لا يقبل للتناقض
لو تفرقا عن هذا المجلس ثم قال او فبينة وبرهن على الاباء بعد ما اقر يقبل لعدم التناقض ولو ادعى الاباء

او فبينة
طاهر بن قاسم

قبل اقرار لا يقبل **قوله** ادعى الفاء فقال خصمه ادنية في سوق سمرقند وعجز عن البيعة ثم قال ادنية في يوم
كذا وبرهن لعلى اذ التوفيق يمكن وهذا يدل على ان التوفيق يكفي من غير دعوى التوفيق **قوله** ادعى
ادنية بسم قد تم برهن على ادنية بخاري كان تناقضا اذ ادفع **قوله** صابغ عن دعوى دين ثم
برهن على الاباء او الاباء او لصاحبه عن الكساح لا يسمع بيعة لان هذا الصلح فداء عن العمن فلا يفسخ
وكذا لو اقر دين ولم يدع الاباء ولا الاباء وصاحبه ثم ادعى الاباء او الاباء لا يعمل ولو ادعى الاباء
او الاباء او انكر فلم يدر فصاحبه برهن على الاباء ولا الاباء يتل لعدم التناقض وهذا الصلح لم يقع فداء
عن العمن اذ لا ينعى على المدعي عليه هذا الوجه فسطل الصلح **قوله** ادعى ما لا يصلح ثم ظهر ان لا شيء عليه بطل الصلح
قوله ادعى دارا فانكره والبرصاح على الفاء ان سلم الدار لذي الدنم برهن فداء المدعي على صلح قبل هذا الصلح
انقضت الصلح الاول وبطلت التناكح **قوله** ولو قال كل صلح بعد صلح فالتاخير ولو شره بطل الاول ونفذ
التاخير ولو صلح ثم شرا احرت الشراء وبطلت الصلح **قوله** في الصلح الذي يوعى البيع سفي ان يطل الاول لا
اكتفى كذا الشراء خلاف الصلح عن دعوى الفرق واصله ان الشراء اكن فسخ الاول اقتضاء والعنى لا يقبل الغنيبة
فاقرقا وعرقا لهذا مسائل كثيرة **قوله** انكر ديناً فاعطاه حكم بيعة او صلحاً ثم برهن ان المدعي اقر قبل الصلح
او احكم انه لم يكن له عليه شيء بطل الصلح والحكم ولم يعرض القاضي عليه حتى برهن بطل المال عنه ولا يعنى عليه بشي **قوله**
ادعى ثوباً فانكر فصاحبه لم يبرهن ان المدعي اقر قبل الصلح انه لم يسل المال عنه ولا يعنى عليه بشي **قوله**
برهن انه اقر بعد الصلح ان الثوب لم يكن بطل الصلح لان المدعي ما قران سزاغم ان اخذ بدل الصلح بغير خلاف
اقران قبل الصلح لجواز ان يملكه بعد اقراره قبل الصلح **قوله** في هذا الصلح ان لا يطل الصلح والحكم فيما مر في
من مسئلة الدين اذا اقر قبلها وايضا ينبغي ان يبرهن بينه اقرار المدعي قبل الصلح فسطل الصلح وان احاز ان يملك
الثوب بعد اقراره قبل الصلح كما سيجي بعدا سطر فيما ذكر **قوله** ان الاصل ان الموجب والمسقط اذا تناقضا يوجب
المسقط واوردت على مسئلة **قوله** الدين بطر اذ اقر هذا الفصل **قوله** حث قال كما يقع الدفع الى قوله برهن انه
اقر قبل الحكم انه ليس عليه شيء يظهر ما قررنا ان في قول بيعة كوفنا الاقرار قولين وكل منهما وجه قال فان العايش
علم ان المدعي اقر قبل الصلح كما قران بعد الصلح **قوله** البيعة كما شفه القاضي اذ اثبت ببيان كذا بت
بيان كما ذكره او اكد الفصل العشر من مدعي ان يكون عليه بالبيعة كلمة يعسسه والحكم والاحتقال المذكور
وموان يملكه بعد اقراره قبل الصلح بحق في علم القاضي ما قران ايضا مدعي ان يبرهن بالحكم والاحتقال المذكور
اقر ما سفعاه ومنه قد قبل لا يسمع من مسائل شرائط صحة الدعوى ادعى عشرة دنانير فقال خصمه لو اقرار كذا
مراجرة وودينا روستني نيت لا يدفع اذ المطالبة ليست من لوازم الدين فان وحله ومن ولا مطالبة في
الحال **قوله** برهن المدعي عليه وكفتم كمران من مال جنيته ديناً رغبى بادر من كذا كذا مريد في جنيته ديناً
نيت يسمع ولو ادعى ما لا او عيناً حرم من خصمه اكن اقرت ان لا دعوى ولا حصومة على كل سبع وان احتل ان
مدعي عليه مسبب بعد اقراره ككن الاصل ان الموجب والمسقط اذا تناقضا يوجب المسقط ولو ادعى
بعدا لوجب سواء الفصل الحكم بالاول او لم يتصل **قوله** فان قبل لا يسكن قران قبل الصلح لان الصلح ورسنه
الموجب ثم حاب بان الصلح عن الكساح لا يدرى وجود الموجب هنلا عن تاحر فالاول ان محل على الدوايقين
على امرناه **قوله** قال ادنية المدعي عن مدني الدعوى يسئل المدعي اكن بينه على المال فلو برهن بحلف المدعي على البراءة
وان لم يبرهن بحلف المدعي عليه او لا ش دعواه المال فلو حلف المدعي برك او كلف المدعي على البراءة ودعوى البراءة
اقرارا على عند المتنا من لا عند مشا حنا المعودين ومو الاصح **قوله** مدعي ان كلف المدعي او لا على البراءة لانه

لا يصح ان

شراءه الى من فلان ولقي في ملكه الى موته يقبل او لا ما قدر قبيل مديان قوله برهن خصمه ان اسكال
باعد الى سعي ان يكون منا خلافا ايضا على ما احتمال التوصل الى كل شيء وان لم يوفق بل سعي ان لا يقبل التوصل
فصح الدفع كما لو ادعى صداق او بيع الشراء من يدعي ذوا اليد الا يدعي منه ثم اثبت بنوع العلم بذكر الاساس الى
احد طرفين حصه انه ان فلان بن فلان كثر سدق المدعي وكذا سدق لورهن انه ادعى على فلان انه ابن عم
وذكر اسم ابيه وجده وحكم بينهم من ذلك الدحل ولو برهن ان المشت فلان غير ما اشته المدعي لا يدفع المدعي لف
البيانات التي كانت لا للنفق ولا له لئلا يحكم في اثبات اسم احد فلا يعمل على الاثبات ولا على النفي او لا سعي ان
يكون قيم يحصل على ما سعي في حقه من مسئلة بنوع العلم المست الى ولو قال انما يعمل في الدفع لانه لا اثبات للثب
فله وجه يورث ما ذكر في **فصل** ايضا انه لو برهن انه ابن عم فلان الاخر يقبل في حق الدفع لانه لا اثبات للثب كما فعله برهنوا
ان القائل فلان لا ولينا يقبل في دفع الدية عنهم لانه صوت العمل من فلان يدعي كذا وكذا برار زواجه فلان يقيم وارث
كنت له لو كفته بغير علم ولم يسمع ان لا يكون تناقضا كذا وحل لا يمكن التوصل في ما كانت تحت علم المشت امره في الميت
فالولد والدم الميت وان اخيه او لا قديمت ان يمكن التوصل في كل شيء وقيل لا ولا كفي في بعض المواضع
لا في بعضها وتحمل ان يكون ذلك تناقضا على العولين ولا يصوب عندي ان الساقض اذا كان ظاهرا كسلب واجاب والتوصل
خفا سعي ان لا يكون يمكن التوصل ولا ينبغي ان يمكن الامكان وبعضه ما قدره او ابل هذا الفصل من **خ** حيث قال
اقول انه لم يثبت اي حقه برهن على انه ابن عم الميت وذكر النسب وبرهن خصمه ان جد الميت فلان غير ما يتقدم المدعي
لو لم يسمع في الاول لا يضمن شيئا للتراض ولو قضى ما لا اول لا يضمن شيئا كسلكه بطلان امره يوم الخو كونه في ملكه
وكرر بوقته على يوم الخو في سنة او لا **فصل** لو برهن احد الحكم ان قاضيا آخر حكم عليه بما ذكره خصمه من النسب
سعي ان يسطل الحكم الكتاب لسبق الاول قال ولو برهن انه ابن عم لابيهم وانه من الزنا ان انه ابن عم لابيهم قبل الحكم
بالاول فيدفع وكذا لو برهن ان الميت اقرا له ابن عم لابيهم او انه من الزنا ان انه ابن عم لابيهم قبل الحكم
اخي حقه او هو اراد ان يكون سعد فبرهن الدافع انه زعم قبل مديان انه ابن عم لابيهم بثلث على الحن قبل يندفع كما ادعى
عينا ارتاعن ابيهم ثم ادعاه ارتاعن امه واختار **سعد** وقيل لا يدفع وما اختلف في **فصل** وقال **سعد** هو الصواب
وعلى حصول عماد الدين بان يثبت له حليل اما ان يعمل على اثبات اسم جد المدعي وانه ليس بخصمه فيه او لقي ما
ادعاه من الارث ويبي على النفي لا يعمل **شي** فصار كما لو ادعى انه اقراض الف درهم في يوم كذا في مكان كذا فبرهن
خصمه انه كان في ذلك اليوم في مكان آخر غير ذلك المكان فانه لا يقبل وكذا اسنا **فصل** برهن على ان المدعي
زعم كذا او المدعي هو خصمه في اثبات زعمه فعيل البيه في زعمه لا على اثبات اسم جد في نفي الامر وقد مر في مسئلة
النسب قبل مديان **فصل** فلا اسكال لانه ادعى ان زعمه كذا فلم يدع انه ابن عم جد وسبها فرق وبين سلم فيدل
مديان زعمه قبيله **فصل** حيث قال فبرهن خصمه ان جد الميت فلان غير ما يثبت اليه فكذا اسدا او وروا كذا وكذا
هذا التحليل في مسئلة لوي الى من هذا المسئلة ولا بد عليه الشق الاول مما قلت وكذلك مسئلة مديان ادعى دينا لابيهم
المشت على من قاسم من محمد فقال حصه ولا الفاسم احمد لا يدفع المدعي على ما اختار **فصل** لما مر من التحليل بان
البيته لو فعلت اما ان يقبل في الدفع لانه لا اثبات في النسب على الغايبة كانه القن والملاية بينهما على العلق
والطلاق على وكيل البعل ويورث ما ذكر في امره في حاجة حاصت عيها لفرض القاض لها النفقة عليه وهر
العم على رجل انه اخوها ومواويله بالنفقة عليها وانكرت المرأة ذلك فالقاضي يبرئ العم من النفقة ويقول لها
ان خفيتم فرضها على الاخ فلا خلاف ما اذا اثبت النسب من رجل لا قبل البيه من الرجل ان لا يزوج **فصل**
ادعى على رجل موخر من علي بن عبد الله ثم ظهر ان اسم جد احد بن عبد الله لا يسطل المدعي لوزان ان يكون في

عمر

اول فعل مديان مديان **فصل** مسلم يصح لغيره باحث قال برهن على انه ابن عم الميت ينبغي ان لا يسطل
المدعي مطلقا والى من يفتي ان يبرأ حكمي وظهر ان فيه اخلافا قال ومديان اذا ادعى على غايبة
بالاسم والنسب وكذا ادعى على حاضر فالاختلاف في اسم لا يفي صحة المدعي او لا **فصل** مديان الشرا الى
ان الخلطة اسم الغايبة منع لان مثل هذا العدد يضمن ان يكون حكم الغايبة محال للحكم الحاضر
ولا فلا يبقى لهذا الكلام وجه فدل ان فيه اختلافا **فصل** ادعى ارثا وقال لا وارث له بغيري ثم ادعى
ان في وارثا كذا يسمع دعوى الارث اذا الساقض على نفسه لا يمنع صحة الدعوى لانه ادعى كل المال
لنفسه ثم ادعى حصه فقد ادعى البعض من الاول فيسمع **فصل** ادعى ارثا وقال لا وارث له بغيري
فادعى خصمه لثلاث اخوا وقد قلت لا وارث له بغيري اذ في **فصل** ان المدعي لا يقره بغيره فادعى اولا على مديان
قبيله **فصل** من ان الساقض على نفسه لا يمنع الدعوى سعي منا ايضا قال واما لو اراد المدعي عليه
اثباته عليه لا يسمع وفي كتاب الحيات ان يسمع كذا والمذكور في كتاب الحيات ان البيه يجوز له
يقبل على شيء في حق ابطال حجة الخصم لان في حق صوت ذلك الشيء كما فعله برهنوا على ورثة القتل لم يقل
ولان وفيه ادعى دارا ارتاعن ابيه فقال حصه لم يكن لابيهم حقه ثم ادعى انه شراه من الى المدعي
او ادعى انه اياه اقره لم يسمع لانه لم يكن لاسه حقه ما شراه ولو قال لم يكن لا يملك خط لا يسمع دعواه
الشراء للساقض ويسمع دعواه اقرار ابيهم لعدم الساقض **فصل** ادعت انه تزوجني في رجب سنة
كذا وادعى المهر في ثركته فبرهن ورثته ان مورثا مات في صبي تلك السنة لا لهم بشي من الموت والموت
لا يدخل تحت الحكم وبسبب الشكاح والمهر في ثركته ادعى انه قتل اياه يوم كذا فبرهن خصمه ان اياه كان
مشتا في ذلك اليوم لا يعمل بيته موته ادعى دارا ارتاعن ابيه مات ولا وارث له بغيري مما ظهر له وارث
آخر مخرج دعواهما حصتهما اذ لاحق لهما في الدوا **فصل** ادعى ارثا عن ابيهم وبرهنوا ثم طوى
ان احدهم لسبب ابن الميت والمكان ان الله وتصادقوا على ذلك بطل بيتهم ودعواهم ثم المخبثون
الثلة لواقعا بيته غير الاولى على انهم ورثوا الدار عن ابيهم ولا وارث غير مولودا لثمة يقبل دعواهم
ويثبتهم **فصل** ادعاه ارتاعن اخيه فقال حصه ابي شريته من ابن اخيه لان اخاك ترك ابنا فليس لك الارث
هل سعي مديان الدفع في قاس ما لو برهن ان له وارثا آخر سعي ان يكون للاختلاف ولو قيل يسمع هنا وفا
فله وجه **فصل** برهن انه مات وترك مديان انا لابي ومات ابي وبركه في حكمه له وبرهن ان اكل التي تدعى
ارثا مات قبل فلان الذي يدعى انه مات اولا قبيل مديان وقيل لا لان زمان الموت لا يدخل تحت الحكم
فلا يثبت بيته خصمه موت ولا له قبل موت فلان او لا **فصل** على مديان مديان **فصل** من مسئلة التزوج في
وجب الى سعي ان يكون خلافا وكذا فيما ظهر من مسلم دعوى قبل الله يوم كذا لابي سعي ان يكون خلافا
لو برهن خصمه ان اياه كان مشت قبل ذلك اليوم **فصل** ادعاه ارتاعن ابيهم فقال حصه شريته من ابيهم
في تاريخ كذا فقال المدعي مات قبل مديان التنازع نسبه سعي ان لا يسمع قوله المدعي لان يوم الموت
لا يدخل تحت الحكم او لا **فصل** سعي ان يكون فيه وفيه اثبات له خلافا في مديان **فصل** ادعاه ارتاعن ابيه وبرهن
فبرهن خصمه ان اياك اقرا ثم ملكي سعي الدفع ايضا وقد عارض الدفع ان يعمل بيته الارث بلا تعارض
فلو ادعى عليه اقرار المورث ولم يزوج المدعي اقرار المدعي عليه يعمل بيته المدعي لو قال المستقرض
اقررت بالمال ولكن ما اخذتم بغير المعروض انه ما قوها رلا اذ الاقرار هازلا لا يوجب المال ومورثي
انه اقرها رلا والمعرض ينكر في نفسه جازم في اقراره بالمال فدل المقر اقرت به كما ذبا وطلعت منه الخطا

مطل

شراء في من فلان ولقي في ملكه الى موته يقبل **اول** ما حذر قبيل هذا في قوله برهن خصمه ان اكل
باعد **الح** ينبغي ان يكون متاخلا ف ايضا على احتمال التوضيح كما عمل في وان لم يوفى بل سعي ان لا يقبل التوضيح
فصح الدفع كما لو ادعى هذا ابو الشراء من يدعي ذوا اليد الا بدع منه ثم اثبت بنوع العلم بذكر الاسامي الى
احد من حصصه انه اقر انه ابن فلان من فلان كذا يدعي المدعي وكذا يدعي لو برهن انه ادعى على قوله ابن عم
وذكر اسم ابيه وجده وحكم بتبعه من ذلك الدحل ولو برهن ان الملت فلان غير ما اشتم المدعي لا يدفع المدعي لف
البيانات لا ثبات لا للنفى ولا لانه ليس بحكم في اثبات اسم احد فلا يعمل على الاثبات ولا على النفي **اول** ينبغي ان
يكون فيه بعض على ما سيجي **في** من مسئلة بنوع علم الملت **الح** ولو قال انها فعل في الدفع لانه لا ثبات للثب
فله وجه يؤيد ما ذكر في **ف** ايضا انه لو برهن انه ابن عم فلان الاخر يقبل في حق الدفع لانه لا ثبات له بهنوا
ان الفاعل فلان لا وليا يقبل في دفع الدية عنهم لانه موت العمل من فلان يدعي كذا كذا برار زاده فلان يقيم وارث
كنت كذا توكتف بغير علم ولم ينبغي ان لا يكون تناقضا كذا اصل لا مكان التوضيح فان كانت بنت عم الملت امرأة اخي الملت
فالولد ولد عم الملت وان اخيه **اول** قد ثبت ان المكان التوضيح قبل كذا وقيل لا وان كان في بعض المواضع
لا في بعضها ولا يحتمل ان يكون ذلك تناقضا على العولن والاصوب عندي ان الساقض اذا كان ظاهرا كسلب واجاب والتوضيح
حفا سعي ان لا يكون المكان التوضيح ولا ينبغي ان تكفي الامكان وبعضه ما حذر في او ايل هذا الفصل من **ح** حيث قال
اقر انه لم يكت **الح** برهن على انه ابن عم الملت وذكر الثب وبرهن خصمه ان جده الملت فلان غير ما يتبع المدعي
لو لم يضمن في الاول لا بعضي شئ للتعارض ولو قضى بالاول لا بعضي بالثاني كذا مطلق امراته يوم التوكوف في ماله
وكرر برهنته على يوم التوكوف من **الح** **اول** لو برهن احد الحكم ان قاضيا آخر حكم عليه ما ذكر خصمه من النسب
ينبغي ان يطل الحكم الكتاب لسبق الاول قال ولو برهن انه ابن عم لابيهم واثم من الدافع انه ابن عم لابيهم قبل الحكم
بالاول يندفع وكذا لو برهن ان الملت اقر انه ابن عم لابيهم **الح** ادعاه ارباعا عن جده لابي امه فقال انا جده واسم
اخي حرة وابوها رلان يكون سعد فبرهن الدافع انه زعم قبل هذا انه ابن عم لابيهم بثلث على الحسن قيل يندفع كذا ادعى
عينا ارباعا عن ابيهم ادعاه ارباعا عن امه واختار **سعد** وقيل لا يدفع و**الح** ادعى **الح** وقال **سعد** هو الصواب
وعليه في حصول عماد الدين بان يثبت لو قبلت اما ان يعمل على اثبات اسم جده المدعي وان لم يثبت خصمه او لقي ما
ادعاه من الارث ويبي على النفي لا يعمل **ش** فصار كما لو ادعى انه اقترض الف درهم في يوم كذا في مكان كذا فبرهن
خصمه انه كان في ذلك اليوم في مكان كذا فبرهن ذلك المكان فانه لا يقبل وكذا امنا **اول** برهن على ان المدعي
زعم كذا او المدعي هو خصمه في اثبات زعمه فيعمل البيه في زعمه لا على اثبات اسم جده في نفس الامر وقد مر قبله في مسئلة
النسب قبل هذا من **ف** **الح** فلا استكال لانه ادعى ان زعمه كذا فلم يدع انه اسم جده وسماه فوق ولين سلم فيل
متحوار من قبله **في** **ح** حيث قال فبرهن خصمه ان جده الملت فلان غير ما بينه **الح** فكذا امنا او او رلان كذا
هذا التحليل في مسئلة لقي الى من الملت ولا بد عليه الشق الاول لما قلت وكل من مسئلة من ادعى دينا لابيهم
الملت على من قاسم بن محمد فقال خصمه ولان القاسم احد لا يدفع المدعي على ما اختار **ح** لما مر من التحليل بان
البيته لو قبلت اما ان يقبل **الح** الدفع لانه لا ثبات في النسب على الغايب كاهة القن والمائة بينه على العتق
والطلاق على وكيل البعل وتوكل ما ذكر في **الح** امره في حاجة حاصت عنها لغرض القاضي لها النفقة عليه وهر
العم على رجل انه اخو له ومو او بالنفقة عليها وانكرت المرأة ذلك فالقاضي يبرئ العم من النفقة ويقول لها
ان شئت فرضها على الاخ كذا ما اذا اثبت النسب من رجل لا قبل البيه من الرجل ان الاخ **الح** **ش**
ادعى على رجل بنو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر ان اسم جده احد بن عبد الله لا يطل الدعوى لوزان ان يكون جده

اول فعل من ادعى ما مر في **ح** مسلم بصيغة لرب باحث قال برهن على انه ابن عم الملت ينبغي ان لا يطل
الدعوى مطلقا **الح** **الح** مدعي ينبغي ان يبرها حكما وظهر ان فيه اخلافا قال ومذا اذا ادعى على غايب
بالاسم والنسب وكذا ادعى على حاضر فاخلط في اسمه لا ينعى صحة الدعوى **اول** **الح** من ادعى على غايب
ان الخلط في اسم الغايب منع لان مثل هذا البعد يرضى ان يكون حكم الغايب محالنا حكم الحاضر
والا فلا يبقى لهذا الكلام وجه فذل ان فيه اخلافا **ق** ادعى ارباعا وقال لا وارث له غيري ثم ادعى
ان معي وارثا كذا يسمى دعوى الارث اذا السا ومن على نفسه لا يمنع صحة الدعوى لانه ادعى كل المال
لنفسه ثم ادعى حصصه فقد ادعى البعض من الاول فيسمع **ف** ادعى ارباعا وقال لا وارث له غيري
فا دعى خصمه لئلا يخلو ارباعا وقد قلت لا وارث له غيري اذني **الح** ان المدعي اقر به فندفع **اول** على ما مر
قبيل **في** **ق** من ان السا ومن على نفسه لا يمنع الدعوى سعي منا الصافي **الح** **الح** لو اراد المدعي عليه
اثباته عليه لا يسمع وفي كتاب الحنات انه يسمع كذا **الح** والمذكور في كتاب الحنات ان البيه يجوز
يقبل على شئ في حق ابطال حجة الخصم لان في حق موت ذلك الشيء كذا قوله برهنوا على ورثة القتل لم يقر له
ولان وفيه ادعى ارباعا عن ابيه فقال خصمه لم يكن لابيهم جدي ثم ادعى انه شره من ابي المدعي
او ادعى ان اياه اقر به لم يسمع لانه لم يكن لاسم جده شره وكذا قال لم يكن لا يسل خط لا يسمع دعواه
الشره للسا ومن وسمع دعواه اقرار ابيهم لعدم السا ومن **ف** ادعت انه تزوجني في رجب سنة
كذا يدعي المهر في بركة فبرهن ورثته ان مورثا مات في صبي تلك السنة لاهم بشؤون الموت والموت
لا يدخل تحت الحكم وملت النكاح والمهر في بركة ادعى انه قتل اياه يوم كذا فبرهن خصمه ان اياه كان
مستاء ذلك اليوم لا يعمل بيته موته ادعى ارباعا عن ابيه مات ولا وارث له غيرهما ثم ظهر له وارث
اخر فادعى دعواهما حصتهما اذ لاحق لهما في الدابة **ح** ادعى ارباعا عن ابيه ومبرهنوا ثم طوى
ان احدهم ليس بان الملت والمكان ان الله وتصادفوا على ذلك يطل بيتهم ودعواهم ثم المنيهون
التيه لواقعا بينه غير الاولى على انهم ورثوا الدار عن ابيهم ولا وارث غير مولاد الله يطل دعواهم
ويثبتهم **ف** ادعاه ارباعا عن اخيه فقال خصمه اني شرته من ابن اخي لان اخاك ترك ابنا فليكن الارث
هل يسمع هذا الدفع فعلا قاس ما لو برهن ان له وارثا آخر سعي ان يكون للاخلاف ولو قيل يسمع هنا وقا
فله وجه **ح** برهن انه مات وترك مزايرا نا لا على ومات اخي وبركه في حكمه له وبرهن ان اكل التي تدعى
ارها مات قبل فلان الذي يدعى انه مات او لا قيل يندفع وقيل لا لان رمان الموت لا يدخل تحت الحكم
فلا يثبت بينه خصمه موت فلا يقبل موت فلان **اول** **الح** من ادعى في **ف** من مسئلة التزوج في
رجب **الح** ينبغي ان يكون خلافا وكذا فيما ملها من مسلم دعوى قتله يوم كذا **الح** سعي ان يكون خلافا
لو برهن خصمه ان اياه كان مستاء قبل ذلك اليوم **ف** ادعاه ارباعا عن ابيه فقال خصمه شرته من ابكر
في ما ربح كذا فقال المدعي مات قبل هذا التاريخ نسبه ينبغي ان لا يسمع قوله المدعي لان يوم الموت
لا يدخل تحت الحكم **اول** **الح** سعي ان يكون فيه وفيه اثبات له خلافا **ح** ادعاه ارباعا عن ابيه وهر
برهن خصمه ان اياك اقر انه ملكي سعي الدفع ايضا وقد عارض الدافع ان يعمل بيته الارث بلا تعارض
فلو اخرج المدعي عليه اقرار المورث ولم يوجب المدعي اقرار المدعي عليه يعمل بيته المدعي لوقال المستقرض
اقرت بالمال ولكن ما اخذته بخلف المقرض انه ما اقرها زالا اذا اقرها زالا لا يوجب المال ومو يبرئ
انه اقرها زالا والمقرض ينكر فيخلف جاز في فيه اقرارا بل فقال المقرض بركا ذبا وطلعت منه الخطا

مطل

مسألة الخط

ما يحيط

ثابت

فقال له موكلني بتأخير خطي حتى دهم وشهدا ان المدعي قال هكذا لا سند في ما لم يشهدا ان المدعي اقره ان خط
 ورويت من باطل است ادعى مالا بسبب فانكر فخرج خطا اقراره فقال من اقراره ان لم يكن زور
 كرفته ام لا يسمع لانه انكارا بعد الاقرار **شرح** انكر مالا فقال المدعي انه كتب لي به خطا فانكر المدعي عليه ان
 يكون خطه فامر ان يكتب فكتب وكان بين الخطين ما لم يثبت ان كان بينهما واحد لا يحكم عليه لانه لا
 اعلى مما قال من خطي وانما كتبت ولكن ليس على هذا المال ونحو القول قوله ولا شيء عليه **كذا** ثم قال
سد وكره في كتاب الطلاق انه لو كتب الطلاق على الرسم في مثله وقال لم افترق الطلاق لا يصدق فكذا
 الاقرار وما قيل ما يقول ان لو كتب لا على الرسم كما لا يصح الدفع به وما زاد عليه يصح وهو المحل
 كما يصح الدفع قبل اخامة البينة يصح دعوى وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح دفع المدعي حتى لو برهن على مال وحكم له
 ثم برهن خصمه ان المدعي اقر قبل الحكم ان ليس له شيء سطل الحكم **اقول** ينبغي ان لا يسل الحكم لو امكن
 التوفيق كدونه بعد اقراره على ما سأل في **فصل** حيث قال لم يسل الحكم الجا نريشك قال ودليل صحة هذا ان
 العشاء تلتون في سبيل الحكم بعد كذا الحكم وتكون كل ذي حق ودفع على حجة ودفع لمو ما من الدهر وان شئ
 الدفع لعت كما به هذا **فقط** متقدموا متاخرين ودفع الدفع وبعض متاخرهم على ان الدفع يصح لا دفع
 الدفع وقبل دفع الدفع يصح ما لم يظهر احصا وبليس **فصل** حكم له مال ثم دفع الى قاضي لغيره جاء المدعي
 عليه عند هذا القاضي بالدفع يسمع ويطلب حكم الاول دفعه لوانه بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا يقبل
 لحوار ان برهن بعد الحكم ان المدعي اقر قبل الدعوى انه لا حق له في الدار فانه لا يسل الحكم لحوار التوفيق
 بان شرا به بخلاف ملكه في ذلك الزمان ثم قضت مدة اخيرا ووفى الحكم فملكه فلما احتل هذا لم يسل الحكم
 كما يريشك ولو برهن قبل الحكم بغير ولا حكم اذ الشك بين الحكم ولا يدفعه ادعى البراءة واستعمل يومين
 فلم يأت بالدفع وحكم عليه ثم برهن فالحق ان لا يقبل ويطلب الحكم **وص** لو قال المدعي عليه في دفع بتمتة القضي
 الى المجلس **الكتاب** لا يملكه على وجه سطل به حق المدعي وانما يملكه بتمتة ايام وما سبه ذلك **فصل** لو قال في دفع
 ولم يبين وجهه لا يملك المدعي حكم عليه ولو برهن وحده الدفع لكن قال ينبغي غايه عن المصلحة فكذا الجواب
 وكذا لو برهن دفعا فسادا فاكوا كذا وكذا لو كان الدفع صحيحا وقال ينبغي حاضرة في المصلحة فكذا الى المجلس
 الكتاب وقسمه كوا ادعى الفاردين فان قال ينبغي في المصلحة فكذا الى المجلس كوا اليوم الكتاب فان لم يبرهن
 حكم عليه **د** لو ادعى برادة من دين وقال لي بينه في المصلحة بوجه بله ايام **شرح** ادعى عينا فقال ذو اليد شرا من هذا
 المدعي نزع من لاجل ما سأل حتى يبرهن على الشراء ومنه ادعى **ط** ويرك في ملكه ايام استحسانا وتكفل عليه
 المدعيون اذا ادعى الايقاد يؤمر بالاداء ثم يؤمر بالاستيفاء **ع** لو ثبت عليه حق فقال له محم فلم يقصر العمل ولو
 فسر وهو ما قطع به س لا عن البينة لو قال نعم بوجه يؤمر او بتمتة **فصل** لو ادعى المكاح فدفعه دعوى
 طلاق او اقراره او اقرار حرمه المصاح او بوضاع ادعى رجوعا في هذه فدفعه دعوى النفقة او
 الزمادة المصلحة او انه دورم محرم من الواهب ادعى شرا داره فلان فدفعه ان يدعي ذو اليد شرا
 من فلان ذلك برهن انه شرا به فلان يوم كذا سبه كذا من دوا اللدان فلانا تلك اقر قبل تاريخ شراره
 او قبل سراك بتمتة ام ملكا حبه فلان وصدره اخيه وانا شريته من احمد المقل له اتفقت احوه المصان
 على صحة هذا الدفع ثم استفتوا احد ان المدعي لو طلب من ذاك الدمان وقت ذلك الاقرار انه متى كان
 في اتي شرا هل تكفل عليه اتفقت اجوبتهم ايضا انه لا تكلف لانه برهن متى قد راها حجة حيث قال قبل
 شرارك او قبل تاريخه ادعى دانه ملكا مطلقا او بتمتة وبرهن فدفعه ان يدعي ذو اليد شرا بها ادعا مطلقا

فقال ذو اللدان المدعي اقره ان اليد شرا من فلان وانه اقر به لا يملكه فهل يدفع في **مسألة** لو ادعى ان
 لا تدفع واردها فقال ذو اللدان وعنه فلان وقال المدعي ما او دعه فلان ولكن وبعه او يباعه منك
 مكلف ذو اللدان لم يسمع ولم يبعه منك بعد ادعاءه فان مكلف هو خصم المدعي ومذاق الخط ان المدعي لو اقر
 ان المدعي عليه شرا المدعي من فلان لم يكن اقرارا منه بانه لا يملكه **فصل** ادعى دارا او ثلثه ولا خيم فقال المدعي
 عليه انك اقرت ان اخي باعه منك وسلم وهذا اقرارا بانه ملك الاخ فلا يصح منك دعوى الارث قيل لا يدفع لانه لم يقر
 ان اخي باع بها جازا لكن اقر بايع فقط ومن اقر ان فلانا باعه من ادعى ملكه يسمع الا اذا اقر ان باع بها جازا
 لا يسمع دعواه بعد وقبل لو قال باع والدار سنة وقت البيع او قال باع وسلم بهذا يكفي لانه مما يدل على الملك **فقط**
 برهن انه لم يدفعه دعوى ايداع او برهن او اجازة فاذا برهن مدفع لانه حال الدار الى غيره فلو اراد المدعي دفع
 دفعه يدعي عليه فحل القصب وبرهن عليه في دفعه ودعوى ذي اليد ولو ادعى ان باعه بتمتة فدفعه ان يدعي ذو اليد
 اقرار المدعي انه من ذوي الارحام ولكن هذا الدفع المانع اذا كان قبل الحكم بالعصوبة لا لو كان بعد وطلبت المرأة
 الفرق بعد نفق الاجل بسبب العنة فالرفع دعوى اقرارا بوصولها اليها او دعوى احتيازا للمقام معه ولو ادعى
 الشكره وتسليم راس المال فدفعه ان يدعي القسمة وتسليم راس المال الدار انا وارث فلان لا يصح ما لم يبرهن
 ارثه ولو قال ان لست وارث له لم ادعى ارثه وتبين الجهة يصح اذا سأل في النيب لا يمنع صحة دعواه ولو قال
 ليس هذا الولد لي ثم قال صوني يصح لانه لا اقرارا بانه ابني علقى حق المقل والمقل له فانه يثبت له من اجل
 محقق حتى يفي كونه من **فصل** اذا قال ليس هذا الولد لي لا يمكن الطال حتى الولد فانما الى التصديق يصح
اقول هذا السهم فيما اقر اولاد بانه ابني ثم نفاه وهو المسئلة الثالثة ولا يسمع مما يفي اولاد اقر وكذا خصامه
 ولم يسمع منه اذ لم يسل الدعي حتى الولد لعدم حجة لانه لو يقر بنبوة فالاولى ان يحلل بان الساقض للمنع في
 مسئلة قال ولو قال هذا الولد لي ثم قال ليس بولدي لا يصح الدعي لان النيب اذا ثبت لا يفتي بنفسه وهذا اذا صدق
 الابن اما بخير بصدقة فلا يثبت النيب لانه اقرارا على الغير بانه جوي لكن اذا لم يصدقه الابن ثم صدقه يثبت النيب
 لان اقرار الاب لم يسل لعدم تصديق الابن ولو انكر الاب اقرارا بانه اخي فلا يعمل لانه اقر على الغير ولو
 ادعى ان اخي فلان وصدقه فلان وثبت فيه ثم ادعى ان فلان اخي لا يسمع لكنه يصح الطال حتى المقل له لا يسل
 وكذا لو قال ان اخي فلان ولم يصدقه فلان ثم ادعى ان فلان اخي لم يسمع لكنه يصح اقرار الكتاب اذ ثبت الاول حتى التصديق
 فلو صحنا اقرار الكتاب ينص الى ابطال حتى المصدق لاخره وان لم يجر وصار كمن ادعى انه مولى فلان ولم يصدقه
 فلان ثم ادعى انه مولى فلان اخي فانه لم يجر لما من ابطال الحق كذا هذا **اقول** ذكره **هـ** وغيره انه لو قال
 بوا بني فلان ثم قال صوابي لم يكن انه اقرارا لان النيب المحق به لا يحتمل النقص وهذا عند
 وقال هو ابن المقل لو محق له لان الاقرار يحتمل النقص فيتم بوجه فاقول **فصل** هذا لو قال ان اخي فلان
 وكذا فلان ثم ادعى ان فلان اخي لم يكن على خلاف في **فصل** له اب معروف قال ان فلان اخي
 لا يسمع لانه لا يدر على محيل النيب ولو جهل به برهن اني انه يقبل فلو برهن المقل له ان فلان اخي يقبل
 في دفع بيمه لان اثبات نيبه من فلان لانه لا يحتمل النقص اما بطلان بيمه لان بيمته المقل له ثبت فلهذا حتى
 التصديق ولو صدق فلان ثبت فيه منه ولو ادعى ان فلان اخي لم يكن بيمه المقل له ثبت فلهذا حتى
 اقربا باني ابنة يقبل وعلت استحقات الارث لان اقرار الاب اذا ثبت ثبت الب وصدقه ادعى اخيه لا يسمع
 وشهدا ولم تذكر اسم الام او اسم الجد لا يعمل لانه لا يحصل التوفيق وقيل بطل لانه ذكره من ادعى اخيه لا يسمع
 وانه وبرهن بعمل ولم يشترط ذكر الجد **شرح** يشترط ذكر الجد ودعوى بنوة العم يحصل التوفيق ولا يشترط ذكر

الجد

كان ملكه فكانما شهد انه ملكه في الحال ولا يجوز للقاضي ان يقول ان هذا ملكي ويحيى دايد فحلي صدر الو
ادعي ونا وشهدا انه كان له عليه كذا او قال او ان قدر رفته ان لو بدعي ان فعل كذا في العين و **ط** ما
يدل على قبولها فانه قال لو اقر بدين عند رجلين ثم شهد عدلان عند ثالث مدين انه قضى دينه فشهدا اقرار
يشهد لانه كان عليه ولا يشهد لانه عليه وكم وكذا لو شهدا احدهما انه كان ملكه لعل شهادتهما لا ينافيها
له في احدى العينين كذا الشهادة على النكاح والافواه به فانه ذكر في **ف** ادعت نكاحه فشهدا احدهما انه
احراته والآخر انها كانت احرة فعمل وكذا لو شهدا احدهما انه اقر انها احرة والآخر انها كانت احرة لا ينافي
ما اقر نكاح كان شاهادة باقرار نكاح حالي لان ما ثبت سبقي قال فعمل صدر الو ادعي ملكا مطلقا وشهدا له ورثته
من ابيهم ولم يتوضعا للملكة في الحال او شهدا انه شره من فلان ولم يتوضعا للملكة في الحال بان لم يقولوا بملكه في
الحال لعل ولكن يتبع للقاضي ان يبطل شهوده بطل تعلون انه خرج من ملكه وكذا لو ادعي انها احرة او ملكة حتى
وشهدا انه كان بروحها ولم يتوضعا للحال لعل هذا الذي ذكرنا اذا شهدا ملكة الماضي واما لو شهدا ببدء الماضي
بان ادعي دارا بمرحل فشهدا انه كان يدر المدعي لا لعل ولا يعطى بشئ المدعي طاهر الرواية لانها تشهدا ببدء الماضي
وقد عرفنا الخروج من يد يتيقن خلاف ما لو شهدا ملكة الماضي وعن سن انه تقبل ولو شهدا باقرار المدعي عليه انه
كان يدر المدعي لعل ولو ادعي ملكا الماضي وشهدا به في الحال بان قال كان هذا ملكي وشهدا انه لم يقبل لعل
او ادعي ملكا وكذا لو ادعي انه كان له وشهدا انه كان له لا لعل لان اسناد المدعي يدل على الملكة في الحال اذا قال
المدعي في الاسناد مع قيام ملكة في الحال خلاف الثاني مدين لو اسناد ملكة الى الماضي لان اسنادا لبدء لعل
البي في الحال اذ لهم فانه سوى البي في الحال ومضى ليشهدا بما عاينا من ملكة بوعين ولا يشهدا ببقاء الملك
في الحال لانها لا تعرفان نفاه الا بالاصحاب والثالث مدعي عن الشهادتين بان ثبت باستصحاب الحال لعدم
تيقنه خلاف الملك لانه كما لم يعلم بثبوت ملكة بغيره فانه يعلم نفاه بعينه ادعي ما به فغيره بسبب جمع وشهدا ان
المدعي عليه اقرار له عليه ما به فغيره ولم يردوا قبل لعل لانه احلاف في سبب الدين وانه لا يمنع قبول الشهادة
وقبل لا لعل وهو لا يصح لانها لم تذكر اقرارا بسبب السلم والاحلاف في سبب الدين انما لا يمنع قبولها لو
لم يحلف الدين باختلاف السبب ودين السلم مع دين كفر حلفا في اذ الاستبدال قبل البعض لم يحلف السلم
وجاز في دين البر بلا سلم فلم يشهدا بدين يدر عليه ولا لعل خلاف ما لو ادعي بسبب القوم وشهدا انه اقر ولم يذكر
سبب القرض يقبل في لو ادعي دينه وشهدا باقراره بالمال لعل ويكون اقامة البتيم على اقراره على السبب
شي افقي **ش** ثين نانه لا لعل **ط** ادعي دينه وشهدا احدهما بالمال والآخر باقراره بالمال لعل وكذا **ع** ايضا
لعل عند سن **ف** مثل مثل من الشهادة لم يعل في الدين لان حكم المطلق ان يستحق نزول في الملك لا اقرارا ولا في
الفرق بين العين والدين ان الدين لا يحتمل الزيادة فلا يلزم اختلاف المتهود به خلاف الحين **ف** ادعي قرضا
وشهدا باقراره بالمال يقبل ببيان السبب **ب** ولو شهدا احدهما بالقرض والآخر باقراره بالقرض يقبل **ف**
ادعي رهما قرضا وشهدا بهذا اللفظ كره واد ديت لا ثبت القرض اذ القرض كما مود اديت كذا الرواية
داديت وقيل ثبت القرض لانه داديت ايضا **ا** وفيه نظر وقال داديت سبب القرض يقبل ولو
ادعي قرضا وشهدا ان المدعي دفع اليه كذا ولم يقولوا بدين المدعي عليه بدينه كسها دة بدين شهادته بشر
قال قول قول دي الداني قبضته اما به فلا يدين بدينه على القرض ولو ادعي الاداء وشهدا احدهما انه اداه
والآخر ان الدين اقر بعينه لا لعل لان احدهما شهدا لنحل والآخر بالقول **ط** شهدا احدهما انه اقرضه والآخر
انه اقرضه ثم مضاه ثبت القرض لا القضاء **ف** شهدا بالالف فقال احدهما مضاه منه خمسم ثبت الف لا القضاء

هذا بخلاف ما في ادعي
سبب القرض

الا ان شهدا بان لعل المدعي انه قضى خمسم **فقط** الشهادة بعقد عام بالنحل كرهين وهبة وصديقه بطلان
في زمان ومكان والاعند في البيع والاجار والصالح والطالح لا سلطان للاحلاف في مكان ومكان وكذا لو شهدا
بعقد والآخر باقراره لا يضر وكذا القرض ولو كان عام بعض ولو شهدا احدهما باقراره اليوم بالالف والآخر
باقراره احسن بالالف لعل **ص** لو احلف الثالث مدين في زمان او مكان او انشاء او اقرار بان شهدا احدهما على
الانشاء والآخر على اقراره فان كان هذا الاحلاف في النحل جعده وكما يعني في نص في فعل كنهان وغصب او في قول
ملكي بالنحل كنكاح لمعنه فلا ومواضعا للشهود يمنع قبول الشهادة وان الاحلاف في قول شخص كس وطلاق
واقرار وبراء وكبر او فعل ملكي بالقول وهو العرض لا يمنع القبول وان كان القرض لانتم لا النحل وهو التليم
لان ذلك مجهول على قول الموضع اقرضتك فصا ركطلاق وكبر وبيع ولو شهدا ابرهن واحلفا في زمان او مكان و
مما شهدا ان على معانه العرض لعل وكذا انشاء وهبة وصدم لان القرض قد يكون غير مبيع ولو شهدا باقراره او له
او متصدق او رامن يقبل **ف** الاحلاف لا يمنع من وجوب ثلث امانه زمان او مكان او انشاء او اقرار وكلها
لا يمنع من اربعة اوج **ا** النحل **و** في القول **ا** في قول ملكي بالقول **ا** في عكسه اما النحل لغصب فمن قول الشهادتين
في الوجه السلم واما العول المحض كس ومن فلا يمنع قبولها مطلقا واما النحل الملحق بالقول وهو العرض فلا يمنع
واما عكسه كنكاح فيمنع **ف** والحق العرض بالنحل فان قوله اقرضتك قول والمسلم فعل بعد يتم به القرض فالحق
به حكمه واما النكاح فقول ملكي احضرا الشهود لانه لا يدين الشهود لحق النكاح حضور الشهود وحل للثبوت
النكاح فالحق لعل الاحضار بعكس **ج** شهدا بدين ولم يعلم قدر الدين لم يحضر **ص** شهدا ببيع او احاد او طلاق
او عتق على مال واحلفا في قدر الدل لا لعل لانه النكاح وبيع في المهر الى مهر المختار فالاحلاف في النكاح انما هي
ادعي ووجهها وشهدا احدهما بالف والآخر سكاهها بالدين والزواج يدعي الف او الدين او يعدل لم يشهدا
صح النكاح في قول حسن استحقاقا ادعي معا وشهدا انه اقر بالبيع واحلفا في زمان ومكان يقبل **س** ادعي خرا
وشهدا احدهما بالآخر انه اقر به لعل لان لعل الشراء يصح للاقرار والاساءة وقد اتفقا على امر واحد **ص** سكت
شاهد البيع عن زمان الوقت والمكان فبما التراضي فالا تعلم ذلك لعل شهادتهما لانها لم يتكلمتا فحلفا ذلك
في احلاف بين الثالث مدين كاحلاف بين الدعوى والشهادة لان شهادتهما كل منهما سفي لم يطابق الا في اللط
الذي لا يوجب خلافا **الح** في اما المطابقة بين الدعوى والشهادة فيلحق ان يكون في الحين خاصة ولا يمنع للوط حتى
لو ادعي الغصب وشهدا احدهما بالغصب والآخر انه اقر بالغصب لا لعل ولو شهدا انه اقر بالغصب لعل **ط** شهد
بمخوس واقر باقراره لعل لانه قول ولا يرد الا اذا كانت ضيعة الاثنا وكذا في صفة الاحا ركذ في شهادته
واقر باقراره ولو شهدا بغيره عصب واقر باقراره لعل **س** البائع انكر عيبه عند فشدها انه شره وبه
مذا العيب وشهدا بغيره اقر به لم يحضر لانها شهدا بامر من محمولين **ا** لو شهدا من ان احدهما لو شهدا بغيره
واقر باقراره لعل بغيره ان لعل منها ايضا قال **ك** وقال وهذا كما لو ادعي عينا انه له وشهدا احدهما ملكه
والآخر ان هذا لداقرا به ملكه لا يقبل **فقط** ادعي رهما فشدها عانه العرض وشهدا لوان الرا من اقر بدين
لا لعل اذ الدين في هذا الغصب **ف** ادعي معا شرط الوفا فانكره والآخر شهدا انه باع شرط الوفا والآخر انه
اقر المشتري انه شرى بشرط الوفا لا لعل لان البيع لوط الانشاء ووط الاحا رواه في مال اجازة قضيت بوط
الموجب وشهدا باقراره الموجه بعض الاجر وشهدا باقراره الموجه بغيره لا لعل لان الاجر بغيره لا لعل لان الاجر بغيره لا لعل
احدهما ان المدعي يدر المدعي عليه والآخر انه اقر بدين لا لعل او في الوعدة وشهدا ان الموضع اقر بالاداء لعل
كما في الغصب وكذا العار به ولو شهدا بدارعه واقر باقراره فبما من القرض سفي لعل وعي من الغصب

هذا بخلاف ما في ادعي
سبب القرض

ينبغي لعل

ص ادعى بكاحا وشهدا باقرارا بكاح لعل كما في الغضب ولو شهدا احدهما بكاح والاخر باقرارا لم يقبل كغضب
ادعت به بعد طلاق وادعى الزوج انها وهبة ويضمن فشهدا احدهما لههه والاخر باقرارا يقتل بسوء المواعدة
لان لهته الذين حكمها بالسقوط وكذا حكم المرأة وقيل لا لعل لاحلاف المهرهه به اذ لا يرد استقطاع الهبة
عليك فان الدين لو وهبه لكفيل ندفع على الاصيل لا لو ابرأه فثبت ان حكمها مختلف **ط** ادعى قتله وورثته على اقرار
وي الديرته لم يقبل اعتبارا لا لافوارا انما بت بالبينه عيانا وكذا لو شهدا ان ذاك الدارق لم له وكفر انه اقر بان المدعى
دفعه اليه لا لعل وكذا لو شهدا انه اقر بان المدعى دفعه اليه لا يقبل ولم يحول الاقرار باليقض اقرارا بالملك للدافع وحل
الاقرار لا بداع بالملك للمودع وعامة **ط** ولو شهدا ان ذاك الدارق لم له وكفر انه اقر بشراة من المدعى وقال للمدعى
اقر فذو الدارع قال الشاهدان الا اني لم ابعه منه فقبل بينته لا بما قهما المقصود ومواقرا ان القن المدعى دفع
ايات الشراة لشرط لعل منه الشهاه وان سول المدعى ان ذاك الدارق بالامرين جميعا الا اني لم ابعه منه حتى لو قال
المدعى ان ذاك الدارق باحد الامرين لا لاخر لا لعل منه الشهاة لانه كذب احدهما صديقه ولو شهدا انه اقر لم له وكفر
انه اقر بانه استاجع من المدعى او ارضه منه او غصمه عنه تقبل وهذا كله اذا قال المدعى اقر فذو الدارع قال
انك سدان الا اني لم ابعه ولم اوجع ولم ارضه ولم يعصب مني ولم اودعه الى كف ما ذكرنا كيلا يصير قذرا لاحد
شامديه ادعت طلاقا وشهدا به او شهدا احدهما به والاخر باقرارا به يقبل ادعت خلع وشهدا باقرارا الزوج به يقبل
ص شهدا ان حمة المخطوب كذا وشهدا لغيره ان غاصبه اقر به لا لعل **ط** ادعى انه سلم ثوبا الى صباة فحجج فشهدا نعم
اليه ليصبعهم اجمعه شهدا لغيره بدفعه اليه ليصبعه اصفى لا لعل لاحلاف المشهود به وكذا لو محمد رب الثوب فادعا الصباة
ولو شهدا انه اقر ان له عليه الفاد وشهدا لغيره انه اودعه الف يقتل مدنا لو ادعى عليه الفاد مطلقا ولم يتوصل اليه
اما لو ادعى احد السباة فقد كذب احدهما صديقه ولو لم يشهدا باقرارا ولكن شهدا احدهما ان له عليه الفاد فضا ولا
ان له عنده الفاد ودية لا لعل شهدا بسرقة بقره واخلفا في لولها لعل عنده لا عندهما واجمعا ان مدنا الاختلاف
في الغضب منع قبول الشهاهه وكذا لو اخلفا في الدكوكه ولا نوته لا لعل اجمعا **ق** ادعى الائلاف وشهدا بقبضه
يعمل ولو ادعى انه مضى مني كذا ارضيما خيحق وشهدا انه مضى بجهة الربا مضى نادن ولو ادعى انه غضب منه وشهدا انه
بجهة الربا لا لعل اذ الغضب قبض فلا اذن والعرض بجهة الربا مضى نادن ولو ادعى انه غضب منه وشهدا انه
مكمل للمدعى في دفع غير حق لا لعل لا على الملك لان لم يقول لا غصمه منه ولا على الغضب لانها شهدا انه مدع بغير حق و
يجوز ان يكون مدع بغير حق لامن حمة المدعى بان غصمه من غير المدعى لامن اموك **مكذ** اعتل في الفضول ونية لغيره
ولا يقرب ان يكون لعل الملك في الغضب ولعل الملك في الغضب **ط** الملك وقيم لغيره ايضا لان قولها انه ملك المدعى
قرينه على انه مدع من جهة المدعى ولا ولي ان يعلل بان المدعى فعل الغضب ولم يبرهن عليه فبرهن على المدعى فلم
يقبل للاختلاف ومذاغاية ما ليس لغيره لعل منا وقيم لغيره ايضا لان هذا الاختلاف ينبغي لغيره لعل قبول الشهاة لانها
شهدا باقرارا لادعى لان في دعوى الغضب منه ودعوى انه مدع بغير حق محتمل مع رباة ودعوى النعل مسني لعل
مع ان عدم القبول في انما لم يفضي الى الحرج والفضيق ويضيع كثير من الحقوق وامرنا بيسر لا بيسر في الحرج مدوع
شرعا فظاهر بالبينه القاضى انه له مدع بغير حق وهو يطلبه ينبغي ان يحكم له به الا ان باي الحكم يدخل صحه قال ادعى انه
قبض من مالي كذا اصفى موحا للرد وشهدا انه مضى ولم يشهدا انه مضى موحا للرد لعل اصل العصف
فحب ربه ولو شهدا انه اقر بقبضه ينبغي لغيره لعل فبا ساع الغضب ادعى عشرة اقره بتر وشهدا انه قال ان مدعى ده
قفر كندم بدين صفت بدين ورسا لست لا يثبت قبض المروا عليه لحوار انه ارسل اليه ولم يصف فلا يكون من
شهاة على العصف ادعى انه اهلك افسق كذا وعليه قيمتها وشهدا انه باع وسلم لفلان لعل لانه اهلك ولو ذكرنا

سواء لا يلزم ان يكون شهادة بالهلاك ادعى الشراء وشهد احدهما ببيع وشهد الاخر كماله بايع ازوغن طلب كره ليعقل
لان طلب المني اقرار بالبيع ادعى دناراً وشهد انه دفع المهر دناراً لا يعمل اذ العنق لو ثبت ساء على دفعه يثبت
الا بدعاء والعنق جهة الودع لا يوجب القهوان **س** ادعى مالا وشهد به وآخرا انه اقر به ثم ادعى الاقرار بتكرار العمل
وادعى قضاء منه وشهد انه اقر باستعانة بعمل ولو شهد احدهما بالاداء والآخرا بقران مالا سقيما ثم دكاه
الغصب كذا **و** ادعى شراء منه وشهد انشائه من وكيله ثم ادعى ان فلانا باع وهذا المدعى عليه حازه
بيعه ولو ادعى شراء دار وشهد بالملحقة الست قبل يرد وقبل يعقل ومولدا لظهر ولا شبهة بعقودنا اذ الست والادعوى
واحد لهما خاتمة فلان كما قال سرى فلان **س** ادعى سراً بخر وشهد بالملحقة لا يعمل اذ المدعى سراً بخر وشهد الخاتمة
وسمها غفارة وهذا العمل مما وقع الدعوى والشهادة بالبرهنة اما لو دعينا فلانا برسمه لسمعان لان اسم خانه بالبرهنة
بطلان على سراً بخر خلاف البرهنة كذا **و** في حاضري **و** يدعي شهد احدهما بانه مدي الوكالة انه وكله بمصرعة فلان في دار
سواء وشهد الاخر انه وكله بمصرعة **و** يدعي شهد احدهما عليه اذ الوكالة المخصصة وفيما العنق عليه التمسك
بست الوكالة لا فيما يفرده احدهما فلو ادعى وكله بمصرعة وشهد بها والآخرا بوكالة عامة ينبغي ان يثبت المصينة و
لو شهد ابوكا له ولو ادا احدهما غلر لعمل في الوكالة لا العزل ولو شهد احدهما انه وكله بظلمها وحمل وشهد
الاخر انه وكله بظلمها وطلاق فلان لاخرى فهو وكيل في طلاق التي انقضا عليه **س** ادعى كفا له وشهد باقرار
لها وشهد احدهما لهما والآخرا بقران لها لعمل **س** ولو شهد احدهما بكماله والآخرا بكماله بعمل في الكفا له لانها اقل
ومذا لان اللطمان حلالا للوطنة واحدا لا يرى ان الكفا له بشرط براءة الاصيل حاله واكواله شرطان لا يبرأ
كفا له **و** شهد احدهما بكماله لهذا اللطمان في دهم فلان حينئذ كفت كماله فلان سراً به مال فلان ندمه من
كروم مدين مال را وشهد الاخر كماله فلان حينئذ كفت كماله فلان سراً به مال فلان ندمه من
احدهما شهد بضمه فيجوز والاخر بضمه فيجوز بينهما فخرج **ف** ادعت ارضا وشهد احدهما انه ملكها لان زوجها
دفعه اليها عوضا عن الدسجيمان وشهد لهما على كماله لان زوجها اقر انه ملكها بعمل لان كل بايع بقول الملك بغير
فكانها شهد انه اقر انه ملكها وقيل لولا انه لما شهد احدهما انه دفع عوضا وشهد بالاعتد وشهد الاخر باقرار الملك
فاحلف المشهود به اما لو شهد احدهما ان زوجها دفع عوضا والاخر باقرار انه دفع عوضا بعمل لا فانهما
لو شهد احدهما بالبيع والآخرا بقران به ادعى عقارا وشهد احدهما بان هذا العقار ملكه والآخرا بان من
ملكه لا يعمل اذ العقار اسم للمصنوع والمصنوع اسم العوض لا غير فكانه ادعى عقارا وشهدا ببسنان فانها
تد وتود كذا وكذا كماله لكن لما كان العقار غير المسمان يرد وقبل لعمل في المسئلة الاولى لانه يجوز اطلاق الاسم
على العقار ادعى ان مولاي اعتقني وشهد انه حر تود لانه يدعي حرة عارضه وشهد اخر بمطلقة مصر في حرة
الاصل ومضى رابع على ما روعاه وقيل لعمل لانها لما شهدا انه حر وشهدا سفس الحرة **و** فيه نظر لانه لا بد من
به ما من وييل الدوقال والامة لواء عت ان فلانا اعتقني وشهد انه حر بعمل اذ الدعوى ليس بشرط من
ا حوله **م** هذا ينبغي ان يكون الخلاف المذكور في الفتن على قول **و** اما على قولنا سعي لن يعمل في الفتن راو راد
كم في الامة اذ الدعوى ليس بشرط الفتن عند ما كماله ولو ادعى حرة الاصل وشهد ان فلانا حر فيل يرد وقيل بعمل
لانها شهدا باقل مما ادعاه ادعى انكر مصمت من مالي جملا بغير حق ودكر حمة وشيعة وشهدا ان هذا الذي هو مولد
قصص جملا من فلان غير المدعى بغير حق جبر على الاحضار لانه ادعى انكر حرة من مالي ولم يثبت مصمت مني فافاض ولم هو
قبضه من غير المدعى لا يكون نفاضا شهدا بتزويج الاب لا يعمل من المهر العمل فعمل اذ الكمال معاوضه تكون لشيء
بالايب شهادة بالعمل وكذا لو شهد احدهما ان تزويج را وشهد الاخر كماله ان زن حودا باين داد بعمل وكذا

فما قدس قول حسن لا خلفه بعد اقراره بالوقف لانها لا تفنن في حق من قول م خلفه وان لكل اخذ
منه قصته وتبني بقول م كيدا كمال هذه الحيلة لو وقع العمن عن نفسه واما هذا الدار لانه المتخير قد ذكره
سائل الاختلاف وقصته فانه قد ادى احدا له واقرب ورثة لا سطل الوقف وضعتا حصة من تركته الحية
ولو انكره اخذ خلفه لانه لا يورثه الا اذا اذ قبلهم لما اخذ الوقف ولا يورثه علمه كذا **حس** وقف على نفق استولى عليه ظلم
لا يمكن اخذ منه فادعى الموقوف عليهم على واحد منهم انه باع من هذا الظلم وسلمه وهو يتكفلهم بخلفه الا ان ادعوا عليه مخفي
لو اقره لزمه فاذا انكر خلفه فاذا انكل مخفي عليه نعمته وكذا لو بر منوا اذ العوى في غصب العقار والوقف بهما في نظر
للووقف كما ان العوى في غصب منافع الوقف بهما في نظر الوقف مشاري نعمته عقارا آخر فيكون على سبيل الوقف
الاول لانه لا يورث الاول كذا **حس** وهذا يدل على ان دعوى الوقف من الموقوف عليه **حس** ارض بيد زعم انه ملكه فبر من
قوم انه وقف عليهم حكم بالوقف فيؤخذ منه وهذا صريح ان دعوى الموقوف عليه **حس** ادعى الموقوف عليه انه وقف عليه لولا
باذن القاضي يبيع وفاقا وبخيرا اذ به فغير رواة في ولا يصح انه لا يبيع لانه حق في الخلعة لا يكون خفي في شيء آخر
ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى احدهم انه وقف بخيرا اذ ان القاضي لا يبيع رواة واحد وقدر ان يحق غلبه الوقف
لا يحكم عوى على الوقف وانما ملكه الموقوف ولو كان الوقف على رجل معين قبل كونه يكون هو الموقوف بخيرا لاقبال القاضي
اذ احتج لا بدعوى وبني بانه لا يصح لان حقه اخذ العلم لا التصرف في الوقف ولو غصب الوقف احد لم يمس باحد من
الموقوف عليهم خصوصه بل اذ ان القاضي **حس** لا يبيع الدعوى من الموقوف عليه **حس** يبيع وبالاول يعني والموقوف عليهم
لم يملكوا اذ ان الوقف وقال لو كان الاجرة كلمة للموقوف عليه فان كان الوقف لا يستقرم وغيره لا يشركه في الخلعة في
يجوز ومذاهب الدار والكوايت واما الاراضي فلو شرط الواقف لعدم العشر والخراج وسائر الموقوف فليس للموقوف عليه
ان يوجرها ولم يشترطه يجب ان يكون فيكون الخراج والمؤنة عليه وهو عليه ما روى عن سق انه لو كان الموقوف عليه متزوجا
فتا سمو واخذ كل منهم ارضا فمعه نفسه قال ابو يوسف ان كانت الارض عسيرة جازها بينهم وان كانت خراجية
لم يجوز كذا **حس** وفي **حس** ادعى انه وقف فأنكر ذو اليد فاصل على حال لم يجوز اذ الصلح كبيع وليس للموقوف ببيع واستبداله
ولو دفع الموقوف شيئا الى ذك اليد واخذ الدار للموقف كوز لولم يكن بينه على اثبات الوقف والموقوف عليه لو فو اذ
لم يجوز لانه ليس بحكم والعصوى لو فعل ذلك كوزا اذ الموقوف عليه جعله لما اخذ الدار اما العصى فلو فعله من ماله لا
الوقف صدق ماله ولا ماخذ الدار **حس** شري دارا فاحرق مسجدا ثم ادعى رجل فصالحه باني المسجد او رجل من من
الطريق المسجد فهو كوز ادعى دارا فاحرق مسجدا ثم ادعى الموقوف ان العوصة وقف وبر من فلو كان المدعى ادعى انه ارشاه لا يصح
بينه الموقوف ولا لا فالعوصة وقف والنساء المدعى لانه اسحقت العوصة لا البنا ولا سطل فنه مكل المدعى بلا حجة **حس** ادعى
ضبيعة انها ملكه ما صلها وبنائها وحضرت ثم اقر ان اصلها وقف والنساء ملكه بطل الحكم والدعوى **حس** ينبغي ان يشأ
القاضي انها وقف من جهتك بحكم كك او وقف من جهة غيرك ولو قال من جهتي لا سطل الحكم ولو قال من جهة غيري سطل
ادعى انها ملكي ورثته منه اذ ادعى اني وقف على لا يبيع للتناقص وكذا لو ادعى الوقف او لا ثم ادعى انه لا يقبل الا
اذا وقع وقال وقف اني لكن لم يلزم عنده فانه اني في يقبل كذا **حس** ومما دعاه لنفسه ثم ادعى انها وقف لا يبيع والصحيح
من الجواب انه لو ادعى الوقفة بسبب التولية يبيع لا يمكن البصق اذ في العادة يضاف اليه باعتبار التصرف والخصم
فلاننا قضى كوكيل ادعى لنفسه ثم ادعى باعها ثم ادعى الى كنت وقفها او قال وقف على لا يبيع وليس خلف المشتري اما
لو بر من سبل كما لو شهد اخرته لانه يقبل بلا دعوى ادعى المشتري على بايعه ان المبيع وقف يقبله للاصحه وينتقض
البيع ولو لم نقل الباع انها وقف على ذكره **حس** انه لا يبيع من الدعوى اقول **حس** ما عدا ان لو بر من يقبل كما هو مذهب الامة
عن ان يقبل هنا ايضا لو بر من قال والموقوف لو ادعى حقه ولو لم يكن ثم يتول ينصب القاضي يتوليا يثبت الوقف

ويسترد الثمن كذا **حس** وفي **حس** ما عدا فلما ادعى انه وقف قبل لا يخلف خصمه اذ الخليف يعتمد صحة الدعوى ولم يصح
للقاضي ان يورث من قبل لولا اننا قضى وقيل يعقل اذ الساكن من الدعوى والدعوى ليس بشرط لبينة الوقف
اذ الوقف حقه ثا وموا التصديق بالخلع فلا يجب فيه الدعوى كبينة الطلاق وعقود الامة الا انه لو كان الموقوف
عليه محصوا ولم يدع لا يعطى من الخلعة شيئا ويصرف جميع الخلعة الى الفقراء اذ البينة قبلت كوال الفقراء فلا يلزم حكمها
رأى حقه وقيل ينبغي له ان يعطى الجواب لو كان الوقف على قوم باعيا منهم لا يعطى البينة بلا دعوى وفاقا ولو غلب سحر
او على فقرا لا يعطى عند ما لا عند **حس** وذكر **حس** هذا التفصيل وقال ملكه فصل الامة وسوا المختار **حس** قال بعضهم
لم يحز بيع الوقف لو سجد لا يحكموا ولا يصح باع ثم ادعى انها كانت ملكه فلان لا يبيع ولو باع فنانا ادعى انه كان حرا لا يبيع فخصمهم
فا سوا ملكه الوقف على هذا ولو باع اذ ادعى انه حررا قبل ان باعها يبيع ولو شهدا على باعها يتزوج قبل بيعها
يعنى وسطل البيع لا لو عدا عالم يدع المحدث ولو حرر فنانا ثم ادعى حررا يبيع قبل سعة وطلب له يبيع لانه لا يورث
الدين حقيقته لانه يدعى ان بيع المحترم بحرقا قبضه من علمه لا غنى **حس** برهن انه وقف قبل البيع وقبل البيع
وليس للمشتري جسد المبيع بغيره ولو لا بينة له فالقول للمشتري وفيه لو بر من المشتري انه كان وقفا على كذا لا يقبل
لانه ساع في بعض ما تم به ولانه ليس بخصم في دعوى الوقف عن الموقوف عليه اقول الوقف فعل غير المشتري وهو مستقل به
فهو ما يخفى فستدعي ان يعمل كذا طلاقا وعناقا وقوله لمن خصم الى لا يضر لان المشتري يرد النسخ فهو خصم سيع دعواه
كما في التجرير بر من الموقوف على المشتري ان الدار وقف كذا فاذا اراد المشتري ان يبيع ثمنه على بايعه فقال بايعه كان كذلك
كن كذا مات الواقف رفع ورثته الى القاضي فحكم سطلان الوقف فوق الدار فيصير من الارش فيبيع له بر من
به دعوى الوقف وسقي في هذا المشتري فتقول اذ ادعى انه وقف على كذا ولم يكد الا وقف قبل سيع وقيل لم يكد الواقف
عند حرق اذ الوقف عند ما حبس اصل الملك على ملك الواقف فلا بد من ذلك لئلا يكون اثباتا للجهول **حس** انما بالشهادتين
بلا سنان واقف يعمل **حس** لا يقبل **حس** سقي ان يقبل لو كان قد عدا ولو ذكر الواقف لا المصروف بعد الى العدا وقف
مشهور قد علم لا يعرف واقفه استولى عليه ظلم فادعى الموقوف انه وقف على كذا اشتهر وشهدا لك كذا فالحق رانه كور اذ
انها دعي اصل الوقف ما يشترط كوزة المختار لو كان الوقف على قوم باعيا منهم واما على الشراط فلا هو المختار
كذا **حس** وفي **حس** يعمل الشهادتين على الشهادتين الوقف وكذا الشهادتين مع النساء وكذا الشهادتين مع سماع ولو
صرح به اذ ان عدد ما يكون ستة عشر من سنة ومارح الوقف فانه سنة فيصدق القاضي انه يشهد بسماع فاذا في
لا فرق بين سكوت واقضاج خلاف ما كوزة الشهادتين مع سماع فانها لو صرحا انها شهدا بسماع لا يقبل ولو شهدا بوقف
على نفسه او على احد من اولاده وان سفلوا او على آباءه وان علوا لا يقبل وكذا لو شهد به على نفسه وعلى اجنبي لا يقبل
لا حقه ولا حق الاجنبي ولو شهدا احدهما انه وقف على زيد وشهد الاخر انه وقف على عمي وقيل يصح غلبته الى
الفقراء لانها اتفقا انه وقف على فقرا وجيرانه ومما من جيرانه الفقراء لا يورث الا اذا احوال ليس بامر لازم وكذا لو شهدا
انه وقف على فقرا ومسجد مما من فقرا لا يقبل وكذا لو شهدا اهل مدرسة بوقف المدرسة يقبل ولو وقف رجل كراية
على مسجد لغنى ام القرآن او على اهل المسجد وشهدا اهل ذلك المسجد على وقف الكراية فنه المسئلة نظير شهادة
اهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة اهل الحلة على وقف تلك الحلة والمشتري فيقتلوا فيها
فتا لو اهل المدرسة لو كانوا باحزون الوطائف من ذلك الوقف لا يقبل شهادتهم وان كانوا لا ياخذون يقبل
وكذا اهل الحلة وكذا الشهادتين على وقف مكتب ولشاهد صبي فيه لا يقبل وقيل في منع المسائل كلها لا يقبل
وموا الصحيح لان كون العقدة المدرسة وكون الرجل في الحلة ليس بالامر بل يتقبل شهادته اهل المسجد يقبل لانهم
لم يجوزوا لانفسهم هذه الشهادتين لشهادته انه وقف ارضه ولم يحق ذلكا تعرف حذوه قال لهل لا يقبل قال

الحلف

طلب

طلب

ابوزيدنا ويده انما اقتصر على قولها نوق حدوده ولم يبيننا ما لو بيننا ما قبل ولو شهد انه وقف حصته من
هذا الدار او الارض وجهلا حصته لا قبل عند حكم قياسي مثله البيع ونسب ما لو باع حصته من الارض ولم
يعلم المشتري حصته لم يحل البيع عند ما خلا في البيع وقف نصفه او نحو من هذا حال عند سى ولو قال
وقف حصتي ولم يسمها قال اسحق بن ابراهيم لو ثبت الوقف على اقرار بالوقف ولا فلو شهد اعليه بالوقف
وقدر حصته منه وسماه قبل وحكم بالوقف ولو شهد باقرار ولم يعرف حصته احد القاضي بان يسمي حصته
فالقول قوله فيما سماه وحكم بوقفه ولو مات الواقف حواره يقوم مقامه فاقرب له لزمه الى ان يثبت الزيادة
عند القاضي فيحكم بما ثبت عند من ولو شهد انه اقرانه وقف جميع حصته ومو الثلث فاذا لمواكثر نصيب
جميع حصته وقفا لا يري ان اصحابها قالوا لو قال وصيت له حصتي من هذا الدار وصي الثلث فاذا صي
النصف فلم يصف فكذا الوقف كذا البيع فيه كالف الوصية حتى لو قال له بيع جميع نصيب من هذا الدار
هو الثلث فاذا لموا نصفه فالبيع على الثلث **ح** باع خمسة اسهم من عشرين سها التي هي نصيبه من هذا الدار
فاذا نصيبه سبعة اسهم خمسة اسهم المشتري والسهمان الباقيين ولو نقص من خمسة اسهم فالمشتري بالخيار
اجد حصته من الثمن او ترك ولو سجد ضبعة او ادعى آخر انها وقف واقره صكها فخطوط العود والفضة
العاصلين وطلب الحكم به ليس للقاضي ان يصفي بالمثل لانه انما يحكم بالحجة وهي البينة او الاقرار الصكر
اذ اخطأ في زور وكذا لو كان على باب الحانوت لوح مضروب سطر بوقفه الحانوت لم يحل للقاضي لرفع
بوقفه به **ق** غصبا وقفا ونقص وما اجد نصيبه تصرف الى من قبله لا الى اهل الوقف لانه يرد الى ربه جميعهم
في الغلة لا في الرقة وكذا اذا عاصبه فيه مثا فلو كان على من مال ولا له حكم المال بوقفه بل لا يبيح ولو كان لا
قايما كعرس وبناء امر بقلعه الا اذا اضر بالوقف فقصص العلم او القاضي حصته من غلة الوقف لزم كذا
بوجز الوقف وعطى من اجرة كذا **و** في حصة بني المتاجر حصة فرد عده في الغلة لبا حصة فلو اجاز مشا
فاذا جاء راس الشهر فخلطوا في حصة الاحا في الغلة المتاجر مع سعة كل شهر ثم بعد الغلة يؤمر ان يرفع
نسبه لو لم يضر فان رضي المتاجر ان يحد المتولى منه للوقف بقية من رعا او بيننا انما كان اقل فلفظ
ان ماخذ اقل القمتين لاجل الوقف ولو لم يرض لا يجز اذا الملك بغير رضاه لم يحرم من عده وبنى البناء
الى ان يتخلص ملكه ولا يمنع المتاجر الاجازة من عده اذ لا بدكيت على ذلك البناء حتى لا الملك رده وفيه حانوت
وقف عمارته لاخر اى صاحب العمار ان يستاجر باجر مثله فلو كانت العمار رعت يتاجر بالكرها استاجر
كلف دفع العمار ووجز من عده اذ الدعوى ان اجز المثل لم يحل الا عن ضرر و لو كانت لورع لا رجا
ناكثة في بيع **ن** سيل النسي عن ارض وقف فيه بناء مملوك وكان صاحب المسكن قد استاجر الارض
مثله فاني ما كذا البناء الا بالاجر الاول والمتولى الجدر لا يرضى الا ما جاز المثل لان هل المتولى ذلك قال نعم **د**
استاجر ارض وقف ثلث سنين مائة مائة اجز مثلها حتى حازت الاحا فوجزت اجزها لا يفسخ ولو غلبت الغلة
في رواله لان اجز المثل تعتبر وقت العقد ونفسه في رواله ويجز العقد والى وقت الفسخ لزمه المسمى الاول ثم فيما بعده
لورضى المتاجر الاول بالزيادة لاجز مثلها لاجز يحتر لوازاد عند الكل حتى لو زاد واحد تحسنا لا يثبت
لزم المسمى الاول وبعد الزيادة يجب اجز مثلها وزيادة لاجز يحتر لوازاد عند الكل حتى لو زاد واحد تحسنا لا يثبت
منه الزيادة **ح** لو اجز باجر مثله ثم زاد اجز مثله لا يفسخ ولو اجز باجر مثله لا يفسخ ولو زاد لفر فلفظ المسمى لزمه
الاول لان استاجر الاول باجر مثله بنى المتاجر بادن المتولى فلما مضت المدة زادت للاحقة للمسكن فوضي
صاحب المسكن بالزيادة فهو اولى **و** المتولى لو اسكن رجلا دار الوقف بلا اجز مثله لاسنى على الساكن وعامة المتاجر

باب ما اذا كان الوقف على رجل واحد

فان عليه اجز المثل سواء ادعت الدار للخلع او لا صيانة للوقف عن الطلعة وقطعا لا لاجل الفاسد وبه يفتي وكذا
لو سكن دار الوقف فلا اذن الوقف والقيمة يلزمه اجز المثل باقيا ما بلغ وكذا قالوا وقف رعين حتى لم يحل لو سكنه
الموكلين حب اجز المثل وكذا قالوا في متولي باع وقف ففسكه المشتري ثم عزل المتولى وولى غيره فادعى الكفا على المشتري
فبدا البيع لزم المشتري اجز المثل سواء ادعت للخلع او لا **ق** ولا يبق لمدهب اصحابنا ان لا يلزم الاجز في الزهون
والبيع ولو ادعت للخلع اجز القيمة باقيا من اجز مثله قد ردا لا سنان فيمن حتى لم يحل ففسكه المشتري لزمه اجز مثله
باقيا ما بلغ على ما احتسب المتأخر وكون وكذا لو اجز احا فاسد **ط** لم يفسخه منافع الغصب الحاة فله الراد
وعنى ضمان في الوقف ومال اليهم والمعد للعلم يعني حب اجز المثل **خ** غصب وقفا فاجز حب المسمى على المتاجر
لموجب الغصب **ف** متولى الوقف لو شرب مال الوقف اختلف فيه المشايخ قيل يلحق بالوقف فلا يجوز
بيعه وقيل يجوز سحه وهو لا يصح لان في حصة الوقف والشرائط التي يلزم بها الوقف كلها كثيرا ولم يوجد هنا **م**
لو اراد المتولى ان يشتري ضيعة بخله الوقف ليكون موقوفه على وجه الوقف الاول فقد وقعت ولم يوجد رواية
معتبرة في هذا القاضي ثم انعقوا على انه لم يحل ويضمن المتولى لوقفه لانه يجوز على الوقف سوا ما يكون منه على الوقف
وزيادة الغلة وانما يكون وقفا على ذلك الوجه فهو وقف لغرض لا من مصالح الوقف الاول لا يري ان عليه تصرف
الى ثمانية نفسه وما فضل يصرف الى ثمانية الوقف الاول **ق** اخذ من مال المسجد شي فقتل ليس للقيم لزمه
به دار الوقف ولو فعل ووقف يكون وقفا ويضمن وقيل يجوز اسحقا وادعى محمد بن سلمه لو خرب الوقف كوز
كوبل يفسخه الى محل آخر **ك** استبدال الوقف باطل الا رواته عن سى وقيل يجوز استبدال ما لم يكن مسمى **ج** كوز
لوجز الوقف **ص** قيم الوقف لو باع الوقف باع الوقف باع القاضي ورايه جاز كذا روى عن سى **و** الوقف لو اختلف
الى الوقف برفع الى القاضي حتى يفسخ الوقف لو لم يكن مسجلا وسئل **ح** عن وقف بعد استئذاله هل للمتولى لزم
بيعه ويشتري بتمنه آخر مكانه قال نعم قيل له لو لم يعطل ولكن لو حد ثمنه ما هو خير منه قال لا يبيعه وقيل لم يحل
بيع الوقف يعطل او لا وكذا لم يحل للاستبدال **س** عن ام كوت يعطل فلحقه ان يبيعه ويشتري بتمنه عده و
لس ذلك لا للقاضي **د** لو ضعف ارض الوقف عن الاستغلال ويوجد منه ارض موكا ثريعا منه فلفظ ان يبيعه
ويشتري بتمنه ارضا موكا ثريعا **ع** شرط ان يستبدل ما رضى لى اذا شاء او شرط ان يبيعه ويشتري بتمنه ما
يكون وقفا مكانه حاز اشترط عند سى وعند سى حاز الوقف وسطل ولم شرط الاستبدال بتمنه ما يبيع
وقفا مكانه قال سى حاز الوقف وسطل الشرط وقال ام بطلا **ح** عن ام مسجد عسق لايوف من شاه لاهل المحلة بيحه
وصرف منه الى مسجد كثر **ث** اجتمع العلماء على جواز بيع بناء المسجد وخصيصه اذا استغنى عنه **ط** بيع بناء الوقف
حاز بعد الهدم لا قبله وكذا الشجر المثل الموقوف حاز يبيعه بعد القطع لا قبله ولو كان الشجر غير مسمى حاز سعه قبل القطع
وبعد باع ما وقفه فكتب القاضي شهادته على صك البيع لم يكن ذلك حكما لصفة البيع **ط** وقف على فقرا فاقتاج
بعض قرابته ورفق الاموالى القاضي فاعطاهم منه لم يكن حكما ولكنه غلب له العوى فله ان يرجع في المسئل ان
يعطى غيرهم من الفقرا جميع الغلة **و** اما لو قال حكمت ان لا يعطى عن قرابته قيل نفذ حكمه وقيل لا ولو وقف على
اولاده فلا استحقاق في الغلة يعتبر يوم الوقف او يوم حدوث الغلة فلو قال غلة عاتمة المشايخ يعتبر يوم حدوث
الغلة فالوجود من ولده يوم الوقف ومن ولد بعد سواته لا استحقاق اذا كان موجودا يوم حدوث الغلة
وكذا لو وقف على فقرا وقرابته فمن كان فقرا يوم حدوث الغلة يعطى له ولو استغنى بعد او كان غنيا قبل
وقف على اولاده واولاده هل يدخل فيه اولاد البنات فيه روايتان وبني بانهم لا يدخلون كذا
في محاضر **ش** وفي عده امام المسجد رفق الغلة وذهب قبل قضى السنة لا يستحق منه غلة بعض السنة والعين بالوقف

منافع الغصب مضمونة في ثلثه
ما لو غصب وباع القيمة والمعد
للخلع

استبدال الوقف

احصاء بعض زواجر
الوقف

اولاد البنات
هل يدخل
فيهم
اولاد
البنات

مطلوب
مسئلة اجرة

الصلوات على النبي وآله

مطلوب

مطلوب على ان ياتي في الغيب

مطلوب
بوجوده في
المسجد

الحصاة فان كان الامام وقت الحصة يستحق فصار كجزية وموت قاض في خلال السنة **مسئلة** فان كان
يصرف اليه غلة الوقف وقت الاراك وذهب لا يستقر منه حصته ما بقي من السنة كما في قاض اخذ رزقه فأت
وحل الامام كل الحصة لوفيقه وكذا الحكم في طلبته العلم في المدارس **مسئلة** وقف الامام وموذن فلم يستوفيا
حتى ماتا فانه يسقط لانه معنى الرضعة وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كاجر ولولا الامام وقف في يد المتاجر
فلو باخذ الاجرة حتى ماتت نظر لاجر المتولي لسقط الا لواجب الامام **د** مات الواقف بمات القيمة فلو اوصى
الواقف الى غيره فوصيته غير لته ولو لم يوص الى غيره فولاية نصيب القيمة الى القاضي ولا يجعل القيمة من الاجابة
ما دام يوجد ولد الواقف واصل بيته من يبيع له ذلك ولو اقام القيمة غير مقام نفسه في صحة لم يجر الا افاوض
التم على سبيل العدم في محل آخر وبالقاضي عزل قيم نصيبه لو خيرا للوقف **و** كذا في القاضي لا عليك نصيب وصي و
قيم مع بقا وصي الميت وقيم لا اعذر ظهوره بالخيانة منها **ص** اذا مات المتولي والواقف حتى تنصب القيمة الى الوالي
لا الى القاضي ولو كان الواقف ميتا فوصيه اولى من القاضي فلو لم يوص الى احد والى الى القاضي وكذا
مسئلة وقال وذكر في السنين انه الى القاضي **د** الواقف اذا شرط الولاية لرجل كانت الولاية للواقف ايضا
وله عزل من شرط الولاية ونصب غيره **م** وقف وجعل له متوليا وشرط كون المتولي من اولاده واولاده واولاده هل
للقاضي ان يولي غيره وهل يصير متوليا لو فعله **ج** اذا مات الواقف بطل الولاية القيمة الا اذا جعله فيما
في حياته وبعد وفاته في يصير وصيا وعند تسليم القيمة شرط صحة الوقف فلا يكون القيمة كوكيل فلا يعزل بموته
الوقف على مملوكين يخصي عدوهم لو نصبوا متوليا بلا إذن القاضي لم يجر وموالمختار وما انفق من المتولي في الوقف
لا يقيم لانه لما اجر الوقف وانه ليس بمثل صا رغا حبا فيكون الخلة له فلا يضمن كذا **ق** صا على طامس الرواية
والفتوى على ان منافع الوقف يضمن في الغصب كما في **مسئلة** المختار ان المسجد اذا نصبوا متوليا بلا امر القاضي او نصب
ارباب الوقف بلا امر القاضي لم يجر **ع** قيل الاولى ان يرجع الامر الى القاضي وقال المتأخرون الاولى لولا اذ فوا
والاصح انه لم يجر نصيب المتولي ولا بد من القضاء ولا يشترط حضرة الموقوف عليهم بخلاف نصيب الوصي حيث شرط
حضرة المصبي استفتي انه هيتا موضع لبناء مدرسة وقيل ان يبنى وقف على من المدرس قري بشرائط
وجعل آخره للفقراء وحكم قاض بصحة قبل لا يبيع هذا الوقف لانه وقف قبل وجود الموقوف عليه وقيل بغيره وهو صحيح
فانه ذكر في **ن** وقف ارضه على اولاد اولاد فلان وجعل آخره للفقراء وليس لفلان اولاد جاز الموقوف وتكون الغلة
للفقراء فان حدث فلان اولاد يصرف ما يجر من الغلة الى اولاد فلان فكذا من باب الطوق الاولى وتصرف الغلة الى
الفقراء فاذا بنى المدرسة تصرف اليها المستقبل ويان الاولوية ان بعض المدرس بل مواصل فيها بوجود وقف لا ينافي
وموالموضع بخلاف مسئلة الوقف على الاولاد **ع** جعل شئ من المسجد طوقا ومن الطريق مسجد اجاز وارض الوقف
لو كان جنب مسجد كوز ان يزيروا منها في المسجد باذن القاضي وكذا من الدور والحدوت ولو كان ذلك رجل و
ضاق المسجد على اهله يؤخذ ارضه بتمته كذا **و** من عن عمر رضي الله عنه وكثير من الصاية اخذوا ارضين يكن من الصاية
وزادوا في المسجد احرام **د** مسجد واستنع جعل المتولي بعضه حائطا للمسي لم يجر **ط** لو لم يكن للمسي وفاق واخرج
المسي الى العوان لا باس ان يوجج جانب من المسجد وذكر **و** لوجج الطريق مسجد اخذوا لاجل المسجد فان لانه
كوز الصلوة في الطريق في ارضه مسجدا ولا يكون المرو في المسجد فلم يجر حمله طوقا ولم يجر جعل المسجد موضع
القاضي لوزن تقوم ان يجعلوا ارضه من ارضه الكون في مسجد وم يزيروا فيه او يقرروا اجوانيت موقوف فيه
على مسجدهم لو فحت الكون عنق ولا يضر بالمائة كوز ارضه لا لو فحت صلا لان ارض الكون يبقى **ك** المسجد الذي
يتمد جانبه من الطريق لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق بدليل انه لو رجع حوايطه عاد طريقا كما كان قبله **ح** وقف

على انه باختيار بطل الوقف ولو جعل ارضه مسجدا انه باختيار حار المسجد وبطل الشرط **مسئلة** قال في صحة وهدى عشرين
دنيا المسجد كذا لا يكون وصيته ولو قال له المرفق لم يكن وصيته ايضا وسلم الى المتولي لو كان في صحة يكون ملكا من
جميع المال ولو في مرضه فلم يجر من الثلث حكمك ولا حكمه لوصيته **ح** اوصى لعامة مسجد كذا ومرضه جاز قال
وقف دار على مسجد كذا او لم يزوج غلته ولم يملك الشراء الى المتولي ثم استأجر الدار من المتولي فلو سلم الصلح بدون
الدار بطل الوقف لعدم شرطه وموالمسلم الى المتولي عندم ولو سلم الدار لغيره ووافي **مسئلة** على قول من انه يبيع
بلا تسليم فان قال لم اشترط التأبير ولم اجل آخر الفقراء يكون ملكا للمسي فقيم بالقبض واثبات الملكة فمزا
الوجود يبيع فان المتولي لو اشترى من غلة الوقف دارا للمسي يبيع وكذا ان اعطى دارا من غلة المسجد او في بصلها
يبيع بطريق المصحة وان لم يبيع بطريق الوقف **ح** اوصى في صحة بدار على مسجد كذا من وهدى وصية وعان يكون
وصيته برقبته لا بخلقه حتى لو باع المتولي ما هو القاضي جاز كذا في بعض المتأخرين قال ولعله الوصية كناية عن الوقف
وقال **مسئلة** ينبغي ان يكون وصيته بخلة ولا يكون للقاضي ولاية بيع الدار وبطل **مسئلة** عن اوصى بشئ لعمارة المسجد في
اى شئ يصرف قال عمارته في بناءه دون تزويده قبل له ما حكم المتأخرين قال ذلك من بناء المسجد في زمان يبيع المتأخر
وقال لو قال وقف عشرين دنيا على مسجد كذا لم يجر لانه منقول ووقفه لم يجر لانه الحق رفا استحسانا كسلاح وقدم
وقاس ونجح واقعه قال الكرمي جاز كل دينا راسا سبيل كروم وله عشرة دنيا فلو نوى الصدقة يتصدق بذنابيه
ولو لم ينو فلا شئ عليه **ق** قال ارضي من سبيل ولا يزوج عليه فلو كان من هذا الرجل من قوم هذا اللفظ في متارهم
وقف فهو وقف ولا فلا ينظر لوارثه الوقف فهو وقف ولو اراد به الصدقة فهو صدقة يتصدق بعينه او بغيره
النصل الرابع عشر في كتبها دم في حكم ادعاه او شهد به غيره الاول وفيه بيان تناقض الشاهد
شهادته وغلطه ورجوعه ذكر في **ح** شراة تشهد رجل على ذلك وختم وصولي تسليم يرد به انه اذا شهد بالشرا
اي كتب الشهادة في صك الشرا وختم على الصك ثم ادعاه مع دعواه ولم يكن كناية الشهادة اقرارا بانه للبايع هذا
لان الالباب يوجب مال غير كمال لنفسه فلم يكن شهادة ببيع اقرار له للبايع والشهادة بالبيع لا دليل على صحة وثبات
لان له ان يقول انما كتبت شرا دق لاتي ان هذا العقد ضرر اتم لا اذ العقد وروى ملكي فان كان فيه ضرر ودونه والآخر
ولما مكنته هذا التوقيع لم يكن شرا حقا قالوا لو ذكرنا يوجب صحة او نفاذ ما كان كتب باع وموالمكروا نافع بيعا با تانوا وكتب
شهادا بذلك يبطل دعواه وشهادته بخبر الراي اذ كتب الشهادة على اقرار بايع في لا يبطل دعواه كذا **س** ولو شهد بابيع
عند القاضي ثم ادعاه لايبيع دعواه قضى بشهادته او لم يقض فيها من اقرار فيهما كتب الشهادة في الصك وبينما تشهد
عند القاضي وتنفسي الحكم ان الشاهد اذ كتب اسمه في الصك جعل اسمه تحت رصاص مكتوبا ووضع عليه نقش خاتمه
حذر عن التزوير وهذا العرف كان زمانهم ولم يبق في زماننا **ق** احد الورثة لو باع كراما من التركة قبل القسمة فكيف يقر
من الورثة شهد بذلك او شهد بغيره فهو اقرار به بانه للبايع فلو قال بعت لم اجز البيع او لم اعرف انه اقرار بانه للبايع اخلف
فيه المشايخ كما حرروا وطلقوا ابراء بالعرسة وموالم تعرف لعله الموت حصل ببيع مطلقا وقيل لا مطلقا وقيل ببيع في سوق
منه اجد والمهرل ولا تعتبر قوله لم اعرف معناه ولا يبيع في صرف لا يستويان فيه كبيع فان بيع الهازل من سلطه بعد لا يعقل
حكمه او سلطه حكمه لا يعرف معناه فلو قال بعت ويوالم اقصدم المكنة صدقة المشتري لا يثبت لانها حقا على عدم التملك
اذ التملك انما يوجد بقرائن ولم يوجد قال واذا كتب في صك البيع شهد بذلك انما كان اقرارا بانه لا ملك له لان معناه كراه
شده بران معنى بما في الصك والمكتوب في الصك باع ببيعا صحى جائزا وانما يصير شرا مديا ملك البايع والبيع الصحيح
فيما هو جازي صحيح ولو كتب عشره لم يكن اقرار به للبايع ولو كتب ان شهد عليه او شهد في عليه فهو اقرار اذ المعاد
في علمه كناية عن البيع الجازي المكتوب صحى ولو كتب ان شهد في لا يجر لم يكن اقرارا وفيه كتب في صك شهد في لم يكن له حق الزكوة

المسجد على ما في
الكتاب

اذ الباء لا لصاق ولا لصاق للوجود يكون ولو قال لا اكتب شهداء في هذا الفصل فكتب المأمور شهداء لم يكن كل قرار
من الامور انما للبايع كما لو قال له اكتب طلاق امراتي فكتب فهو ليس باقرار بطلانها وقيل لوقال للمسكك اكتب مسكك
باسم فلان لهذا الدار لم يكن امرارا ناجاة اذ العرف جرى ما نهى يامرون بكتابة المسكوك قبل العقد **قوله** قال له اكتب فلان
خطا اقرارا بالغ على يكون اقرارا ويجل للكتاب ان يشهد على غيره وكذا لو قال له اكتب شيئا بهذا الدار فهو اقرار بالبيع
كتب او لا وكذا لو قال له اكتب طلاق امراتي فهو اقرار بطلانها فلو قال ثانيا فهو للقاضي فهو اقرار بتطليعه واحق **قوله**
قال للمسكك اكتب طلاق امراتي مطلقا كتب او لا **قوله** مردى بزن خلع كره بدكان جمل نوبس آدم بزن كفت هرس طلاق
بنوبس مسكك شوى ما كفت كه فجهنم است شوى كفت هرس بنوبس يقع الثالث حكم الاقرار **قوله** لو باع دار من
ابنه المتخير ثم باعه من اجنبي حتى لو بيعته ولو باع من ابنة البالغ وكتب الفصل واشهد ثم باعه من غيره وكتب
الفصل واشهد للشهود الا قول وقد كتبوا في فصل الابن شهد بذلك لا يصح شهدا فمضى الحكم كما لا بد لانه اقرار من الشهود
بصحة الحكم لا بد ولو كتب في فصل الاول اقرارا بالغ على غيره فصح الشهادة لثاني لو كتب في الكتاب ما لو كتب الفصل
اقرارا بالغ على غيره لم يكن شهادة بالمسكك لانه لا لا اجنبي وفيه شرك دارا وكتب الشاهد في الفصل شهد بذلك المسكوك
في الفصل باع بياجا بزا ثم غير المشتري اذ عاه على المشتري فشهد هذا الشاهد هذا المدعى بالدار ويصدق في كفت صدق
لشهادة لا يقبل شهادة له لهذا المدعى لانه اقرار من المشتري فصح الشهادة لثاني فصح قضاء ولو لم يكتب الشهادة
ولكنه قال عند القاضي انا شاهد بان الذي اليد وموا المشتري لا يقبل شهادة له في الخارج ولو كتب في الفصل شهد
يقبل شهادة له المدعى كذا لو كتب اقرارا بالغ على غيره وفيه اذ عاه فقال ذو اليد ان توخر عن ام فخرج عن البيعة فحكم المدعى
ثم ذو اليد ادعى شيئا من ثالث وجاء بصك فيه خط المدعى شهد بذلك وكتب فيه باعه ولم يذكر باثا جازا كان
ذلك منه اجاز ببيع الثالث ولو كتب فيه باع بياجا بزا فشهدا منه اقراره لذي اليد لانه اقرار بالبيع وقيل جازا
لو باعه وسلم ثم باع من غيره والمشتري كتب في الفصل شهد بذلك فلو كان المكتوب باع بياجا بزا
فهو اقرار بفسخ الشئ بينه وبين البايع لانه اقرار من باع مكر نفسه ولا يكون ملكا للبايع الا بالفسخ وقيل من ادعى ملكا
لنفسه ثم شهد بان ملكه لغيره لا يقبل شهادة له ولو شهد بملك لغيره ثم شهد بان ملكه لغيره لا يقبل **قوله** استماع شئ من
احد ثم شهد به لآخر ثم شهد به لغيره ولو شهد بان الشاهد اقراره ملكي يقبل والشاهد لو انك الاقرار لا خلاف **قوله** كل
شهادة لشهد فلان في حادثة كذا فهو زور ثم شهد له في بطلان حادثة فعل وكذا لو قال ليس عدي شهادة في امير
شهد له امر يقبل **قوله** قال الاشهاد في ثم شهد يقبل في رواية لا في رواية وعليه لو قال لا شاهد في عدي فلان في امير عدي
فلما حلفه القاضي جاء فلان يشهد وعليه لو قال ما لي عدي فلان ولان شهادة على مدعى ادعى شئ **قوله** قال اني
عند القاضي ان المدعى به ليس هذا ثم شهد بعد الدعوى ان المدعى به هذا لا يقبل للتناقض وقيل على قياس ما لو قال لا
مسكك ثم ادعى انه ينبغي ان يعمل شهدا انه وارثه لا وارث له فصح ثم شهد ان هذا وارثه ايضا يقبل ولم يكن تناقضا
وقيل لا وارث له فصح ثم شهد ان هذا وارثه لا وارث له فصح ثم شهد ان هذا وارثه ايضا يقبل ولم يكن تناقضا
زاد ليس من متين الشهادة لانه لو قال لا شهدا انه اخي ووارثه كفي لانه يجوز ان يعمل بعد ما لم يعمل خلافا فصح
وقيل ان شهدا لو انكر شهدا به بعد الحكم لا يقبل لان انكار الشاهد ليس بزوج بل الرجوع ان يقول كنت فبطلت الشهادة
وفي المدعى يقول للشاهد من شهدا به ويؤيد ذلك لا خلاف لانه لا شاهد له اذ الشرح اوجب اليقين على المتكبر ودعى
الحال ولم يوجد من ادعى **قوله** فيه نظر لانه فيكون موجب التبرع بخلف مع انه ليس بحال **قوله** شهدا اقرارا للقاضي ابن
داريكي فصح است ياذو شبهه فقال لا يكل شبهه است فاذا بعضه يكل شبهه وبعضه لا يكل شبهه قال **قوله** على فاس بالاشهاد
بدلته فقال سمعته لست فاذا امي جازا له لا يقبل شهدا به ولم يقبل احد يقبلها لانه لو ناسه ساه وقت تحمل الشهادة

لا يكل الشاهد على انه
لا شهادة له

والان صار جازا لم ينبغي ان لا يقبل شهدا به فصح **قوله** الدار ايضا **قوله** لو وفق الشاهد وقال حين تحلفا الشهادتين
كان شهدا كذا وان زاد كذا فشهد باننا علمه يقبل كما يقبل الدار لما قال لا حين راينا كان كذا فشهد باننا علمه
على مسكك قياس الدار ينبغي ان يعمل الدار وان لم يوفق اكتفاء ما كان التوافق كجائته وقيل القاضي لو شال
الشهود قبل الدعوى عن لون الدار فصح كذا ام سهر واعدا الدعوى على خلاف ذلك اللون يقبل لانه سأل عما
لا تكلف الشاهد به بانه وكان ذلك وبكره سواء وقيل ادعى ان هذا الفن ملكي فشهدا به وزاد انه ابن من
المدعى يعمل الشهادتين بالملك ولا عبرة بالزيادة اذ لا تعلق لها بالتقضاء بالملك المطلق **قوله** ذكرتم ان امرأة اسير
او معقودا خلعت من القاضي ان يامر غريم المعقود او مودعه باعاق عليها من مال زوجها فلو قال غريم او مودعه
اني شهدت بكما هو ولا ادري انه طلعتا ام لا ولم يعمل لها امراته اليوم فرض لها القاضي بفسقه لان ما عرفني بونه
في الاصل فصح النفا حتى لو جحد الخليل وكذا لو قال شهدت بكما هو وامرته اليوم غير ان الاسير لو جحد وروى
انه طلعتا قبل الاسير في الاول وهو قول المودع لا ادري طلعتا ام لا لا لا يغني الغريم والمودع وفي الوجه
الكتاب وهو قوله ومي امراته اليوم لم كان لا يعلم ان الاسير طلعتا لا يغني الضامن قبل ان قوله ومي امراته اليوم زمان
لا يحتاج اليها لان اقرارا باصل النكاح كاف في الامر القاضي وما لا يحتاج اليه في الشهادة فذكر وبكره سواء ونظير مات
فاذنت امرأة الميت وانكر الولد نكاحها فيه صحت اذ مات ومي امراته ولا وارث له من النساء غير ما وحكم لها
بارث واهلكته ثم برهن الولد انه طلعتا في صحة وصحة المرأة لا الشاهد وان شهدا مات ومي امراته لان قوله
مات ومي امراته زيادة لا تحتاج اليها فاما لو قال كانت امراته كفي ليكم بالارث فذكر منه الزيادة وبكره سواء
فلما اذنت منه الزيادة لم يجب عليها شئ لانها شهدا بنكاح كان ولم يلحق كذا فصح بالصدوق بالولد حيث برهن
على الطلاق كذا فصح ولو اذنت الغريم او المودع انه كان عالما بالطلاق يوم قوله ومي امراته اليوم فصح لانه لو بين
ذلك فالقاضي لا يامر بانفاق فاللف الودعة ويصح وهذا اصل مذهبنا لصحة الشاهد من انهما حتى وكذا
شئنا مولانا العصار ثم ظهر بخلافه فصحنا ومي وكذا شئنا الحاجة اليه للقضاء ثم ظهر بخلافه فصحنا حتى لم يولي المولاة
لومات فادعى رجل ارثه بسبب الولد فشهدا انه له ولا المولاة وانه وارثه لا نعلم له وارثا فصح في كذا وارثه فالتلف
وموعدته برهن آخر انه بعضي ولا الاول والى هذا الكتاب حواه وارثه لا وارث له فصح في كذا بالارث
لكننا وتجدر انما ضمن الشاهد من الاولين او المشهود له الاول لانه لو كذب الشاهد من الاولين فيما الحكم به تعالى و
دساره في مسكك الولد اقولها مو وارثه لا وارث له فصح اخر لا بد الحكم له بالارث لانها لو شهدا باصل الولد ولم يقولوا
انه وارثه لا حكم له بالارث فورثه بقولها انه مولاه ووارثه اليوم فظهر كذا فصحنا خلاف شهادة النكاح المقعدة
وفق من الولد ومن النكاح في اشتراط قول الشاهد ووارثه في الولد دون النكاح اذ المولى لا يرثه على كل حال بل
يجب اجماع واما المرأة فظهر وارثه على كل حال ولا يجب غيرها **قوله** المرأة لا يرثه في حال الردة وقبلها زوجها ولا نسف
قوله ومي وارثه على كل حال فيصح ان يشترط فيها قولها ووارثته ايضا فوافق **قوله** شهدا انه اقضيه عام اول
الف درهم في كذا ثم لم ير من المدعى عليه ان المدعى ابراه قبل شهدا بها بيوم حكم بالبراءة وبد المال ولم يفتنا اذ لم يظهر
كذبا لا كان التوفيق لجوازها عاينا القرض عام اول فشهدا به ولم يعرف البراءة فلم يرضنا لى ومنه لوم شهدا
قرض وشهدا انه لم عليه الف درهم والمسلمة يحلفا فانها ضمننا وتخبر المدعى عليه من المدعى او الشاهد من انهما فصحنا
عليه ايجاب المال في المال فظهر كذا فصحنا خلاف الولد الاول لان شئ لم يحق المال في الحال بل اخبر عن شئ مضى فلم يظهر
كذبا وادعى من مسكك المسئلة في الطلاق ان المدعى عليه لو انكر المال وحلف ثم شهدا اقرارا به لم يثبت ما انه
لم يحق عليه الايجاب ولو حلف في الحال حث فالتفت الفرق ادعى دارا وشهدا به وحكم له ثم الحكم له اقرارا بشئ الحكم

سأل القاضي عن
الدارية ثم جحد
علا

لو قال قلت في هذا الخبر
عن جابر بن عبد الله

للقاضي قد اجرت لنفسك بعت او قال حين بعت الفقة صدقت مع اليمين ولو قالت بعت افس وطلبت الفقة لا تصدق
وتحتاج الى البيعة وكذا الشفع لو قالت بعت حين بعت صدق لا لو قالت بعت افس وطلبت البيعة وهذا لانها اذا
الطلب والاختيار الى وقت ما بين تحكما ما لا يلحقنا استينافه في الحال ومن حكم ما لا يلحقنا استينافه في الحال لا تصدق فيه
بلايته واذا لم يبين الاختيار والطلب الى وقت ما بين بل اطلاق الكلام اطلاقا فذلك حكم ما يلحقنا استينافه في الحال
لانما يجل الجار بها بعتها الآن واختارت نفسها الآن وللشفع علم بالشرا الآن وطلب الشفع الآن فلهذا صدق اذا
طلبت ما اقول اذا اطلق عند القاضي ولا احد يعجز بصدق ما ترفع ان علم يفيها انه عليه الماضي فذلك حكم ما لا يلحقنا
ففيها في ان لا تصدق بلايته واما بقوله صدقت مع اليمين يدل على انها لا تلحقها بكونها الآن واختارت الآن ولا يلحقها
لانها لا تلحق استينافه في ما ترفع والظاهر ما سبق من قوله والاشهاد ليس بشرط الى نظره كخلف الشفع ان يحرم الخلف
في الطلاق والاضافة الى الماضي وخالف عن الجرح اذ عت على زوجها بعة الحدة لا تخلف على الحاصل ما لا يملك تسليم البعة
من الوجه الذي يدعي اذا لبعقه للمتنوع عند الشافعي فتايل قوله مخلف على السبب ما هي معتدة عنك من الوجه الذي
تدعي ولو اختلف علمي وانكر الزوج فالقول قوله وخلف على السبب عند من يخلف على الحاصل فظاهر الرواية ولو اقر الواهر
ان الموهوب لم يقض الهبة في المجلس او بعت بائع ثم قال بعت ان لم يقض او بعت كاذبا وسال القاضي لم يخلف
الموهوب له ما بعد فقد قضت حكم سنة الهبة التي تدعي عند من لا يخلف اذا الخلف يتيقن على دعوى صحته لم يصح
للتناقض وعلى قول من خلفه وعلى هذا الخلاف لو اقر المسمى لبعض المبيع ثم ادعى انه لم يقضه وطلب من القاضي
خلف البائع ما به لقد سلمته الى المسمى حكم هذا الشراء الذي يدعي والبائع لو اقر بعض الثمن ثم ادعى انه لم يقضه
اقر البائع بالسلم انكر وقال اقرت كاذبا واراد خلف المشتري والباين لو اقر بعض دينه واشهد علمي ثم انكر
قبضه واراد خلف المدينون والمقردين لو انكرا له بن وقال اقرت به كاذبا واراد من المقر له فلكل على خلاف
من يقول في المعتاد فيها من الناس ان البائع يقر بعض الثمن والمشتري بعض المبيع للاشهاد وان لم يقضه
وكذا المسمى من يكتب او لا حظ الاوار ويشهد عليه قبل قبض المال عادة فلو منع التناقص صحة الدعوى ولو خلف
بطل حقوق الناس 2 الشافعي في 2 الخلف فيما اخلف فيه بعض من راي الحق والقاضي ولو اشهد
البائع على البيع وقض الثمن ثم ادعى التبعث وطلب من المشتري ان يتركه ان كان خلفه وفقا اذا البائع
لم يقض لانه لم يوجد منه الاوار يبيع مطلقا والبيع قد يكون جذا وقد يكون تبعثا فمفعول الدعوى والخلف وخلف
ما شرطت كون هذا البيع تبعثا قال في 2 اشياء اخلف الخلف القاضي اخضعهما قبل لم يمساله المدعي احد الشفعين
اذا اطلب به الشفع حكمه باه لقد طلبت الشفع حين علمت بالشيء وان لم يطلبه المشتري وهو قول ابن ابي ليلى
وعند من لا يخلفه اقول هذا يدل على ان الاشهاد في الشفع على طلب الماثل ليس بشرط لانها البكرا اذا بلغت
وبلغت البكر من القاضي حكمها لقد اجرت الفقة حين بلغت وان لم يدع الزوج وتايلها المشتري اذا اراد
ببيع حكمه القاضي انه لم يرض بالبيع ولا عرضة على البيع فمذراه ورابعها المرأة لو سالت القاضي ان يعرض
لها الشفع في مال زوجها الغائب حكمها ما اعطاك نفقته حين خرج وحجب ان يكون مسئلة البعة عندهم وفاقا
شفعة يجوز ان يفتل خصم من الدار لاني هذا الطفل مع اقراره لانه اذا الدار له والدليل الملك فكان مفعول
فصيح وليس للشفع خلفه ما به ما انما سمعها لان اقرار الاب بالسعة علمي ان لم يحق فلا بعد الخلف وهذا حكم
اكتله الخصومات ولو اراد الشفع ان يبرهن على الشرا كان للاب خصما لهما مقام الابن ولو كان الابن كبير كان
خصما فلهذا لو ادعى عينا واراد الخلف فعاد ذو اليد مولعا لان لا تدفع عنه اليمين بخلاف ما لو قال مولعا في الصغير
والفرق ان اقرار الغائب توقف على علمه على صدق الغائب فلا يلحق العين بخلاف اقراره فلا تدفع عنه اليمين واما اقرار

كذلك كما في
في اقرار
عن جابر بن عبد الله

تحت يده
المسح قد يكون جدا
وذلك من
مطلوب
اليمين
الحكم

الحكم

للصبي فلا يتوقف على صدق الصبي فتملكه الصبي بخلاف اقراره فلا يقع اقراره بعد اقراره فلا يقع اقراره
تلكل موكرا قراره موضع لقوله في اليد من الماثل الصغير اقراره فلا يقع اقراره فلا يقع اقراره فلا يقع اقراره
في مسئلة الصبي فان صدق المدعي في دعواه فلا يبرأ من اقراره وان كذبه لا يبرأ من اقراره وان كذبه لا يبرأ من اقراره
المدعي حجة العين وحض المشايخ وقوا من اقرار الصبي ومن اقراره انما هو كمن يبرأ من اقراره وان كذبه لا يبرأ من اقراره
المتصلين كمن دفعه الى مسئلة اليقين في اقراره وان كذبه لا يبرأ من اقراره وان كذبه لا يبرأ من اقراره
وقفا ولكن لا يدفع اليمين عن ذلك اليقين فان كان بكل من فقه الدار المدعي ولو برهن ذو اليد على الوقعة لا يبرأ عنه
ولا يدفع خصومه المدعي لانه صار وقفا قبل ان يبرهن بغيره وجود البيعة وعندها سواء وتحليف الوصي لو كان وارثا
بعدة اقراره في نصيبه ولو لم يكن وارثا لا يخلف لان اقراره لم يحرا صلا لا اقراره على الغير **في 2** لان الوصي
او المتولي او القيم في يد المدعي او على الصبي خصمه في حق البيعة لا يفي حق اليمين لان اقراره علمي على الصبي والوصي لا يقع
في 3 الوكيل مبيع او خصومة في رد عيب يخلف بخلاف الوصي اذ الوكيل نايب عن موكله ولو اقر موكله ببيع فذلك انما يبرأ من اقراره
لو انكر الشاهد لا يخلف والمدعي عليه لو انكر الشاهد واراد خلف المدعي ما يملك انما يملكه ولا يخلف ولا لو قال المدعي عليه
ان شاهدني لم يبرأ من اقراره انما يبرأ من اقراره انما يبرأ من اقراره انما يبرأ من اقراره انما يبرأ من اقراره
تحليف الشاهد او المدعي لا يخلف وليس للمدعي عليه خلف المدعي ان ما خفي ولو اقر الشاهد او اقره او دفعه فبرهن
اخره انه قال في الحكم لم يبرأ من اقراره حتى يخلف ما يبرأ من اقراره ولا يبرأ من اقراره حتى يخلف ما يبرأ من اقراره
والعجب ان قول اكل فلو خلف وحكم بالمال للمدعي فيقبل قبضه هكذا في رد عيب المدعي فمن الدافع او الدافع فلو ضل الدافع
لا يبرأ من اقراره احد الوصيين القابض لو كان القابض موهوبا متاجرا او موهوبا من غير متاجر لا يبرأ من اقراره
لنفسه ادعى قنا وبرهن ذو اليد انه شرا من اخيه المدعي سلم في البيع فالمدعي عليه لانه ادعى علمه مني ولو اقر لزمه خلف
على الحاصل ما هذا الذي يدعي عدم المست كذا في النفاذ من منه لم يبرأ من اقراره حتى يبرأ من اقراره حتى يبرأ من اقراره
ولا شيء منه ولا يبرأ منه الله اقول قوله ولا يبرأ من اقراره حتى يبرأ من اقراره حتى يبرأ من اقراره حتى يبرأ من اقراره
لو خلف المدعي عليه بطلاق فذلك علمه لانه بكل عما خفي شرعا وكذا لو خلفه وحلف ثم قال بانه كذا انما يبرأ من اقراره
فكل من هذا اليمين لا يملك عليه اذ حقه تحليفه في ادعى اشياء من عروضة ورامم وذا نبر وصنابع وانكر كذا فذلك
يجمع اكل وخلفه واحد شره وقبضه ثم ادعى آخر شره من البائع قبل شره المدعي عليه علمه على العلم ما به ما تعلم انه
شره منه فذلك لان سوض ويقول قد شتره الدحل ثم يفتع الباع بافاله او غير ما فالقاضي خلفه ما يعلم ان بينهما بيعا
فاما الساعة حمله 2 وخبر اقر وما شتم قال ورثته اقر كذا فذلك علمه لانه بالمقر له عالم به فليس لهم تحليفه لان
وقت الاقرار حق الورثة لم يكن متعلقا بالحق ووجه الاقرار وحيث تخلف حقهم لم يتعلق بما صار حتى للمقر له فليس لهم
ولا يبرأ من اقراره ولا يبرأ من اقراره ورثته انه اقر له خلف المقر له لانه اقر له اقراره 2 ادعى عا وارث
واخرج مكا باقراره ورثته بالمال فادعى دارته ان المقر له رد اقراره وطلب من المدعي عليه خلفه ولو ادعى انه اقر له
قال احضهم لم يحلفه ولو ادعى انه اقر كذا لا يعبل ذلك منه ادعى ما لا يكره ثم ادعى في مجلس لو انكرا استمعتهم في قصته
مقر به فانكر المال واللاستحمال فيل خلف على المال لانه بالاستحمال يصير مقر او الاقرار حجة المدعي عليه والمدعي عليه لا يخلف على
حجه المدعي فانه لا يخلف بائنه المدعي منه ولا يبرأ من اقراره لانه لو ادعى عليه الاستحمال او الاقرار او حيا بسبب الخط وانكر كونه
خلفه لا يخلف على ذلك علمه ومن فاقه ثم انكر اقراره قبل خلف على الاقرار وقيل خلف على نفسه الحق من حيث في الاعمال
بمنه عن القن لا يتعدى دون الدعوى عند خلا فالحما وبيته عن الامة وطلاق المرأة لا يعمل بدون الدعوى ولا على
عقن العبد حصة بدون الدعوى وفاقا وهل يخلف على عني الامة وطلاق المرأة بدون الدعوى وقيل لا يقبل من الدعوى

اليمين

اقرار المدعي على
او اقرار الوصي على
اليمين
لا يخلف

مطلوب ادعى انما دينه الميت
كذلك ورثته على العلم بالعلم
ان اباكم قبضه
مهم ادعى شرا والمركبة
خلف واحدة

مطلوب
اقراره
ادعى انما دينه الميت
اقراره

مطلوب
لا يخلف على عني العبد
بدون الدعوى

غابت الدار على مدرسته قبل الحكم لها المسمى برون السباع الها ملكه فند عشر سنين لتفنى لها المسمى لانه ارج غيبته
 لا الملك والسباع ارج الملك ودعواه ودعوى المشتري لتفنيه من جهة فضايل ان المشتري ادعى ملكا باعده تاريخ
 عشر سنين غير ان التاريخ لا يعتبر حاله الا انرا وعندئذ فبقي ودعوى الملك المطلق بحكم المسمى او دعاه فقبل ان يكون
 وبعض لم يرد من السباع على المدعى انه ينجح ملكي يسبح لانه يقر ملكه ويسعه قال المسمى للمشتري بعد الحكم خذ الثمن
 الذي اعطيت السباع فخذ فعلى الروايات التي تنفي البعاعات بالحكم المسمى نصرة قاصدا دين بايعه بترغاضية
 وعلى الرواية السابعة لو ادى قبل رجوع المشتري على باعه لم يكن قاصدا منه فله ان يسترده اذ الدين لم يجب
 بعد على باعه قبل الرجوع ولم ينفع البيع السابق بحكم المسمى فانه طاهر الرواية ولو طلب المشتري ثمنه
 من باعه ثم استخفى دفع الثمن اليه ليس له ان يسترده بالبيع الدواني اذ البيع ينفسح برجوع المشتري على
 باعه منذ الحكم بعضها من ط وبعضها من م استخفى فاراد ان يرجع على باعه فقال باعه انه ينجح ملكي وتجر
 عن اتيانه حتى اخذ منه الثمن فاراد ان يرجع على باعه فانكر باعه البيع فربما يدعى الشايع انه باع مئله ان يرجع
 لانه لما حكم عليه واخذ منه الثمن المسمى ودعواه الشايع بالعدم اقول قد بنا الكلام قبله لورقة ونصف لقرنا في ط
 حيث التي زعمه بالعدم رجوع المشتري على باعه حكم بثمنه ثم يرد من السباع انه ملكه لا لعل لانه بعضى علمه ولو اورد
 على التلقين من المسمى على المشتري لا لعل عندئذ وتنظر اقامتها على المسمى ولو يرد من المسمى فقبل ولم ان يلزم
 المشتري وليس للمشتري قبضه لو ادى السباع تسليمه وسدا طاهر ولو يرد من المسمى على المشتري يجب ان يعلل لانه لو يرد من المسمى
 كان له ان يلزم المشتري فيكون دفعا وكذا الفصل الاول عندئذ من قوله لا يجوز وهو قولهم ويجب ان يفتى به لانه ظهر
 في شراء سباعه من آخر فاستحق ببيئته من الآخر فبمن موان المسمى ما عمن السباع الاول والسباع الاول باعته
 باعه لعل لانه خصم منه اذ لا يحق قلم لوجب الفسخ العقود فحتاج موانى لو يرد من السباع الاول والكتا لتقر بملكه
 فينصب خصما ولو لم يرد من ولكنه خاسم باعه في الثمن وحكم له به ثم يرد من باعه ان المسمى باعه من الاول وهو باعه
 منه واحد الجميع فله ان يلزمه المشتري عندئذ اذ الحكم بالنفسح لم ينفذ باطنا وعندئذ ليس له ذلك ولو رجع الباع الاول
 على الاول ثم بعد ما رجع عليه مشغور ثم يرد من الاول فاحد الجميع فلا بد ان يلزم للكتا ان يلزم مشغوره لانه
 لما رجع على الاول رضى بفسخ جري بيئته ومن مشغور عندئذ وعندئذ ليس للاول ان يلزم للكتا لفاوه عند ظاهرا
 وباطنا **ح** استحق ارض فاحد المشتري ثمنه من باعه وظهور فاحد الحكم ليس للمشتري ان يسترد الارض للتقابل
 فلم يرد اذ ولكن حكم لها المسمى وفسخ البيع فظهر فاحد الحكم ايضا **ث** شراء لقال ان استخفى فاني ابرأت الباع
 عن ثمنه لا يصح لان تعلق المرأة بالشرط لا يصح ولانه لا يغير حكم الشرع والحاصل فيه ان لقر المشتري ان يبيع قبل
 بيعه في شراء مئله فلا يرجع على باعه لانه لا يغيره الا بالزور باقرا **د** استخفى وطلب ثمنه من باعه فقال ان
 الجميع يله وشهدوا بزرور فقال المشتري ان اشهد انه ملك انما شهدوا بزرور خلفتري ان يرجع بثمنه على باعه مع سدا لاقرار
 اذ الجميع لم سلم له فلا يحل ثمنه للبايع شراء فاستحق ثم وصل اليه يوحا من الدوي لا يؤمر بتسليم الى الباع لانه حصل
 معر بالملك للسباع بعضى الشر وقد انفسخ الشر بالاحتياق فينفسخ الاقرار ولو اقر نصا انه للبايع والبايع حاله
 يؤمر بتسليم الى الباع لان اقراره لم سطل كذا **ص** وفي **ح** المرجع عليه عند الاحتياق لو اقر بالاحتياق ومع ذلك
 يرد من الداح على الاحتياق كان له ان يرجع على باعه اذ الحكم وقع ببيئته لا باقرا لانه يحتاج الى ان يثبت عليه الاحتياق
 ليملكه الرجوع على باعه وقته لو يرد من المدعى ثم اقر المدعى عليه بالملك له لتفنى له الاقرا لا ببيئته اذ البيئته انما يثبت
 للمكدر لا للمقر **ع** اختلف عند الاحتياق فقبل بعضى له باقرا وقبل ببيئته اذ المدعى حائن يرد من كان حصصه ملكا
 واستحق المدعى الحكم ببيئته فلا يطل هذا الاستحقاق باقرا للمدعى عليه وللاول اطهر واقر الى الصواب شراء قوهبه

علا خالده فليس الرجوع على خالده ولكنه الرجوع على باعه ثم ما بعد الرجوع عليه ثم الرجوع مواعدا له اقول فيه نظر لان ظاهر
الدوام لا يمنع الرجوع الا ترى ان له الرجوع على باعه و ظاهر الدوام ايضا والحكم بالاسحقاق حكم على كل الباع فليس
الناحية ردد الرجوع على خالده او على ملكه ذلك منها بايعه قال وقيل يجب ان يكون الجواب في الدرك جواب الاسحقاق وقيل يجب
العبث ان لا يرد على خالده ولا على ملكه فانه لا يعدل لانه يلزم الدور واما على خالده لان من الملك لم يستد منه فلي
فاس من هذا الرجوع ردد على ملكه الاسحقاق لانه لا يعدل اقول في هذا فاس هذا ينبغي ان لا يرجع ردد على خالده ايضا لو ابي
من هذا المستاجر او الموضع او الفاضل لا يرجع المالك على باعه بثمنه اشترى اليه في حقه قال امة في رد يد قال بكر غير
مصدق الا امة بعته امسك وسلمتها اليك وقد غصبها منك ردد وصدقته فمجره ولكن ان باخذ منه من محمول او اسحق رجل من
رد ليس لمجرد ان يرجع على ملكه ثمنه لان في زعم بكر ومحمد زيدا غاصب وانه لا ينصب خصما للمسيء في اثبات الاسحقاق
عليه في حقها فلا يرجع عليه كذا لو ادعى فعلا على ذي الدنان قال هذا لا يغضبني بل يغضبني لخصمته بل يغضبني لخصمته فيكون للموخر
حق الرجوع على باعه د استاجر وانه فاستجره آخر ولم يصدق انه مستاجر والموخر لا يرجع على باعه في لو استحق الرجوع
او الفاضل فليسا ان يدعى على المسيء او الفاضل والموضع لا يصح خصما لطل القضا من اخذ دارا يستغنى فبني ثم
اسحق من الشيع رجع التبع على المشتري بثمنه لا يضمنه ماله لاحد من باعه ووطر ارض شراة او ورياه فاقضها لا يرجع
على شريكه بقية البناء والاصل ان القسمة لو كانت مما جبر عليها الا في كسمة حسن واحد ولا ثبت فيها حكم الغور
فلا يرجع عند الاسحقاق ولو حصل بتر ارضيهما ولو كانت مما جبر كسمة في جفان فالغور ثبت فيها عاربه
هكذا فاستحق فبني المستجير فبني لا يرجع على المعين ولو هلك الوثن في يد المعين او الموضع او المستاجر ثم سحق
بثمنه فاحضره فبني فله ان يرجع على الراعي والموخر والموضع في حقه وذهب ما غاصب او باع او تصدق به او اجر او
وضع او اعاد فمهلك فخصوا اعمته ولا يرجع المومنون له والمصدق عليه والمستوفى عما عتقوا على الغاصب ويرجع المستاجر
والموضع والموتقن بالعمه عليه ويرجع المشتري ثمنه عليه ولا يرجع الغاصب من الغاصب ولا التار في ثمنه في
ادعى المسيء على المشتري واخضعه للاحكام فقال المشتري لباعه المسيء ائذني للاحكام فادفع ثمنه الى دفع الباع
ثمنه الله ثم يرد الباع على المسيء انه لو مع غيبه المشتري مع الانفساح البيع بثمنه ومن المشتري بتر ارضها فبني
على ملك الباع ولم يرد الاسحقاق المسيء لو اخذ العين من المشتري للاحكام فمهلك كلف يرجع المشتري على باعه ثمنه
فالوجه ان يدعى المشتري عليه اكل حصصه مني للاحكام وكان ملكي وقد هلك في ذلك فادع الى قيمته فيرد من لا اخذ
له فيرجع المشتري على باعه ثمنه ولو استحق فادع المشتري ان يرجع بثمنه فقال باعه لي دفع ولم يبين وجهه
او يبينه فقال يثبتني غايه عن اللين اذ بين دفع فاسد لا يلتفت اليه وحكم عليه ولو بين دفع فاسد لا يلتفت اليه
وحكم عليه ولو بين دفع فاسد يثبتني حاضره في اللين لم يل الى الثاني اسحق واراد الرجوع بثمنه فهو بايع
على نتاج او على ثمنه من المسيء بيع او حتى لان شرط حضرة المسيء لسماع البيعة مرة فصل من يصح خصما برهني المسيء
انه نتج عنده فبر من خصمه اكل اقررت الى اشتريته من فلان سدد مع المسيء لانه ائذنت تناقصه اسحق فادع ثمنه
من باعه فبر من باعه بخضه المسيء انه اقر قبل دعواه انه فلان لفر او انه اقر اليه كان لاي ورثته دفعه ليعمل بصير
منا فقله دعوى الملك لثمنه فظهر بطلان الحكم له اسحق ملكه مطلق وطلب مسد فبر من بايعه انه نتج على ملك بايعه ليل
لو كان بخضه المسيء ولو غاب بايع الباع لانه لا ينصب خصما عن باعه اقول في هذا لا يشترط حضرة المسيء ايضا
كما لعدم قال ولو يرد من المسيء بعد على النجاس لا يعمل لان البيعتين اذا وجدنا على النتاج ليعمل بيعة ذي البد
فظهر هنا ان ذا البد هو الباع الاول فيبيعه اولي د اسحق مما رطل به ثمنه من باعه فقال الباع لنفسه
كم قد غاب عنك هذا الجار فقال مدرسه فبر من الباع ان كان في ملكي فدرستين لا ادفع الا خصوصه عت قال في

المجلس
ص ١٢

وانت فني وكذا لو غصب من زيد الف درهم وعصب لفرس من زيدا فبالا حياضنا نصا دقا الدرامم بالبرهان
واجاز ان المال كان زفصار ما غصبه كل منهما ديناهما عليه ومثل كل منهما ما شراه مع ان الاصل ان الباع لا ينفذ ادا
كان الملك في اليد لغيره لو اجد كانه شرا برب المال شيئا من مال المصنوع ربه بعد ما صار راس المال عوضا ولم
يكن فيه ربح ولكنه العقد هنا اذا انعقد هنا لم ينفذ في الدرامم الغصب ودنايين وانما انعقد على منهما دين
في الزمة فوجع البيع على مالين لرجلين ومما العاقدان فنقد الا يري ان زيدا لم يجز بيعهما واخذ دراهم ودنايين
ونقد كل منهما من مال نفسه ما باعه قبل العقد في حقهما ان العقد على المثل لا ان كلامهما قضى ما في ذمتهم بما
غصب فاجتبه الى الاجازة فصار زيدا فخرضا لكل منهما ما غصبه حتى لا يملك اشتراط المنقود بخلاف ما لو كان
الدراهم والدنايين بخلاف ما لو كان الدرامم والدنايين واما والمسلم بحالها حيث يبطل الاجازة اذا
العقد يتعلق بعين الغصب لان ما عدا المنقود يتعين في المنقود فاذا كان الملك واحدا لم ينفذ لعدم العاقلة
حتى لو كان مكان الاصل ما لم ينفذ في الاجازة اذ العن وان تعين في العقد فالدنايين لم يتحقق و
انما انعقد بينهما ديناه الزمة فلم ينفذ على ما لغيره لو اجد بديل وقع بمالين لرجلين الا يري ان ملك العن لو باعه على سدا
الوجه ينفذ لانه باع فتم بدنا نيرة ذمة المشتري فاذا باعه غريب ينفذ موقوف على اجازة فاذا اجازة نفذ وصار
العن ملكا لمشتريه وعليه مثل ملك الدنايين والحاصل ان الاجازة في حوزة جاني غاصب العن اجازة للبيع وفي جانب
النقد اجازة للنقد التمن قال له اشترى بدين الف درهم واره الدرامم ولم يملكها الى الوكيل حتى شرفت او ضررها
الى حاجته ثم شري الوكيل امة بالف لزمته الموكل والاصل ان النقيض لم يتعين في الوكيل قبل التسليم فاذا اذ الوكيل
وسيله الى الشراء ومما لم يتحقق في الشراء قبل التسليم فكذا في مو وسيله الى الشراء واما بعد التسليم الى الوكيل فبطلت
اختلاف فيه المشايخ بعضهم قالوا تعين حتى يبطل الوكيل له لهلاكها تعينها في الشراء قبل التسليم فكذا في مو وسيله الى الشراء
ولان يد الوكيل يد امانة ومما يتحقق في الامانة وعلمهم على انهم لم يتحققا في العقد التسليم على قول عامة المشايخ
شأن احدهما توقف بقاء الوكيل ببقاء العقد فان الوكيل ظاهري بين الناس ان الموكل اذا دفع العقد الى الوكيل لم يرد
شراء حال قيام العقد يد الوكيل والكتا قطع الرجوع على الموكل فيما وجب للوكيل على الموكل لا ان يرد العقد ولو لم يرد
لا يرد الاستيفاء ويبقى الا بالبرهان على حاله ويصير وجود العقد وعدمه سواء كان امة بشرا او لم ينفذ شيئا ولو صرف
من يد الوكيل لم يضمن لانه أمين فيما قبض قبل الشراء فلو شري الوكيل امة بالف فنفذ عليه لانه لم يبيع وكذا لو يملك ملك
الدرامم لعقن الوكيل بملك الدرامم المنقودة عند بعض المشايخ ولتوقف بقاء الوكيل ببقاء العقد بملك الدرامم عند عامة المشايخ
اقول على هذا لا يرد لعدم تعينها بعد التسليم عند عامة المشايخ قال ويستوي علم الموكل بملك الدرامم او لم يعلم
لان بطلان الوكيل امة لملكها امر حكما في ذمتي في العلم وعدمه **مسطح** دفع الثا ابيه وانه ان يشترى له به امة فهلك نصفه
في يد الوكيل وبقي نصفه فشرى الوكيل امة بغيره لانه اذا املكه بطلت بقدر ما هلكت وبقيت بقدر ما بقي فبقي وكيلا للشراء
امة بتمامه وكيلا للشراء بتمامه اذا شري بالف ينفذ على الوكيل كذا ينفذ ولو شرا بتمامه فان ساوت حصة في الوكيل وان
ساوت النفا او اقل قدر ما تعين فيه خي لموكله لانه لما امر بشرا بالف فدينه ان مقصوده امة فتمها الف فقد حصل نصفه
ولو دفع اليه النفا ليشترى له شيئا بعينه فهلك الدرامم ثم شراه فهو للوكيل لما في قوله هلك بتمامه فلو لموكله ويبيع بتمامه
على موكله ولو اختلفا في الهلاك قبل الشراء او بعد فالحال لا يرد مع عينه ولو هلك في يد بعد الشراء ورجع بها الى الموكل
الما حوزة نانية يد الوكيل لم يرجع بعد على الامر وكذا لو قبضها الوكيل من الموكل ابتداء بعد الشراء فهلك في يد لم يرجع
لها على الامر وينفذ منه مال نفسه والحاصل ان ما نفذ بعد الشراء يملك على الوكيل وما نفذ قبل الشراء اهلك على الموكل
اذ المتبوع قبل الشراء امانة يد الوكيل لانه قبضه للاستيفاء وما وجب له على موكله بعد الشراء والمنقود مضبوط على المشتري

استردوا المنقود

الوف

فمن دفع اليه امة بان يستوفي
فيها ما مضى ثم ينفذ بغيره
الاستيفاء اياها وجب للموكل
توقف

بالف

لعين

اذا لاقى له على الوكيل ما
قبضه بعد الشراء
فقد مضى عليه لانه
قد قبضه لنفسه

امع بشرا بالف فشرى امة ولم يقبضها ولم يدفع الثا ابيه حتى اعطى الامر الوكيل العن لينفذ ثم الوكيل انفذ وهو مدين
فلباع ان يبيع امانة الى ان ياخذ العن وليس للبايع ان ياخذ الامر بالعن اذ الحق في يرجع الى الوكيل لا الى موكله وليس للوكيل
سبيل على امر لانه استوفى حقه بعد وجوبه فان نفذ الامر العن مع انه ليس عليه اخذ الا امة وليس للبايع ان ياخذ العن وان
وجب على الوكيل للبايع ان لا يملك الامر واخذت عند الباع بالعن فكان الامر مضطرا في قبضه فهو كغيره لو باع بالبرهان
فانه لو اراد قضاء دين المستعجل بغير المرفق على القبول لكون المعبر مضطرا في القضاء وكذا بعد ان يرجع الامر على الوكيل بالبرهان
لم ينفذ الامر العن فالحال في بيع الا امة بالعن لورضي الامر والبايع بالاجازة ولو لم يرض الامر فكل الجواب عند ستم
وعند لا يبيع بلا رضا الامر بنا على ان اللقاضي ان يبيع مال المديون في دينه بلا رضاه عنده لا عنده **فان قيل** لانه الامر
حقه ولم يلزمه العن فكيف يبيع الدين ليس الامر بلا رضاه **فان قيل** العن مضطرا لاجازة حتى احتسب به ويسقط العن لهلاكها فافترس
الاستيفاء من الموكل لانه غير عاقلين وكذا لانه معسر لزم الاستيفاء ومن ما يبيعها فلو بيعت ففعل العن لانه نقصانه على
الوكيل لا على الامر **فان قيل** امر مدين بان يشترى له دينه فتمت بغيره عينه فشرى فهو له عند جدي والامر عند ما لان عقد الشراء لا يتعلق بغيره
الدرامم عينا او دينا الا يري ان من شري شيئا بغيره لم يبيع على الباع فقصا دقا ان الدين لم يكن لم يبطل الشراء فيستوي التعيين
والا خلا فكا لوعين الباع العن وله ان النقيض في الوكالات لوعينا الا يري انه لو وكل بشرا فحق ليعن الالف فهلك الالف
عند الوكيل تبطل الوكالات كذا الذين قلها لو قيد الوكيل بدين فسقط الدين يبطل واذا تعين هذا كان توكلنا بتسليم الدين
ممن لا دين عليه **اقول** وسنا يدل على ان النقيض في الوكالات بعد قبضه عند ويمكن ان يسدل على عدم تعينه فيها بما يرد
الوكيل لو شري بملك الدرامم في ذمة فهو للوكيل ولو هلك بعد الشراء لم يرجع على الموكل عليها فانه امة عدم تعينه فيها والى
عنا استدلاله انه انما يبطل الوكالات فيما اذا هلك قبل الشراء لانه لا ينفذ لامة والموكل لم يرض بكون العن ديناه في ذمة فلو
الوكالات يلزم ذلك ومو لم يرض به **فان قيل** لانه لالف واشرا الى دنايين يتعلق التوكيل بدنايين حتى لو شري بغيره
خفي للوكيل وهل يتعين النفا في العقود الفاسدة للرد فيه رواية في رواية تنقطع حق المشتري في استرداد عينا اذا
البيع الفاسد بانه من كل وجه وفاسد المبدا دلات ملكي ينفذ فيا سوي الحان من الاحكام وفي البيع الجاني يرد وجب رد
العن بملك الانفساخ للعقد لا يجب رد عين ما قبض فكذا فاسد وفي رواية لا يقطع على الباع رد عينه باقيا ليعينه بسبب
فاسد رد العن بسبب فاسد فخصية والاصل في المعاصي رد ثمن كل وجه ومو ينفذ رد العن **فان قيل** يتعين النفا ان
يبيع فسد في الاصل لا فيما ينفذ بعد الصحة والاول كظهور المبيع خرا اذ اتم ولر فحين فيه العن في الرد لان هذا القبض حكم الغصب
فيتعين وانما هلاك المبيع قبل تسليمه فالتن فيه لا يتعين في ردوه ومولا لا يرد في تعينه فساد الصراف لعدم القبض روايتنا في الصحيح
تعينه كذا **فان قيل** تعينه في قبض من دين مشترك حتى لو قبض احدهما نصيبه يؤمر برده نصفه على شريكه سواء كان المتبوع مثل
حقهما او اوجد او اردوا واستشهد في **فان قيل** لا يري ان رجلا لو ادعى على آخر انما فاختا فاق للمدعي انه لم يكن له على خصمه حتى فعلى
المدعي رد عين ما دام قائما لانه ملكه فسادا فلو لم يرد حتى وهبه القابض من رجل او قضى دينه لا سبيل ليعا جبه على الموروث والفرم
حق العن المبيع بتمامه معروفة لو اعطى اجد ثم هلك العن قبل قبضه فله اخذ عينه دفعه ولو حال حول على الف قبضته فمهر لم يملكها
قبل دخوله فعليه رد نصفه لانه عينا خلا لا يرضى اذ النفا يتعين في العقد عند رد العن لا عندنا فكذا الرد ولا يسقط عنها
ردك الالف عندنا لانه لم يتعين في العقد عندنا فلم يملكه عينا للموكل كان وبنا حادنا بعد الوجوب فلم يسقط به الردك وعند زفر
يسقط عنها ردك نصف الالف والنفا تعين في الذمة بالقبض عند زفر حتى لو قال الله على ان تصدق لهذا الدرم على هذا
الفقر مصدق بغيره آخر غيرا فخر جاز عندنا خلا لا يرضى بغيره بالذمة والود والدرهم والفقر لا يرضى فيه وانا القوي فخله
فانيه قربة بغيره وما لا فلا كما لو نذر يصلو في ارض غصبته ولو قال ان اشترى هذه الدرامم شيئا فخر الدرامم صدقة
فشرى بها شيئا لزمه التصديق بها لشرائها بعد شرائها بغيره بقيت على ملكه لانها لم تنق في البيع فله دفع غير ذلك **فان قيل** يتعين

قبل تسليمه

ما ليعينه

التميم

كيفية تباير

مطلوب
لأنه كان يبيع مال المديون في دينه
بلا رضاه عنده ولا عنده

مطلوب
واذا تعين كان زيدا
فمكنا بملك الدرامم
من لا دين عليه لا يجوز

مطلوب
سواء النفا ان
في بيع فسد

يصل

م

لا يرد

لان بيع الثوب بدرهم في الذمة يجوز ولو هلك الثوب وتقرضت بهما فتقاصا الدنيا ربيعة الثوب يجوز ومنه
المسئلة تدل على ان ربة الدين لو تلف مال مديونه لا يصير قيمته قضا صا بدنية لو لم يكن القيمة من جنس دينه
ماله يتقاصا في حال ان ربة الدين لو تلف مال مديونه فلو كان لا يصير قضا صا بدنية وان لم يتقاصا ولم
يتجاسا لم يصير قضا صا ما لم يتقاصا من اختلاف المتبايعان فقال المشتري شريته باثا وقال البائع بعته فاه
قال لول البائع اذ المشتري ادعى ذوال عينه وهو ينكر فيصدق **ح** القول في مبيع المسئلة عندنا قول المشتري لو لم
يشهد عليه الظاهر وهو نقصان الثمن نقصا فاكثير الا اذا ادعى تغير السعر هل يمنع ان يكون الحال كما اجاب
بعضهم نعم والنقصان اكثر مما لا يتباين الناس وبعته فيه يوم البيع لما خسر ان تغير السعر منع ان يجل الحال كما
ش ادعى البائع في فاه المشتري باثا وعكسا فالقول لم ادعى الباث قال وكنت افي في الابتداء ان القول لم ادعى الوفاء
وله وجه حسن الا ان المتباين كما يمكن ان يوافقا في وقتهم ملكي خريد يوافقا وبارز به بائع باجاء داد معلوم شكك في ان
يكسب ويكره وخفته بوجه استجب الاجرة او لا اجاب لان قبض البائع سخي بجهة اخرى فلا يفي عن جهة الاجارة كما لو كان
فاسد ثم استاجر البائع الاجارة لان قبض البائع سخي بجهة الاستدراك فلا يقع الفاسد فلا يقع عن الاجارة فالرواية في كل المسئلة
تكون رواية في مبيع المسئلة بانه فاه ثم باعه من آخر وبعث بها بخرى اول داد لم يخرى البائع الا وكذا في ان يخرى بها بشرا
واق اقرضت من ماله ان كان باعه في صحة كره من فلان الاجنبي بوجاهة ان قبض منه ولم يخرج الثمن من ثلثه هل
يصح اقراره في كل الثمن بلا تصديق الورثة اجاب **ك** كثر اهل الاداء في زماننا وان لم يصدق على جواهره ان يصدق اقراره ولو
لم يصدق في زعموا انه اقرار المدينين بدني الاجنبي فيصح من كل ما عليه رواية القذوري وغيره والوجه انه لا يصح
بلا تصديقهم وليس الا ان يقرروا بل هذا اقرار المدينين باستيفاء دين ثبت له في ماله فاه ثم باعه من ماله في قبض
ثمنه يعتبر من ثلثه وهذا لما سبق في اننا هذا المبيع من مسائل يدل على ثبوتها ان بيع الوفاء ليس بدين في قبضه وان غلب الوفاء
ليس بدني في قبضه في ذمة البائع منها ان لو كان دينها كان البائع رهنها فلا يمكن لمشتري منها فقه ويملكها ومنها ان لو كان دينها
لما جاز البيع وفاه قبل قبض الثمن لا يصير دينها بل رهنه وهو لا يجوز منها ان لو كفل بدني فشرى الطالب به عقار المدين
وفاه بطل الكفالة ثم لا يعود بفسخها مع الوفاء ومنها ان لو باعه وفاه ولم يقبض ثمنه لا يمكن بفسخه من آخر قبل فسخه
الرهن كذلك ومنها ان لو كان قال الوفاء حب على البائع اقول قد مر في اول الفصل انه لا فرق بينه وبين الرهن في حكمه من
الاككام فلي هذا لا يتم له التمسك بما ذكره قال لا يقال ينبغي ان لا يخرى اقراره في الكفالة تصديق الورثة لانه دين ثبت له في ماله
لانه اقر ان باعه في صحة وكل من في صحته يخرى اقراره باستيفاءه من كل له لانا نقول ليس كذلك بل هو دين ثبت في ماله
فانها لا يصدق في الاستدراك الى الصحة رعاية حتى الورثة فيثبت البيع في الحال لا فيما مضى ادعى شره باثا ثم ادعاه وفاه ولا
يسمع ودعاه الثانية لانه لا يمكن توصفه **وا** **ح** مشتري الوفاء كره الارض ليزرع فقبل زرع اعطاه البائع ثمنه
بلا طلب لمشتري وانفخ البيع ولا يمكن البائع المشتري من الزراعة هل يجب لمشتري اجر مثل البعير والعمال البائع او لا في
قيامه من مسئلة الزراعة ينبغي ان يجب لو كان الارض بعد الاستغلال بالحقصة كما هو المختار في بلادنا فلو قيل بانه ليس
للبائع منع المشتري من الزراعة اعتبا رابعا لو اجر لمشتري الارض سنة فادى البائع ثمنه قبل قبضه السنة حتى الغنم
البيع لا يظهر من الغنم حتى المستاجر والفرق انه قد تعلق بالمبيع حتى غير ما وموا المستاجر ولا كذلك مينا واخره ما باعه
وفاه وقبض ثمنه ثم باعه من آخر فاه قبل الغنم وقبض منه ثمنه ايضا ثم باعه من ثالث كذلك ثم قضى عن الاول والثاني لانه
حتى باعه من غير باثا هل يتوقف ثنا ذمها اجابة هذا المشتري بالوفاء ثانيا لا اجابة لانه لو باعه ثانيا وثالثا باثا
وقضى عن الاول لم يعد الباثا فاه ما لم يخرى المشتري وفاه فاه فاه في الاجابة **الفصل الثاني في بيع المسئلة**
المعروفة بسم قد بين المدين والمستقرض **فصل** استاجره لحفظه هذا السكين كل من يكره ان يذوق الاخرى

مجلس
برية الوفاء
الرؤية في مسئلة
تكون رواية في ماله
لانه يغير دينها بل يدين

منه فظهر ان السكين بغير المستاجر يعني ان لا يحب اجر ما يعني لانه استحق السكين بغير ان المستاجر غاصب ولا جازي غاصب
والى حب عليه ولا جازي على حب عليه لم يخرى كما استاجر المشتري بانه لم يخط له المبيع قبل قبضه فانه لم يخرى وكذا لو استاجر
الراعي من ماله لحفظه لم يخرى انما يخط له المبيع كذا في ماله استاجر المستقرض والمودع لحظ الاودع حيث يجوز لانه يبيع فيه
وقال بعضهم لو علم الاجارة السكين مضمون فاكتم كما مر واما لو لم يعلم وقت الاجارة انه غصب كذا **فصل** في غصب
واستاجر من ماله لحفظه لا يحب الاجارة سدا يسكن ما مر في تحليل عدم وجوب الاجارة من غصب الغصب ولان فاكتم ان يفقه والاجارة
الغنية لا يحبها **ح** في صدرى ان الاجارة الغنية لا يحبها في واحد منها المسخى للاجر غير المسخى للغنى اقول
اذا خشي يملكه مستدرا الى وقت قبضه فلا اجر على حفظه فاه كما ذكره **ح** وفي **فصل** غصب داره وخرى من رجل يلزمه الاجارة
ولان كان المستاجر غاصب الغاصب اذ الاجارة حب على بلة لا يتقاص وقد وجب فحب الاجارة اما في مسئلة السكين فالاجارة
حب على حب عليه فلا حب الاجارة **فصل** في ماله ان يكره ان يخرى الاجارة المعهود خانه حب الاجارة وان ظهر الى العين
لم يكن سكين المحض **ش** مطلقا وخصوصا لو لم يعلم المدين به كما اجاب بعضهم على ما مر من هذه الحالة التي ذكرها **ح** في مسئلة
غصب الدار واجارة لها اذ الاجارة في المعهودة انما يحب بقا على مسئلة القرض يعني الا يدرى اهم لا يقدرون على مثل هذا الاجارة
من غير سبعة القرض والمعهود كسرة وخصوصا فيما هو عقد نظري يدعى فيه نظرا كما بين وما ذكرنا من احوال الشهادت في حل دل
الاجارة المرسومة وانه اقول بحكمها **ح** دل احاد معهودة حلال وحب است **فصل** في غصب او استعان فاستاجر غير المحظ
ثم المالك استاجر المستاجر ايضا لحفظه هذا العين بيع الاجارة النافعة وسبع الاول في قصصه **فصل** في ماله المستاجر على خطه
فقال الاجارة هل يدرى عام السنة فلكل احاد السنة وقال المستاجر هل يدرى من احد فالقول للمستاجر لانه يكره وجوب الاجارة
عليه اقول في اصل الاصل ان يعطى الحاد الى اقرب الاوقات فيبني ان يصدق الاجارة لعل الاصل المذكور على ما يصح
للبيع للاسحقاق وغرض الاجارة اخذ الاجارة فلا يصح له **ق** في دفع الى مخرج مشطا واستاجر لحفظه ففقت المذمة في الموضع
بالمسط فطلب اجر ما يعني قال مستقرض المودع ليس هذا مشطى فالقول للمستاجر في الاجارة فلا يلزمه الاجارة لانه يكره حفظ
عينه وجوب الاجارة عليه والقول للمقرض في عين المشط فغيره تسلمه بعينه اذ النافعة اعلمه اقول قالوا القول للمتناه
قرضا قبض وصميم وحسنه وهذا يشكك لما لو اراد المشتري رد المسح لعنه وقال البائع المسح غير بصيرة البائع لا المشتري
مع انه قاضي فالحق ان يعطى بان القول للمالك في تعيينه اذا وجد المكيل والاطلاق بعض كعنان المصنوع وزق العسل في مسئلة
الاخلاق وزن الزرق منه البيع الفاسد قال نظمي جعل امر امراته يدعى لولم يوصل اليها كسوفها او دينا لها عليها التي
فقتي شهر فاحفظها الوصول للزوج في صرون الاجارة والقول للمرة وصول الكسوف والدين وحده لوقال المستاجر فقت
المدين الكيل من راس المال وقال مقرضه من الاجارة فالقول للمدين لانه اعلم بحسنة الدين وكومات الدافع وقع هذا الاختلاف
بين ورثة وبين الطالب محتاج الورثة الى اقامة البينة لانهم لا يعلمون ولو كلف المقرض صكا ودفعه الى مقرضه ودفعه اليه
لحفظ المسط باجرة تجعل المقرض حكا القرض في المسط وحفظها هل يجب الاجارة وهل الغنى المشط قال حب الاجارة لا يفي لانه
استعلمه اخر نفسه لان حكا القرض في ماله الصوت حكا المستقرض وهذا الاحاد اذ قرضه فلا يصير غاصبا ومنا
لان المستقرض هو يخطى ثمن الكا عدا واجرة الكاتب الذين استاجرهم في حفظه لو كان ما لا يفي له لم يلزمه الاجارة **فصل**
ادعى انه استاجر المذمة لحفظه عن ماله ووصفه وبين المذمة والاجارة لانه لم يخرى من ماله ان يقرضه ودعاه لانه دعوى الدين
حسنة مدين جنس في فصل الدعا دى الى مالها لم يقرضه فاحق في مقرضه فاقضى لو نفي فقامت المقرض بطل المقرض
ليقضي المال ويغيب الاجارة فلا شك ان قضاه سدا لكونه يجهل فيه لكن الكلام في انه هل يحسم الى ذلك كقول بعضه على انه
ان لم يوافق غدا فدره على الكفيل فيطلب الطالب في الغدا للكفيل رفع الامر الى القاضي فغصب وكذا لعن الطالب وسلم اليه الكفيل
يراد كذا **ق** وقال لو فعل القاضي عالما ان الحميم تعيب لذلك فهو حسن ومثله في فصل الغضا رجا الغائب كتب تسأل القرض

مطلوب

المقرع بعد ما يبرهن المدعي بغير المقرع للبينة والافراد **وهذه على كذا** اذ يقول ان له زوجا في بلد كذا او سمعه او رآه فانه
حكم بها واقرارها بالخبر لا يمنع من الحكم ببيته المدعي ادعى كذا جهاد انكرت ولكن لم يقر بخبر ثم اقرت فهذا المدعي يسمع اقرارها
ولو اقرت لاخر ثم لهذا المدعي لا يسمع اقرارها لهذا المدعي ولو تزوجها ثم انكرت النكاح وتزوجت باخر ثم مات فهو الاول ليس ان يخاصها
اذا كلفت لتخلف يتصدق به لكونها اقرارا ولو اقرت صحتها كذا في الاول بعد ما تزوجت بالثاني لم يكن اقرارا ولكن الاول ان يكلف
الذي في علمه فان قيل ما روي ابطاله كذا في الاول لان كلف المرأة على البنت والاحمال ان يزوج المدعي امرأة مائة في النكاح الغير
ولا يبين المدعي يستحق الزوج والمائة ويبرأ من الزوج على العلم فان كلف ان يقطع الخصومة وان كلف المرأة بمائة فان
نكحت فهي المدعي ادعت انه نكحها فاكتمت اقرارها وكذا لو ادعى فانكرت ثم اقرت وليس انكار الزوج النكاح كادعائه الفسخ
ونماه **وقد تزوج حرة** فادعى ان مولاهم ياذن به وقالت ان لم يقرق بينهما لا اقرارا بفساد النكاح ولا بصرفه في ابطال المهر
ويلزم التسامح لو دخل بها ولها نفقة العتق ولو لم يدخل بها ولها نفقة العتق ولو لم يدخل بها يلزم نصف المهر وكذا لو قال لا اقرار
اذن له او لا ولو ادعى كذا جهاد وشهد له الاقرار ما هو وزن وشوى واشتم ام لا يقبل وكذا لو قال لا اقرارا في جنانه باشهاد
انكره زنا في بشوى باشهاد لا يقبل ولو شهد احدهما كراهية زنا ويسب وشهد الاخر كراهية زنا ويؤيد استيعابا ولو شهد
انها كانت امراته وشهد انها امراته اقرارا كانت امراته لا تقبل كراهية دعوى الزنا في فصل اختلاف الشاهد من
ولو برهن على نكاحها او بكوفاها في مداحها او بدخل احدهما الا ان يبرهن الاخر انه تزوجها قبله وكذا لو كانت في بطنها
خبره او في مكانها في يد بخلاف عين في يد وبرهن ان كان في اليد مدعى عليه وليس بخبر وكذا ادخل احدهما فخالها به
يكون في يد فلورهن الاخر على كذا قبله خبري لمن برهن لبيته ان الاخر غصبها ولو برهن بالسبق تاريخ فخالها في مثال
فهي لمن اقرت له ولو لم يقر لا احدهما ولا كانت في يد احدهما ولا دخل بها احدهما بفقرق بينهما وبينها اذ لا ترجع لاحدهما
ولو لا احدهما يبرأ اقرت للاخر فهي لذي اليد لان اقرارا لا يبطل حق الاخر وعنه السخري ولو تنازعا وبرهن فوجب فلو كانت
في يد احدهما او لا يد احد ارخا سواء ولم يورخا لا حكم لها لاحدهما لانها استويا في الخبر ولو ارخا سواء لاحدهما يدعي له لم ترجع باليد
ولو اتخا احدهما الاخر للمدعى اولى لان نكاح المدعى ظهر من وقت الترخا والاخر ولو ارخا واحدهما سبق خبري السابق ولو ارخا
بدون الاخر تاريخ فزاد اليد اولى في كل منهما متعلق المك من جهة واحدة خبري مدعى سبق ملكه فلو اقرت لاحدهما والاخر تاريخ فهي للمدعى
اذ لا اقرارا كيد وكذا لو ارخا سواء واقرت لاحدهما فهي له ويفرق بينه وبين الاخر ولو لم يقر لاحدهما فرق بينهما وبينها لا استويا
فلو كان قبل الدخول لا حكم على احد الزوجين بشئ من المهر ولا يلزمهما العتق كذا في **وهذه** برهن على النكاح فلو كانت في يد احدهما
او دخل بها فهي له اذ دخله ونقلها الي بيته دليل سبق عقد الا اذا سبق تاريخ الاخر في يسقط اعتبار دليل السابق عند التفريق
بالسبق ولو لم يكن في يد احدهما ولا دخل لها ولو قضا لا اقرارا اولى ولو لم يورقها او قضا سواء في ركنية بيته اولى ولو ركنية
المائة فان لم يقر لاحدهما فرق بينهما وبينها ولو اقرت لاحدهما بالسبق فهي له الا اذا سبق تاريخ بيته الاخر وهذا لان العمل بالبين
متحيز ففسق قضا وبقي قصاص احدهما فيثبت النكاح بتصادقهما وهذا كله فيما تنازعا حال حيوة المرأة واما بعد موتها فيقال
وجوب ولا يعتبر فيه الاقرار واليد فلو اتخا خبري لمن سبق تاريخه ولو لم يورخا او ارخا سواء خبري لها حب على كل منهما نصف المهر
ويرتاها ارض زوج واحد والفرق بين حيوتها وموتها ان الغرض في حيوتها هو المرأة ومضى لا تقبل الشك بينهما والغرض في موتها
هو الارث ومضى لا يقبل الشك فان دلرت ببيت نسبه بينهما وبرت من كل منهما ارثه ان كل اذ البنت لا ينبغي حمل **وهذه** في
ادعى انها امراته وحل له وقال كانت امراته ولكنها طلعتا وتزوجت لهذا الكا ومضى في مدعى الكا انه تزوجها وبكر نكاح
للادول وطال قته فخلها اقامة بئسمة الطلاق فلو لا بيته لها وحلف الاول على الطلاق لفرق بينهما وبين الزوج الكا **وهذه** ادعى
نكاحها فقالت من منكره ويؤيد بوم لكنه غاب فاخبره في بيوتته فتزوجت لهذا بعد عتق خبري المدعي واما لو كانت من زن
اين مربي دهم ام كن بين اربان اول بوم فهو لك ولو ادعى نكاح صديق وقال تزوجتها قاضي حرد ولم يذكر اسم القاض

ولا نسب له لا يقع الدعوى وينبغي ان يذكر انه هل للصغير والى ام لا وهل لقاضي حرد ولا تزوج الصغار فيها يوم
الموت لا يدخل تحت القضا ولو ادعاه ان اباه مات يوم كذا وحكم به ثم ادعت امرأة هذا الميت انه تزوجها بعد
هذا التاريخ يسمع وحكم بنكاح ويوم الموت لا يدخل تحت القضا حتى لو ادعى انه قتل اباه يوم كذا وحكم به ثم ادعت بعد هذا
التاريخ بوم ان اباه تزوجها لا يسمع **وهذه** ادعت نكاحا في ربيع كذا وادعت المهر في تركته والورثة يدعون ان مورثهم
مات في صفر لا يقبل منهم لانهم انبؤ الموت والموت لا يدخل تحت الحكم **وهذه** قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا ومما
يتبعان النكاح فهو لزيد عند موت عمري وبني وعند موت عمري لعمري امرأة في دار رجل يدعى الها امراته وخارج يدعيها ومضى
يصدره فالقول لرب الدار قد صرح ان اليد ببيت على الحرة لحظ الدار كما في المتاع برهن انه تزوجها وبرهن على رجل
منكرانه تزوجها فالبينة بينه الرجل قال لامرته قال تزوجك قبلي وطلقك وانكرت المرأة الطلاق لا يفرق بينهما فخير
الغايب حكم له بها لو ادعى النكاح ولو انكرت نكاح الاول لم يصدرها عليها ومضى لكنا ولو صدق الاول انكاح في النكاح و
الطلاق وانكرت المرأة الطلاق لطلقي ادعت نكاحا وانكرت احدهما عتق باسده ماضي زوجة في كان كانت زوجة في غير ذلك
ما بين اذ العتق بحري في النكاح عند ما دبر نفقي وانما عتق باسده واما الطلاق ايضا لم يركب في عتقه باسده فبقيت محقة اذا ت
زوج ولا مطلق **وهذه** برهن على نكاحها وبرهن ان اخوها امراته المدعي وهو ينكر بعض نكاح اخاه في ان المدعي اقر نكاح
الغاية وقال لا يتوقف القاضي ولا حكم نكاح اخاه استجنا برهن على نكاحها وبرهن انه تزوج بها ماضي او باسدها
فاحكم ما تراه الاخت عند حدة ولو برهن انه تزوج باسدها ودخل بها او قبلها او مشربا بشهوة فرق بين اخاه وبين المدعي
ولا يصح نكاح الغاية قالت تزوجت هذا امس لم قالت تزوجت هذا منذ سنة خبري لذي الاسس ولو شهدا باقرارها
لها جميعا ومضى تجرد قال من اسال اليهود باسدها بذات واقضى به ولو قالت تزوجتها جميعا هذا امس وهذا اخيه
خبري لذي الاسس **وهذه** ادعى انها امراته لان اباهم زوجها ماضي برضا فاشهد هذا العتق كره جون يوردي لا يبرئ داد
اين دختر واداشت ان نكاح يذرا قبل ترد لا نه شهادة برضا ما بنكاح وليس شهادة بنكاح لانها لم يقر الا نكاحا بعهدنا
وقيل بطل لان شهادة بنكاح وبرضا ما برهن لها مدخلته بنكاح منذ اربع سنين وبرهن الاخر لها مدخلته منذ خمس سنين
وانها اقرت له به وانها في يد فالتاني اولى لانه ثبت سبق نكاحه وثبت كونه في يد وبنت اقرارا له وكل مرجح ولو تزوجها
فادعى اخوها امراته فقال ذو اليد كانت امراتك لكن طلعتا منذ سنين وانكر المدعي طلاقها خبري المدعي لتصادقهما في الكا
لا الطلاق ولو قال طلعتا لكن تزوجتها بعد وانكرت ذوال اليد التزوج انما خبري الذي اليد لثبوت نكاحه من حيث الظاهر و
لو انكر المدعي طلاقها وبرهن ذو اليد انه طلعتا منذ سنين وحكم بالطلاق فالعق من وقت الطلاق اذ الطلاق من
ذلك الوقت ثبت با بيته فيعتبر العتق من وقت الطلاق ادعى نكاحها وقال ان زوجك طلعتا انا تزوجك فانكرت الطلاق
فبرهن المدعي على طلاق الاول لا يقبل لئلا يحكم على الغايب فلو برهن على طلاقه بطل ثم سطر لو برهن على التزوج بعد عتق العتق
يثبت النكاح ادعى نكاحها بنزوح ايها حال صغرها وشهدا انه قال تزوجت بنتي الكبرى المسماة كذا من فلان لكن لانها في بيته
بوجرها لم يعمل شهادتها على النكاح ثم لو لم يدعى ان يبرهن ان بيته الكبرى المسماة كذا مدعى يحكم عليها بنكاح فلو قالت انا بيته
الكبرى المسماة كذا مدعى يحكم عليها بنكاح فلو قالت انا بيته الكبرى وصديق المدعي يحكم بنكاحها ولو شهدا انه تزوج بنته من فلان
بوجهها فلو لم يكن المدعى عليه الا بنت واحدة قبل لزال المهر له ولو شهدا انه تزوج بنته عاتقه ولدت له لهذا الاسم الواحدة
ولا يورثها الشهود بوجهها يبرهن الزوج ان بيته التي لهذا الاسم ماضي مدعى النكاح لو برهن على رد النكاح عند البلوغ وبرت
الزوج على سكوتها لم يعمل بيته لاله بنت الغل ومولاه اول **وهذه** سفي ان فعل بيته الزوج لانه ثبت حدوث المك والاد
جعلنا القول قولها عند عدم البينة خلافا لفرز لها ينكر حدوث المك فالقول ان يكون المذكور مذهب زفر في ما ذكر يكون
القول والبينة للمرأة عندنا وله وجه قال ادعت نكاحا فاكتمت قصدا على ان النكاح كانا لا يثبت النكاح لانها في الابد الوضا

سطل
والموت لا يدخل
حكم الحكم

[illegible]

وحيث اليه اهل المتاعه

فلم يبق من هذا الموضع
منه الا ما كان في
الجزء الذي كان
في الجزء الذي كان
في الجزء الذي كان

[illegible]

مط

2

المهم
الكلية مع البروج

مطلوب

دعوی الہامیہ

وجهرتا فماتت فماتت ابوها ان الجها زاعا راعا منها ولم يهبه فالحول للزوج وعلا الرب بينه اذا الظاهر يهده للزوج
اذا الظاهر انه اذا جهز بنته يرضع اليها بطريق التملك والبيعة المصحة فبما ان يهده عند التملك الى بيعة الى اعطيت
منه الا انما يثبت عارية او يكتسب نسخة معلومة وليست بالبيعة على اقراره ان جميع ما في هذه النسخة ملك والدي عارية
منه يدري لكن هذا يصير للتعاقب والملاصقة لجواز ان شرانا لها في صغرنا فهذا الاقرار للاب دامته والاحتياط
ان يشترى ما في هذه النسخة ثم يزوج بنته عن الفتن وعن السخري ان القول للاب اذا اليدا استغنى من قبله فمات
ولا قال العارية يزوج والمهبة يزوج والعارية اذا ما في النسخة الا في **شئ** والفتوى انه لو كان العرف مستمرا ان الرب
يدفع ذلك جهرا لا عارية كما في ديارنا فالقول للزوج ولو كان الوفا مستمرا فالقول للاب **من** القول للزوج مع عينية
على علمه ان كان الرب من الاشراق لا يقبل قوله وان كان من الاشراق يثبت قبل قوله **شئ** كتب نسخته لهما
واقر الرب ان من الاشياء ملك البنت كمن الشهود لم يزوجا حله واحد لم يزوجا ان يشهدوا بانها ملكها اقول ظاهر
ما هو انه يكتسب نسخة وتثبت البيعة على جميع ما في هذه النسخة ملك والدي الى ان يشهدوا ان يجوز لهم الشهادة **فقط**
نزوجها ونعت اليها لهما يا وعوضته وزقت اليه فارقا لها بعينه فكله عارية فالقول له في قضاة لانه يتكسر
التملك ولها اخذ ما بعينه لاهلها عتت انه عوض للهبة فلا يمكن هبة لم يكن ذلك عوضا فكل ذلك منها اخذ ما دفع لو
صحت حين بعثت انه عوض فكل ذلك ولو لم يزوج لم يزوجا فلو كانت هبة وبطلت بيعة **شئ** لو استعملت ما بعينه الزوج
اليها فكل الهبة وحلت بيعة ان يجوز له التضمن لان حكم العارية كذلك ولو اختلف الزوج ما بعينه اليه سعى لزوج
لها التضمن **فقط** بعثت الى امرأته انما ثباتا في ادعى انها عارية صدق **شئ** بعثت الى امرأته انما ثباتا في ادعى انها عارية
صدق **شئ** بعث الزوج الى اهل زوجته اشياء وعندها زوجها منها ديارا فارقا اليه اراد ان ياخذ منها الدنيا
ليس له ذلك لو بعته اليها على وجه التملك ماتت فاختارت والرفها ما ماتت فبعثت زوج الحيت بقرع الى صهرها **فقط** و
تفقهها فخلعت وطلب الزوج قيمة البقرة فان اتفقا على شرط الرجوع يرجع الا لو اتفقا ان لم يترك البقرة لاهلها فخلعت
بأذنه بلا شرط القيمة ولو اختلفا فانه فالقول للام المقيمة لانها تنكح شرط التضمن ان يبيع ان يصدق الزوج لان الام تبيع
الاذن بلا عوض ومو يتركها فالقول له كن دفع الى آخر جازا م ما نفقها فقال لهما اؤضتها وقال القاضى وهبتني
فالقول لهما **شئ** فقال ازوجك بنتي واجهزها جهرا عظيم فتزوج ودفع اليه مستيما ان اليها ثم ابوها
لم يزوجها لا رواية فيه واقتضى ان الزوج يطالب ابا المرأة بالقيمة فان جهزها ولا يسترد ما راعا على مستيما ان
خلها وقد بعثهم اليها ربنا المستيما لكل دينار من الدينيمان ثلثة دنانير من الجهاز او اربعة دنانير فالزوج
يطالب بهذا القدر ولا يسترد ما راعا على مستيما ان خلها **فقط** الصعوبة انه لا يرجع بشئ على اب المرأة اذا مال في باب
النكاح ليس بخرص اصلي **شئ** دفع اليها مستيما ان زوجها زينا وروى هل يجزى ذلك قيل ان زوجا مستيما ان زوجها
تو ان طلبه من بقرع واكثر يزوجها زكنا فكل زوج طلب ما دفع من الدينيمان وقيل لا يجزى كما هو جوازها
واقر **شئ** نزوجها على انها بكر ومضى ثبت هل له ان يرجع عليها بما راعا على مستيما ان خلها **فقط** قياستها **شئ**
ينبغي ان يكون ذلك نزوجها على انها بكر على زيادة مهر خلها وهي ثيب لا يجب الزيادة لانه قابل الزيادة بما هو موعود
وقد اتفق فلا يجب ما قبل به وينبغي ان يكون له الرجوع بما راعا على مستيما ان خلها غير انه ذكر في **فقط** انه لا يرجع وكذا ذكر
في المسئلة الاولى ان الزيادة يجب **شئ** نزوجها على انها بكر ومضى ثبت فالمرء لا يزوجها الا في اليها لموت ونكحها فزوجت
بأخر ثم جاء الاول حيا فخلعت الاول سوا ذلك لا يخلع من سنة اشهر او اقل من سنتين او اكثر لانه صاحب
الفرش الصهر والابن صاحب الفرش الفاسد فصارت زوج امته فولدت بنتا نسب من الزوج لا المولى وان
ادعاه وانفقوا على ان الاول لو كان حاضرا او متغيبا خفيا فالولد الاول وفاقا وان في الاول والاولى الولد او نفاه

فهذا الاول لا يصير الاول
فيما بينه وبين الله
قالوا

فثبت

بشئ

بشئ

بشئ

بشئ

نزوجها على انها بكر
ومضى ثبت

مطلب
الولد الاول

احد ما هو الاول على كل حال فلا جد ولا جبان وعنى انه رجع عنه وقال يثبت نسب من الكنا وقال من لا قبل من سنة
اشهر من نكحها الكنا هو الاول والا فهو الكنا سوا او عيانه او نفاه وقال لم تولدت لاقبل من سنين منذ دخل بها الكنا
هو الاول ولو ولدته لاكثر من سنتين فهو الكنا **شئ** قول ام ارجع وبه نأخذ لو سبقت المرأة من زوجها رجل من الكنا
فولدت قبل هذا الخلف وكذا لو ادعت الطلاق وتزوجت بأخر والزوج الاول جاهد للكل **شئ** رجع بنه الصغر
فمات الرب والزوج غائب فخلعت البنت وتزوجت بأخر فماتت البنت وادعاهما فانكرت ولا يثبت نفقته في الكنا ولو
منه بنتا وللزوج الاول ابن آخر هل يجوز النكاح بين هذا الابن ومنه البنت ان كان في صغر الابن لم يجز لان زعم
ابيه ام البنت زوجته والبنت ولدت على فراشه فهي بنته وانما لو لم يزوج وتزوج بنفسه ينبغي ان يكون لانه اقرار
لم ينفق على غيره وممكن ان يزوج في غير شهرى ومع شراى ولا يزوج ثم ينفق عليه **شئ** رجع الصغرة او ما من صغر
قبل عنه ابنت فمات الابوان فخلعا ولم ينكح بالانكاح وتزوجت المرأة بأخر فولدت منه ثم الاول علم به واقرى النكاح
ولم يملكه اثباته فادعاه انه تزوج ولزم من ذلك هل حل اجاب **شئ** تزوجت بأخر حال نفقة زوجها فولدت ولود
الاول وكوته الى هذا المولد لم يجز عندنا لانه ولد الاول بنتا ونفقته عليه وفيه زنى بامرأة غيره فولدت فذبح وكوته
الى ولد اخر نكحها زوجها وعرف بكون لانه ولد الزوج ولو لم يكن للزوجة زوج لم يجز لكانا دفع وكوته اليه **شئ** تزوج بامرأة
غيره جاهلا ودخل بها حبس الدعوى لا لوعا لما نكح الغير لا يحرم على الزوج وطؤها وبه ينبغي **شئ** تزوج امرأة غيبه ووطأها
لا يخلع عنده ولو لم يزوج الحبل **احكام الخلوة** **شئ** اجمع الخلفاء الراشدون على ان من اغلق على امرأته بابا
او ارضى بها بالزنى عام المهر والعنف دخل بها ولا **شئ** علم الزوج بالنكاح شرط صحة الخلوة كالموطى في بعض الاحكام
لا في بعضها وانما الاحكام التي فيها الخلوة كالوطى فيا كذا كل المسمى لوسمي في العقد ولا فكا كذا المثل وثبت النكاح
ووجوب الدعوى ووجوب النفقة والسكنى في سنة الحقة وحرمة نكاح اخاتها مادامت معتمدة وحرمة نكاح اربع سواها وحرمة
نكاح امه عليها على قياست قول في حرمة نكاح الامه على الحقة في الدعوى عن باين ودراعة وقت الطلاق في حرها وانما الاحكام
التي ليست الخلوة فيها كوطى فالاحصان حتى لا يصير محسنا ما خلوة وحرمة البنات حتى لا يحرم البنت مع خلوة بامها و
الاحكام للزوج الاول والرجعة والارث حتى لو مات وصى في عت الخلوة لانه واما وقوع الطلاق في سنة العت فقد
قيل لا يقع وموافق الى الصواب اذا الاحكام لما اختلف في هذا الباب يجب القول لوقوعه احتياطا **فقط** قال لها بعد صحة
الخلوة نكح طلاق ووطا وقسم طلاق يقع البنت **شئ** الخلوة تجزى حرمة المصاهرة عند سن لا عند صبا ولو خلا باوادة
ثم قال لا امرأته انت على كلهما في نكاح المرأة لم يكن مضام **شئ** لو خلا بالبكر زوجها فمات فان ابانا يزوجها كما يكفلها
بكر كما كانت **شئ** استغنت لهما بعد خلوة فقال الزوج ليس لهما ذلك لاني خلوت بها وقالت خلوت بك لاني لم اكلمك من نفسي حتى
اقبض مهرى فالقول قولها اذا خلوة جعلت كوطى في حق ما كذا المهر ووجب العت استقانا بالاثرفيها وراة ذلك من الاحكام
لا يجعل الخلوة كوطى **شئ** هذا ما لا يفتى به **شئ** وفي **فقط** بكرا وينتزوجها وليها خلا الزوج بها برضاها هل يكفلها
لا رواة فيه قال وعندى انه اجاب **فقط** انه اجاب اذا خلوة مع الاجنبية حرام وقال بعضهم ليس جازا والخلوة الصعوبة
في النكاح الفاسد لا تجوز البقرة اذا الخلوة جعلت كوطى للتمك من الوطى ولا يمكن من النكاح والخلوة الفاسدة في النكاح
الصعوبة هل تجوز البقرة كما لو كان احدهما صبا او نجسا او كانت حائضا فكل خلوة لا يمكن منها الوطى كقولهم احدهما صبا
او صغيرا فانها لا تجوز العت والخلوة بالرفقاء تجوز البقرة لانه تمك من الوطى بالرفق وكذا خلوة المجنون والغيب يوجب العت لانه
يملك من الوطى بالسحر وغيره **الفصل في عت النساء والاولى من الكنا والارث** **شئ** قال في عت النساء
الاولى من الكنا حرمة العت بغير ما هو موعود مسلم خارجا الى دار الاسلام فماتت قبلها القديم اخذنا بغيرها يوم قبضتها الموصوف
فكوتها لزم في يد الموصوف له واخذ الموصوف له ارشها فماتت قبلها اخذنا بغيرها يوم قبضتها الموصوف
فكوتها لزم في يد الموصوف له واخذ الموصوف له ارشها فماتت قبلها اخذنا بغيرها يوم قبضتها الموصوف

مهر
فكوتها لزم

كوتها

شئ

بمسبب اليد ويسلم الارض للموئوب له ولا سبيل عليه لما كان القديم ولو ولدته يد الموئوب له فلما كانا في بيتنا
ياخذهمها ولان قد سري حتى لاخذ الى ولد لا الى الارض حتى الرجوع في الهبة لم يسر الى الولد ولا الى الارض حتى الرجوع
في البيع الفاسد يسري الى الولد والارض وسد الان حتى الرجوع في الهبة ولو ثبت في عين الموئوب الا انه حتى لاقر له
ليطرا ان يزوال الموئوب عن ملك الموئوب له سواء زال بعينه او بغيره كلاك في يد فليسر الى الولد ولا الى الارض
لان ما لا قر له وجوب وعدمه سواء في حق الاحكام الارض ان وكيل الشراء لو سري قرب نفسه لا يعتق ولو سري زوجته
لا يفسد النكاح وان ثبت الملك للمشتري ثم ينقل منه الى موئوبه لكنه لما لم يكن قرار الملك للموئوب لم يعتق حتى من الاحكام
كراهمنا وكذا حتى الفقير في حق الزكوة في اسغة بغير اكله لما لم يكن له قرار اذا الملك بغيره الى عينه لم يسر الى الولد
فكذلك حتى الواسع في الرجوع لم يسر لعدم قراره وانما حتى البايع في الاسترداد لعينه حتى تستفي في الوين لا بقدر المشتري
على نقل حقه الى عين لغير حال قيام الوين ولو زال عن ملكه وهكذا في الاصل حتى في الاسترداد اصلا فان المشتري
يخرج قيمته في الاحوال كلها واحدا القيمة كاخدا الوين ولذلك سميت قيمة لقيامها مقام الوين وصار حتى البايع اقوى من حتى
الواهب فليست حتى البايع الى الولد والارض ليظهر من حتى البايع حتى الواهب وانما حتى المولى في الاسترداد حتى
الواهب في الهبة دون حتى البايع في البيع فاسدا انما كونه فوق حتى الواهب فان حقه في الاسترداد لا يبطل بزواله عن ملكه
من جهة الحد ويصنع حتى كان له ان ياخذ الاسترداد من المشتري كذا وكحي ويبطل بزواله عن ملكه حكما بان ليس
ثانيا حتى الواهب يبطل بزوال ملك الموئوب له على كل حال حتى الماسو ومنه فوق حتى الواهب لهذا الوجه وانما كونه
دون حتى البايع فلان حقه في الاسترداد لا يبطل بزوال المبيع عن ملك المشتري سواء زال بعينه او بغيره وحتى الماسو
يبطل بزوال الاسترداد عن ملكه بلا منعه واختياره فخذ انما بان ان حتى في الاسترداد حتى الواهب دون حتى البايع فليست
لو كان في حتى في الاسترداد حتى البايع يسري الى الولد والارض حتى البايع ولو كان في حتى الواهب لما سري اصلا كما كان بينهما
الاحتكام حتى الواهب في حتى الارض فقلنا بسراية الى الولد والارض على ما بالشبهة بين وانما نكحنا على سدا ولم نعمل العكس
لانا لو قلنا بعدم السراية الى الولد مع انه جزء الاسترداد لم يلزم القول بعدم السراية الى الارض بالطرف الاول اذ الارض
ليس جزء حقيقة من الاسترداد هو دراهم ودنانير في يتعطل العمل بالشبهة بين بخلاف العكس وجواب الاستدراك حتى
جناية موجبة المال فان حتى ولي الجناية يسري الى الولد لا الى الارض حتى ان الجاني لو كان امة فولدت واختار المولى فذها
مع ولدها ولو قطعت بطنها واخذ المولى ارشها ثم اختار الرجوع دفعها بلا ارش يدفعها بلا ولد فرق بينهما التلقا لا فولدت
فانها تباع مع ولدها فالدين قد سري الدين الى ولد حدث بعد الدين والجناية لم تسر الى الولد والارض الفرق الصحيح ان تبالا ولد
بعد الجناية انما يدخل جناية بها لانها حين ولدت لم يكن لولي الجناية في الامة الجانية لملكه واللاحق مستحق انما يسري الى
الولد وانما الملك والحق المستحق في الوين اما عدم الملك فلا شك اذ الامة بنفس الجناية قبل الدفع لم تصر ملكا لولي الجناية لان
ملكها لم يغير من دفعه وفدا فهو كخيار البايع يمنع زوال ملكه ولذا فنقد تصرفات المولى فيها بعد الجناية وانما عدم حتى المستحق فلان
استحقاق في الوين انما يثبت اذا صار ملكه ممنوعا عن التصرف في رقبته او منعه وليس المولى ممنوعا عنه لانه يملك
بيعهما واجارتهما ونحوهما وكان حتى ولي الجناية غير مستحق ان يسر الى الولد وصار حتى الفقير في حق الزكوة وانما الدين حتى مستحق
في الامة حتى يصير المولى ممنوعا عن بيعها وهبتها فسرى الى الولد فكان حتى كتابة وتديس لما كان حقا مستقلا في الرقبة يسري
الى الولد لانه حتى مستحق في الوين حتى صار ملكا ممنوعا عن الاتباع لها بنحو حليب وحرصوف وركوب وان لم يصرح ممنوعا عن
بيعها بخلاف القصاص حيث لا يسري الى الولد اذ المستحق بالقصاص الزوج لا الرقبة والولد يتولد من الرقبة لا الزوج ولذا
لم يستحق الولد اذ وجب العود وفي بطنها ولد بخلاف الدين فانه سعلق برقبته والولد يتولد من الرقبة فسرى الى الولد ولم يجر
كسبه في الجناية اذ الولد لم يدخل كسبها اولى الا يري ان التدبير يسري الى الولد لا الى الكسب فالا يسري الى الولد لان

وجه سمي القيمة

ملك

الى الكسب اولى ودخل الارض فانه يرفعها مع الارض بخلاف الولد كما ان الولد حرث بعد الجناية وهو منفصل عنها ولو ارفع
فكذلك الارض والوقا ان الارض وان كان منفصلا حقيقة وقت الدفع متصل بها معنى اذ الارض خلق عن الفاني فانما يجب
دفعه مع الاصل فكذلك خلقه ولما الولد منفصل عن الاصل حقيقة وحكما لان الولد المنفصل ليس خلق عن المنفصل بها قبل
بل هو عينه والشئ لم يكن ان يكون خلقا عن نفسه فلما لم يثبت اتصاله وقت الدفع لاجتماعه ولا حكما لم يجب دفعه مع الاصل
منه الفرق يستكمل بما قبله من قوله لو قلنا بعدم السراية الى الولد مع انه جزء من الاسترداد لم يلزم القول بعدم السراية
الى الارض ان لانه يظهر من هذا الفرق ان المولى قد على العكس يجوز بل هو اولى قال جاسس سئله الارض من سئلتنا انه لو دفعت
في بطنها ولد فلا يجرم سبي حتى الولد معها وكان كمال الزكوة بعد ما وجب فيه الزكوة لو ولدت ولدا لا يسري الى الولد ولو قطع
شئ منها وجب البدل سري الزكوة الى البدل فكذا استدردى ان حكم الجناية تسري الى الولد وانما حتى الجاني عليه يسري الى
والجناية **الفصل الثاني في الرجوع في بيع** **المسألة الأولى** في الرجوع في بيع المبيع من غير ان يرد له المبيع من غير ان يرد له المبيع
وعن جماعة من اصحابنا في الرجوع في بيع المبيع من غير ان يرد له المبيع من غير ان يرد له المبيع من غير ان يرد له المبيع
بغيره قبل لا قد سري ولو كان بلفظ البيع والشراء هل لان عباس فيه قول قبل لا وسوطا قباين وفاقا وذكر بعضهم خلافه في كل
موضع عدم حتم لفظ الطلاق كذا وفي عن عمرو وغيره من الصحابة انه لا ينفذ ما دونه والشافعية وان من جملة الكتابات حتى لا ينفذ
الطلاق الا بالنية او بدلالة الحال ويصح فيه نية البت لا الا ان كان في سائر الكتابات ولو قال لم انوبه الطلاق فلو لم
يذكر به بدلا صدق ديا وتوضعا لان انما لا يجرم ان يبيع المبيع من غير ان يرد له المبيع من غير ان يرد له المبيع من غير ان يرد له المبيع
احدا لا النوع فلا ينفذ ولو كان في حال ان قال لعلك تبي الف درهم ثم قال لم انوبه الطلاق لا يصدق لان اخذ المال
وطالبه بوجوب الاختلاع عن النكاح كذا وفي عن ان خلعتك كذا او سدا معلوم لا يطلق ما لم تغسل ويصدق في ترك
ابنته ديانا فقط خلوقا لخلعتك ولو الطلاق ففعلت لا يسقط شئ من المهر اذ الطلاق يقع بقوله لا يبقوها اقول
منه ان الشان الى انها طلق هنا وان لم تقبل قال لها بعثك لا تطلق ما لم تغسل وتغسل ولو قال لعلك تبي الف درهم
تبيع ولا يرد الرجوع عن المهر وفاقا لم يخلع فذلك من لفظ المبيع والشراء وقد يكون ثالثا **مسألة** في الرجوع في بيع
لا مائة توافر وختم ولم تغسل من خردم لو لوى الطلاق يقع ولا فلا ولو قال لغتته وهبتك نفسك او بعثت نفسك عتق
قبل او لا ولو لا ان بيع نذل القن منه اعتاق وكذا اصبه ولو قال لغتت منك نفسك كذا الا حتى ما لم تغسل كذا فيه
انما لو قال سرتو فرختم نكرا فلا تطلق بلا قبولها **مسألة** في الرجوع في بيع المبيع من غير ان يرد له المبيع من غير ان يرد له المبيع
ومن جانبها معا وضعت حتى لو خالها او باع طلقها منها ثم رجع او قام عن المجلس قبل قبولها فقبلت في مجلس علمها حتى
لانه لو قال فلا تبطل بتمام من المجلس فيتفرده ولا يصح رجوعه حتى يخلقا بشرط القبول فاذا قبلت صح ولو بدلت حال
اختلعت لنفسك نكلا او شربت طلاقا منك بكذا فقبل قبوله رجعت او قامت عن المجلس بطل وكذا لو غابا فخلعت فقبل
بطل ما من انه ما لم من جانبها فلا ينفذ به وهذا شرط الحد مع الرجوع عنه وسطل بتمام من المجلس ولا يتوقف على
ما وراة المجلس لم يصح اجنا جنة هذا الى زمان خلاف جانبه وكل حكم ذكرناه في المبيع والبيع والنكاح والكتابة
من اجنا نكح كذا لان من العود مبادلة من الجاني وبين والخلع من جانبها يبطل بتمام من المجلس وبتمام ايضا **مسألة** في الرجوع في بيع
من جانبها يبين فلا سطل بتمام من المجلس وكذا المولى لو قال لغتت نفسك نكلا لم يبطل خيرا راقن تمام المولى ولم يكن كذا
ولا للزوج رجوع عنه اقول ينبغي ان يكون للمولى رجوع لانه ما ذكرناه في الكتابة بل اولى قال وشك لو قالت شربت طلاقا
منك كذا او قال القن شربت نفسي منك كذا فلما الرجوع قبل قبول الزوج والمولى وسطل اجنا رقبتهما وكل من لفظ
رجوع قبل قبول صاحبه في الجناية والكتابة وسطل بتمام من خيرا رصاحبه ولا اصل فيه ان من له الرجوع من خطابه قول
يبطل خطابه بتمام ومن لا رجوع له لا يبطل بتمام واصل قوله لا امراته اختار او امرتك بيدك لما لم يكن له الرجوع عن كلامه

نفسا

السلام

الخلع طلاق

قدس

قوله لم يبطل بغيره اذ التام دليل الاعراض وصريحه يجعل كلف دليله الخلع والطلاق على حال من جانبها على
معنى التملك كانه حال ان قبلت فانت طالق فبصرف المجلس لاجزاءه وعلى حال علم لو غايبة **مسألة** قال خا لعلك
كرا استشرط قبولها في المجلس لانه ان بطلت بغيره كان في معنى البيع وبغيره في المجلس كذا هنا وهذا لانه
خاطبها بهذا الكلام وحواله بطلب في مجلس خطاب فان قبلت صدق الخلع والافلا وكذا المرأة لو قالت اخليها على كذا
او طلقني وقال الزوج طلقك على كذا شرط الجواب في المجلس ولو قال خلعتك على كذا ليس الرجوع لانه يمان فلا عقل
الرجوع ولا سطل لتمامه بخلاف قولها اختلعتك كذا فانه يصح رجوعها وسطل بتمامها لانه في جانبها تملك لا غير
كذا فيه وسطل لانه لو كان مينا من جانبها يعني ان لا سطل لتمامه حتى لو قبلت في مجلس كبره وحياب فانه خاطبها
بكلام فانه يطلب في مجلسه فان قبلت صح ولا فلا ولا بطلت في معنى التملك فبصرف المجلس والحاصل ان الخلع
من جانبها سطل لتمامه ومن جانبها سطل بتمامها **مسألة** قال سرح خردم فقام زوجها فقال فروختم لم يخل الخلع
قالت عند عيشة الزوج من سرح خردم برو وشوي من خبر كن فذهب فقيل لم يخل رجعت ولم يعلم به الزوج ولا الرسول
حتى اخبر الرسول الزوج عما قالت او لا قبل الزوج فقبول بطل لبعث رجوعها قبل قبول الزوج علم اولاً وهذا لو باشر
الخلع بنفسها ثم ارسلت فوقالت لرحل اخليها من زوجي بكذا او قالت لزوجها اخليها بكذا فرجعت والوكيل في الزوج
لم يحلها في المامور فخرها بغيرها لانها لم تقول الا في نفسها ولكنها وكلت غيره فصار كعزل الوكيل فلم يحز
بلا علمه كذا في الرسول **أولاً** هذا عز في ضمن رجوعها فهو عز حكى مسني ان يصح بلا علمه كذا لو وكل ببيع ثم باع
بنفسه فان وكيله ينعزل وان لم يعلم به تخليق الخلع بالشرط يصح منه لانها لم الخلع لوعلى بالشرط فان قال الزوج
الدار فقد خلعتك كذا اعتبر موطنها بعد دخول الدار وكذا لو قال لامرأة كل مرة اترجوها فقدعت طلاقها مثل كذا
فالمقبول اليها بعد الزوج حتى لو قبلت بعد الزوج او قالت شرت طلاقها تطلق لا وقتك قبل الزوج لان هذا
الكلام من الزوج خلع بعد الزوج فشرطه القبول بعد ولو شرط الحيا والمرة حاز عند رجوعها ونهاى الزوج
لم يحز وفا وكذا ان الخلع من جاسه ومن وهى لا لعل الحيا ومن جانبها معا وضعت وهى قبلت **فهم** حالها وقا ان
ان لم اؤد البدل الى اربعة ايام يكون الخلع باطلا ولم تؤد هذا الخلع بشرط الحيا ومترجمه قال لها سرح خردى واكره
دادت سه طلاقا تابدأيه كمرار كسى في كذا جاب **مسألة** بطلت كذا في كذا لزوجها من ان توفى في باني
من سرح خردم فقال الزوج كذا من مبيع نيت من فروختم احاب تطلق لو اراد به المازاة **مسألة** قالت لزوجها اكر
ارزمن سرح خردم خردم فقال الزوج فروختم لو ذكركم وجه المازاة بان حوى بينهما ما يوجب ذلك كان خلعا
محقا ولو اراد به التخليق لم يصح ما لم يقل الزوج آري سرح خردم **مسألة** اختلعت على ان تسرك الولد عند الزوج في الخلع
وبطل الشرط اذ الخلع لا سطل بشرط فاسد وكون الام احق بالولد حق الولد فلا تملك الام ابطله ان اختلعت ثمها
وبقيت عدها على ان يسكن الولد سنتين بنفقتها فاستسكنه انا ما ثم وارث نفقتها بغيره المدة فللزوج ان يرجع اليها
بقية نفقة الولد مدة لم يسكن الولد فيها لانها استغنت عن ايقاف بدل الخلع فلهذا قيمة بدل الخلع كما لو اخلعت على
وولدت الفقه لزمها قيمة **مسألة** اختلعت على ان ابرائه من نفقة ولزم وهو صحيح مع الخلع قال لا يخلو امرأتى بشرط ان لا يخرج
شئاً من البيت فخلد الزوج يقول انك اخرجت والمراة تقول لم اخرج فالحق للزوج كاختلافهما في الحث **مسألة** قالت لزوجها
خوفيتني خردم بدأك بخره را برام بكل سال وخرتها في خانه ترا فقال الزوج فروختم اكر برين باشي ومذا فاستسكنه على
يكفى بالقبول في المجلس ولو قال كذا برين شرطها بروي مشطه الا اذ في مجلس الخلع واسكن الولد بشك المدة ثم يطلق بعد المدة
وفي **مسألة** كذا في فصل ما سطل من العقود بالشرط **مسألة** قالت سرح خردم فقال بذا شرطه هرجه هرجه هرجه هرجه هرجه هرجه
من رساليه فروختم ابن زن بعض قاشات رساليه ورساليه بعض في قال تالنج ازان ويست مهم نرسا نديا بغير الخلع وسر الخلق

لمن

يقول الموزني في تلك المسئلة وعلى ما ذكره نجم الدين في تلك المسئلة ينبغي ان تطلق ويجز المرأة على تسليم القاشات اختصها
فقال تالنج تالنج روي مرطلاق كن وكفت من سرح خردم توفى وخرتي شوي كفت فروختم بشرط انك اكره وماء را بيايم
قال لا تطلق في حال لانه على الخلع فلا بد لها من قبول لغيره بعد وجود الشرط حتى لو قال بعد من خردم تطلق قال لها تطلق
بذا شرطه فلا يجوز في ذلك **مسألة** قال لها انت طالق ان اعطيتني الف درهم او قال ان جئتني
بالف درهم فانه يقتصر على المجلس فان لوت في المجلس طلقت ولا فلا وسر لا في قوله لامرأة ان جئتني بالف واعطيتني الف
فانت طالق طلب تملك الالف منها بازا والطلاق وطلب اعطاء الالف ولا دليل على انه يطلب فيما وراء المجلس هو الطلاق
في حال فيقتصر على المجلس بخلاف قوله اذا اعطيتني الف او متى فانه لا يقتصر على المجلس لان في عبارة عن الوقت وكذا هذا
في قوله في اي وقت اعطيتني سواء وكذا اذا بعثني متى عندنا وعندك وان كان في معنى ان الان المراد به هذا الوقت فهو
كمن لا يوجب كرا بطل الكلام بتمام من المجلس ولو جمل كرا لم يبطل بتمام من المجلس فلا يبطل بسلك ثم لو جازت بالالف
في المسائل اجمع خبر الزوج على القبول ومعنى الخبر ان يزل قابلا بالعلمة وتطلق قبل او لا يجزى له وهذا بخلاف قوله ان كفتي فانت
طالق او ان كفتي فلا تالنج فانه لا يقتصر على المجلس لانه على الطلاق بشرط محض في الاطلاق لا يطلب الشرط في المجلس كذا في
متر فانه معا وضعت كذا **مسألة** قال سرح خردم فقال شرت نفسي مثل كذا فقال بعث اذا اعطيتني او قال فروختم
جوني رسدا تطلق ما لم يدفع البدل في المجلس او في غيره ولو قال اشترت نفسي مثل كذا فقال فروختم اكره في رسد تطلق لو جئت
في المجلس ولا فلا ولو كان البدل مشروطا من جانب الزوج فانت شرت نفسي مثل كذا اذا اعطيتني او قالت خردم جوني
ان رسدا حال في رسدا اعطاء البدل في المجلس يعني ان يصح الخلع كذا البيع لوقال فروختم جوني بها في رسدا اعطاء الف
في المجلس مع البيع استسما **مسألة** قال انت طالق على ان اعطيتني الف هذا وقوله على الف سواء بشرط القول لا اعطاء في المجلس
فيطلق بقبولها ويلزمها المال ولو كان للمراة عليه الف يتقاضا ان اذ الالف لزمها ولو نقص على الاعطاء في قوله اذا اعطيتني
لا يقع مثل من المفاضة اذ الطلاق على اعطاء الالف فلم يقع قبله فلا يقع المفاضة **مسألة** قال لها بخر الخلع انت طالق على ان لا تطلق
الا بتوكلها وان لم يلزمها المال ولو قبلت وعن من استخرج جواب مسئلة وقعت مردى را با زن دو بار خردم فروخت شد
در عت در دم زن كفت كذا طلاق بين ما نعت است ابن را بخر بخر تا سم طلاق شوم بر تو شوي كفت كذا دينا ر
عن دة طلاق ديكر درهم زن كفت بخر بخر شوي كفت من بخر بخر شرط دام تطلق لثا ولا يحى المال **مسألة** لو خالها على ما علم
ولم يذكر المهر فلو دخل بها وقبضت مهرها يلزمها البدل فقط ولا يرجع احد ما صحه وفاقا ولولم يدخلها وقد قبضت مهرها
عند رجوع الزوج عليها الا بالبدل وعند ما يرجع عليها بالبدل ونصف المهر ولو لم يقبض المهر عند رجوع الزوج المهر
من المهر وعند ما يرجع المراه عليه نصف المهر ولو خلعها على مهر فلو دخل بها وقبضت مهرها رجوع الزوج عليها بالمهر ولو لم يقبض
سقط عنه كل المهر ولا يتبع احد ما لا يخرش ولو لم يدخلها وقد قبضت مهرها وبوالف رجوع الزوج على المراه اسقنا ناولم
يرجع عليها بحسب ما صحه **مسألة** في الاستحسان سقط المهر عن الزوج ولا يرجع عليها بشي **مسألة** قال خا لعلك قبلت بطلاق وبرا على المهر
لو عليه مهر ولا يلزمها وما دفع اليها من المهر اذ المال كذا كور عرفا بذكر الخلع **مسألة** قالت سرح خردم وقال فروختم نسقط نفقة المهر
الذي على الزوج ويسقط نفقة العت اذ الخلع في العت مزا ولا يسترد ما اعطا ما من المهر لان ما اعطى من المهر ليس من بدل الخلع
في عرف زماننا **مسألة** قال خوشن خردى از من قالت خردم وقال فروختم بين وترد ما قبضت من المهر مع المهر ولو لم يقبض
برى اذ الخلع للمراه **مسألة** قال بحت مثل نفسك ولم تذكر مالا فقال شرت تطلق على المهر فترده الله لو قبضت ولا بد **مسألة** في
كما مره لو لم يقبضه نرى ولا يلزمها شئ ثم في لفظ الخلع هل مراد عن دين سوى المهر طاهر الروايه لا مراد عن دين غيره وكذا
المباراة والخلع بالخط البيع والشراء الصحيح انه على مذهب في الخلع بالخط البيع والشراء لا بغيره سوى المهر طاهر الروايه
وعن آخ انه يبرى لو لم يذكر شئ في الخلع فعن ج روايتان وللوجه هو البراءة وهذا اذا لم يذكر المال اما لو خلعها على غير المهر يبرى

ينقض

[illegible]

مطالعہ علوم و فنون اسلامیہ

صا
على الف لا تطلق الا بقولها
والا لم يلزمها المال هذا
النفق من نفس الكفاية
من قبل

انما ان ينفى ان تطلق وتجب المهر وبعده العت على الزوج بالاحاجة الى المنيمة ولقد اعلم بالقبول والله المرح والقب
الفصل الثالث والعشرون في الاقرار باليد ونحوه **باب الاقرار بالطلاق** **فصل في اقرار الزوج بالطلاق**
الذي غلبه وتوقف على العلم ولو لم يرد الزوج بالاحاجة الى المنيمة لكان في حالة الغضب او في حالة الطلاق
فلا يصدر فيها قضاء انه سوي الطلاق ولو ادعت نية الطلاق او انه كان في غضب او في حالة الطلاق فصدق مع غيبه ويقبل فيها
في اثبات الغضب ومذاكر الطلاق لا في نية الطلاق الا ان يعتمدا على اقرار الزوج بها كذا **فقط** وفي **فصل** في اقرار الزوج بالطلاق
باليد تطلق نفسها متى شئت لا اختلاف في الامر واخبار قبل موكل لو كان في معة مبهمة في العمد لم يعلق بالمشقة فعلى هذا
الزوج عز لها فاذا علق الطلاق بالمشقة يصير كمن ينفق على الخلاق **فصل** في اقرار الزوج بالطلاق قبلها وكذا في اقرارها
فاذا علق الطلاق بالمشقة يصير كمن ينفق على الخلاق **فصل** في اقرار الزوج بالطلاق قبلها وكذا في اقرارها
كقوله طلق نفسي فغرم لا يملك كذا هنا ولو قال لا اجنبى طلق امرأتى صح عزله ولا يقتصر على المجلس لان هذا الوجه
لا اجنبى لو قيل ولما لم يملك ولو قال لا اجنبى طلق امرأتى ان شئت منصرف على المجلس لا على غيره ولو قال انما صلت ان قوله
طلق نفسي فغرم لا يملك كذا هنا ولو قال لا اجنبى طلق امرأتى صح عزله ولا يقتصر على المجلس لان هذا الوجه
حتى لا اجنبى يملك لوجه المشقة ولا فلا وكذا لو قال لا امرأتى طلق صح عزله ولا يقتصر على المجلس لان هذا الوجه
كذا **فصل** في اقرار الزوج بالطلاق قبلها وكذا في اقرارها
امرأتى بغيرك لوجعل امرأتى بغيرك او خيرا فلها ان تحتها نفسها ما دامت في مجلس عليها ولو قال يوما او اكثر فلو قامت
منه او اخذت في عمل آخر خرج الامر من يد لا نه دليل الاقرار والامر لا يملك بغير الاقرار فكذا لا يملك بغير
لو اخذت في عمل آخر يعلم انه قطع لما كانت فيه بطل الامر والحاصل انه يملك بغير الاقرار فكذا لا يملك بغير
المجلس كذا في حقه من حيث انه ينفى الى ما رواه المجلس في كذا غايته خلافا لسان هذا التعليل فحق في
المجلس وبقى الى ما رواه في الغاية ولم يملك عزله لمعنى التعليل عملا بشبهة وقوله اختار كذا لا في جميع الاحكام
الا انه لو نوى الامر باليد تطلق امرأتى في غير ذلك لا ينفى لان ما رواه في كذا خيرا او جعل امرأتى بغيرك فقبل ان يختار اخذ
الزوج بغيرك فاقامها او اجتمع طوعا او كرها خرج الامر من يد وكذا في المشقة او اغتسلت وبطلت بغيرها
لا ينفى وما لو كانت قاعد فاضطجعت فغلبه رواه ثمان عن بن ولوقا عن فائكا لم يملك طلاق امرأتى وعنه
بن بطلان كذا **فصل** في اقرار الزوج بالطلاق قبلها وكذا في اقرارها
ثانيا بولم ينفى عن المجلس كذا لو نزلت من الدابة وبطلت بغيرك وكذا لو كانت على دابة واقفة او سارح فسارت ولو
واقفة فاجابت ثم سارت او كانت سارح فاجابت كما سمعت في خطوها ملكات منه وكذا لو كانت في سوطها لم يملك
خطوها لم ينفى ولو كانت الدابة سارحة فوقفها بغير خيارها ولو كانت في بنت فغلبه من جانبها الى جانب لم يملك
السفينة كبيت لا كدابة ولا فرق بينهما حقيقة لتبدل المجلس جمعة واقفة فان سارت الدابة بضا الى ركبها لا لغيره
لجرحها ما ووجه **فصل** في اقرار الزوج بالطلاق قبلها وكذا في اقرارها
واختارت نفسها في خطوته ملك بانت والا فلا ولو دعت بطعام فاكلت بطل قول او كثر لا يبرئ ما اذا اكل في مجلس او في غير
معا وكذا في الشر في لاسط لاكل اليسار لو كان من غير دعونه ولو ياكل كلام موكل لوجوب كذا امرت وكليها يبيع او يبتاع
او اجنبيا به بطل خيرا ما لا لو قال ادعوني لمشورة او شهودا شهدتم لانه امان قبول الاقرار ولو لم يرد من دعوتهم
فقامت ليدعومهم ولم ينتقل خلت فيه المشقة كذا **فصل** في اقرار الزوج بالطلاق قبلها وكذا في اقرارها
فيه كذا **فصل** في اقرار الزوج بالطلاق قبلها وكذا في اقرارها
ما سارح الزوج لو اقامها بطل لتبدل المجلس لم ينفى لوجوب دليل الاقرار من كذا قال امرت بغيرك فقامت لم لا تطلقني بلسانك

تم طلعت نفسها اذ قولها لم لا اخرج ليس برد للتعليل وفيه نظر لانه ينفى به المجلس لانه كلام رايد ولو سبقت او قرات
قبلا بغير الوطال **فصل** في اقرار الزوج بالطلاق قبلها وكذا في اقرارها
لا ينفى عن الصلوة ولو كانت في صلوة الفرض بقى بانها اذا انقطع منتهى ولا اعراض انما يكون بترك الاخرين ولو لم يمكن
ولو سبقت وسلمت على راس الركعتين بقى لا لو رعتها ولم يفصل **فصل** في اقرار الزوج بالطلاق قبلها وكذا في اقرارها
الظهر كغيره في هذا الامر كجزا اذ في يومين ولو في الوتر فانتة ثلثا بقى لوجوبه كغيره وعند ما ارعته بوجعة
واحدة ولو سبقت ولدا لمعنى بالاجماع **فصل** في اقرار الزوج بالطلاق قبلها وكذا في اقرارها
ان كان سنة عندهما لكنه قريب من الواجب ولذا لمعنى اذ لا يقع قال امرت بغيرك كذا سبقت وفارسته هربا فلها
ان يحار نفسها كذا شارت في المجلس او في مجلس آخر حتى تبين بثلث الا ان لا يطلق نفسها في ذلك المجلس كمن واحد
فصل في اقرار الزوج بالطلاق قبلها وكذا في اقرارها
ان لا يجوز ذلك في نفسها تدافع وتكون التوفيق بان مراده بقوله الا انها لا تطلق دفعه واحدة وكذا في كذا
يكن ان ياقول قوله كذا شارت الى ان لها ذلك في المجلس فلو كان لا يقع بالنسبة الى المجلس لان السنة الى المجلس
ولا اول موافق فلو شارت اخرى في العدة بغير كذا الثالثة ولو شارت بعد زوج آخر فحق خلافا لغيره ولو سارت واحدة
وتزوجت باخر ففادت الى الاول عادت سلت عندهما وعند ما بقى ولو شارت ثلث بثلث مرات بغير واحدة
بعد لغيره عندهما وعند ما بقى ثلثان واحدة بعد اخرى ثم حرم حرمه غلبه لما مر ولو قال امرت بغيرك اذ اشيت او في نفسها
ان يحار مع في المجلس وغلبه اما حصر المنة فلا نكحة اذا دعتي عن امة عن الوقت فيوجبان تعيم الوقت فصا كان قال
امر بغيرك في اية وقت شئت فلو اختارت زوجها خرج الامر من يد لرد ما جعل اليها وكذا قوله اذا ما شئت او في ما
ولو قال امرت بغيرك كيف شئت منصرف على المجلس وكذا قوله ان شئت او ما شئت او كم او ابن او ابنة **فصل** في اقرار الزوج بالطلاق قبلها وكذا في اقرارها
خرجت شئت فله المشقة في ذلك المجلس عطف وكذا الطلاق فلو صدر الوقال امرت بغيرك حيث شئت منصرف على المجلس
سكرا اجاب بعضهم ولو قال لفته انت حررتي شئت يقتصر على المجلس كذا اجاب بعضهم ولو قال لفته انت حررتي شئت او اذا
او كلما شئت فله المشقة في كل زمان حتى لو قال لا اشأ ثم قال شئت الحق بغيرك وكذا الطلاق **فصل** في اقرار الزوج بالطلاق قبلها وكذا في اقرارها
من انها لو اختارت زوجها خرج الامر من يد لرد ما جعل اليها وهذا المعنى ان يرد بقوله الا اشأ فلو اقبل بغيرتها
فصل في اقرار الزوج بالطلاق قبلها وكذا في اقرارها
فلها ان تطلق نفسها ساعة ثم لها التفر الى صفى مجلسها لان منع الا لغيره تنصفي تعيم الاوقات منصرف على المجلس **فصل** في اقرار الزوج بالطلاق قبلها وكذا في اقرارها
قال انت طالق حين لم اطلقك او حنت او يوم لم اطلقك تطلق كما سكت فان قيل في يوم لم اطلقك معني ان لا يطلق الا بغيره في اليوم
الا كما سكت لانه لو طلق في ذلك اليوم بعد سكوته ولا يحق الشرط وموعدهم الطلاق كذا بان يوم لم يرد الوقت هذا اذا
الجزا اما الاعتد **فقط** ومعنا الفاظ هر وقت ومركاه وهو مركاه وميزان ومي وميعة وميزان وميعة وميزان وميعة وميزان وميعة
يكره بقوله مبرر وكذا يتكره في غيره ما ذكرنا عند بعضهم ومعني ما لا سكر في سنة الا لغيره لا في قوله مبرر **فصل** في اقرار الزوج بالطلاق قبلها وكذا في اقرارها
طلق ينفى رجوعا في الامر باليد تبين ولو قال طلق نفسي ان شئت منصرف على المجلس قال لا امرأتى امرت بغيرك لطلعتها
منى شئت فهذا مشور منصرف على المجلس **فصل** في اقرار الزوج بالطلاق قبلها وكذا في اقرارها
في الحال **فصل** في اقرار الزوج بالطلاق قبلها وكذا في اقرارها
فما سبقت ولم يحضر قال النسخة موكل بطلت حتى لا يصير على المجلس **فصل** في اقرار الزوج بالطلاق قبلها وكذا في اقرارها
قال النسخة عند السؤال انه لو قيل طلق لانه وان ذكر الاول باليد فقد فر ما موكل بطلت وسوان كذا في الحكم **فصل** في اقرار الزوج بالطلاق قبلها وكذا في اقرارها
عند السؤال الا انه كتب في الجواب موافق ان سبقت سبقت لانه صرح بالامر باليد **فصل** في اقرار الزوج بالطلاق قبلها وكذا في اقرارها

مطلوب
كلها

عنه شهر في مكة سدك فاسر الكفار وهل يصير امره سوتا احاد في واقفي بعضهم ان جرد على الذي به فربب بغير سني ان
لعمري الخط الاول ان لا تلتزم ان شرط كرمنا وناسا وعامدا سواء ان حثت اقول لو حلف لا يخرج فخره وخرج بنفسه حثت قبل الاول
ان اكلمه الامام حث ولا فلا صلي ان يكون سكتنا على هذا الحلاف **للعلم** لولم يصر ولكنه غاب شهر الا يوما وحضره اليوم
والآخر فغيبته الحلة لنفسها حتى تم الشهر واقفي **ط** ان لا يصر سكتا لا تعلق بغيبته لا يغيبها ونظير ان
لو حلف لا تشارك في غيبته حتى احضره طرعه فغيبته لا حثت لا تشارك في غيبته وكذا لو كان فاعلى لا حثت حتى
في الراجح لولم يعلم ان يصر الامر سكتا ولو علم ولم يذهب اليها فلا امر سكتا وسد الوكالت مدخوله فاما قبل دخوله فلو عاب لك
المخ لا يصر الامر سكتا **اول** فيه لعل **فقط** جلي امره سكتا ان غاب عنها عن غار شهر من مكان سكتا فيه غاب قبل لزم
قبل لا يصر الامر سكتا لانه لم يغيب من مكان سكتا فيه لانه لم يرد مكان السكن ولا زاد واج وكل احد ان سكتا على **د** بان
صل البناء غاب عنها في سكتا فيه نظر لان الغيبة المشروطة لم يكن محققه وقت الحلف صلي في ان لا يصر الدليل ولو غاب
في كمال فندم بيانه مثلا لو قال ان غيبته عن غار شهر اهكذا ويحكم بان غار وقت الحلف لغبت المدخول وهو غاب عن غار
سكتا ان حثت لوجود الخط لان مراده لولم حضر غار الى شهر غاب بان معنى الكلام ان يكون اسرار الغيبة من غار اول
يوجد فلا اسكال واخي في مثله ان تحت العرف فلو كان غيبته ان مراده الغيبة المبتدئة من الكلام لا حثت قبل البناء ولو لم
به الغيبة المطلقة سكتا ان حثت ولو قبل البناء قال ولو كانت مدخوله فغاب بكلك المدخول في المصدولم يحث الى سكتا يصر الامر
بيد **د** **اول** سكتا ان لا يصر الامر سكتا اذ الكلام في مثله غار فلم يوجد الشرط لعدم خروجه عن غار الامام لان لغيبته
جوابه في مثله لغوي بان حلف ان غاب عنها شهر من مكان سكتا فيه ولم يذكر المصدولكن الساق ياباه ولو قال ان
غيبته عن كذا فامر سكتا واذا خرج من الكورة الى الرستاق فامر سكتا ولو قال ان غيبته عن غار لا يطل على الغيبة
على قول اكثر المشايخ وقيل من كرمه الى مبرد حلف لا يدخل كذا كذا او رستاق كذا فدخل في ارضها حثت وقيل بان الكورة
اسم للجران وبول للجران والبلد اسم للجران ايضا وحلف في غار والعبوى في زمانا اسم للجران وشام اسم للولاء
وكذا خراسان حتى لو حلف على واحد من هذه المواضع ان لا يدخلها فدخل حثت وكذا ارجاء وسبوع وكركستان اسم
للولاء ولو حلف لا يدخل ببلخ او مدينة بلخ او قرية كذا فهو على الجران **ج** سواد سمرقند غير سمي قند سواد وغيره وكذا الكورة
وسواد والري من الري وسد اكله حب العرف قال الامامة اكدر ان نثبت ان توهم امرك سدك ان مدركك اوقفت في
اجازت ان لا يصر الامر سكتا **واحدة** غاب بعد از سرماه ناه از نبشته كه اكدر از وقت و ماه برآيد ومن بقونم طلوع
نفسك مدكاه كه خومي ومعلوم سدر كه كتابت ان ناه قبل تمام يك ماه بوده از وقت عيت اما آرين ناه و برماند است
در صورت نواند ماي خود كشت ون ماني چون سرماه كز شده است وان زن را علم نبوده قبل **ج** يصر الامر سكتا فانه قال اذا غيب
سدا الشهر فامر امراتي بيد فلان ومضى الشهر فلا ان لم يعلم حتى مضى شهر آخر فجلان علم بتقوضه فله حث علم اذا الحلق
بان شرطه سكتا عند مكان قال عت عند مضى الشهر فامر امراتي بيد فلان وفيه تقوض على علم ان كان فلان غابا وسد سكتا
مجرس علم كذا سدا **اول** قوله هو كاه كه خومي في مثلنا معنى العمم فلا سكتا على مجس علم كما مر في اوائل الفصل فلا حاجة الي
سدا القياس وكذا القياس عقل عن سدا العدا ولم يكن سدا العدا في اصل الوضع فوق سها من الكاتب واسم اعلم خلاف
لو قال امراتي بيد فلان سها حتى يصرف الى شهر يليه فاذا مضى الشهر لا يبقى العمان علم لغيبته او اذا المحفوظ وقتا
لا يبغي بعد الوقت **واحدة** جمل امره سكتا ان يزوج عليها ثم وهبت امرأة لنفسه فحضر شهود وقبل موهبتها امراته
وقال عت في التقوض الملوط لملوط الزوج هل يصدق حتى يصر الامر سكتا **قال ص** احاب بعض من يصر الاضام
بلاحصل الدراية والرواية انه يصدق وسدا غلط محض وخطا صرف واجبت انه لا يصدق فيصير الامر سكتا لان نية المحض
في الفعل لا يصدق الفعل لا يصدق **اول** لا يصدق الفعل وقع فانه واحد واما الفعل الهوى وسدا المذكور في مثلنا ولم يقع بولفلام

[illegible]

ولا دخل من الاخرى فان دخل الاولى ولا حث الاودخل الساسم الاولى لان اوصافه يمتد حتى وكان دخوله الاخرى غايته في
 غيبته فاذا دخلها استتار العين ومنها انه سوز التجر فيه للنفق في احد الجانين وسوز حتى العطف لعدم الجانسة من المكونين
 في محل يمتد الغايه لان حرمة الدخول بالعين محل الامتداد فخلق به ذلك لانه كما في قوله لم يسكن كل من الامر شي او يتوب فانه لم يحل
 على العطف اذا النحل لا يحط على الاسم ولا المستعمل على المعاني وبقي الامر محال الامداد في محل يمتد الغايه قال اما اذا دخلوا
 بين اثبات ونفي يكون معنى حتى ان امكن دعوان بعض النظم باظهار حتى مكان او ولا فكلون للتجيز فلو حلف لا افعل كذا اغتف
 اليها مكان ولو قال لا افعلن كذا او كذا فعل احديهما او تركها حتى مضت الوقت حث **سبح** قد استعاروا وللعطف فكلون على المعاو
 ومدا عند وجود الدليل وسوان بذكره موضع النبي قال لم يطلع عندهم انما ولا لغوا را ولا كغوا را اصلان لكن موضع النبي
 نعم وسوز بالعميم الا ان محل معنى المعاو ولكن على ان مساو كل واحد على الانفراد لا على الاجتماع بخلاف المعاو وعلى مدا الاصل
 سوز المسائل وكذا لو حلف لا اكلم فلانا او فلانا نحت باحديهما **و** المعاو ولا حث مالم يكلمها كمن او شئ ول كل منهما على الاثر او
 حتى لا يثبت له الخيار ولو كان في الاثر لانا قال ول الله لا افرقك مدح او من فضت المدح ثانيا جمعا **كلم** او في الاثر
 للتجيز حتى لو حلف لا افعلن كذا او كذا بتر باحديهما **سبح** كما اصل ان او اذا ذكر من شئ في النبي حث بوجود احديهما فان حلف
 ان كلت فلانا او فلانا حث بوجود احديهما **او** في الاثر باثبات بتر باحديهما فان قال ان لم اكلم فلانا او فلانا اكلم احديهما بتر
 واذا ثبت ان او اذا دخل استعمل فيما لا اثباته فشرط الوجود باحديهما **في** مدا لوقال امرك بكذا كذا في حقه يدون فانفقت
 من بقى نوسر وقال كذا كفتش باحديهما **سبح** من بقى نوسر فوجدا احديهما **الا** في المدح لم يصير الامر مدح وقوله كذا فلان ما فلان نوسر كفتش
 كذا فلان ما فلان نوسر لانه كذا الوجهين يدور اثبات فعله لا نعيم بتر كذا **و** صوز مقصود او رسا بتر نوسر
 مدح فعد كذا في الاثبات فكلون للتجيز فيمدح بوجود احديهما **سبح** لوقال وكلفت سبع مدا القن مدا الرجل او مدا فانه يمتد
 التوكيل استحقاقا فكانه قال وكلفت احديهما بتر حتى لا تشرط اجتماعهما على البيع بخلاف ما لوقال ومدا ولو باع احديهما
 بتر البيع ولم يكن للأخر سبع بعد وان عاد الى ملكه وقيل البيوع بياح لكل منهما سبعة وكذا لوقال لواحد مدح او مدا فكل واحد
 ايها شاء فكانه قال بع احديهما **واما** البيوع لو دخل بكلمه **او** البيوع او الثاني فسد البيوع لهما لان موجب الكلمه القنير
 وبقى له الخيار فانه لم يحل حله في الاثبات والفسخ استحقاقا ولم يحل في الزيادة لبقاء الخطم بعد مدح من
 الخيار ولكن ليس من الخطم على خيار البيع وانما حث بفسخه **واما** الكفا فاذ قال لا امره بتر وحل بالف حاله او الف
 الى سنة او لو وحل بالف **و** سوز او ما لم يدور قال سمع من لو فغير الكفا في ثامن الصوريين ولا يحل لوم بتر ان يقول بتر وحل بالف او
 بالعين يجب الاقل اذ لا لا سنة التحريم قليل وكثير في جنس واحد وصحة الكفا لا تتوقف على تسمية البديل يجب المال عند
 التسمية بمعنى لا يتردد على المله الا في ارباب المال او ما لوصد او الخلع او الصلح عن دم العمد على المال يجب الاقل كذا في سوز الصول
 اذ الاقل يسقن به وكذا كل ما يصح به الاصل عن دم العمد يصح به الكفا اقوال في عامة الكتب ان الصلح تقاسم على الكفا
 ومعنا قال في حكم مهر المثل لانه سواء الموح بالاصل في الكفا وانما بصار الى غايته اذا علم قطعا فلا جعل حرف او بصار الى
 الموجب الا الاصل بخلاف الخلع والصلح اذ ليس فيها موجب اصلي في البديل لصحته بل ادل فلهذا وجب القدر المستحق به
 وبطل الزايد للشك من احكام او ما **اما** الوادخل وحط وفا فاكنته عندنا للعطف مطلقا فوجب الاثر كل من المحطوف
 والمحطوف عليه في خبر من عذر من تارة وتريتا وسوقول اكثر اللغة في الاكلم فلانا او فلانا ولا دخل مدح الداروة
 مدح الدار لم يحس مالم يكلمها او بدجلها **او** سفي ان حث باحديهما الترتي فلان كل واحد منهما على انفراد به يصح عرضا
 في عرفهم فيصير حلقا منها على حد **فت** ذكر عن الكلام وحصل على ثلثة اوجه اما ان ينوي الخلف ان حث بكلام كل منهما فحثت
 واما ان ينوي ان لا حث حتى يكلمها فلو كان بوي **واما** اذا لم يكن له نية اختلاف فيه والمخاراة لا حث مالم يكلمها ثلثة الاكلم مدح
 ومدا ولو حلف لا يكلمها او حلف بالفارسته ما بين وشخصي تكون ويؤا حث لكل منهما لم يعجب بثلثة ولا حث باحديهما لانه قوله

مطلوب
وجوب كلمة او
في البيع

[illegible]

این کتاب از کتابخانه
موزه و کتابخانه
جمهوری اسلامی ایران
است

في قول من لا يملكها
بغيرها ولا يملكها
بغيرها ولا يملكها

في قول من لا يملكها فخر وجهه لم يملك اذ لم يملك بالاحكام ولا الى جزاء وكذا لو قال ان خطبتها فكذا خطبتها ثم تزوجها اذ لم يملك
اخذت بالخطبة لا الى جزاء **ع** ذكره مسلمة استشهد بها في الدين انه في مائة المسئلة يقبل للاجاءة بعد ما طلعت قبل الاجاءة
اما لو قال بعد تزوجه العنق فانت طالق فهذا اجازة لا لو قال انت طالق ولا يبطل التوقف **فصل** الطلاق في النكاح
الموقوف قبل الاجازة وقيل لا وقيل هذا الاختلاف في المطلقة الواحدة اما لو طلعتا فلها فاجازة وقيل الاختلاف
فيما طلعتا قبل ان يبلغها الخبر فقال طلعتا فكون اجازة وقفا اقول على السر ان اجازة ينبغي ان يحرم عليه لو طلعتا فلها لانه
يصير كما نه اجازة ولا ثم طلق وقدره **ط** انها لا تحرم واما في صورة التعليق كقول كل امرأة تزوجها غيري في فظا لثلاثا
فاذا وجد الشرط طلعت محتمل ان يكون الطلاق اجازة على ما ذكره المخبر فينبغي ان يحرم وعمل ان لا يكون اجازة ويدر
عليه ما قرره قوله ان الممنوع من الاجازة لو كان اجازة لا يدخل الى جزاء **ز** زوج انتهى بالاختلاف بلا امر فخير
الان به فقال كذا بغير طلاق في ان لا يصرح في الاستهانة واستهانة راسه طلاق فاجازة للنكاح ويطلق ثلثا **فصل** في
فصول في اجازة الزوج فاقول اجازة وسع في طلاقها **فصل** كذا فلا نه يا سري يا سري او لهم او اطلاق فخير
العنق فاجازة بغيره ولا يصرح بها ولا تحرم عليه **ص** كل امرأة تزوجها كذا فزوج فصولي واجازة فكذا في اجازة
فتزوجه بنفسه قيل بطلت وقيل لا اذ الممنوع من النكاح العنق لانه صا ربه متزوجا في الحكم **من** اجازة للنكاح العنق
بشليم مائة وله امرأة قديم خلعة مائة ما تزوجت خلف وادار الى لم اقبله بنفسه لا يثبت ولو خلف بالطلاق لا يقع
اقول على ما مر انه صا ربه متزوجا في الحكم ينبغي ان يثبت وينفع وكذا في **ع** ان تزوجت عتيق فخير في بطلت في
فصولي واجازة فكذا لا يصير امرأة بيد **فصل** كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي
فكذا بطلت **ق** قال لا امرأة ان تزوجك فكذا او كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي
لا بطلت ولو قال ان تزوجت عقد فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي
ولا ما مر به كذا فلا نه را حوكم فكذا فخر وجهه طلعت وسد في عرفنا كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي
خوهد كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي
والزوج ورجل آخر لا يصدق النكاح ولو تزوجه فصولي صا ربه اجازة وادار الى كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي
وسعت التزوج اي بطلت في كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي
يجب التهنئة بالقول بل يسكت وسعت شئنا من المهر اليها ما نفعه والى ولها ما صعدت فاذا وصلتم النكاح بعد
لا يصرح اجازة التهنئة فولا فان قالت حين وصل اليها ما نفعه لا ارضى بهذا النكاح لزمه حقها وكان موقفا في
حقه واجازة فكذا في كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي
اليها فلا رواه لها في كتاب وقيل انه اجازة **فصل** وقيل لا يصرح في كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي
وصوله لا يحتاج الى اجازة فولا وقوله او نفع اليها اجازة لا يصرح في كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي
وان قيل لانه مختص بالنكاح واما المهر فالا عطية فخير فخص بالنكاح فلم يكونوا اجازة فولا بعد بعث المهر بطلت
س الاجازة بمعنى سعت المهر وكذا **فصل** قيل اكلت معها اجازة اذ اكلت مع الاجنبية حرام وقيل لا ولو زوج
وليها غير الاب والجد وصلى فصولي الدخول فاجازة الزوج فولا فان سعت بعض المهر الى ولها هو اجازة على شرط
الوصول ايضا وان لم يكن لهذا الولي ولا به فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي
اقول ينبغي ان يكون اجازة على شرط الوصول لانه لم يصل اليها اذ ليس لغير الاب والجد من الاولاد ولا لانه لا يصرح
في ماله حتى لا يملكه الزوج بل هو كذا ولو اعتبر وصلا لما ثبت لها حق المطالبة فانها لا يملكها او ما سها سها فكذا
اجازة فولا ولكنه يمكن كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي

في قول من لا يملكها
بغيرها ولا يملكها
بغيرها ولا يملكها

ان لا يصدق للاجاءة فولا في بعث المهر بعث من كذا للاجاءة بالهدية وكذا لانه لو قال انه مهر يكون اجازة
قولا وان لم يملك شيئا فلا يعرف انها مهر يجب بحسينه بنيت المهر لا قول فكون اجازة فولا وهو مختص بها بالنسبة وان
لم يملك شيئا او اخلفا فاقول قوله ولو اجازة بثلثا **ج** حلف لا نكح او لا يعول معه شيئا فثبت اليه الاجازة
ز زوج بنته بالخطبة بلا رضا فقلت اجازة ان رضيت اتي قال للاجاءة با طله اذ لم يملكه بطلت للاجاءة **ع** بعث
باعتد العتق زوج ابنته ابنة بلا امر فخر وجهه بالابن الى بنت المهر وسكن معه واذا سئل ان يسكن يقول
بليت صهرى فهو اجازة للنكاح **ح** قول التهنئة للاجاءة سعت ليسا باجاءة **من** قبول التهنئة وقوله للعنق
احسنت او احسنت يكون اجازة وكذا البيع **قال** **ط** وبه ما خذ وفيه زوجها بلا امر فقلت لم تعجبني ما فعل او
قالت مرا خوش نامه ان كذا لا يكون ردا حتى لو رصت بعد نكاح **فصل** في النكاح **فصل** في النكاح **فصل** في النكاح
فهو اجازة في نكاح وسع وطلاق وغيره كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي
سهل لو لم يكن اجازة لانه ليقول با كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي
ليس باجاءة وحصل مولا اجازة وقيل وبه يؤخذ **ش** قوله سهل لو بدلي ان يكون على هذا الخلاف انما ولو زوجها
بلا امر فمضى فثبتت ثم طالبت الزوج بالمهر ينبغي ان يكون اجازة فانه ذكره **من** حلف لا يزوجه بنته
فلو لم يكن به ينفذ فليحمله لانه لو كان المهر اجازة فمضى المهر في بعض الاولاد فمضى وانه اجازة للنكاح
ولا يثبت **فصل** في الطلاق كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي
ليس باجاءة لو حوكم فصول الطلاق فلا يحل له الى الطلاق خلاف النكاح وقيل لا امرأة غير ان وصلت الدار فانت
طالق فاجازة الزوج فقلت طلعت وكذا الامر بالرد ويح من العنق بثلث حكمه فصولا على اجازة حتى
لا يقع الطلاق الموقوف قبل الاجازة وهذا خلاف البيع الموقوف على اجازة اما كذا فانه اذا اجازة بثلث الحكمين
حين العقد حتى بثلث الحكمين **فصل** في الولد والامانة كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي
فخير على ما لا دخلها بلا امر فمضى **ز** الزوج فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي
المهر لانه النكاح بلا امر فمضى وقيل اجازة الطلاق لا يكون لالسان والعنق في باب النكاح لا يملك فيه
النكاح فصول الاجازة في باب النكاح كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي
النكاح فان حقوقه يرجع الى المحقق **ش** في العنق في النكاح يملك العنق فولا لا قول طلاق قبل الاجازة فصول
لا يصدق ولو زوج اجازة قبل الاجازة كان بعضا للنكاح الاول **ع** ان التا يتوقف ولا يكون فصولا
س في كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي كذا في كذا فصولي
بلا امر فمضى **ز** زوجها ابنة ومضى نفعه فقبل ان يحل المهر بعض الموكل النكاح مع بعضه وكذا لو بعضه
الوكيل يصح بعضه ايضا بقيامه مقام موكله والموكل او احد العاقد من لو فسخ العقد الموقوف مع فصول
لعنق في النكاح فصول في قول **م** وسن لواله دك **م** قال والعاقدون في العنق اربعة عاقد لا يمكن لنفسه قول
وفولا وهو العنق اقول ينبغي ان يكون مديا في النكاح لا يبيع حتى لو فسخ النكاح قبل اجازة لم ينفذ وكذا
لو زوجته تحت تلك المدة بتوقف التا ولا يصح فصولا ولا وعقد بعضه فولا وفولا وهو الوكيل النكاح
امرأة بعينها اذا حاطب عنها وصولى فان هذا الوكيل بعضه فولا ولو زوجته تحت تلك المدة لا ينفذ **ل**
وعاقد نفسه فولا فولا وهو العنق اذا تزوجه بلا امر فمضى وكذا ان تزوجه امرأة بغير عينا
فزوجت تحت تلك المدة لا ينفذ **ل** الاول لا لو فسخ فولا وعاقده بعضه بها وهو الوكيل تزوجه امرأة بغير عينا
اذا تزوجه امرأة حاطب عنها فصولي فان فسخ الوكيل بعضه ولو زوجته تحت تلك المدة لا ينفذ **ل** الاول فمضى

ولم يضمنه بتوقفه على المراجعة علمه فان احاط به من المراجعة المصالح من ماله بدل الصلح فينفذ
كما لو اضاف الى ماله ابتداء وانما يتوقف هذا لانه يحتمل ان يكون الصلح على ما لم يطلع عليه فاما اذا اطلق
جعل الجا بيا على المراجعة علمه اذا المنفعة لم وصار كحل الفضولي بلا اذ كان اضافته الى ماله او ضمنه بطله فذلكم ولا
توقف على اجازتها الا ان يؤدي الضموني بطله قبل ان يبطل المراجعة اطلع حله **طرحه** في فضولي قال للدارس الخ
من دبتك عليه هذا فاضل في فاسحق البدر لا يلزم المصالح شي بل يرجع الدان الى اصل حقه وحق بينه وبين الخلق
فانه لو قال للاخر اطلع امرالك على هذا الخلع يتم الخلع ويلزم المستحق لو قدر على تسليمه ولا يشترط او فحتمه ونظره
ثمة الفضولي اذا اضافه العقد الى نفسه يلزم البدر وان لم يضمنه ولم يضمنه الى ماله نفسه ولا الى ذمة نفسه
وكذا الصلح عن الوفاء واستدلو عليه لو قال للاخر يعني طلاق امرالك بائني ولم يزد عليه فقال تحت طلاق من لا
منه حاز ولم المشتري حصته التي طلعت والامر بالصلح امر بالعتق حتى لو امره بصلح عنه ففعل ما وادى بدل
الصلح من ماله نفسه يرجع به على الامر وان لم يامر بالعتق وكذا الامر بالخلع لو بالعتق والامر بالصلح لم يكن له ان يفتي
حتى ان وكيل الكساح لو ضمن المهر وادى اليها لا يرجع به على موكله لو لم يامر به **ما ينفذ من الصفات الساترة**
باب اجازة الاجتهاد في شئ ما باع او تزوج بلا اذن ثم اجاز بعد ذلك لانه جاز استحسانا **شئ** باع ماله يتم ثم جعله
الناضى وصييا له فاجاز ذلك البيع صحيح استحسانا ولو تزوج فضولي ثم الزوج وكل رجلا يزوجه امرأة فاجاز الوكيل الكساح
الفضولي هل يجوز اخلاف فيه **شئ** مع الوكيل قبل علمه بوجوبه لم يجر حتى يجزى موكله او الوكيل بعد علمه بوجوبه ولو كانت
فبايع وصيه قبل علمه بوصايته وموته جاز استحسانا وصيه ذلك قبوله لا منه للصاية ولا يمكن موته من نفسه **فقر** باع
بلا امر ثم اجاز بعد ذلك لانه جاز لا لو ملكه فاجاز ثم قال وبذا غير مسلم على الطلاق لا يرى انه لو زوج امره غير ثم ملكها
فان حرم علمه وطهرها فله ان يحيد ذلك العقد **ع** باع ما يبيع فاجاز وكيله ما ملكه حازه وتعلق حقوقه بالمها شر لا الوكيل ولو
امر بشرائه قن فشره كثر فاجاز الوكيل لم يجر عن **ع** وكله بان يزوجه امرأة فزوج فضولي والوكيل حاضر فاجاز
جاز وكذا البيع ولو وكله ان يطلعه فطلعه فضولي والوكيل حاضر فاجاز لم يجر وكذا العتق ولو كان الوكيل غائبا لم يجر في الكل
والخلع والكتبة كالكساح باع قن ماله مولاه ثم اذن له بالتصرف او عتق لا ينفذ البيع باجازه لتوقفه على اجازة مولاه فلا ينفذ
باجازة قن **ق** اول سبيل العذر من التعليل لا يكفي فانه يسكن سكا حذافه ايضا بتوقفه على مولاه فلا بد من ضيقه لئلا يفسد
والفرق قال ولو تزوج بلا اذن مولاه ثم اذن له في الكساح فاجاز ذلك الكساح جاز ولا يجوز الا باجازه ولو لم يوافق ذلك
عتق جاز الكساح ولا يشترط الاجازة بعد عتقه والتبني لو تزوج او باع ثم بلغ ثم لم يجر الا باجازه ثم بعد بلوغه ولو لم يبلغه ولكن
اذن له الولي فاجاز كونه سخي ان لا ينفذ المهر ولا الاجازة كعتق **ج** اذن له مولاه لا ينفذ في الحال بدلين استدان حاله
المهر ولا ينفذ قارس وعقوده ووجوه بعد عتقه والعتق المحرر لو باع شئ فاعتق فاجاز البيع لم يجر ولو اقر بدين ثم اذن له
لا ينفذ قراة ولو حررت لغيره والعتق مولاه والكتبة لو زوج قنم عتق فاجاز لم يجر اذ لا يجر له وقت العقد الكساح
لو زوج صبي او صبيته ولم يكن في منشور تزوج الصفا ولم ياذن له السلطان به ثم اذن له فاجاز ذلك حاز استحسانا
فقط في التبني والصبيته لو تزوجا فغلبها بلا اذن فاجاز الولي حاز **ع** زوج لا يعبر مع قيام الاقرب حتى يتوقف
على اجازة الاقرب فعاب الاقرب وكملت الولامة الى اللائحة لم يجر ذلك الكساح الا باجازه ثم بعد كونه الولامة المهر ولو زوج
انه الكساح بلا اذن حتى لا يجر قبل اجازة خلاب ان يحيد ذلك الكساح **ف** زوج اخوة وابو معاج فمات الاب قبل اجازة ثم جاز
الاخ المزوج حاز لا لو سكت ولو باع ماله ابنه فمات الاب ولا وراثته عمن لا ينفذ البيع الا بتجديد البيع اذ الكساح ولا لانه
لا يملكه والبيع على كونه المالك **ك** تزوج بلا اذن مولاه فاجاز المشتري كونه ماله لانه لا يملكه الا ان باعها
ممن حل له وطهرها فاجاز المشتري الكساح اذ اخل البات اذ اخل الموقوف في بطله والوارث كالمشتري وكذا فضولي

باع ثم وكله ما كسبه جاز وكذا صبي تزوج او باع ماله ثم اذن فاجاز حاز استحسانا في ماله لا في ماله وهو قول زفر **شئ**
كساح البقن والامة بعد عتقه وباجازة المولي ما حازها بعد الاذن بكساح لا في ماله لا في ماله وهو قول زفر فينفذ
باجازة المولي لا باذن وعنى ولا ما حازها بعد العتق لان حكم البيع قبل العتق يثبت للمولي وبعد عتقه يثبت للفقير
الى تملك جاز **ق** قول ينفذ ان يكون مولا بيع ماله مولاه لانه قال غير قال عمر الاب والجد ولو زوج الصبيته من غير
لم يجر وفاها ولو طلعت واجازت لم يجر ايضا وكذا لو نقص غيرهما من مهرها فاجازت لم يجر ولو طلعت فاجازت
لا ينفذ ولو باع قنما خيا رلسا مع زوج المشتري ثم احاز المبيع السبع لا يعق **س** شراه بلا امر ملكه ثم وكله المالك ليع
واطلق له ان يوكيل من شأه ثم الوكيل قال اجرت ذلك السبع لنفسه لم يجر ولو قال المشتري لبايعه اجرت هذا السبع فاجاز
حاز ولو لم يحل المالك له حق الوكيل لم يجر ونظره **ج** اجرت سنة ثم جاز في اثناء السنة ان شاء الفاضل الاجازة
واجز ما مضى للمولي وان شاء اجاز ما جاز واجز ما بقي للفقير لان المولى هو الذي يتولى قسمة جميع الاجرة ولو مات المولى
فاجاز ورثته الاجازة لم يجر وقنما ينفذ **س** قال يلدون اذ في القائل ان يملك خيا خيا الطالب وانما
لست بوكيل عنه فدفع واجاز الطالب كوز ولو هلك بعد الاجازة هلك على الطالب ولو هلك ثم اجاز لا يعتد الاجازة
ولو اجاز حال تمام المال ولكن المردون لا يجر ويقول لا اجاز ان يدفع المال الى الطالب لا يعتد قوله لانه دفع اليه بصلح
كذا **شئ** في **ق** من مضمون ومضى على بلا امر ثم اجاز الطالب لم يجر فاما او هلك او كثر مضمون مكاتبه وقته ولو
اقرض ماله غير فاجاز ربه يكون المرفوض ربه المال وان لم يجر مضمون القاضى بولي الوافع ولو ضمن الدافع فخلل **اف**
ملكه ما دفع له فانه وقته المصارف لا يمكن احرازه مال المضارب مالم يصرح له فله فلو اقرضه ثم اجازت المال صح
لوقام وقت الاجازة ولا فلاح **ح** المشتري من الخاص بوجوه فاجاز المالك ليع لا ينفذ عتقه قيا سا وهو قول
ثم ونفذ عتقه استحسانا فلو باع المشتري من الخاص فاجاز المالك ليع الاول لم ينفذ المشتري وفاقا
والمشتري من المرامن لو باع او حرر فاجاز المقتن البيع نذ عتقه وسهم وفاقا وكذا المشتري من الوارث والذين
مخط **س** باع فكل عتقه فشره من ملكه وسلم الى المشتري لم يجر والبيع لطل لا فساد وانما كوزاد الدم سب
ملكه على نعم حتى ان الخاص لو باع المضمون ثم ضمنه المالك حاز نعمه اما لو شره الخاص من ملكه او
وهبه له او وثقه فله لا ينفذ نعمه **شئ** غصب شيئا وباعه فان ضمنه المالك فحتمه يوم الغصب جاز نعمه او ضمنه
قيمه يوم البيع **ع** غصبه وقضيه فاجاز من ملكه مضمون بولي عن الفغان ولو اذيع به فامس خطه لا يجر **ع** عن الفغان
مالم يحطه ولو اذيع ماله الخيد فاجاز المالك برباعه الفغان وفيه الاجازة في العتق بولي الموقوف لا الموقوف و
الاجازة لا يجر الا في حال عتقها وعدم كعتقها حتى ان الخاص لو رد المضمون على اجبي فاجاز المالك بولي
الخاص عند عتقها لا عند عتقها ولو عتق دينه بيدر رجل الى الدان في الحل الى الطالب واخير به ورضي به ولو قال لمن
جاء به اشتريه بثلثي ثمنه فبطلت له من مال المردون وقيل هلك من مال الطالب وهو الصلح اذ الرضا بعينه
في الاثبات وكذا في بعضه في الاستدراك وميزا التحليل استاذ الى ان الاجازة يجر الا في حال وهو الصلح واثبت له علم
الفصل الخامس والعشرون في احوال رات ومضى انواع ما ينفذ ما يثبت في تصرفات القضاة فيما لا يحل
كساح وكذا في عتق وعنى وعنى ما يثبت فيما لا يحل البسح لا فيما يحل اما رات البقن لا يثبت فيما لا يحل البسح على ما حاز
الشروط اذ تزوج بشرط خيا رلي او لا حرم ما يبيع الكساح لا الشرط عندنا وقال الشافعي يبطل به الكساح ومنها خيار الوفاء
لا يثبت في الكساح الا في المراجعة ولا في المهر ومنها خيار العيب وهو حق الغيب يجب عندنا لا يثبت في الكساح فلا يرد المراجعة
بعيب ما وقال الشافعي تزوج المراجعة باختيار العيوب الخمسة بخون وجذام وبهني وقرن ورنق فان رد ما قبل الدخول سقط
كل المهر وان رجعت فلا يحال المهر ولا يرد الزوج بخون وجذام وبهني عند حسن وقال جهر لها ردة ولا يرد الزوج عتقه

الفرقة البتة
طالان

مطلوب
لختيارات

لا يحتاج الى حكم

خيار العتيق

مجيء الكفاة

وجبت ولها المطالبة بالامساك بالمعروف والتفريق بناء عليه ولذلك كانت الفرقة بسبب العنة واجب طلاقا باينا
لذا في **ص** لو خيرا الفاضل بعد مضي السنة في البعدين يقتصر على المجلس بطلان خيارها بتمامها ولزمها النكاح
واما اختيارات التي تتعلق بالنكاح فادعته خيار المحنة وخيار العتيق وخيار الفسخ بعدم الكفاة وخيار البلوغ
واما خيار المحنة فاذا قال الامانة اختارني ففسخوا اختارني ففسخا فلهما الاختيار في مجلسها وان نظرا ولو
او اكثر وكل خيار يقتصر على المجلس يكون هكذا اختيار قبول البيع وخيار المشية وغيرهما وكان النسيان ان يكون لها الخيار
انما اعتبارا بخيار رؤيتها وعيبه وبلوغه الا انه ترك بالاندر هذا الخيار يختص بالمرأة ولا يبطل بسكوها بكونها كانت
ثيبا ولا لو اكلت او تبرعت قليلا لان ذلك القدر ليس باعرا عن وقد مر في فصل الامر باليد وكل جواب ذكره
اختيار زواجها في تعليق طلاقها بمشيتها وفي قوله طلق لنفسك وفي امرك بيدك وفي طلب الشفعة وفي كل موضع
يبطل خيار يبطل من الامور وفي كل موضع لا يبطل خيار لا يبطل من الامور والفرقة بهذا الخيار لا يحتاج الى القضاء
وتبين به فيجب نصف المهر قبل دخوله وكله بعد **ج** خيرة وسعت الا انهما لم تعلم بثبوت الخيار لها فقامت على المجلس
خيار بعض من المسائل **ج** بعضها في **ج** واختار العتيق للمكسوة اذا كانت امه او مدبرة او ام ولد ففسخ
قبل دخوله او بعد فلها حق الفسخ خيرا كان زوجها او قتا وقال الشافعي لاختارها في زوج حتى وكذا المكاتبه الضيق
او المكسوة لو زوجها المولى برضا ما فعلت باء او حرير حتى عندنا وهذا الخيار يختص بالثبوت لا بالنسيان والذكر
ودفع الفرقة لا يتوقف على القضاء ولا يبطل بسكوت ويمتد الى آخر المجلس الا اذا بطلت صرحا او دلالة بان يملكه ففسخها
وبنحو وانما ينافي رفق هذا الخيار واختار لا يثبت بتسليم الزوج وهو اهل للطلاق **ق** موكلها بالاختيار والعصم
مولا **ج** والثاني ان خيار العتيق يفسخ فيه الجمل بخلاف المحنة اذ لا لا منه ففسخه ففسخ المولى فلا تنفخ في كل حكم
بخلاف المحنة اقول بهذا اذا كانت المحنة امه ينبغي ان يفسخ الجمل لو علمت بالحق لا خيار العتيق لا يبطل بتمامها
وموقوف الكوفي ومشاخي را اقول هذا اشارة الى ان فيه خلافا قال وكما ثبت لها خيار العتيق مسكوت وكذا في
عقد الزوجي ويستوي كون الامه صبيته او كبرى لان الصبيته لا تصرف في حكم هذا النكاح فسخا او اجازا ما لم يبلغ لان
هذا التصرف يرد بين خيرة ونفع والصبيته لا توصل لذلك وكذا لو ليها لا تصرف فيه بتمامها فاذا بلغت خيرة
الفاضل خيار العتيق لا يبطل اذ الصحيح انه ليس لها خيار البلوغ وقيل بخيار العتيق لا يبطل مع ان خيارها
البلوغ لان خيار العتيق شرط خيار البلوغ لانه اعم من خيار البلوغ اقول فيه نظر **ب** ثم الفرقة بهذا الخيار لا
قبل دخوله لا يلزم المهر لحيثها من قبل المرأة وان كانت بعد دخوله يجب كل المهر وانما ثبت لها خيار العتيق لو
زوجها المولى او تزوجت باذنه اما لو تزوجت بلا اذنه فلا خيار لها **ج** اختارت نفسها بلا علم الزوج ببعث وقيل لا يصح
بغية الزوج **ج** اما خيار بعدم الكفاة فلو زوجت نفسها بغير الكفو فلا دلالة له فسخه وسد لا يتم الا بوضعه وقيل
القضاء النكاح قائم بكل احكام من طلاق وطهار وتوارث وخيار لا يبطل بسكوت ولا بالامتناع عن طلب التفريق
وان طال الزمان ما لم تلد ويصير فسق لا طلاقا حتى لو كان قبل دخوله سقط كل المهر لا بعود وعليه نفقة العوة
وان اجاز المولى بطل حقه وكذا لو اخذها ولها ولها بغير الكفو ثم اقر قائم زوجت نفسها من هذا الزوج
بغير ولها فله ان يفرق بينهما اذ الرضا في عقد لا يبرئ من العقد آخر ولو زوجها بغير كفو فطلقها رجعا ثم
راجعا لم يكن له ان يفرق بينهما ولو زوجها احد الاولياء بغير كفو لم يكن له ولين دون حق الفسخ **ق** تزوجت بغير
كفو ففسخ به بعض الاولياء ليس للباقي فسخه اذ العقد وقع مصلحا بغير ابطاله الا اذا كان اقر قبل
لم يفسخ المولى الا بعد نفقه لو كانه الاقرب غايبا غيبة منقطعة الا اذا برهن الزوج ان الاقرب رجعوا
الا بعد خصما عن الاقرب في اقامة البينة لانه خصم وقبض المهر بغير تجزئة ولو قبض مهره ولم يجزها من المهر قيل

رضا وقيل لا اتم تجهزها منه ولو خاتم زوجها بغيرها او بغيره ففسخا استسحنا اذا كان عدم الكفاة باينا
عند القاضي والافلا اقول على هذا ينبغي ان يكون قبض المهر مع التجهيز على هذا التفصيل **ج** تزوجت بغير كفو فلها
الامتناع عن الوفا حتى يرضى المولى وكفاة النساء للرجال غير معتبر عند خلافا لهما كذا **ق** وخامس في الكفاة
ذوالرحم المحرم منها وكذا ابنا العم وكل ولي اذ الحار يرضى المولى ومدة الولي كذا **ق** وحديث في ان الفسخ لا يوليا
من العصبية واما خيار البلوغ فهو ان غير الاب والجد ولو زوج حبيبا او صبيته ثم بلغا فلها خيار الفسخ عند تمام
الا عند سن ولو زوجها القاضي فعن **ج** روايتان والظاهر انهما لو زوجا الام فغير روايتان والظاهر
بموافقتهما واما المعتومة فلو زوجها اخا او عمها ففسخت فلها خيار لا ولو زوجها الاب والجد ولو زوجها
ابنها فلا روايت فيه **ج** قالوا ينبغي ان لا يكون لها خيار كالأب وعن **م** لن لها الخيار ولو زوج امه الصبيته
ثم عتقت وبلغت فلها خيار العتيق وهل لها خيار البلوغ ينافي خيار العتيق في انه يثبت للذكر ولا للأنثى وخيار
العتيق لا يثبت الا للأنثى وايضا خيار العتيق للبكر لا يبطل بسكوها بل يمتد الى آخر المجلس خيار البلوغ
يبطل بسكوت البكر ولا يمتد الى آخر المجلس حتى ان البكر لو بلغت ولم يفسخ ساعة ما بلغت لا يبطل خيارها
وان كان المجلس قائما لكن بشرط علمها بالنكاح لا بثبوت الخيار ولا امه البكر اذا عتقت ولم يفسخ لا يبطل خيارها
ما دام المجلس قائما كذا **س** وفي **ج** خيار البلوغ يمتد الى آخر المجلس ايضا عند بعض العلماء لا عند من قال فان
اختارت نفسها ساعة ما بلغت وكان الزوج حاضرا او غايبا يفسخ النكاح لو قضى به وان لم تجز نفسها في تلك
الساعة بطل خيارها وخيار البلوغ لا يثبت والظهار يمتد الى ما وراء المجلس والعمر وقت له ولا يبطل الا بالابطال
نفسا او بما يدل على الرضا اقول في شرح المدة ما يدل على ان خيار البلوغ يقتصر على المجلس حيث جعل الاستئذان
يعمل لغيره بطلان الخيار ومدة يدل على انه يقتصر على المجلس ومدة الخيار ليس في معنى خيار قبول العقد بل هو معنى
سائر اختيارات كخيار رؤيتها وعيبه لا يقتصر على المجلس فلو قال ان الام نفقت النكاح ونوى به الطلاق فعن
ج انه طلاق وان نوى ثلثا ففسخا وايضا خيار البلوغ ينافي خيار العتيق في ان الفرقة بالبلوغ لا يثبت
لم يفرق القاضي وثبت في العتيق بقولها اختارت نفسي ثم لها المهر كله ودخل ولا سقط كله وفي قوله الطلاق
سواء كان من الاجل او المرأة ولو خلا بها بعد البلوغ ومضى ثبوت هل يبطل كما يبطل بوقوع وطبع غير طبع
النفقة ينبغي ان يبطل لانه ذكر **ق** ان ثبت الباطل لزوجها وليها في اهلها بزوجها برضا ما هل هو اجاز
لا روايته فيه وعندى انه اجاز لا يظهر من احكام الخلع وقدره فصل الفسوق واقعة صبيته وزوجت نفسها
ودخلها ثم بلغت فدخل بها برضا فدخل في حقها في الفسوق ينبغي ان تكون اجازة وكذا على ما ذكره **ق**
وفي **ج** احد الزوجين قال ان كان النكاح في البصا او في الجنون وعرف موته لا يحتاج بينهما فلو دخل بها
بعد الكس فهو رضا واجاز اقول هذا يستقيم اذا كان العاقد عديم انا اذا كان العاقد من الجنون او صبيبا
لا يعتبر فلا صبيته زوجها عليها فبلغت فهي على خيار ما لم تزف نكاح نكاحا او دلالة بجماع او طلب نفقة انا
اما لو اكلت من طعامه او خدعة كما كانت خبي على خياره لانه ليس برضا وقر ان الجمل بخيار العتيق عند
لا الجمل بخيار البلوغ فلو لم تعلم به لا يفسخ حتى انها لو بلغت ومضى بسكوت وقالت لم اعلم بخياره وقيل
سكت وقال الزوج لا ابل علمت قال يقول للزوج ويطلب خيارا اذ الظاهر رضا للزوج فان الصبيته تعلم
لا محالة وادراكا كانت تبلغ لا محالة قال من عن هبة المسئلة هل لها خيار اذا بلغت امر لا تعلم ذلك في الظاهر
انها كاذبة والزوج صادق فصدق اما الامه فلا يفتق لاجل ان قال عن من المسئلة في الظاهر
صدقها في دعوى الجمل فصدق اقول في قوله قال من عن من المسئلة ان نظر اذ السؤال عن الخيار رجال التمس

خيار البلوغ

خيار النكاح

شبه
حار

بيعا بائنا او بحار بائنا سماء او بفعل المبيع سطل السبع وان هلك بفعل اجنبي بغير المشتري ان شاء
فسخ السبع وان شاء احاز وصفتي المسكوك المحيرة لو نقص البيع بغيره الا ان لم يكن له ان يرضى بعده وهذا عند
وقال س ورفو وماكل والشافي كونه اعتبارا بالملقة فانها لو احتارت نفسها بلا علم الزوج بغيره كذا ما سئل في
تقصه بغيره الا ان يتوقف عند علم ان علمه الآخر مع الحار جاز ولا فلا سدا في الفسخ بعول فان فسخ بفعل جاز لا علم
الاخر وفاقا ومو بان تصرفه المبيع ببيع او وطى فان كان اختياره للمبيع فسخ البيع ولو لم يشره فهو جاز
وان جاز كخص الاخر جاز وفاقا وحار والروية على هذا الخلاف والمعاد كخص العلم بالنفس كخصه حتى لو علم الآخر
في الملتصق الفسخ بغيره او لا وان لم يعلم حتى حصلت المدة لا يفسخ البيع اذ العقد قد تم لمضي المدة والفسخ لم يعمل
اذ لا فسخ لم يعلم ولو كان اختياره للمشتري ففسخ احداهما بغيره الاخر لم يفسخ بغيره بغيره ففسخ في المدة والفسخ فان
قال بعد اجرت وقبل المشتري جازا استحقا ولو كان اختياره للمشتري فجاز فسخ وقبل المبيع جاز وفيفسخ
كذا جاز في س من له اختياره ولو اخرج الراد والقبول بقلبه فهو بطل لعلق الاحكام بالظاهر لا بالباطن ونظيره
فان البائع لو انكر بيع الامنة والمشتري لا يفسخ لبيعها وان كان البائع ان كان فسخا فالفسخ الباطن
به حتى لو ترك المشتري الدعوى واظهر بلسانه بان فعلت على ترك الخصومة او فسخت البيع وسعه الوطى
اذ الفسخ تم ولو عزم على ترك الدعوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه لم يفسخ البيع ولا يفسخ البيع اقول لو انكر البائع
اصلا يعني ان يفسخ الوطى اذ لا فسخ في قيمته بدون المشتري قال واذا كان الحار للمشتري ففسخ في المبيع جاز
وسقط خياره وكذا لو رضى او وحب وان لم يسلم وكذا لو عرض للمبيع خلاف خياره البائع فان هبته ورهقه بلا تسليم
وعرضه للمبيع لا سطل خياره لانه لا يمكن فسخ البيع بغيره الا اقول فسخ بطل لانه فسخ بفعل مفسد ان ملكه بغيره
والاخر المشتري خياره بطل خياره وان لم يسلم بشرطه الكتاب تسليمه حتى البائع لكن الحكم بقول التسليم
ليس بشرط حتى البائع ايضا اذ لا سماع شئت للمتا جرت شئت العقد ففسخ كل لو كان اختياره للمشتري فيفسخ
البيع باحازته قول او فولا يتصرفه وموتة ومضى المدة ويصير رد المبيع كمال لا يمكن فسخه كلف ونقصان يسمى اوقا
بفعل المشتري او بفعل البائع او للاجنبي او بفعل المبيع او بائنا سماء ووقا لسن اخر وقيل موقوف ايضا لو عرض
في المشتري لفعل البائع لا سطل خياره المشتري باع خياره فذهب او رضى وسلم او اوجر او باع او فحل بالمبيع ما يدل
على استيفاء الملك كوطى وقيل ونظر الى فسخها بشيوع كان فسخا للمبيع علم به المشتري اذ لا بد للنظر الى الفسخ بلا شبهة
لا سطله وكذا لو سلم الى المشتري ثم عصبه لم يكن فسخا للمبيع ولا سطله لا بخياره وكذا لو باع فقه حار بدم على له بعله
او بغيره حار وان حل ذلك لا سطل خياره ولو باع كراما حار بدم على ان ياكل من ثمره لم يكن فسخا او العلم والمنفعة
لا يتايلها النسي فلم يكن متلفا جزا من المبيع خلاف النسي باع دارا فيه سكن باجر بشرط خياره للمشتري ورضي به الساكن
وطلب المشتري الاجر من الساكن بطل خياره ولو بشرط دارا بخياره حرام على الساكن لا سطل خياره ولو انكر الساكن
بطل خياره واما ثله خياره العيب فقط حار بشرط في القسمة لا سطل خياره الكني وكتاب البيوع وكذا الساكن بطل
قال ما في كتاب البيوع يحمل على ابتداء الكني اذ لو استدام الكني لا سطل خياره كماله في القسمة ولو بشرط خياره
نحجمه او سقاها وواذ وحلق راسه فهو رضا لا لوانه مشط او ودمى او لبس او شري رضا مع حوته فيتنف
الحرق او فصل منه شاة او حصص او عرض المبيع بطل خياره لا لوعرضه لتقدم ومشتري الدار لو اسكنه رجلا
باجر او بلا اجر او ثم منه شيئا او بنى او حصص او طين او هدم منه شيئا فهو رضى فقط لو سكن رجلا باجر بطل خياره
الروية لا لوبلا اجر ولو طين في الدار ليعرف قدر طينه ان طين اكثر من يوم وليلة بطل خياره لا لعماده ولو فسخ حار
الدار او احسن من غيرها لم يكن رضا ولو دجهها او بغيرها فهو رضا والتوجه في شق الا وادج حمله فقط وفيه لو استخيم
من عدها بغير

الحاد م مع اوليس الثوب حق او ركب دابة من لم يطل خياره ولو فعله مرتين بطل فسخه شري قباي
فراه حجم الناس باجر فسكت فهو رضا لا لوبلا اجر لانه كاستخدام الا ترى انه لو قال له احميني فحمي لم يكن
رضا شري امة فامر با رضاع ولا لم يكن رضا لانه استخدام ولو ركب دابة ليسقيها او ليرد ثا على الناح
سطل خياره قباي لا استحقا ناكذا وفيه باع خياره فذهب ثمنه لمشتري في المدة او ابراه عن علمه
او شري به شيئا من المشتري مع بصره وبطل خياره ولو شري من غير المشتري شيئا لكان الفسخ بطل خياره
ولم يجر شراف ولو كان الثمن دينا واكثر من المشتري ففسخ البائع عنه وبصرفه لا سطل خياره
من شراه خياره بصره او نقد ثمنه لم سطل خياره ولو لم يره فخره او نقد ثمنه بطل خياره وكذا خيار
العيب وكذا لو حكر البائع فدفع المبيع الى المشتري لا سطل خياره ولو لم يشره فابراه البائع عن علمه
لم يجر ابراه عن المشتري بعد ابراه با حار من رقة واخذ كذا عن م وما مرانه لم يجر ابراه فهو قول
س بغيره لو حكر البائع فسلم المبيع الى المشتري فلو سلمه على وجه التملك بطل خياره لا لوسلمه على وجه
الاختيار شري باع خط سدا من الثمن ففعل فاس سلمه الا ابراه بطل خياره شري وقيل حار
له البائع بعد اتمامه با حار فله الحار مادام في المجلس فهذا اقول له كماله هذا البيع ولو قال له
انته با حار بثلثة ايام فله الحار بثلثة ايام فهو الصحيح شري حار ليس للبائع طلب ثمنه قبل سقوط الحق
شري تقع او شاه فخلب فقال بطل خياره وقال سن لاحق يثرب الدين او يتلفه ذوا خياره ولو
دعي للامه المبيعه الى فراشه لا سطل خياره سواء كان الحار للبائع او للمشتري فقط باع شاه بخياره
بحر صوفها فهو صحيح بايها فلما قال البائع للمشتري خذها بثلثة ايام فالاختيار من ثمنه شراه
او بثلثة ايام قال في بغيره كمالا ولا يفسد العقد ففسخ شرط اكثر من ثلثة ايام ولو الحار بالعقد الصحيح
مكان الحار بشرط فاسدا بطل الشرط ولا يفسد العقد عند ما قال في يلحق به الشرط الفاسد
ولو الحار بالعقد الصحيح بشرط حار با يلحق به وفاقا باع ارضا بخياره بفضا بفضا البائع في المدة
يبقى الارض مضمونة للعمه على المشتري وله حبسها ثمن دفعه الى البائع فلو اذن البائع بعون للمشتري
في زراعتها فزرعها بغير الارض امانة عند المشتري وللبيع احزابا منه في ثا وقبل اداء الثمن و
لسن للمشتري حبسها لثمنه لانه لما زرعتها باذنه حار كان سلمها الى البائع للمشتري خياره ولو قال
اجر شاه وشيئت اخذ او رضيت اخذ بطل خياره ولو قال هويت اخذ او اجبت او اوردت
او اعجبني او وافقني لا سطل وكيل البيع او الوصي باع حار او المالك باع بغيره حار بغيره
فوات الوكيل او الوصي او الموكل او الوصي او من باع بغيره او من شرط له اختياره قال ثم يتم
البيع في كل ذلك لان لكل منهم حق في الحار واكنون مكوت وتوابع اب او وصي ما يصيب حار بغيره الصفة
في المدة قال سن يتم البيع وبطل خياره وعن ثلث روايات سطر في باع حار وصالحه المشتري على
نقد او عرض بعينه على ان سطل خياره جاز ويكون زيادة في الثمن وكذا لو كان اختياره للمشتري ففسخ
البائع على ان سطل خياره يحفظ عنه من الثمن كذا او يرد عند العرض في البيع حار حار حار شري خياره
فاد ادره فاحتق با نعم صل للقاضي ان يصب على الغائب خصاله ليرد علمه وقيل لا يردا وسلم
الا عذار مودة او اجر فصل الحكم على الغائب ذوا حار لو قال ان لم اعمل كذا فقد اطلت خياره
بطل ذلك لا خياره وكذا في حار العيب لو قال ان لم ارد اليوم فقد اطلت خياره ولم يرد اليوم
لم سطل خياره ولو قال اطلت خياره عند او اذا جاء غدي في ان سطل خياره حمله وفيه حار شري خياره

مخطوط
خياره الدرويش

عن الفسخ لعدم الكفاة والعنف والبلوغ وأنه ليس بفسخ بل ملوكا مباحا عن النكاح لأنه قبل التمام للبلوغ
أما البايع في الغنم لو عينا والكتلى والوزن إذا كانا عينا فهما كبايع الأعيان وكذا الذئب من الذهب
والفضة والأواني ولا تملك حيا الروم بما ملك حيا في الزمعة كالمسلم والدرهم والدنانير عينا كان
أودينا والكتلى والوزن لو لم يكونا عينا فهما كقدين لا تملك حيا را إذا فسخ مع فسخ قبل الرؤى
للحالة الرضا لا الحمار ولو أنطل حيا من قبل الروم لم يحل حتى يراه بعد فسخ الروم وكذا بعد الرؤية
إذا سكت لو أنطل بالان لا يطل ما لم يطل رضى كذا في قول قدس **هـ** أنه سطل برؤية وكيل القبط
عند **ج** وهذا يدل على أنه سطل الروم فضلا عن السكوت والإبطال ببلوغه ويمكن التوفيق بأن يحل ما قرأ
في **هـ** على ما قبل الفسخ وحاشي **هـ** على الفسخ ولو أنه سطل لوفضه ولا فلا ما لم يطل رضى **د** صريحا أو
دلالة فالصريح قوله بعد الروم رضى أو لا حرة والدلالة أن يراه ثم يرضى أو يراه بعد شرائه فيقبض
أو يصرف ضم تصرف الملاك كما في خيار الشرط فإذا فعل شيئا من ذلك يطل حيا **ز** الفسخ خيار الروم
يصح للأعيان ورضا وهو فسخ على كل حال قبل الفسخ ولو كان كذا في البيع لا يخص البايع عند **ج**
وقال **ب** يصح بغيبته والرضا يصح بغيبته وفاقا **ط** لو فسخ خيار الروم ولم يعلم به البايع حتى هلك
المسح بعد علمه الثمن إذا اشترى لم يملك لأن تمام علم البايع به وكلف البايع أنه لم يعلم بعينه **د**
شركا محرورا وأقر بفضه فقال لم أوجع المحرور لا يعمل قوله ويورث خيار العيب لا الرؤية والشرط
ولا يتوقف الروم بوقت بل يبقى إلى أن يوجدها سطله وسطل به خيار الشرط كذا في الأحكام ورهن
بعتة وبيع **ط** شركا ما لم يزوج فاحمد بعد فضه يطل حيا ويجوز الإباحة ولو باع بعد قبضه قبل الروم
ثم رد عليه لعب حكمه أو ما لو فسخ من كل وجه أو قل الرهن أو بعض الإباحة لم يوجها الروم ولو علم
ولو باع بعد الروم على أنه باع أو عرضة على بيع أو وهب ولم يعلم بطل حيا لا لو فعل قبل الروم أو
ول هذا على أنه لا يطل المحرور والعرض ولا المصارف كذا في البيع والهنم مسترد كما أنه سطل في برؤم وخص
شراؤه أو وعت أو لا فإن قيل الغرض أنه باع أو وعت قبل فضه قال البصر قبل فضه **ل** كذا فيبيع إن
لا سطل له الخيار **ط** باع حيا لا سطل به خيار الروم إلا في رواه وخيار المحرور سطل وكذا الوبايع لو
فاسدا أو هلك بوضن المتبع عند المشتري يطل حيا إلا إذا ردت الرؤية بغير تمام الصفة فإذا أعذر ردت فضه
للهلاك أو عيب يطل خياره ولو عرض فضه بعد الرؤية على البيع أو قال رضى بفضه يطل حيا **ع** عند
الأعذار ولو اشترى ما لم يزوج فراه فضته أو نذغته يطل خياره وكذا خيار العيب وكذا لو رآه وقبضه
رسوله **ح** روى الرسول بالفض لا سطل الخيار وفاقا **ق** قبضه بعض المسح مع العلم بالعيب رضا
بالعيب **ف** أنه ليس برضا بالعيب حتى لا يطل حيا عند من خيار الرؤية وسطل برؤية وكيل القبط
عند **ج** لا عندهما كما لو قبضه الوكيل قبل رؤيته ثم أسقطهما الرؤية لموكله لا سطل حيا ولو كلفه أو جوا
أن خيار العيب لا سطل لبعض الوكيل بعد علمه بالعيب كذا **ز** وفي **د** روى وكيل الشراء كروم موكله
وفاقا وروى رسول الشراء ليس كروم مرسله قال **ص** في هذا لو كلفه أو أرسله قبل الشراء حتى
حتى رآه ثم شراه الموكل أو المرسل بعينه كذا أن ثبت له الخيار والوكيل بالروم مقصود الإصح
لا يصير رؤيته كروم موكله حتى لو اشترى شيئا لم يزوج موكله رجلا برؤيته وقال إن رضى به لم يحرم الوكيل
بالشراء لو اشترى ما رآه موكله ولم يعلم الوكيل فله خيار الرؤية ولو لم يزوج وهذا فيما وكل بشيء لا بعينه ففي
المعنيين ليس للوكيل خيار الروم **د** وكلفه شراؤه فلا عيب فشرى قناره الوكيل فليس له والموكل خيار الروم

عند المشتري قبل ان يردده وقيل لا يردده عند المشتري وبقوله المبيع والعتة عيب وكذا الخفي ولو شري قنا
 على انه خفي فوجدته فخللا لارده وبيع عليه بردد الكساح عيب في قن واما ولو شراه فابق من ذلك وكان ابن
 عند البائع لا يرجع بنقص العيب مادام القن عيبا انما عند كذا وكذا لو سرق المبيع بعلم بعيبه لا يرجع بنقصه
فحين ليس للمشتري ان يطالب البائع بضمه قبل عود الايق ولو شري قنا فسرق عند اقل من عشرة رعام
 وكان سرق عند بائعه مثله فلم يردده وكذا لو ايق عند الى ما دون السفر فلم يردده به لانه يسمى رقا ابنا
 وكذا لو كان القن نقب البيت ولم يحج ثلثه فلم يردده به **حق** ايق من غاصبه الى مولا له عيب وان لم
 يرجع الى مولا له وهو عيب الميراث هو عيب لو كان لعوى على الرجوع اليه **فقط** ابا قه قه ما دون السفر عيب
 واختلوا انه هل يشرط الخروج من البلد كونه عيبا **فحين** ابا قه من البلدة الى القرية عيب وكذا ابا قه في
 البلدة من مولا له عيب اذا عيب ما تنقص العمة وهذا كذا قولنا هذا ينبغي ان يكون العيب عيبا حتى لو خفي
 عند المشتري متى عيب الرجوع **فقط** نصاب الرجوع ليس بشرط ليكون عيبا حتى لو سرق رها فهو عيب سواء
 سرق من مولا له او من اجنبي ولو سرق بصل او بطيخا من الفاليز او فلبسا كما يسرق التلاصع ولو سرق من
 المالكولات لياكل فمن الاجنبي عيب لا من مولا له ولو سرق بطيخا من فاليز الاجنبي فهو عيب مولا له وان
 سرق للاخار فهو عيب والاجنبي ومولا له فيه سواء والتعجب ان عود السرقه عند المشتري شرط وفاقا ولو
 نذت البقرة الى منزل البائع فهو عيب فان تم ذكر ان خلع الراس عيب من الدابة وقيل لو كان مزارعا او ثلثا
 لم يكن عيبا ولو كان على سبيل الدوام فهو عيب كذا القن وقيل هو عيب في القنا لانه الدابة وكونه قادرا ان كان يعد
 عيبا كذا يرد وشرطه وكذا هو عيب وان كان جارا لا يعد عيبا كذا كذا وكذا ولو كان سرقا كذا
 وشبه رذن وخرجه رذن لم يكن عيبا شرب الخمر هو عيب قال في شرب النبيذ مما كل وما لا كل ليس عيبا في
 قن واما وكنته عيب في الدمن لانه لا يسمع المالية والسيح عيب فهما لما فيه من الضرر فينقص المالكه **فحين**
 شرب الخمر على سبيل الاعلان والادمان عيب لا على الكتمان **فصل** الدمان القن ليس لعيب لانه نوع فسق
 فلا وجب خللا كونه اكل الحرام او تارك الصلوة ولو شري ثوبا وبوقت كذا كذا في شرب الخمر عيب ولو شري
 بصر يشرب لبنها من ضررها فهو عيب **فقط** في السعال عيب لو خشي والافلاك وناكوس فند لم يرد في خور
 الربو سته خور وهو عيب واكثر هفته لكل بار دو بار خور عيب بودو محبب اكله كس خور **في** دانه تاكل
 الذباب فان كثر ذلك فهو عيب لان كانت تاكل حنا ولو شري بقره فوجد حنله لاكل فله الدمان ولو وجد
 الحمار يلعج الذباب الا اذا شري على انه عجول وان كان يعثر كثيرا اذما فهو عيب لا لو احنا **في** والخرن عيب وهو
 اكل في الدمان عيب وجه لا يسمع لا يستجيب للمع **في** الخرون مولا الذي تقف في الطريق في بعض المواضع من غير
 مانع واهم شري قوسا فوجد كبير السن قيل ينبغي له ان يكون له الدمان المقتضيه مولا كذا وكذا الكنية اقدر عليها
 احوال ينبغي ان يكون له الدمان ولو وجد كبير كسفت قواما ولو بانها وجه الضرر من بعد احوال فله الدمان ولو
 الا لحدثا ولو شري قنا بركيته ورم تعال البائع انه ورم حدثا صابا به ضرب قاروم وليس بعدرم هرا عيب ذلك
 فظهر قومه فليس له الدمان وكذا لو شراه على انه حدث فوجد قدامه **في** اذا لم يبين السبب فاما لو بينه فظهر
 انه كان سبب لفعله رده كما لو شري قنا محمولا فعاد بايعه موصى يوم في دابته وغيره فله الدمان كسفت باخلاف
السبب لو علم المشتري الا انه لم يعلم انه عيب لم يعلم بطلان ان كان عيبا بل لا ينبغي على البائع كالعذر وكذا
 لم يكن له الدمان خفي فله الدمان ولو علم منه كذا من المالك ولو راى على رجل الفرس ورعا فعاد البائع في خور
 واذا موصاهم ليس له رده كما في سبله الورم ويطير سونق شراه على انه لته بطن من اليمن فظهر انه له نصف

منه من السمن الاخير لم يشرى وكذا لو شري قنصا على انه يجر من عشرة ارجع من الكراس فبين ان يجر
 من ذلك المشتري بطلان الدمان وقت الشراء فلاحا له حله **فقط** في ولا يرد الدمان لانه لا يملك له عيب
 في الدمان المسوس والعفن وكذا الدمان فاضة برداة بلا غش وكذا الدمان لانه لا يرد بغير الوجه وسواء
 لو كانت تحت حرقه الوجه لا يستبين لها فيه ولا حال فله ردها ولو كانت ولدت عند البائع او عند غيره
 فله ردها به ردها به بغيره ولا يسمع دعوى عدم الحضانة الا ان يردعه من قبل او دانه في رد المشتري
 لانه لو ادم لكلمه في غير اوانه للدان احوال حول الكبر مناعا لا عدم الحضانة حتى لو ادعى عدم الحضانة
 لم يسمع على ما دل عليه ما حرم من قوله لا يسمع دعوى عدم الحضانة الا ان يردعه من قبل او دانه في رد المشتري
 كمن عند المشتري بهر ادم ارضه يوما قال عدم الحضانة عيب واقله شهر فاذا ارتفع هذا العذر عند
 المشتري فله الدمان ثبت انه كان عند البائع **فقط** طريق اثباته اقرار البائع او تكوله لا غير **في** اوعى عيبا
 باطنا في الاقرار قال في حق عيب البائع ما به لثبوتها وسلمتها وما بها هذا العيب وعندهم لا خلاف **في** ادعى
 عدم حيفتها واستقر بعض ثبوتها فما طبع ان اعطاه البائع على وجه الصلح عن العيب فله ان يرد
في ثرا ما ومي ممن كمن موصى موصى الحضانة فوجدته يدعيها حين ثبوتها لانه لا يملك كمال وقال ابو
 يدعيها بعد ثبوتها وقال سفيان الثوري يدعيها سني وقال م يردعها اربعة اشهر وعشر لو شراها على
 الها بكم قال في ثبوت رجوع الى الشا فان طعن في كسفا لعول البائع بلا عيب وان قلن في ثبوتها
 للبائع مع عيبه فان وطها المشتري فعلم بالوطي فلو زايها كما علم انها لست بكم بلا عيب ولا لزمه وعين
 سق انها تود شهادته انسا وكذا **في** ثرا ما على انها كسفا قنا البائع انها ثبوت فله الدمان ولو ادعى الدمان
 بسبب رجوع المشتري كحصة النكاح من الثمن معقوم بكذا ونسبها فخرج بعض ما منها ولكن من الثمن
 ولو شرط انثيا به فادامى بكم فمى له ولا حصار للبائع **في** واما شرط علم كونه بكم اقرار البائع لانه لو
 علم بالوطي فانه يبيع الدمان وان علم بعول الشا فبقي له ان لا يثبت الدمان وطها او قبلها شهوة لا يرد
 فخرج بنقصانه الا اذا رضى البائع باخفاق لا بدفع نصانه ولو وطى المشتري تعلم عيبها فباعها بعد العلم
 او قبله لا يرجع بنقص عيبها لان شرط الرجوع ان لا يرضى البائع برده الا لرضى انه لو رضى بها فلا شيء عليه
 ولم يصدق هذا الشرط بعد البيع ولو وطىها غير المشتري لزمنا او نكاح او زوجها المشتري ولم يطها الزوج
 لم راي عيبا فله الرجوع بنقص الدمان لمحقق الحاق في الرجوع كلها شري حرم فوجها ضيقا لا يدخل
 فيها رجلاه لعله في رجله لا يرد وان لم يدخله لعله قال لو شراها ليلجها لرد لا لو شراها مطلقا ولم
 يرد مطلقا ولو وجد احد من اصديق من الاخر فان كان حارجا على علمه حقا فان سعاد رده والا فلا
فقط ولو لم يدخله لعله في رجله فعاد البائع في رايه لو فاح شوه طبع بوما فلم يسمع هوله
 الدمان كانت واقعة الدعوى واحاب **في** انه لا يرد ولو حاصم بانه عيب لم يرد الا خصوصه اياها
 فاصم فعاد له البائع لم اسكته طول المدة بعد علم عيبه وقال المحمدي اسكته لا يطري انه هل يرد
 العيب فله الدمان **فقط** وكذا لو اراد الدمان بعيبه فلم يجد بايعه فاطعه واسكته اياها ولم يصرف فيه تصرفا
 يدل على الرضا لم وجد بايعه فله الدمان بعض الدان فوجد عيبا قال حسن لا يرد ولا يرجع شيء ولو
 وجد عيبه قبل الرضا فعاد للبائع رده على كل بنقص البيع قبل البائع اولا ولو شري لرد واد
 احدي لرد حرج اندمل وثلث عليها شعي ولم يعلم ثم حاصم بعد ان لم يسل منه دم فان كان لا حرج مثله في
 الموع فله رده والا فاقول للبائع انه حرج عند المشتري ولو شري مشجع فوجد بعض اشياء رجا عيبا

مطع

مطلب
 بيان كبر الامة
 في الشراء

اظهر على عيب
 تركه موصوفة زمانا

قال البلجي يرد الكله لا المحب فقط وان ثبت الاشعار قال **ج** ان كان قبل القبض فذلك الجواب وان كان
بعد القبض وشري المشتري فانه يرد كلها فذلك الجواب ولو شري الاشياء خاصة رد المحب فقط وطلب به الى
ما يبيع ليرده بعينه فذلك **ب** الطريق وله عليها حمل الكفر فذلك ما رسلا كما في شودر من راه بزمن دأبر كذا اشت
وبانه لم يرد عمل له الرد بعد اجاب لا قال وبعضهم افتوا بانه ليرد بلا فسخ من الضرر كما لو حمل عليه العلف
في وعاء واحد وركبه والفرق بينهما واضح لانه موت بلا علف فلا عكسه الرد به وانه كذا في الحمل **ق** لو
امكنه ان ياتي بعلقه من غير حمل عليه ولو حمل عليه لم يرد لانه لم يرد في ركبه بل احاطة **ش** ان عيبي في
حمار وركبه ليرده فخرج عن البيت وركبه حيا فله الرد **ق** وحدهما وانما عليه فاشت عند القاضي عيبي
وشراه فوضعه القاضي عند عدل فمات في رده هكذا على المشتري اذ الرد على ما علم ثبت لغيبته **ش** يبيع لير
يكون مديرا فيما لم يضمن بالرد على البائع اما لو مضى به يبيع ان يملك من مال البائع او غاشته انه حكم على
البائع بلا فسخ ولكنه ينفذ في الجهر الا لو اصابني شراه فاجوز فوجد عيبي فله بعض الاجازة ورويه بعينه
كخلاف رهنه من غنم فانه ليرده بعد فكه شري بونا فاذا اوصف عيبي فله رده وكذا اوصفناه درامم زيوطا وقال القاضي
قاله البائع اربع الخياط فاراد اياه فعاد الخياط انه صغير فله رده وكذا لو صفناه درامم زيوطا وقال القاضي
انفق فان راجت والافرد ما على عقلاها على مديا فلم ينج فله رد ما خلا ما لو قال له البائع اعرضه على البيع فان
لم يشتر منك خرقة على فلم يشتره لم يكن له رده ولو استقال البائع فاني ان تعمله فليس هذا بعض المسح
على البيع فله الرد ولو ساءم البائع المشتري وقال هل تبينه مني وقال نعم بطل حتى الرد كذا **ج** ولو قال المشتري
للبيع ان لم ارده اليوم فقد رصت بالمعيب لخاله الرد الزيادة هل ينج الرد بعيب اعلم ان الزيادة تكون
منفصلة ومتصلة وكل منهما متعلق او لا فالمصلحة التي لم تتولد كصبيغ وثناء ونحوه ينج الرد وفاقا وان قبله التام
فله الرجوع بنقصه والمتصلة المتولدة كسمن وجمال ونحوه لا ينج الرد في طاهر الرواية فان اراد المصري الرجوع
بنقصه لا رده فله ذلك عند عدم الاعتراض والمتصلة المتولدة كولد ولحم وكوح ككراش وعقبي ينج الرد وكذا ينج
الفسخ بساير اسباب الفسخ والمتصلة التي لم تتولد ككسب وغله لا ينج الرد والفسخ بساير اسباب الفسخ
كذا **ق** في الزيادة المتصلة كسمن وجمال فالفسخ انما لا ينج الرد بعيب **ق** لا فرق في كون الولد خا
من الرد سيما سراما حاملا او حاملا فولدت عنه فادولت الامة ينج رد ما يحب سواء هلك الولد او لا خلاف
غيره ما حيث لا ينج رد الام يحب اذا هلك الولد اذ الولادة لا يصفى عن بنات آدم ولو شري امه حاملا فولدت
زال العيب **ح** خيا رادوه والشرط بطل الولادة لامة مات الولد او لا اذ الولادة بعض بنات ادم لا
في غير من **ق** شري ثاة حمار او دحاحه فاصنت او ولدت اناه بطل خيانه فان كان الولد حيا والبيضة
فاصلت خيانه الا اذا اصفت بالولادة وكذا احنا والعيب فان مات ولد اناه فله الرد بالعيب
الا اذا اصفت بالولادة **ج** شري ارضا فوجد فيه طوقا لم يمت فيه البس فله الرد كج **ق** لو الرد ينج باخذ
كل يوم من اوله تاام وتوصا ربه صاحب فواش عند المشتري فهذا عيب لثغر عرجي مخرج بنقصه لا يرد
وكذا لو كان به قرح او حدرى فابغى فله الرد ولو كان به جرح فدهنت به يد عند المشتري او كانت موضعه
مصارف عند آتة لمن له الرد كان ينج عند بايعة فنج عند مشتريه ان ينج عند ماله الوقت الذي كان ينج منه عند
البائع فله الرد لا ينج في غير ذلك الوقت اقول ينبغي ان لا سطل الرد لهذا القدر لان حجي العيب مثلا سبيبة واحد
فان غير وقته وان ينج في الظاهر مثلا ينج في النوبة الاخرى في العصر وهذا القدر من التغير لا ينج في كونه غبا
ويكون سبيبة واحدا فيسعي ان لا سطل له حتى الرد كذا في ما لو صار رجعا مثلا قال ولو شري ارضا فرب عند

الزبانية نوغان

سفر

乙

المشتري وكان ثمنه عند الساع فله الرد لا بما دسب الهز وموت غل للارض وقوت الماء وكان الثمن عين
الاول لان ثمنه ما عايب او رفع المشتري القواب عن وجه الارض ويعلم انها ثمن لرفع القواب او بالماء
القالب الذي حار من موضع آخر يكون الثمن الاول فلا رد وكذا لو اشتبه ولا يدرى انه عين او عينه لا رد قال
السعدى كواب في الحمي والهز ما عدا الا انه ينكح بالحق شريكة مفضلة احدا العين ومولا يعلم فاعلى البياض
عند المشتري فحادي ليس له الرد ولو شرا ما عايب فلم يعرضها حتى اخلى ثم عاد عند الساع فله الرد جعل الثاني
غير الاول في المسئلة الاولى فقال لا رد وحول الثاني على عين الاول في الثانية فقال فله الرد قال الغوى كنت
ابن ورجع وموت ورفي فثما ينكح فثا ورثه فما استغنت منه فثا حمله في قول الثا غير الاول في المسئلة
وكنت رد في الثانية لم يرد ثمنه عند الساع قبل مضمونه فرد لهذا لان عين الاول لان لو كان عين الاول لم يرد
الرد لرضاه به احله حتى قوله عايب ومن جمله عين الاول ما فاة ولو قال في الثانية لعس له الرد ثم اشكاه
شئ ثور به عيب فخاله خبرا فباعه فجاد ذلك لرجع احاب انه لا رد لانه لما كان يكون هذا امر جائع ومع قال لخص
ايمة زماننا انه ثبت ان العرج الى وثب بسبب علة العرج القديم فله الرد **حرف** شريكة كيات غزل فاستعمل بعضها
بوجود اسفها اردى من بقيتها لزمته لانها كشي واحد وقيل رجع حصته العيب وقال سن ان شاء الله مثل العزل
الذي استعمله ورد كله وكذا جميع ما كال ولورن **حرف** وجد عيب قن مضربه فلا رد ولا يرجع بمضمونه ان اثر
فيه الضرر والا فردد ولو جرد في غنم وجد عيبه فان لم يكن الحق لبعضا فله الرد وقال ثم الحق عندى ليس بخصا
قيل له ان شريكة ما فاش عنده فقطف ثمان فوضعهما على الارض ثم وجد عيب الكدم قال لو لم ينقص المظف
فله الرد اقول سعي ان لا يكون له الرد اذ الثمن زاده منفصلة متولدة ومنع الرد كما من علم ان فيها خلافا
لكن يظهر من هذا ان فيها روايتين **حرف** شريكة جواب مروي فوجد عيبا لثبات وقد اختلف الحنابلة فله رد القواب
لكل الثمن ويستقي ان يكون الحواب في العين والامة كذلك اذا وجد بها عيبا بعد ما ابلغ ثوبها فله الرد بكل
الثمن شريكة او ليقع مع ولوغ يعلم بحب فارتفع منها ولوغ فله رد وان لم يكن فكذلك رضا ولو ارسل مو
عليها او حلت المشتري من بينها وسو له الولد او اطعم مولاه بعد علمه بالعيب فهو رضا **حرف** شريكة بقرة
فخره حتى لبثها فوجد عيبا لا يرد ولا يرجع بنقصه **شع** لا رد رضي به الساع او لا ولكن يرجع بنقصه وكذا
لو اشترى الشجر فاكله ولو اكل كل الثمن او الارض فله الرد **حرف** شريكة فاصرفت ولو المشتري فوجد عيبا فله الرد و
انه استخدم **شع** حلب لبن الدق فهو رضا شره او لا لانه لا يمكن الرد بل لبن لانه غافق ولا يعال اللبن لانه انفسر
ولا يمكن ضم العقد منه تبعاً للنقص في الاصل **حرف** واقاله ليرتدوا لكونه يكره ان يجرى وبادع كذا به يبيع
دمدنا ان بيع مع جديده **حرف** السع الحرد لا يحتاج الى زيادة شئ قال شوكا فثا فوهبه الآخر وسلمه ثم
رجع فيه طارضا فله الرد بعيبه عند ثم لا عند ما شراه فادعي بولوغه فواشه يضعه القاضي عند عدل لينظر
فيه ولو كسب في الدمشقي فابلف اكابه بعد ما علم بعيبه لم يكن رضا بالحب شريكة فتعيب عند المشتري
لعمله او لفعل اجنبي او تافه سماه فلم بعيبه فلا يرد ولا يرجع بنقصه متقوم لهما وبعبا فان نقص
العيب عشر القيمة مثلا كان حصته النقص عشر الثمن وعاشد فان رضي الساع باخذ ورد كل ثمنه فله ذلك
حمله **حرف** **صل** الاصل في ما بل الرجوع بنقصه انه متى استنق الرد من جهة المشتري ان كان بفعل يهوى
لا يرجع بنقصه وان كان بفعل غير يهوى يرجع به وان استنق الرد من جهة الساع او الشئ يرجع بنقصه و
وبينا لو شري ثوبا فقطعه ولم يحظه او امة فوطها وجد عيبا يرجع بنقصه لان اسباع الرد حصل للساع
اذ المشتري لرد الا ان الساع لا رضي للنقص لا يرد ان الساع لو قبله حاز فلم يوجب لاس كالمشتري

ضی

وله امراتان فان لم ينو ثانياً وفي نيته احدهما وتين لاقضاه **د** تسن احدهن واليه البيان لانهم جميعهم ولو قال له رج
برست راست كيرم الخ وله الابيع **ب** اذ قوله هرفا رسته كل فشميل لكل خلاف لجلال برمن حرام حيث تسن احدهن
واليه البيان لانه قوله امراتان ولو ابيع **ط** لو حلف بملك الالفاظ ان كان فعل كذا او فعل كان فعل وله ابيع **ب**
جميعاً وتولم تكن له امرأة لاشئ عليه لانه طلاق اذ غوس **ف** حلال هذا ينصرف الى احدهن واليه البيان خلاف هـ
حلال لانه لكل واحد ولو افاق لما في **د** قال هرجه بدست راست كيرم برمن حرام ان فعلت كذا ثم حلف كذا حلال برمن
حرام ان فعلت كذا وكذا الفعل الاول وله امراتان ثم خالف احدهما فتزوجها ثم خالفها ثم نيا ثم تزوجها حيث تطلق
المختلعة ثلث ولا تجوز ثلثان اذ الشرط واحد فحلفت به اليه ان تطلقا باليمين الاولى فثلثت المختلعة فبطلت الاولى
لليمين الثانية لانها دامت سبها وزالت من المختلعة **د** ان فعلت كذا فكذا ثم ذكر ففعلت ففعل احدهما
فطلعت ثم فعل الفعل الاخر في العدة قيل منع كذا وهو الاظهر اذ البيان للحي البين لو مطلقا لائق **ح** قال
حلال الله على حرام وما احدث يميني فهو علي حرام ان كنت فعلت كذا وكذا لمست تبين الخوى او ادخل بها او
لا خلافة تطليقة بفعل في المستقبل وفي غير قال حلال برمن حرام ان كان كارتكهم وكرديم حلف كذا ان اردى
سبه طلاق كذا ان يكتد وكذا وثلاث نسوة ويرد صرف اليه الى احدهن فله ذلك **ج** قال امراته كذا لطلاق
امراته المودعة استحقاقا ولو قال لعنت امرأة لغوى الى الاقل الا باليمين وله البيان في المودعة ولو قال
ان فعلت كذا زن ازين بطلاق وله امراتان فخلعه طلقا وبصدق في نية احدهما **ف** قال اكد زن خواهم
ازين بطلاق فتزوج امرأة بطلاق وبلى المين وفي غير حلفه انما يجا كذا آفتاب برآيتا آتجا فرورود
هركه آفتاب بروي تاب وخذ حلال كرهك لست برتو حرام كذا جني كذا نكره وكذا لست بطلاق لوري
ولو حلف صهي كذا حلال برتو حرام كذا ان مر سه ماه را بر واري ومانت منه قبل مضى ثلثة ايام
وصهرش نمر و نبرد لا بطلاق امرأة صهي ولو حلف كذا حرام لو نذر ان يده ام واخ وراييع ام وخته
ام وراييع بوجه وورخته **ا** حث لتقيد عينه **من** حلف كذا ان ترا ما تو كذا بعد ان غائم ورتديم
ان چند روز گذشت و نه توانست حث مضى يوم **د** قال لامرته اكر اكون تا يك سال بگذرد تو كذا
هـ حلال بخود برمن حرام فهو مؤل عندهما لا عند من كذا **ك** قوله ان قوسك فكل امرأة انزوجهما
فطالوق فانه لا عندهما لا عند **د** قوله انت علي حرام الف مقع يقع واحدة **ف** صراط من ارجال
برمن حرام ان فعلت كذا يقع واحدة لو فعله اتم امراته في كلمة فقال حلال برمن حرام كذا ان سني
كفته مقالت في كفته ام لا بطلاق لو قال له **د** لا بطلاق **ف** قال لها طلاق كذا وكذا فانكرته اكر كرهت
طلاق بطلاق ما قرار الزوج ولو حلف اليه لم يعمل **ف** صراط قال لها حلال برمن حرام كذا ترا **د** سكت
فقالت هست بطلاق لانها تصدق كمين وقال غيب لا بطلاق قال بثلث مرات حلال برمن حرام ان فعلت
كذا ثم فعلت بطلاق بثلث وقوله هر زني كه بود و ما شد بروي حرام عن غير ان بعض المشايخ قالوا
ان قوله بود يقع على المرأة الحالية وقوله ما شد على التي يستفد فطلاق الحالية بلا نية وقال بعضهم
لا يقع على الحالية الا بالنية **د** حلف هر زني كه بود و ما شد بطلاق كذا ان فعل ففعل ثم تزوج حال
بعضهم لا يعلق غيب بقوله است طالوق بثلث وثلثا ان شاء الله حيث يقع الثلث عند لا عند ما اذ
اشئ لغا فلم يعمل الا شياء **و** قال بعضهم بطلاق والجواب عن اشبهه ان قوله ما شد ما كذا الاول
فاصل للتعينة فان قيل انما يستقيم الجواب لو حرل الواو قوله بود اذ مراده الماضي في السكون
فلا ما كذا قبل كلمة الشرط يجعل الماضي مستقبلا ومسا كذا لان قوله هر زني لشرط **ف** صراط قوله هر زني

مطالع
المطالع
والص

كخواهد بود و باشد روی حرام ان نعل كذا الخ ایمن اذ احد الا لای یصلی لخواصلا لانفاق قاله الكركی
 سال ادرین شهر یاشم هر زیه که بود باشد از من کذا و بعد تا یک سال باشد لا ینقض التی فی کاحه وقت
 لان سدن البغیظین لا یسعدان فان فصل لما اخر معنا مما الخ احدیما فلا یصح عندی قیل انما یلخو اذا
 مکرر عین اللغو کقولہ انت حرام ان شاء الله اما اذا مکرر لفظ لغو کقولہ کلهم اجمعون فلا یصح هذا الجواب حسن
 من الجواب الذی مر قیل یلغو علی فباس ح کاحا و ما معنی **ضبط** قالت لزوجها من برتو حرام معال علی نام
 که حلالی ما حرام لا ینقض شیء و قال لا یصح به هر که را از شما زن حرام است این کار نکست یکی این کار کرد
 قبل هذا اقرار بکرمه و قبل لا و مو العصح قال لا یصح ای زن حرام فقال لیسل هذا اقرار بکرمه **شبهان** لو كانت
 له امرأة مبانة و امرأة منکوحة ینصرف الی المبانة و لا فی منکوحه و قبل لو یعرفها لهذا الکلم و مدعونه
 لا یكون اقرارا و لا لاقا **قرا** **قرا** لو قال یرتین انت علی حرام و نوى ما لا و اول طلاق و انکنا عینا فکما نوى و لا امریته
 انما علی حرام و نوى الثلث ۲ احدهما و الولحد ۲ الاخری فکما نوى عندی و علیه الدعوی و نوى الطلاق
 ۲ احدهما و العین ۲ الاخری طلقا عندی و ینبغی عندهما ان تكون کما نوى و الثلث انتق علی حرام او
 نوى الثلث فی احدهن و العین ۲ الثانیه و الکذب ۲ الثالث لیس فی ثلث و قیل لیس فی ان یمکن هذا عندی
 و یمکن عندی کما نوى و لو صدق حرام فقال منع الدرام علی حرام فشری بها شتا حنث و لو و بهما او تصد
 بد اذ لا رادیه بحرم جمیع الصفات و انما یراد به ما یخص بالدراهم غالبا و هو الزاد او هذا الحرام
 علی شربها اختلف ح س قال احدهما للزیم الکفایه و لا یخول اذا اخبر عن الواقع و یفتی بانه ان اراد
 الیمین لزم الکفایه لان اراد اخبر او لم یبصر کما یصح اضافه الخمر الی المرأة یصح اضافه الی الخمر
 کقوله انا علیک حرام حرمت نفسی علیک لان اضافه الخمر الیهما یصح بلا ذکر الذوق حتی لو قال حرمتک
 و نوى طلاقا او قال انت حرام بطلق و ان لم یقل علی و اضافه الله لا یصح بلا ذکر المرأة فلو قال حرمت
 نفسی او انا حرام و لم یقل علیک و نوى طلاقا لا یصح و اضافه الیهما یصح بلا ذکر المرأة فلو قال حرمت
 من خبیث حنث بخبر یمنه و من لغو کما ۲ الخبز لای دار و ثوبا و ذکر ان کان الخلفی عا و اذ عا میسکن
 الدار حنث بدخوله و لا یبتر اذا راضا ح ۲ باعتبار الکس و الکلیضا فی الیه ملکا و کل من الشرب کل
 بیتا منها عا ح ۲ فدخل من الدار و دهلیزه یا **بدر** **قرا** لا یمکن من مال زید یا کل من شفری بدرام بینه
 و من یدر لا یخلف مال نعم عرفا و ع من طعام شربه زید حنث بما شراه مع لغو علف الدار اراد اخر لا یم
 دارا خلاف الطعام ۲ لو باع نصف الدار و موفها فدخل الخلف حنث عنده و لا یلیس ثوبا من غزل
 فلانه یترشوب منه و من غزل و لو غزل غیره یا جزاء من مائه جزء سواء کانا محیطین او غزل کل منهما فی طرف
 و لم یدر لو باع حنث و لو غزل فلانه یخیط واحد ۲ لا یلیس من نسجه حنث بما نسجه مع لغو و لا یلیس
 ثوبا من نسجه مع لغو لوما ینسجه واحد و الا حنث ۲ سو کند خور و بطلاق که این دو کار و ملک من نیست
 بی معلوم شد که یکی از من و و ملک و بیست و یکی به عقد قیل لیس ان لا ینقض اذا شرطت ان لا یكونا
 ملک فشرط حنثه صدق و موکولها ملک فلم یحقق **کل** ان الوقت هذا المال لا یصح اهلک و کذا فانفق
 بعضه علی اهله و بعضه علی عید بد اذ شرطت عدم انفاق کله علی عید فشرط حنثه صدق و یوا انما کله
 علی عید و لا یجوز شرب لبنا فاطمه بما راصل انه اذا حلف علی شرب ما یب فاحلط ما یب من غیر حنثه فلو شرب
 للغبیه و لو استوب با حنث قبا سال استحقا نا و الغلبه عندی یوف بطور اللون و الطعم و عندی
 بالاجزاء و لو اخلط بجنه فعندی الغلبه بالاجزاء ليعدر ما بطعم ولون و عندی حنث بکل حال الذی



الجامع في الحساب

مطالع
المطبع
واحد

مطلوب

منه
لا يقربها لوجهه
وإنه خير من كل شيء

the

یوسف

لا ينزل ولى الله
بذل الى صبي
ويضم الى صبي
وصاحبه فبا

يعرف فيها الغبن العاشر

من المهمات

وَقَدْ شَرَّ الرُّكُلِ مِثْلَ الْقَبِيَّةِ وَعَيْنُ سِيرٍ وَهُوَ يُقِيمُ بِهِ مَقُومٌ مِنْ أَيْلِ بَنِيهِ حَتَّى لَا يَجُوزَ شَرُّهُ وَبَعِيْنُ فَحَسْبُ بِالْإِجْمَاعِ قَالَهُ النَّهَائِيُّ هَذَا التَّجْدِيدُ فِيهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَبْلَهُ مَعْدُومَةٌ فِي تِلْكَ الْبَلَدَةِ كَالْعَيْنَةِ وَالْأَوْدِيَةِ وَخَوَّعَهَا فَأَمَّا الْقَبِيَّةُ فَمَعْلُومَةٌ فِي الْبَلَدَةِ كَالْغَنَةِ وَالْهَيْمِ وَغَيْرُهَا فَرَأَى الرُّكُلُ بِالْإِشْرَافِ عَلَى الْمَوْكَلِ وَأَنَّ كَانَتْ الزِّيَادَةُ شَيْئًا طِيلًا كَالْطَّرِيسِ وَنَحْوِهِ ذَرَعَ الْوَكَالَ

كشراً وعليه المأذون ككتاب وقني وصبي والمصاريب والمفا ومن وشريك العنان يجوز بيع مولاهما حتى
الغنم عند ج لا عند مملوك ولو شرب أو أبيع أو بخر النخيل فندسنا أدم على الغنم وأما الإبل والأكاب وجذوى
وقاحن فلم يبيع بغير الخبز إلا بقا حشبه وكذا بشر أدم ولو شرب مصاريب أو مفا ومن أو شريك غنم أو شريك
الغنم يصير مخالفاً قال له أغل براكيل أو لم يقل وفند عليه ويسير الحيا به يجوز إلا في أربعة أحداً مأذون مدون
باع من مولاه أو من مريض مدون وأما وصيته بعد موته فلو باع تركته لغيره وجاز باعه وهذا من حجب المصاريب
أخلف فكله الحيا به لا المالك الثالث بيع رب المال المصارية الأربع مريض باع من موارثه لم يجر عند ج أصلاً وإنما
يجوز بها حيا به لا بها **مسألة** مع المصاريب ممن لا يجوز شهادته له الحيا به قليلة لم يجر وكذا الوصي لو باع من مولاه ولو
بمثل قيمته جاز بخلاف الوكيل عند ج لأن مبني المصارية والوصاية على العموم فمع البيع ما لم يتحقق التهمة وبناؤه والوكالة
على الخصوص وأما لا يتحقق فيه قيل في الغرض ده ونيم وفي الحيولة ده وبارده وفي العقار ده ووارده وقيل لا إلا في ظل
تحت تعويم المقامين **مسألة** في بيع القيمة معلومة في البلد ولما معلوم القيمة كغني وغني فلو شرب أو بخر الغنم
فند عليه لا موكله لأنه مما لا يدخل تحت التعويم إذا لاحتاج إلى تعويم به يتي ثم فيما يتحل فيه ليس بربنا يعني
لو باع زاده وأما إذا خفن فلا يقع منه قدر ليس بغير هذا كجاسة على ثوب لا على الصلوة قدر الزهرم فلو أكثر
يبيع ولا يبي **مسألة** في بيع الدرهم غفوة والزيادة لا تبلغه فيخف إذا الحق معتيد بالثقة ولا يبيعه أعلم بالثقة
الفصل الثاني والعشرون في مسألة بيع التركة والورثة والذين في التركة وما يتعلق بذلك وفيه بعض أحكام
مسألة لو باع الميت دين مستغرق لم يجر الصلح ولا القسمة أو وارثه لم يملك تركته فان لم يستغرق لا يبيع ان يصالحو
ما لم يقضوا دينه فتقدم حاجة الميت ولو فعلوا يجوز وقيل لا استحبنا ولو اقتسموا تركته ثم غلب دين محيط أو لا
رقت القسمة ومذاط هرة المحيط وكذا الغنم يتعلق حتى الغنم بالتركة شيئاً ويقدم حتى الميت حتى لا يبيع
رد القسمة برضى الغنم إلا إذا بقي من التركة ما ينبغي دينه ولو أبراء الغنم بعد القسمة أو أذاه الورثة من
ما لهم بقدر أرثهم أو وارث من ماله بشرط أن لا يبيع في التركة أو ضمن اجنبى الدين بشرط أن لا يبرأ الميت ولم
يكن الضمان في أصل القسمة أو ضمن وارث لهذا الشرط جازت القسمة لزوال المانع بخلاف ما إذا كان الضمان
في أصل القسمة حيث لا يجوز لبطان البيع بهذا الشرط فكذا القسمة **مسألة** الوارث يطالب بدين لو كانت التركة
بيدة ولو استغرقها دين لا يملكها بآرث إلا إذا أبراء الميت غنمه أو أذاه وارثه بشرط التبع وقت الادعاء أو أذاه
من حال ندم مطلقاً بلا شرط يتبع أو جوع يجب له دين على الميت فيصير التركة مشغولة بدينه فلا يملكها حتى لو نزل
ابن وقتاً ودينه مستغرق فاداه وارثه ثم اذن للدين في التجان أو كاسبه لم يبعه أو يملكه وفيه استغراق تركته
بدين الوارث لا يبيع أرثه إذا كان مبيعاً وارثه لا غير والوارث لا ينفذ بيع تركته مستغرقه بدين إلا برضا غنمه لو
ملكه ونقد بيع القاضي وكذا مولى حجر عن قني مأذون عليه دين محيط ليس له أن يبيع العين ولا يبيع وأما يبيع
القاضي والقباب الدين على ميت بحضرة وارثه أو وصيه يجوز يجوز ولو لم يكن بيد ما تركه أو ينفذ يملك من أخذ
الميت إذا ظهر ولو أكثر وارثه أخذ أرثه فلو صدقة المديني فلا شيء له ولو كذبه حلفه بئاً **مسألة** هل يجزى الوارث على بيع
تركة الدين مع التالكيت في بيع قال لو لم يجر فله وجه وأرن خير فله وجه لقيام مقام موارثه وفيه نظر **مسألة** في بيع
غير مستغرق للمخاض ومن ورثته يبيع حصته حصته من الدين لا يبيع حصته غير الدين لأنها ملك الوارث **مسألة**
إذا الدين لم يستغرق فلو دفعت الورثة إلى أحدهم كراماً من التركة ليقضي دين مؤثرته وهو غير مستغرق فقصاه
حتى لا يبيع منهم حصته منه بعد الدين لا يتم لو دفعوه إلى اجنبى لا دار الدين يكون بيقاً كذا هذا ولو تمسك بالبيع
لو باع أحدهم داراً بغير إذن باقيرهم وكفن الميت جازاً ببيع في حصته لو لم يستغرق التركة بدين فقلت هذا وما قبلها على

سير المحابة

مطلب
غبن خاص

ما يجب الحفظ

مطلد
المسبح
واحد

ان بيع الوارث شيئاً من التركة قبل اداء الدين يجوز لولم يستوعبها **قد** رواه ابو الدرداء في صحيحه
 وكذلك ان بيع الوصي تركته مستقمة صحيح لوجهين وليس للغير ان يابطله **فمن** لو مستقمة فباع الورثة كذا منها مع
 انهم يفتلح في يد المشتري فالحاكم محض ضمن المشتري او البائع ولو انما في يد المشتري لو اتلفه ولا فلا كذا رواه
 الغصب **ابو** وصى بوصاية عليه دين فباع بعض ورثته بعض تركته وقضى دينه وانفذ وصاياه فابيع خسران
 ان يبيعه باس القاضى وقبرها وللوارث ان يأكل ويطاء لوفى غريمها فاذا بردينه ولا وارث سواه وفيها لوباع وارث
 كثير شيئاً من التركة ليس الوصية لنفسه ان كان في يد شئ غير ذلك **طعن** ان يبيعه وينفذ منه دينه وصاياه
 للوصى بيع شئ من التركة لا وارث له الميت ولو فيها ما يقضى به الدين لانه كموصل له **فمن** تركه فيها دين لم ينفذ
 قسمة خزان الغريم فانه باخذ من كل منهم حصته من الدين وهذا اذا اخضع جملة عند القاضى اما لو طرأ حرم اخذ
 منه جميع ما يدين **2** للورثة اخذ التركة لانفسهم ودفع الدين والوصية من مالهم **فمن** لو مستقمة بردين فنفذه ورثته
 لا يتخلص التركة بحرية الدين على قبوله اذ لهم حتى الاستخلاص وان لم يملكونها لاجل الاجل ولو قالوا نؤديه ولم يكن
 ارباب نفذ الحكم ببيعها للدين ولو اذلا عليها فلام استخلاصها باء دينه كله لا بقدر تركته لكن حتى يقضى مولاها ما
ن لو اوارث الورثة اداء دينه ليقضى تركته لم فاتفقوا عليه وتحلوا قضاء دينه وانفذ وصاياه من مالهم فلهم ذلك
 ولو اختلفوا فلو وصى ببيعها لدينه وصاياه لم لا ينفذ الى قولهم **في** جاز لاحد الورثة استخلاص الدين من التركة
 باء قيمته الى الغراء ولو اراء بعض الورثة استخلاص شئ من التركة الورثة متعلق بعين مال الميت وحى الغراء
 متعلق بالثبوت لا بعينه **فمن** لو مستقمة فاحصم في اثبات الدين انما موارثته لانه خلطه فيبيع البيت عليه لكن
 لا يخلط اذ لو فعل لا ينفذ اقرا على الغراء وذكر لو اقر وارثه بان مزاود دية عند ابي قبل قوله ولو كذا لم يخرجه
 لانه كورثه قبل مزاو لم يكن التركة مستقرة اياه المستقرة فلا يبيع اقرا الورثة بوديعة فان ادعى خالاً وصداً الغراء
 او كذا يوجب وقالوا هو لميت او قالوا لا ندرى لمن يوجب للغراء المذموم الوديعة اذ لا تتوافق بين مكمل الوارث فافق
 اقراره في ذلك الخلف لم يبيع ولم يعمل تصديق الغراء اذ لا حكم في التركة وانما لهم استيفاء حقهم منها ولا يخلو الوارث
 لو انكر المأمر وكذا ان عارية وبضاعة واجان ومن وصاياه **فمن** في التركة دين دفع المودع الوديعة الى الوارث
 بلا امر القاضى ضمن **2** ضمن لو مستقمة وهذا اذا لم ينفذ ولا اقله الاخذ واداء الدين منه **فمن** لو ارثه لغيره
 من عليه دين الميت مديونة وصى او لا ولم يوافقها صم ولا يقبض وانما يقبض وصيه ولو ادعى طردون الى الوصى
 يبي او اصلاً ولو وصى فرفع الى بعض ورثته يبي اذ حق حصته خاصة **في** اخذ الورثة لبيع خصماً عن المورث فخاله
 وعليه يقضى **2** حتى اكل الا ان لم يقض حصته فقط واذا ثبت حق الكل وانما ثبت لادعاءه وقضى به انما
 لو ادعى حصته فقط وقضى بها خلا ثبت حتى الباقين **فمن** ادعى بيتا فقال ذوا اليد ان ملكي ورثته من ابي فلو قضى
 عليه لغيره على جميع الورثة فليس لاحد منهم ان يدعي بحقه الارث اذ صار مؤثرهم مقتضياً عليه فلو اعاه احدهم ملكاً قبل
 اذ لم يقض عليه في الملك المطلق فلو اعاه ذوا اليد ملكاً مطلقاً لا ارثاً لا يصير الورثة مقتضياً عليهم فلم يخرجه
 الارث لكن ليس لذوا اليد حصته فيه اذ قضى عليهم **2** ادعى عينا واخص وارثاً ليس ولكل لعين بيع لا يسمع اذ اخر
 الورثة اذ لم يكن بين تركته يتصب خصماً عن مؤثرته في دعوى دين لا عين ولو ادعى نصيبه من عين عند وارث
 فادعى رجل هذا العين يتصب هذا الوارث خصماً اذ يتصب احد الورثة خصماً عن الباقيين لو كان الوارث بين
 جلا ف لا لاجل **فمن** لو قضى دين الميت غريمه بلا امر وصيته فلو قال خذ من الالف التي لفلان الميت على من
 الالف التي لك على الميت جاز ولو لم يقل لك لكن قضى الالف عن الميت فهو مدعي ولا يلف عليه **فمن** اقرا الميت
 على كذا ديناً فرفضه الى وان الميت ملا امر القاضى جاز اذ لا فاله **2** دفعه الى الورثة ثم دفعهم الى دين الميت فجاز

ضمن

يستطيع

من المهمات

لوقد لا تحمى رت الدرس على العلل
مسل للاجتنى ولا تبه اسحقا
لنه كمال الوضوء ٤

وإذا قيمته إلى الآخر
فإنه ذلك لأن حق الورثة

—

אח

بعضه لو لم يكن الميت م

مر! المہمات

三

فحص المسافة خلاف ضمان الالبه والوصي على ما ذكر في تفسرهما اذا الواحد لا يصير ملكا ومثلها فافترقا **ق** لو قضى المودع
دين مودعه بالودعة ضمن في الصحيح **ق** لا يملك الدائن ان يثبت الدين على مدينه ولا على الوصي له ولو انبسط
من يبيع ان يثبت عليه كوصي وارث ثبت له حتى لا يستغنى عنها ولو انكره اربته وجوز تركه بين يدي فلا يثبت له الا لو اجبت
فلا تقبل عليه بين يدي الدائن اذ ليس خصمه في اثبات الملك له ولا في دينه عليه وكبار الورثه غيبه والصغير حاضر فلما قضى
نصبه وكيل عن الصغير ليحكم عليه فيكون ضما على جميع الورثه وذكره الا ان الخريم ياخذ دينه من حصته الا ان يورثه غيره
الكل ما يرجع عليهم اذ احضروا لا يتقدم الدين على الارث وذكره ان القاضي نصبت وصي ليدعي عليه لو وصيته ووارثه يابا
ويكتب في نسخة الوصاية جعله وصيا ووارثه غائب من القاضي وذكره ان لو لم يكن الوارث غائبا في رواية
وكذا لو اقر اكبرا زيد بن علي الخريم اقامه البيئته لثبتت دينه في حق الصغير اذ اقر اكبرا لم يجعل في الصغير ولو اقر
به كل الورثه فاقام المديون البيئته تقبل لا حثا جرح الى الاثبات في حق غيرهم ايضا اذ ربما يغير عن غيرهم في دينه ظاهر
ويؤيد من المفسر له لا يظهر في حقه باقرار الورثه وكذا لو اقر الوصيه فاقام البيئته تقبل ايضا **ق** يتقبل البيئته على
دينه ولو اقر به بعضهم لانه ربما لا يفي نصيب المقي حقه فبا بيئته يقضي حقه من جميع الورثه واقرار الوارث يقتصر على
نصيبه ولا يجوز اقرار الوصي بدين على الوصي الا ان ينفذ مودعه كقضيته على معنى الشهادة **ق** لو قضى وارثه
تركته دينه باقراره دارين لو تضمن له ولو ادها بعضا لم تضمن وثكل الاول **ق** لو ائمت الدارين بينهما
فلا بد من القضاء **ق** اقرت بدين فادعي انما مورثه لا تعمل ولو اقام الدارين بيئته على بيعهم تركه مودعهم وادعيتهما
عليهم فخالوا ان ابانا باع في حيوته واخذ الثمن واقاموا بيئته بتقضي بيئته الدين **ق** وصي وصيه وبنو بغير امر
انما قضى فيما كبر اليتم انكره ما على ابيه ضمن وصيه ما دفعه لولم يجد دينه اذا اقر بسبب الهما في وسو الزرع
الى احبني ولو ظفر غريم لفرغ من حصته له دفعه باختيار بعض حتى سزا الى غيبه فلو لم يكن للزعم الاول بيئته على
الدين ضمن الوصي كل ما دفعه لو وقع بغير حقه **ق** وصي ادى دينه فاكل الورثه لعسل بيئته ولو لا يثبت له حلف
الورثه **ق** وصيته او ورثته نقد وانما كفته من ما لهم يرجع به تركه وكذا ادا دينه وكذا الوالي او الوصي بين
مطلقين بشرائهم بما له نفقه الصغير وكسوته ولوله وصي اجبي فلورثه ادا دينه وتكفيه لله امر وصيه ويرجع الى الميراث
ق الوصي مصدق في كفته حمله قيل موثقل ما يلبس في الاعيان والجمع واما ما تلبس عند رؤيته ابوها وحماتها
ومثل موثقل ما يلبس الله في غالب احوالها **ق** للصغير دين على ابيه فان نفقه عليه لا يبرأ عنه الا اذا التمس دفعه
شره لولاه لا قضى غنه من دين له على اذ المردون لم يصدق في الاداء وكذا الوالي من ثوبه او الجرح من خبثه
من دين له عليه **ق** لصبي بلغ ان يحاسب وصيه هل العفو موقوف ام لا ولكن لا يجزى ذلك لو احتسب فيصدق
مع العفو لانه ادين **ق** ولو ادعي وصيه دينه عليه فحكم بصيب وصيه لفرغ من دينه عليه او دعواه على نفسه لم
لو ادعي عليه وصيته دينه على عن اثباته بخلاف لو قال وصيه له عليه ومن قبل لا يحج القاضي المال من صاح
ولو ادعي سنا بعينه اخيه من دينه وقيل يقول لانه يتحل مال اليتيم وقيل يقول القاضي له اما تبرئه او يعم البيئته
والا اعزك فلو فعله ولا اعز له **ق** الوصي عليه دين دعاؤه الوصي له من الميت سزا دون القاضي حاز وبها خضع
الغني بما يخصه **ق** الوصي الى امراته وعليه مهرها فلا اخذ من الصامت مهرها ولو لم يكن صامت ما عت لم مهرها
ما عواصم ببيع **ق** لو غاب وصيه فباع بعض ورثته الدين مورثه ووصافه فسد البيع لا ولو امر القاضي ومذا
لو مستغفره ولا ينفذ فيه حصته الا ان يكون بيتا حثا من الدار وما اشبهه ولو اخرجهم عن بيتهم تركه
لمعنى من حاله دينه على مورثه ورثته لم يجر الا ان يرضى غنا له لودينه مستغفره ولا حاز دون مديونهم
بيعا لا نصبهم ولا ترك صغيرا وكبارا فملكها ران باءكلوا ولو اطلقوا احدا او اهدوا اليه فله اكله وقال ابو النضر

لا يملك الدائن ان يثبت
دينه على مدينه
دعوى الدين على
المدينه

مسألة
المسح
واحدة

مسألة الوصي

لو كان بعض الورثه
من مال يبيع بالتركه
وليس مطلق

مسألة
حاشية الوصي

لكبير ان ياكل بقدر حصته ما كان ويوزن فيسكن الدار ولوله غنم لا يصح دفع ثمنه منها ما كل **ق** مات
عن اخ واحد وام فللمراة ان تساوي قدر الثمن مما كان ويوزن لهما سواء لشركه ولا احد الشركاء في الورث
اكله باحاجة **ق** لو ادفعوا وطحا وسمننا بين ورثته وفيهم صغار وامراة فلهم اكل ذلك بينهم ومن
كان منهم كبيرا اخذ حصته ولو نوى بعض المال والفق الكبار بعضه على الغنم وعلى الصغير رفا لوي
جوه على كلهم وما انفعه الكبار ضمنوا حصته الصغار ولو انفق بلا امر القاضي او الوصي ولو ادعي
حبس لهم الى نفقه مثلهم **ق** لو ترك طحا ما او ثوبا فاطم الكبر الصغير والبنة الثوب وليس الوصي لم يفر
استحقاقا خلاف الفقهاء ولو ترك ودايع واموالا فقتضها بعض ورثته ولم يامر بقتيمه ولا الحاكم لم يقتض
استحقاقا لودينه محيطا اذ ليس له حوط فصر في قبضه الى الحوط لا الى الملك اذ لا احاطه بنا في الملك فلو
لم يكن عليه دين ضمن حصته باقهم لو كانت المركبة في موضع لا يحا فاعلمها ضمن قيا سالا استحقاقا
صحن لولا دين الا اذا صعدا ضرور فكلون باقهم صغارا عاجزين عن الحوط لم يقتض **ق** ولو كان مال الميت
وما عند الميت من الودائع كلها ودعه عند رجل او دعهما الميت ودينه حوطا له اولاد من عليه فخره المودع
الى بعضهم بلا نصيب من المودع والوارث فرق بين مديونيهما لو كانت الاموال في منزل الميت فاخره
بعض ورثته لو اخذ الودائع من منزله ليرد ما على من كانها حيث لم يفرط استحقاقا وصحن للاجبي بكل
حال الا اذا كان ملقى على قنارح الطريق فعصته للاجبي لا يضمن **ق** ادعي عليه رجل دينا او ودعه والى
مهره ليس للوصي اداء الدين والودعه الا ان يثبت عند الحاكم وانما المهر جعل تحت الى مهر مثلها لنهاية النكاح
وقيل لو نوى لها عن غيرها قدر ما جرت العادة في النكاح وبصدق فيه ورثته وفيها حقة امراته ولو ائتم الوصي
نقد الوصيه واليتيم ثم دفع من عنده في الوصيه وبقعه اليتيم يوجب ان يبرأ ان شاء الله وقيل انما يبرأ
لو اشهد فيها وصي عليه ومن لم يثبت يبرأ بتفقد وصاياه وادعي دينه او يقول اقصى من مالي لاربع **ق**
انك الوصي مال يتيم فيخرج ثم وضع مثله لا يبرأ الا ان يكتفي بدينه الله والوصي ضمن دين الميت بعد
بلوغ ابنه ولو ناله بعد لم يجز حصته بعد ذلك **ق** لو خرج من الوصاية بعض دين اليتيم مع ولو وجب بعد
الوصي عقد لا يرجع فيه الحقوقي الى العاقد ولو نزل الوصيه بعد لا يرجع فيه الحقوقي الى العاقد فلا يبرأ
المردون **ق** اثبات الورثه لا يصح ما لم يثبت جهة الارث ولا اقام بيئته على انه اقر انه ابني يقبل البيئته
البني باقراره ولو ادعي اني وارثه لاني ابن اخيه لا ب اقام بيئته والقاضي يسأل جهة من ادعى كره
وارث استحقاقا لو استحقا من المورث انه وارث لا يقبل ولا يثبت باقراره ورثته لجد الشئ العبر
ق ان بينه الارث لا يسمع الا على خصم ومورث او وارث او مديون او وصي له ولو احضر رجلا ليرد
عليه حقه الا بيمينه وهو يقر به او لا فله اثبات نسبه باليمين عند القاضي بخلاف ذلك الرجل ومن ادعي على
مالا ارثا عن ابيه فلو اقر به امره بالوفاة اليه وليس ذلك حكما من القاضي على الاب حتى لو جاز حثا ياخذ
المال من الدافع فيخرج مديون الابن ولو انكر دعواه قيل لا يخلو على العلم بانه ابن فلان دانه مات ولكن
يقال لانه من اقم بيئته على موت ابيه وانه وارثه والصحيح انه يحلف على ذلك كالوكاله فلو حلف فلان ان اقامه
البيئته على موت ابيه وانه وارثه ولو نكل يصير قرا بيب وموت فصار كما لو اقر بها صريحا وانكر المال ولو
كان كذلك لا يحل القاضي الا ان خصما في اقامه البيئته على اثبات المال ولكن يحلف خصما في الحلف على المال اذ
فيه فحلفه على المال بيب **ق** ادعي على جماعة الى زواج اخنكم ومي فانت وتركها بيدكم فادفعوا حصتي وانكروا انكم
قيل المديون منها ببرا زوي خود رست كيت فاقاضي ياخذ تركه منهم وبعضا يبرأ عدل حتى يظهر المحضي فلو اقام

نفقه ملكا في تفسر
وانما يورث على
مقتضى

مسألة
دعوى المرأة
على الميت

اثبات الورثه

عليه ان يتركه الميراث الى وراثته وانتهى على نفسه انه قبض منه جميع تركته والى ذلك ولم يبق من تركته قليل ولا كثير
الا استوفاه ثم ادعى دارا يدعى الاوصى انها من تركته والى ذلك ولم يقبضها قال اقبل بيئته ارايت لفرق
قد استوفيت جميع ما ترك والى من دين على الناس وقبضت كلهم ثم ادعى على رجل دين لا يبيعه ثم اقبل بيئته واقبض
له بالدين وقبضه على وصية على رجل دين الميراث فقال المدعى قبضت الميراث وبقيتي خيب قبضتي عليه يدفع الدين
فقبضه الوصي وادى منه الدين وانفذ وصاياه ودفع ما بقي الى وراثته ثم اقام المدعي بيئته الا ان الميراث الى الميراث
فلو انفذ وصاياه ودفع دينه باقى القرض لم يدفع الخرم على الوصي بالوصية ولا بد من دفعه عن الميراث ولو لم
يغير امر القاضى رجع الخرم على الوصي بكل ما اداه ويرجع الوصي على من دفع اليه وقبضه ليدفعه فوات وله
وصى وابن كبير قال يكون الوصية يدبره ولو قال انه من اذ اراى وقال الوصي بل هو لفلان كانت وصية
بيد ابيك ولي بيئته قبض بيئته ويكون بين فلان المدعى وقبضه رجلا ما لا وقال ان من دفعه الى ابى
فدفعه اليه ولو وارث غيب ضمن نصيبه ولا يكون بهذا وصيا ولو قال فادفعه الى فلان غير وارث ضمن له دفع
اليه وقبضه الى رجل اباى وقال ان فلانا مات وادعى الكيل فخر راعه مئة فامس ان نصيبا رب لها ولست له
صفا وكبار فضاء المال وقال اكبر لم يؤمن الكيل فلو لم يبين على الوصية ضمن حصته الكبار لا الصغار ولو
ج لا ضمان عليه وان لم يبينه لم يضمن شيئا من قبل ان امر ليس بنا فذو المال والذى يثل به ضمان المال والوصى
الاول اذ لم يقبل اليه وقبضه لفلان لا يبرجل نقدا او عقارا او غنما فادعى رجل ان ذلك له او غيره الميراث
او غنمه منه الميراث وصدره ذو اليد بذلك وبانه لا يعلم الميراث لفلان وارثا او ترك غنا بيا فان القاضى
لا يدفع الى المدعى شيئا باقرار ذى اليد ويجعل في بيت المال بعد التلويح والانتظار وليس له علم
الفصل التاسع والعشرون في اقرار احد الورثة بدين او بوصية او بوارث آخر
ادعى على ميت حقا او دينا كان له من اقرار الورثة به لزمه في حصته حتى يستقرها اذا اقر على نفسه وفيه
الورثة على حقوقهم اذ لم يصح اقراره عليهم كذا ذكره **ص** في رداه عن اقرارها ولم يشر لها احد
سواه وصى ان بعض القاضى على ميراث الوارث والمال لغيره ميراث مسلم **و** وصى ان احد الورثة لوارثين ثم
شهدوا وتوكلوا ذلك الدين ليعمل شهادته الميراث في نصيبه بمجر اقراره لم يعمل شهادته لما فيها من دفع
المخرج قال وسبق له محط صدق الدواة في موضع آخر قال **خ** قال شاكنا من رادة شاكنا لا شرط في الكسوة هو
ان يقضى **خ** سعى للقاضى ان سأل المدعى عليه هل مات مورثك قال نعم **خ** قال عن دعوى المال فلو اقر
وكذبه لعمته الورثة ولم يقض ما اقران حتى تشهد ميراث الوارث واجنبى به تقبل وبعضه على جميع الورثة وشهادته
بعد الحكم عليه باقراره لا يعمل ولم يعم البيئته واقرب الوارث او بكل في طامه الوارث ما خذل الدين
حصته الميراث لانه متى بان الدين لعدم على ارثه قال **ف** موالى الناس ولكن المحتار عندي لمرده بالحصة وهو
قول الشعبي والحنى البصرى وما كرم وانى الى لى وسفان التورى وغيرهم ممن بالعموم وهذا القول اعزل
والعذر من الضرر **ف** ولو لم يقر احد الورثة لا بالحصة وفاق **ق** ما خذ بالحصة لو طعنهم حمله عند القاضى وانما اذا
طعن باحدهم باحد من جميع ما في **خ** التركة لو لم يقر احد الورثة وان شئت غريم دينا على احد الورثة سعى الى خسر
نصيبه وبعضه بالحصة وليس له سعى بصيب غريم للدين لانه ملك الاخر ولو اخطأها الدين لا يمكن الوارث بغير
الا برضا الغريم حتى لو باع لا ينفذ ادعى بعض الورثة دينا على مورثه وصدره بعض البعض وان كان بعض فانه يجر
من نصيب من صدره بعد ان يطرح نصيب المدعى من ذلك الدين كذا **ص** في **ق** اقرار احد الورثة بدين

قال في نسخة من جامع ما ذكره والى
من ان على الناس وقبضت كلهم ثم ادعى
على رجل دين لا يبيعه ثم اقبل بيئته واقبض

مسألة
المسألة
واحدة

عليه ان يتركه الميراث الى وراثته وانتهى على نفسه انه قبض منه جميع تركته والى ذلك ولم يبق من تركته قليل ولا كثير
الا استوفاه ثم ادعى دارا يدعى الاوصى انها من تركته والى ذلك ولم يقبضها قال اقبل بيئته ارايت لفرق
قد استوفيت جميع ما ترك والى من دين على الناس وقبضت كلهم ثم ادعى على رجل دين لا يبيعه ثم اقبل بيئته واقبض
له بالدين وقبضه على وصية على رجل دين الميراث فقال المدعى قبضت الميراث وبقيتي خيب قبضتي عليه يدفع الدين
فقبضه الوصي وادى منه الدين وانفذ وصاياه ودفع ما بقي الى وراثته ثم اقام المدعي بيئته الا ان الميراث الى الميراث
فلو انفذ وصاياه ودفع دينه باقى القرض لم يدفع الخرم على الوصي بالوصية ولا بد من دفعه عن الميراث ولو لم
يغير امر القاضى رجع الخرم على الوصي بكل ما اداه ويرجع الوصي على من دفع اليه وقبضه ليدفعه فوات وله
وصى وابن كبير قال يكون الوصية يدبره ولو قال انه من اذ اراى وقال الوصي بل هو لفلان كانت وصية
بيد ابيك ولي بيئته قبض بيئته ويكون بين فلان المدعى وقبضه رجلا ما لا وقال ان من دفعه الى ابى
فدفعه اليه ولو وارث غيب ضمن نصيبه ولا يكون بهذا وصيا ولو قال فادفعه الى فلان غير وارث ضمن له دفع
اليه وقبضه الى رجل اباى وقال ان فلانا مات وادعى الكيل فخر راعه مئة فامس ان نصيبا رب لها ولست له
صفا وكبار فضاء المال وقال اكبر لم يؤمن الكيل فلو لم يبين على الوصية ضمن حصته الكبار لا الصغار ولو
ج لا ضمان عليه وان لم يبينه لم يضمن شيئا من قبل ان امر ليس بنا فذو المال والذى يثل به ضمان المال والوصى
الاول اذ لم يقبل اليه وقبضه لفلان لا يبرجل نقدا او عقارا او غنما فادعى رجل ان ذلك له او غيره الميراث
او غنمه منه الميراث وصدره ذو اليد بذلك وبانه لا يعلم الميراث لفلان وارثا او ترك غنا بيا فان القاضى
لا يدفع الى المدعى شيئا باقرار ذى اليد ويجعل في بيت المال بعد التلويح والانتظار وليس له علم
الفصل التاسع والعشرون في اقرار احد الورثة بدين او بوصية او بوارث آخر
ادعى على ميت حقا او دينا كان له من اقرار الورثة به لزمه في حصته حتى يستقرها اذا اقر على نفسه وفيه
الورثة على حقوقهم اذ لم يصح اقراره عليهم كذا ذكره **ص** في رداه عن اقرارها ولم يشر لها احد
سواه وصى ان بعض القاضى على ميراث الوارث والمال لغيره ميراث مسلم **و** وصى ان احد الورثة لوارثين ثم
شهدوا وتوكلوا ذلك الدين ليعمل شهادته الميراث في نصيبه بمجر اقراره لم يعمل شهادته لما فيها من دفع
المخرج قال وسبق له محط صدق الدواة في موضع آخر قال **خ** قال شاكنا من رادة شاكنا لا شرط في الكسوة هو
ان يقضى **خ** سعى للقاضى ان سأل المدعى عليه هل مات مورثك قال نعم **خ** قال عن دعوى المال فلو اقر
وكذبه لعمته الورثة ولم يقض ما اقران حتى تشهد ميراث الوارث واجنبى به تقبل وبعضه على جميع الورثة وشهادته
بعد الحكم عليه باقراره لا يعمل ولم يعم البيئته واقرب الوارث او بكل في طامه الوارث ما خذل الدين
حصته الميراث لانه متى بان الدين لعدم على ارثه قال **ف** موالى الناس ولكن المحتار عندي لمرده بالحصة وهو
قول الشعبي والحنى البصرى وما كرم وانى الى لى وسفان التورى وغيرهم ممن بالعموم وهذا القول اعزل
والعذر من الضرر **ف** ولو لم يقر احد الورثة لا بالحصة وفاق **ق** ما خذ بالحصة لو طعنهم حمله عند القاضى وانما اذا
طعن باحدهم باحد من جميع ما في **خ** التركة لو لم يقر احد الورثة وان شئت غريم دينا على احد الورثة سعى الى خسر
نصيبه وبعضه بالحصة وليس له سعى بصيب غريم للدين لانه ملك الاخر ولو اخطأها الدين لا يمكن الوارث بغير
الا برضا الغريم حتى لو باع لا ينفذ ادعى بعض الورثة دينا على مورثه وصدره بعض البعض وان كان بعض فانه يجر
من نصيب من صدره بعد ان يطرح نصيب المدعى من ذلك الدين كذا **ص** في **ق** اقرار احد الورثة بدين

لو كان

فسخه لا لباع الا برضاه وهو قول حسن **ط** عن بعضهم لو كان الشرط للمشتري فله فسخه كخصه لا لآخر بل برضاه
ولو لباع ففسخه كذلك وفي قولهم في البيع الفاسد لكل منهما فسخه كخصه لا لآخر اذا كان بعد القبض
وقبها لم يفسخ احدهما وعلم به القاضي فله فسخه **ش** لو رده مشتريه على باعه الفسخ البيع على اى وجه رده عليه
بيعه او هبته او صدقة او عارية او وصية اذا رد وجب عليه فسخا اى وجه رده يقع عن الواجب ففسخه الحواك
والودائع وكذا لو باعه من وكيل البايع بتراه وسلمه بركى من ضمانه **فصل** لو رده عليه بوجه من الوجوه
كدهن وغيره ووقع يد البايع بركى وكذا في بيع موقوف بان غصب قنا فباعه من رجل ثم شره غاصبه
بأقل مما باع يكون فسخا للبيوع الاول والزيادة للمشتري لا لخاصه ولا مالكة وعن ثم شره بدهن فاسدا
ثم باعه بدينار من بايعه يكون فسخا اذا قبض لا قبله **ز** لو قطع ثوبا شره فاسدا ولم يخطه حتى اوذعه
عند بايعه يضمن نقص القطع لا قيمته لو صوله الى ربه لا قدر نقصه فوقع عن الرد المسمى قال هذا التعليل
اشارة الى ان المبيع بغير فاسدا اذا نقص يد المشتري لا يبطل حقه في الرد اذ لو بطل لما كان الرد مسمى عليه
ولو باعه بغيره فاسدا الى بايعه فلم يقبله فادعاه مشتريه الى منزله ففسخه لا يضمن وكذا الغصب ولو وضعه
يدى البايع او غاصبه بين يدي مالكة فلم يقبله فحمله الى بيته ففسخه وقيل لو كان الفساد وقا قيا فحوار كما
من ولو خلا قيا فجار الى باعه فلم يقبله فحمله الى بيته ففسخه **و** لا يصح ان يرد الا وجهان الاول هو وضعه فانه يفسخ
اذ يصير غاصبا مبتدئا اذ الرد يتم بوضعه وان لم يقبله فاذا حمله الى بيته بوجه غصب ثانيا بخلاف ما اذا
جاءه ولم يفسخه بين يديه اذ لم يتم رده **ف** شره من غير ذى اليد يقبض وسلم القين اليه ثم خاصم المشتري ولو
فاجز منه هبة او صدقة او شره او وصية او غصب او نحو فليس على القين سبيل للزعم ان القبض مسمى
بجهة الشره فوقع عنها اذا المشتري بجهة شره عن جهه المشتري ولو اوقعه الموقوف بجهة لفرى او رده من المشتري
سمن ان المشتري اذا وصل الى مشتريه بجهة وصوله بجهة الشره وصل اليه من جهة البايع او من جهة غيره
وسدائى الف ما ذكره الاصل اذ ذكره بوضع حقه ان المشتري بجهة الى المشتري بجهة لفرى انما يعتبر واصل بجهة
مستحقة لو وصل اليه من المشتري عليه اما اذا وصل من جهة غيره فلا حجة ان المشتري فاسدا اذا وصل المشتري
من غير بايعه او باعه ففسخه ذلك لرجل من البايع الاول وسلمه لا يبرأ المشتري عن قيمته لم يبرأ من اصله
الى البايع بجهة المستحقة لما وصل من جهة لفرى والمهر لو عينت فوهبة من غير زوجها وموهبه من زوجها
والمسلم لا يرجع عليه بغيره **فصل** باعه حيا ثم ارباع باعه ثانيا من المشتري بغيره فاسدا يفسخ البيع الاول
اذ الفاسد مسمى بالصحة حتى الاحكام ولو كان اثنا في صحته يفسخ به الاول وكذا امدا فلو باعه بوجه
من متاجر بغيره فاسدا يفسخ الاجارة كما في البيع الصحيح **س** فسد بيعه الى حصار ودياس فلو اسقطا
الاجل قبل حيا او اقبلت جارية عندنا خلا لفرى ففسخا **ص** لو باع قنا بالف درهم وطل
خمس ثم ابطا الحيا لم يعد جازا **غ** غصب قنا قيمته الف فرادت حتى بلغ الفين شره غاصبه شره فاسدا
فلو وصل اليه بعد الشره فخلية الفان ولو لم يصل اليه حتى مات فخلية الف اذ زيادة الغصب امانة **ح**
قبضه بشره فاسدا ثم باعه من غيره ثم قال البايع لمن يري انما بجهة مثل قبل ان قبضه من الاول
فسخ عقده وكذا به المشتري انما صدق انما لا البايع وقبض انما يفسخ البيع الاول **هـ** الاجارة تفسخ بالشرط
لانها كالبيع الا يردى انما يقال ويفسخ **س** كل جهالة تؤثر في البيع تؤثر في الاجارة ويفسد به العقد سواء كان له
في الاجارة او المدة او العمل المتأجرة عليه ويجب اجا المثل فاسدا ولا يبرأ المشتري **ز** الاجارة والمسمى
الاجر والايام بالعاما بلغ اذ المدة لما شرط على المتأجر صارت من الاجر في كل الاجر **ح** استاجر بيتا بغيره

ما

مطله
المسح
واحد

اذا وصله

مطله
الاجارة الثالثة

مطله
اذا شرط
المدة على المشتري
كانت الاجارة
فاسدا

وسكنه ولم يدفع الثمن حتى هلكه يد يجب اجرة مثله بالعاما بلغ **س** ولو ارضا بغيره ففسخه ولو لم يفسخ
القول الى الموجه حتى هلك او هلكه فخلية اجرا مثل لتعلق الاجارة بعين ذلك فلما هلك قبل قبضه انتقض
العقد كما لبيع فوجب رد منفعة الارض فلما عجز عنه لزمه قيمته **د** لا يجب للاجر في الاجارة الفاسدة لمجرد عجز المشتري
وانما يجب حقيقة الانتفاع بشرط ان يوجد التسليم الى المتأجر من جهة الاجارة الفاسدة لمجرد عجز المشتري
في الاجارة العجيبة يجب لمجرد التمكن من الانتفاع بشرط ان يوجد المدة في مكان اضيف اليه العقد فلو استاجر
دائمه يوما ليركبها ففسخه بغيره ولم يركبها حتى مضى اليوم لزم الاجر لتمكنه من الانتفاع في المكان اذ اضيف
اليه العقد وهو المصروف ليركبها خارج المصروف المسئلة بما لم يجب لفقد المكان اذ لا يمكن الركوب خارج
المصروف والدائمه بغيره فلو مضى بها الى ذلك المكان ولم يركبها حتى مضى اليوم لزم الاجر لما مضى فلو ذهب بها الى ذلك
المكان ولم يركبها لم يلزم للاجر لفقد المدة المقرض دارا المقرض او استعمل جازا يجب اجرا مثل اذا سكنه عوضا
عن نوع القرص لا جازا ولو بيع المقرض الجازا منعه الصورة الى الشرع فمن لزمه يد باجارة فاسدة وكان
امانة في الف بغيره ففسخه ولو كان بدل الاجارة المحرم شيئا لا قيمة له لم يجب للاجر ويحرم احكام القرص في كل باب
ذكر المتأجر اجارة فاسدة لا يمكن بيع الدائمه الى الشرع ولا دفع الارض الى غيره من رعية سواء كان الذر من
جهته او من جهة البايع **ز** قيل ليس للمتأجر فاسدا ان يوجع من غيره اجارة صحته استدلالا بما ذكره من بيان
الى رجل ليكنه ويرقه ولا اجله فاجز من اقر اجارة صحته فخر من سكنى انما فسخه انما يفسخ ويكون
بمنزلة الغاصب ولو كانت الاجارة النائمة صحته لم يكن بمنزلة الغاصب وقيل لا يمكن اجارة صحته لكن لو لم
يسكن الاجر كفا صوب وقيل يمكنه بعد قبضه كمشتر فاسدا الى البيع جائزا وسواء فهم الا ان الموجه الاول يقبض
الثانية بخلاف البايع فاسدا اذ للاجارة نفس بغيره لا البيع ولم يمكنه في مسئلة المدة اذ المدة مسمى على وجه المدة
لا على وجه الشرط وكان عارية والمتأجر لا يمكن للاجارة ولو استاجر فاسدا وعجل الاجارة ولم يقبضه حتى مات
الموجه ومضت المدة فاراد المتأجر ان يجس البيت الاجرة لم يسد ذلك في الاجارة ففي الفاسدة
اوى ولو عجزوا المتأجر صحته او فاسدا فله اجرة كالمسح لاجر عهده وموافق بغيره لومات الموجه وتامة باعه
اشارة فلو باعه الموجه مدين الفصلين بعد القبض بغير البيع لكن لا يفسخ من يد المشتري ولو رضى
بالبيع ومنه نظره **فصل** **س** ولو رضى في ارض استاجر فاسدا ثم باعه الموجه بغير رضاه سعى ليركوز اذ لكل
منها حق الفسخ كخصه لا لآخر فلا يفسخ من يد حتى يصل اليه الاجر لو عهده ولا يفسخ لكل منهما فسخ **ط**
كالبيع **ج** في الاجارة الطويلة لو فسخ احدهما في ملك الخيار بغيره ففسخ الاخر لم يفسخ عند قسمة ما لم يعلم الاجر مدة
الخيار او المدة كخصه منادى **د** انما له الخيار وشرط في البيع مواعيد العلم لا الفسخ كخصه حتى لو علم الاجر في المدة
صح الفسخ رضى او لا خسر ولا وان لم يعلم حتى مضت المدة يفسخ البيع اذ البيع تم بمضى المدة والفسخ لم يطل
لان صاحبه لم يعلم **ع** يفسخ في الاجارة الطويلة بقول سقى في الفسخ **فصل** الموجه لو فسخ الاجارة في الايام
المستثناة فلا علم الاخر جازا بالاجارة اذ من ادخل من العقد فكل من احتسنا الا فسخا **ح** اذا قول بعضهم وعند
اكثرهم شرط علم الاخر كما في البيع عند ما وبه اختلف **ز** لو فسخ الموجه بغيره علم الاخر لم يفسخ الا بطل الحق ولو
فسخ المتأجر بغيره الموجه جازا اذ اطل حق نفسه وقيل يوجب الموجه المتأجر بالفسخ بغيره بغيره والصحة
الموجه يوجب بغيره بالفسخ حتى لو فسخ الوكيل كخصه المتأجر جازا فلو شرط العقد ان لا يفسخ الا بغيره ففسخ
يفسد العقد اذ شرطه لا يفسخه العقد وقيل لا لا يفسخه العقد **ح** كل من يملك العقد عند كل من يملك
منها فسخه عند تمام رأس الشهر ولو فسخ احدهما بغيره الاخر لم يفسخ عند ذلك وعند من الاخر انه لم يفسخ ولو

مطله

بيع الاجارة
الطويلة
المدة المدة
العالم

اجر

مطله
الاجارة الثالثة

مطلوب
في وجوب أو التعلل
في المزارعة

مطلوب
المسح
واحد

الخارج وقد فسدت فيجب الجرم عليها ولو فسدت والبذر لو احدث العمل والارض لا يخرج فالحاج للرب البذر وعليه الجرم
ارضه وعمله والاصل وجوب الجرم عليه المزارعة حديث الغد ان قال جاسد اشترى اربعة نفق على عهد رسول الله
صل الله عليه وسلم وقال احدهم في البذر وقال الاخر في العمل وقال الثالث في القدان ومن لم يسم البقر مع الاله وفي
الاربعة في الارض ففقد رسول الله صلى الله عليه وسلم لصاحب القدان اجرا مستحي ولصاحب العمل زرع مما في كل يوم اذ
كان اجرا مثله والحق الزرع كله للرب البذر والحق رب الارض بزرعه انه لم يجعل ثمنه في البذر ولم يضمن ثمنه في
العمل ولا شك انه يضمن له باجر مثل الارض وعلى هذا لو فسد جرم لصاحب العمل اجر مثل عمله لو عمل يقوم بثلث
لهم غير اجر لا يتعلل عليهم اليه وهذا قول الكل وهذا الحديث يدل على ان المزارعة لنفس البذر فاسد قالوا
البيع بعض الخارج بطر استيجار العمل ببعض الخارج واستيجار الارض بجزء فان السنة وروى فيها الجرح
تمسح الى جرمين وهذا يدل على ان في المزارعة الفاسدة الخارج للرب البذر لخصه منه في بيع هذا الواحد جرح
ارض وجعل في اربعة على ان البذر من احد وما دال البذر والعمل من آخر فسد فالحاج للرب البذر وعليه اجر ارض
وعمل ويبقى وعلى هذا كل ما لا يجوز اذا كان واحدا فكذا لو اشترى ولو دفع بذر الى رب الارض لبيعه فخرج فخرج
نصفان فسد كما وكذا في لو كان البذر والحق من واحد والارض من واحد والعمل من ثالث لو كان البذر والارض
من واحد والبيع من آخر والعمل من ثالث لم يخرج المزارعة لانها استيجار واستيجار البيع بعض الخارج لم يرد به خلاف
استيجار الارض بعض الخارج حيث كوز لورود الارض ثم اذا فسدت في حصة البقر لفسد في حصة الارض والعمل
لو وجد المفسد في البقر غير مذهب ستم ان فساد البعض لا يشترط الكل كما لو اسلم برأيه شعير وزيت لم يفسد السلم
في حصة الزيت وبما فرق بين المستلزمين بان مفسدا سمي بالبيع فوجب الجرم المثل وان دراهم او دنانير او اطنان
من وجب فيها الدراهم او الدنانير يفسد اذا خالف بعضه العقد وهي شركة الخارج ثم اذا فسدت فالحاج كله للبذر
محله اجر مثل العمل لصاحب العمل ولو دفع بذر في اربعة فسدت عند ستم وكان ستم نقول او لا كوز والحق ستم قاس
على المصاير فحق دفع البذر كدفع الدراهم **حق** عن ستم لو دفع البذر في اربعة ملا ارض كوز فالبذر كوز باربعين المصاير
ولم يجر عند ستم وقال جرمين سماعة يجزئني قول ستم وان حن دفع ارضه في اربعة على ان الخارج نصفان فالمسئلة
وجرمين اما للرب العامل او للرب الارض وكل وجه على ثلثة اوجه سكتا عن شرط البقر او شرطه على العامل او على
الارض ولو شرطه على العامل او سكتا فالبيع على العامل اذا ثلثة كان للبذر وللرب الارض ولو شرط البقر على رب
الارض فلو كان البذر له كوز لا للعامل وعن ستم جواز ولو شرط ان يدفع رب البذر بذر نفسه اما كان رب البذر
خلاف ما لو اقر من رب الارض بذر من العامل اذ لا يؤدي الى قطع الشركة فان الخارج بينهما نصفان والحق كذا
فعل على هذا ففسد والخارج سهمان نصفان حكم البذر وليس للعامل على رب الارض اجر لعله في المشتور له وجب
العامل اجر نصف الارض اذ استوفى ثمنه وكذا لو كان البذر لثلاثة لاجرمها وثلثة الارض بينهما بذر
فسد لثلاثة من شرط الاعان في المزارعة وكذا لو جعل الرب سهمان نصفين فسد ولو دفع ارضه على ان يعمل المزارع
البدور والارض ستمها مدين بذرهما نصفين على ان الرب بينهما نصفان جاز اذ نصيب كان قال اربع نصف
ارض بذر كل على ان الخارج كله ومذا جاز وان اربع نصف ارضي بذر كل على ان الرب كله في مزارع جاز
وليس مزارعة حتى تعال شرط فيها الاعان ولو شرط ان يعمل مع العامل من رب الارض على ان الرب بينهما اثمانا
جاز سواها على الفين دن اولاد هذا استيجار العامل بعض الرب وقد وجد الحكمة اذ ما في بدقته ليس في بدوله
ولو كان للرب العامل لم يخرج هذا دفع الفين والارض من اربعة وان لم يخرج **صل** ان شرط عمل من رب الارض مع العامل
كشرط البقر عليه وقد مر انه اذا شرط البقر رب الارض ان كان البذر من جهة كوز لو كان من جهة العامل ولو

فوق

رب الارض عمل نفسه مع العامل لم يخرج سواء كان البذر له ولا على رب الارض او لا لانه شرط على العمل بالتحليله ولو كان
المزارع رب الارض او بقرته حازم ان المزارع للرب البذر في الفاسدة فلو لم يزل الرب الارض طالب له قد بذر ولو كان
البذر للرب الارض فحق المزارع العمل برأيه فخرج المزارع الى آخره فخرج فخرج لا قل من نصيبه جاز لا لولا كثر
ويبقى المزارعة من رب الارض والمزارع الاول على الشرط ومنه خلاف المصاير فانه لو دفعه بكثر من نصيبه بخر
فصل قال ابن ابي عمير ان سالت عتيا الرازي عن الفرق بين المستلزمين فقال ان فيما تقدم بتصنيفه ما يدل على
فيها ليجع عنها مفسدة المستلزم وفي المزارعة الفاسدة والجائز الغلة لانه في يد المزارع وكذا في العامل جاز
او فاسدة كذا في **س** وفي **ف** اذ اقصا المزارعة في سقي الارض حتى يهلك الزرع فمن في المزارعة الصبي لا يملك
نقطة دفع كرمه معاملة على ان يرد الكرم اليه بعد تمام المدة بوث نيدح بنفسه لانه شرط لا تقتضي ولا حرمها فيه دفع
ومو نظير من اجر ارضه لغيره ويشتبه اي يرد ما ملكه من الصبي على الاثكار بعد دعوى فاسدة لم يخرج ولا يملك
الصبي على الاثكار من جهة الدعوى اذ الموعى باخذ ما يخذ في حق نفسه بدلا عما ادعى او عين ما يدعى فلا بد من صبي الدعوى
حتى يثبت في حقه **نقطة** اختلف المشايخ في جواز هذا الصبي على كل منهما فصح الصبي الفاسد **س** الصبي على معلوم
او مجهول على معلوم بطل وعلى معلوم جاز كصبي على معلوم مع من يدعي في ان نصيبا مجهولا لانه لا يبراه عن الدعوى والبراه
عن المجهول يجوز **ف** لم يخرج الصبي عن اعيان من مملوغة والموعى ما يدرى ما ملى وكلها بيد المزارع علمه جاز غير خلافه لا في حق
بنه على ان البراه من الحقوق المجهولة جاز عندنا لا عند **حق** البراه عن ديون مجهولة جاز لا الصبي عن اعيان مجهولة
اذ فيه معنى البيع ومو على نصيبه اياهم والان التركة لا يخرج عن دين فيقضي الى تملكه ممن ليس عليه ولا اوجه له هذا
الصبي كوز الجاهلة لا يفتن الجواز لو فتحت التسليم ومنها لا حاجة الى التسليم اذ التركة بيد من وقوله التركة لا يخرج
قلنا هذا وقتهم وبم لا يفسد اذ لو اعتبر الوعم ماض عود في العالم **حق** او في حقه دار بيد الدار فضا له احدهم
ليكون له خاصة وهذا على جواز البيع في المجهول بل يقطع الصبي **ف** ادعى دارا فأنك ثم اصطلح على ان يدفع عليه المثل
كذا دينار او ياخذ الدار جاز **ص** صانع عن قرضه على بعض الى اجل جاز لا لاجل الاية الاثكار المصاير به كسب
في حق الشفعة والرجوع في رجوع وخيار روية وعيب ورجوع بعضا ن عند عود الرجوع وعيب خلاف المصاير عنه عن
الكار لا لان يرجع الى تصديق الموعى او برهين المدعى فيصير كصبي عن اقرار كل صبي وقع بغير صبي فالاول اصح والآخر
بطل ولو كان شرا بعد شرا فاكثا حتى وان كان صبي ثم شرا صبي الشراء وبطل الصبي وهذا الصبي لا يفتن الصبي بزرعه
اذا كان الصبي من جنس حقة فصالح باقل منه ثم نقاسنا الصبي الصبي لاسف الصبي الاول لانه استأوا والتا فضا
لا يفتن وقيل كان الصبي عن الكار يفتن لانه صبي عن الدعوى فلم يكن اسقاطا فيفتن **صل** المشرى صالح
الشفيع بطل الشفعة بلا بدل اذ لا قيمة لتسليم الشفعة **نقطة** الاجر لو قال للمتاخر بغير فسخ الاجارة بكل دينار كبر
وابطل حتى حبس ففعل بطل حتى الحبس ولا يخرج اخذ ونا لانه صبي لاعتيا من وكان كرشوع ومو نظير صبي الكفا
والشفعة وخيار العتي وقسم المواة وخيار الشرط وخيار البلوغ في فسخ العود كلها بطل حتى ويرجع الدار بما دفع
ش صبي كليل بنفسه لاسف كذا قاله لم يجب المال وفي سقوط كفا لانه رواية **س** انه كوز ولو كفل بنفسه ومال فضا
شرط البراه من كفا لانه النفس برك **نقطة** اخذ ارق مال غني فضا له حتى كف عن دفعه الى رب المال بطل وكذا لو صاير
الارق مع رب المال بطل وبيراه عن الخصومة يدفع السرقة الى مالكها للاعام او القاضي لوصاير برك رب الجرم ليجز
عنه لم يخرج ولما اخذ ما دفع ولو وجب عليه اللعان فضا لها على ان لا يطالبه باللعان بطل وعنف بغير اللعان
بالحل وقيل خاير الصبي عن حد القذف بطل في المال واما الحد فيسقط لو كان ذلك قبل الدفع القاضي لا يفتن ولو كان
بأية رجل وجل ايراد الزرع حرمها فصالحا او احدهما على مال على ان يدفع بطل وعنف بطل قبل الدفع وبعد **ف** دفع من

مطلوب
الصبي على الاثكار

مسألة
الامام او القاضي برك

مطلوب
صبي الامام او القاضي برك
مخر ليعفو عنه

فقط وقبح يحتاج الى ذلك القدر والصفة ووجهها قد وصفه وكما ان تسليم وجهه الى وصف واحد وجبه الى
اشارة وتعيين او لها صفة على حرام او دنائيا وفلوس اذا التامل يتي عن بيان الصفة فيقع على غلظ
غلب في البلد ثانيا صفة على تهر او وزنه او كيلي مما لا حمل ولا مؤنة له فحتاج الى قدر وصفه اذ من لا يملك
لها ثلثة اوصاف في جنس وري ووسط وليس بعضها با غلب من بعض عند الناس فلا بد من بيان وتامها
صحة على كيلي او وزني مما له مؤنة فحتاج الى قدر وصفه وكذا الى مكان تسليم عند فتح كاي السهم ورايها
ثوب والاد من بيان درج وصفه واحل اذا الثوب لم يكن دينا الا السهم ويؤخر في مؤجلا وليس هذا
يكيلي ووزني اذ كوز صفة السهم والقرض فلو بين للاجل رد حكمه الى السلم ولويتين خالي القرض واما
الثوب دناي الزمة فليس له الا السلم فلا يرد الا الله وخامها صفة على حيوان ولا يجوز الا بعينه او الصلح
من التجار والحيوان لا يصلح دينا في التجارة بشرى قنا خا راد الرد بعيب والكر السامع كونه عند
فضا له على حرامهم صرح ويكون صليحا عن بعض الثمن الذي وجب على السامع رده على زعم المشتري وتعد
رده لانكارا لبايع فصار كعقد ببيع بسبب ثبوته وعند تعذر الرد للمشتري من جهة المشتري يجب الرجوع بل يقض
العيب اذا جسد جزء المبيع فلم يرد حصته من الثمن فنشئت ان يصرح من الثمن فصار صليحا عن حرامهم
فصح حالا وهو حلال فلو على دنائيا جاز لو نذر قبل الفرق ولا خسر لانه صرفا واقران بالعيب وانكارا
سواء بر يده موصفا ممتنع فيه الرد واما في موضع يمكن الرد بعيب ففي الاقرار لا يكون صليحا عن الثمن
بل عن حق الرد فيقسط حصة في ذلك حال فيجوز كيف ما كان جاني الثمن او لاحالا او لا وكذا لا على كيلي
او وزني بغير عينة فان كان فاضل حاز لانه في معنى الشيء والدين وكذا لو مات الثمن عند المشتري او جرد
او حدث به عيب اقتنع به الرد اذ حق الرجوع ببعض العيب لم يصرح الصلح ولو ادعت بكاج رجل فضا لها
لم يجرى كذا في بعض نسخ القروري في بعضها جاز ووجهه ان جعل زنا ودية المهر ووجه الاول انه لقرال الفرق
فلو جعل به ترك الدعوى فيها فو قته فالزوج لا يعطى عوضا من الفرق ولو لم يحل في حال على ما كان عليه قبل
الدعوى فلا شيء لمقابل العوض فلم يصرح وكذا ادعى نكاحا وهي تحجر فضا حجة جاز كعليه كذا في **ورد ذكر**
مع هذا الصلح سواء قالت ان تبرا من تزويجها الذي ادعى او قالت اعطيتك على المتاركة او على انك
بري من دعواك او على ان لا نكاح سني وبينك وموخلع في حقة ورشوة في حقة قطعا للزوج ولو اقام بينه
على نكاحه بعد لم يسل لانه يقرر معنى الخلع ولا يغير **ففي** ادعى نكاحا امرأة آخر وانكرت فاختلعت لم يجر
اذ نكاحه لم يثبت فكيف يصر الخلع فلا يجب العود **فرد** في زن ديك راد دعوى كره صلي كره نذر على ان تخلع من
المدعى لم يجر الصلح **خ** ادعت طلاقا بلنا وانكر زوجها فضا لها على تبرا من الدعوى لم يصر ويرجع لما دفع في
على دعواها وكذا لو ادعت طلاقا او طلاقا او خلع **صل** ادعت بطلقة باينا فضا لها على مال على طليقتها
واحد باينا جاز فلو كان خلع في حقة ودفعها لظلم في حقة فلو اقامت بينه على ذلك يصر وشهدوا انه طليقتها
فلما ادعى باينا يصر عليه بما دفعته وحسن هذا امر في سابل الدفع والتناقض امران عندنا ودعوى فادعوا
رجلا ثم قبضها داو وعت لقر قبضها ففقدت شئانها قتالت ذميت ولا اري ايها اصنام وقا لا لا نذكر
ما في وعائك وردناه عليك كما دفعت ولم نقتشه فضا لهما في نفقته لرب المتنازع فتمنع لتعديها بالايدي
وجاز صلحها ولو لم يكن ما لكه اذ صارت بغيرها خصما ولان لها الاسترداد لوقايها فلها التخصيص هلكت دابة
استعارها فتا لت هلكت تحتى وكذا يبرتها ومو قعي ما عان فغزى بيمينه فضا له لم يجر وكذا لو قال المتقيد
دفعها اليك ولو صلح ثم ادعى اني طلقه ذلك قبل الصلح وبر من بطل الصلح والا لا وهذا كله قول من عندهم صرح

صلح على

مطله
المسح
واحد

انوى

الصلح في الكل من مثله ولو انكر ربحها الا ايمان وقد هلك تحت المستدين جاز الصلح وفاقا لراي ابن براهيم
على الايمان وانه قال قبل الصلح لعق او لكل ربحها وهذا على ما في قول من وكذا الصلح عن بضاعة وكل
شئ اصله امانة على ما في معنى من الودعة والعار **خ** لها من مثلك على آخر قضى احد من نصيب
صاحب لم يجر فيرجع بما ادى بخلاف ما لو اده من غير سبق ضمان فانه لا يرجع عا ادى ولو تولى نصيبه على المثل
مرد في سابل التركة **صل** صورة الفضا لا يرجع بما دفع اذ قضاه على ضا وفتح كما لو ادى الكفا له فاستأ
و نظير لو كفل ببدل الكفا لم يصر فيرجع بما ادى اذ حبه انه يجر على ذلك ضمان السابق ومثله لو ادى في
غير سبق ضمان لا يرجع التبرع وكذا وكيل البيع اذ ضمن الثمن لموكله لم يجر فيرجع ولو ادى غير ضمان جاز ولا
يرجع **ط** قال لغاية مع هذا المحي رمتا وانا ضامن لفضه ضاعه وقبضه ولا تبعة لم يضمن اذ ضمن الثمن لا الثمن
عليه لفسد البيع ولو قال ضا بايعة من حرام الى ما ضا من له ضا عه ثوبا قيمته خمسون عامه وقبضه
استهلكه ضمن حصة الثوب وقوله انا ضامن له لم يحالف لقوله انا ضامن الثمن **ك** قال له ارفع الى هذا الصبي
حرامهم تنفقا على انفسهم على اني ضامن لها والصبي يجر في فعله كان ضا ضا لا الوضعي بعد الدفع **س** كفا له الفق
باذن مولاه يجوز وهو اخذ العين به في الرق وبعد عتقه وكفا له الصغير لم يجر ولو باذن ابيه **ح** الكفا له للصبي
لم يجر قيل له لم يجر عن المضار لا المانع بدليل قبول الهبة والعتقة وبيضا فصح فيقال لان الهبة والعتقة
يصر بالمفعل وفعله معتبر واما ما فلا بد من قول وقوله لم يجر **صل** لو كفل على جاز الفضا لا الجمل لدم ليرط
في اصل الفضا ولا بشرط الجمل في اصله بطل الجمل والفضا لا الكفا له بايضا لوجب الرجوع لو كان لا يضمن
كوز اقران على نفسه فلا يرجع على صبي يجر ولو اقر احد ويرجع على القن بعد عتقه **د** الكفا له ما لا يصر ولو انكر المظلو
المال انبتم المدعى او لا وجه له المكسول عنه في الكفا له المضاعفة كقوله ان غصبك انسان شئنا فاكفيل عنه **ارنا**
لا الكفا له المرسله **ش** قال لا آخر استك هذا الطريق فان اخذ ما كان فاضا من فاضا له مع الفضا والمضون
عنه مجهول **ن** **ش** قال ما ذابك على الناس او على اخذ من الناس فعلى لا يصر لها له المضون عنه وكذا لو قال
لناس او لاحد من الناس عليك فعلى لم يصر لجهل المضون له وكذا ان استهلك **ح** **ع** لو قال لو غصب
فلان ما كان او اخذ من مولاه القوم فاضا من فاضا له لا لوقال ان اكل ايسل سبع
او اتلف ما كان سبع فاضا من لا يصر **س** ضمن خراجهم ولو اسد وسعته جاز **ط** قال القوم بايضا لهم موجه
شمارا لظان ما يدبر من لاشي عليه بهذا الفضا **ح** الاصل ان الكفا له لو كانت مضون او مضافا الى سبب
مضون وقد ورد على الايضا والمضون له والمضون عنه معلومان جاز ولا فلا ومذكر كفا له بدين او بغير
مضون كغصب ومهر وبدل خلع في يد المرأة ومهر في يد الزوج وما اشبهه والكفا له عتق في يد بايعة مستترة
يصر ما دام قائما فاذا هلك بطلت وكذا بتسليم الامانة جاز ما دامت الامانة فاعية فاذا هلك بطلت والمضون
الى سبب مضون نحو ما اذا قال ما ذابك على فلان او قال ما ثبتك على فلان فعلى او ضي ما بايعة او ارضه
او استهلكه من ماله او ما قضى له على فلان خرد يصر ولو لم يكن الفضا تابيا في الحال فضا خرد يصر ما قضى له
اذا قال ما قضى او ما ثبتك له بغير قضاء ولا ما خرد من الكفيل لانه انما كفل لمضون ولو قال ما بايعة فلانا فعلى
جميع ما ثبتك له بايعة بعد مدع الكفا له بايعة به وكذا لو كان بذرا الذي او كفا له لو كان ما ان اوفى او
اذا كان كفيل لاهل الحق الا اولى فقط لا فيما يصرع ولو قال ما ثبت فلانا من شئ فعلى فاسلم اليه حرامهم في تروا بايعة
شعرا بريت فذلك كله على الكفيل وقولنا ان يكون قد ورث الايضا حتى لو كفل بقود وكذا الكفا له لا يجر
بنفقه والحيطة بنفقه والقصان بنفقه ولو لم يشرط عمله بنفقه كوز الكفا له ويرجع اذا عمل على الاصيل باجر مثله

الكفا

الكفا
للصبي

الكفا
بما ادى
من
الضمان
فانما
يكون
معه

ما كره

ار

سجله
المسح
واي

مستحق
تغير القيمة

مطلوب
الرض فلو ساقطت

انكر

مطلوب
الرض فلو ساقطت

بذره

لم يضمن وما في الجاهل ان استقر احد الحيوان يضمن ليس هذا اذا كان يدعه حيوانه ليستملكه فيقتل
 ومما وضعت البقر والثيران في الكلاسيك لم يضمن كبدله المنفعة بحسبها ومما بالجله بخلاف ما لو دفع البقر لياخذ
 ايجار جاز لودم الجناح بين المنفعة بين قرض الكاخذ والجوز والجوز في الواحد ولا يضمن عود الا اذا
 لا ما زاد لا عددا ولا وزنا **ط** لم يضمن اصله عند جاز ومطلقا عند لم يضمن جاز وزنا لا عددا ولا يضمن
 اقرضه على ان يكفل فلان جاز حصر او غاب كفل او لا ولو باع على ان يعطي كفلا لم يضمن لان يكون الكفيل حاضرا ولو
 اقرضه على ان يكتب له به الى بلد كذا لم يضمن ولو اقرضه بلا شرط وكتب له سفيقة الى بلد اخر جاز عند **ط** ولو ثبت
 رجلا ليقدره فاقضه ضمانا في بيع فلو قال الرسول اقرضه للمرسل ضمن فمسله ولو قال اقرضني للمرسل فمسله
 واما اصل ان التوكيل بالاقرض جاز ولا بالاستقرار والرسالة بالاستقرار كجوز ولو اخبر وكيل الاستقرار ان
 يخرج الرسالة ليقضه الاقرض فلا يضمن الا ان اضاف الى نفسه بيع التوكيل له منفعه من اقرضه ولو دفع له
 شيئا لرهين يصير وكيل راجعا بدينه ولا يضمن الرهن له دفعه ببيع **ط** لو ثبت بكتاب مع رسول الى رجل ان ابعث
 اليه كذا قرضا فبجته فلا يضمن كذا اقرضه المأمور استقرض من يمين فلان وقال ودعت الى الامر وكذا من ضمن المأمور
 ولا يضمن اقرضه من تراه فاعطاه مثله بعد ما تغير على القول على القول وكذا لو غصب قيميا فاعطاه قيمته يوم
 غصبه بعد تغير السعر في ذلك البلد يضمن على القول استقرض من تراه ببيع فاقضه المأمور بملكه قال من عليه قيمة
 ببيع يوم اقرضه وقال من قيمته ببيع يوم اختصا وليس عليه ان يرجع معه الى بلد فاقضه ببيع ولو اقرضه ببيع
 فيه البر رخصي فليقيم في بلد فيه البر رخصي فليقيم في بلد فيه البر رخصي فليقيم في بلد فيه البر رخصي فليقيم
 ولو اقرضه ببيع في بلد فيه البر رخصي فليقيم في بلد فيه البر رخصي فليقيم في بلد فيه البر رخصي فليقيم
 ببيع بملكه لو قيمته في البلدين سواء وفي هذا البلد اكثر او اقل طالبت ببعثته مكان الغصب او اخذ الغصب وانتظر
 بملكه في محل الغصب ولو لم يكن قايما ببيع وقيمة ببيع الغصب اكثر خيرا المالك اخذ مثله لو قيمته يوم
 غصبه ببيع الغصب او انتظر لياخذ ولو قيمته اقل خيرا غاصبه اعطى مثله او قيمته ببيع الغصب ولو قيمته في البلدين
 سواء فلما اخذ مثله وبقي في فضل الفدان وفضل المحاضر ولو اقرضه شيئا من فواكه وزنا او ثيابا فاقضه ببيع
 حتى انقطع خبر المأمور على التاجر الى خبره الا ان يترافيا ببعثته وهذا لا يضمن فلو ساقطت لان هذا الاثر
 بخلاف فلو ساقطت لقرضها فليست قال في عليه ثوبا وقال من عليه قيمته يوم قبضه وقال من عليه قيمته ببيع يوم اقرضه
 وبه يفتي وكذا العدي ولو غصب فلو ساقطت او عدا لياخذ ببيع هذا بخلاف ولو باع ببيع البلد ولم يقض حتى تغير
 ان كان لا يرجع فسد البيع وان كان يرجع لكن نقصت قيمته لا يفسد البيع وان لم يكن له الا ذلك وعن من له نسخ
 السبع نقص القيمة ولو اقرضه الدرهم الجاهل ببيع را فليقيم في بلد لا يقدريه تلك الدرهم قال من وهو قول
 بملكه قدر الحافة ذبا ورايا ويطفل ولا يضمن ببعثته ببيع هذا ولو قيمته في بلد يزوج فيه ذلك النقد الا ان لا
 فانه يزوج له كما هو المال ولم يزوج فيه فيخرج قيمتها وكذا لو باع بدرهم ببيع را فليقيم في بلد لا يقدريه ذلك النقد
 وقرض البرد زنا لم يضمن فلو اكله قبل كيلة ضمن مثله كيلة ولو اختلفا في كيلة صدق المسقرض مع مئنه ولو اهلكه في
 سبيله ضمن قيمته وقرض اللحم وزنا جاز لا قرض خبره وديق عند جاز وعند ما جاز وزنا لا عدد او قيل الى الثلثة
 يجوز عود الا في الزاوة **ط** قرض الجوز وزنا يجوز ولو استقرضه في الصيف وسلم في الشتاء يرضى في قرض الجوز
 كوزا يكال مرة ويعد لوي شري كذا ببعثته فقال للبايع اقرضني تغير تراه وقال او قال هذا القير والخلط به كذا
 اشرا ففعل قال من ساقطت فباضها وكذا عن من استقرض درهم فانه دفعه بالدرهم فقال المستقرض انما
 في الماء فالتا قال من لا شئ على المسقرض **ط** كذا الدين والسلم ولو كان من هذا لشره او ودعه جاز به ليم اليه حكم

بذره
سجله

مستحق
تغير القيمة

شره صحيح او حكم الوديعة فقال القير في الماء ففعل يكون قابضا فلهلاك على الامن او في القرض والدين والسلم لان
 يحل غيب لا في الشراء والوديعة وما في جيبها في فضل المتوفات **ط** قال المستقرض وهرت القرض زينا وكان
 بعد ما ابلغه لا يرجع على المقرض شئ وكنته برونه ولا اقرضه شيئا او متوفيا فاهلكه ضمن عند من لا عند من
 فبما جاز فاقضه لم يضمن قبل غنقه عندهما ومما لو باع من صبي حجر فاقضه ضمن عند من لا عند من
 وعليه الوديعة **ط** كما تبقت على قيمته لم يضمن اذا كانت الناسد ما يجب فيه القيمة فلو اذنا يعق اذا سادما
 كما يرضى في الاحكام فانها مشروعة من وجه اذ الفاسد من العقود ما هو مشروع من وجه دون وجه فاذا اتصل
 به القبض صار كالمشروع في الاحكام كفا سدا البيع وبعثا وجد القبض اذ يقع المالك فيه برفه بغير الكفاية
 شئ في فاسد حب الاكثر من قيمته ومن بطله فلو بطله اكثر من قيمته لا يعق الا باذنه له ثم يترد ما زاد على قيمته
 ولو قيمته اكثر يعق باذنه بطله ويغرم تمام قيمته ولو كان تبته على لوب ولا ستم جنب لم ينعقد اصلا لتعذر ايجاب
 الثوب لخشي الجاهل فلو اذني ثوبا لم يعق اذا كانت غير مشروعة بطله ومن اذني ثوبا لم يعق اذا كانت غير مشروعة بطله
 فبما يثوب يفسد ولا يبطل حتى يملكه المشتري بعينه لا مكان الحكم بالنعق اذ البيع ببيعة القن اذ البيع بعينه فيه
 المعنى لا عين المشروط وحكم الكفاية لعق العتيق باء المشروط ولا يعق بالقيمة كما تبته فاسد فمات مولاه
 فادى البذل الى ورثته عتيق استخانا كاتبة المسلم فتمت على خما وخبر براء عتيق فتمت فتمت مولاه
 ويسعى في قيمته ولم ينقص من المسمى ويزاد عليه **ط** كاتبة الى قطا في اوحصاد او دياس جاز استخانا
 ولو عجل البذل بحب قبوله ولو شرط احياء ركوز لانها كان معا وضمة كبيع وما دام احياء فاقطع لا حرمنا لا شئت
 حكم الكفاية كبيع وحكم فاسد ان يكون لمولاه حق الفسخ بلا رضا القن وللقن فسخ الجاهل والفاسد
 بلا رضاه ماله **ط** فصل المتوفى بيا طل البيع امانه عند بعضهم اذ العقد لم يعتبر فقي القبض باون المالك فغند
 البعض مضنون **ط** ضمن عند لا عند **ط** انما المعوض سبع ما طل الصحيح انه يضمن كفا سدا والمقبوض
 فاسد ضمن مثله في المثالي وبعثته في غيب كغصب وما قرض على سوم الشرا الوستي فنه بما مل الفاسد
 ضمن في المثالي مثله وفي غيب بعثته ومن القرض الفاسد على القبض وبعثته كبيع فسد فتمت
 ما قبض بر من فسد ضمن ما قبل من قيمته ومن الدين كصحة وقيل لا يضمن وما قبض بيا طله لا يضمن لما
 وبها لم يرض وما قرض على سوم الرهن ضمن ما قبل من قيمته ومن الدين وقيل ضمن ببعثته كما قبض ببيع السبع **ط**
 ومن قضا لقرضه فذلك القن قبل اقرضه فله الالف اذا ما ضمن حكم الرهن له حكم الرهن ولو قال اقرضني
 وخذ هذا الرهن ولم يسم القرض فاحذر الرهن وهكذا في بيع ضمن قيمة الرهن لا سطل بالثا ببيع قبل روي
 ضمن ما قبل من قيمته ومن الدين والمقرض جيب بعد الفسخ **ط** لو اخذ من السلم رهن ما لم يضمن فيه صار
 مستوفيا بملكه ولو قفا سدا السلم فذلك يدرر السلم ومثل طعام واحذر ان ماله اذ حقه بعد الفسخ
 ماله **ط** ومن يبر عليه ثم شري البور درامم ثم هلك الرهن فله المقرض رد الطعام على الراهن **ط** **ط**
 دينه تبرع فذلك الرهن فليمتنع اخر ما دفع **ط** الرهن في يده رهنه بعد انفا دينه مضنون بعد الهبة ولا لا
 امانة استخانا حلا فلو فلو هلك في يد بلا حبس لهلك امانة حلا في ما بعد انفا دينه ولو حبس ضمن قيمه
 بالاجماع وبعد احواله مضنون حتى لو احواله بدينه فذلك الرهن ضمن قيا سدا واستخانا ولو اراد الراهن
 بعد احواله ان يخذ الرهن قيل له ذلك وقيل لا ولو نصا وقا بعد هلك الرهن ان لا يدين عليه فالمقرض
 برد قدر الدين على راسه ولو نصا وقا قبل هلكه قيل لهلك امانة وقيل لا كذا العون **ط** ومن عينا آخر
 مكان الرهن الاول ثم هلك الاول لهلك بدينه امانة **ط** **ط** ما ضمن على سوم القرض ضمن على سوم كقبوض على

عندئذ سيقع وقت القبض لا وقت العدة لم يوجد اذا سئل جله وعلمه من كونه قبضه فيكون قبضه
مقتضى الشيوع يمنع القبض من اجازة وقف المشاع لا يشترط القبض وهو قول من ذهب الى ان المشاع لا يمكن
في اثنائه ومورق الموانع عن القبض والشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع الوقف بلا خلاص **فقط** الا
في المسجد والمقابر فانه لا يتم الشيوع ايضا عندئذ اذ بقاء الشركة يمنع اكله لكونه تعالى ولو وقف
فما سيجوز منه بطل الوقف في الباقية عندئذ لقران الشيوع كهيئة بطلان ما رجع الوارث في البعض او
الوارث في الثلثين بعد موت الميراث وقدره هيب او وقف في مرضه لظروف الشيوع ولو استثنى جزء معين لم
يبطل في الباقية لعدم الشيوع وكذا اجازة في الاقدار وعلى هذا الهبة والصدقة **فقط** طرق الشيوع في المسجد
كقراية من المشاع لم يجز من شركه ولا من غيره احتمل القسمة او لا وطرق الشيوع كقراية وطرق بائع
القول بعض الدمن وقد كان وكذا لا يبيح محققا ويتوقفا بطل الدمن في الباقية او كان قلبا فانكسر نصفه
فبقي له بطل الدمن **من** وعن من ان طرق الشيوع لا يفسد الدمن ولو استثنى بعضه بطل رهن الباقية
وفاقا لقران الشيوع **من** ومن المشاع يفسد او يبطل اختلف فيه على حسب اختلافهم على قول في اجازة
المشاع وقد عرفت والكلام فيه قد عرفت ايضا في الدمن الفاسد فلا يغيره بطل الدمن النصف مثلا من واحد
مفصلا لم يجز اما لو رهن من اثنين واجمل بان قال رهنه فكل واحد من عينا عند صاحبه لكل
منها جاز وكله رهن عند كل منهما وضمن كل منهما حصته دينه منه فلو قضى احداهما دينه فكله رهن عند الآخر
ولو تهايا فكل منهما في نوبته كعدل في حق الآخر ولو اقرقن منها بدين لم يعلمها رهن واحد اجازة ومورق
بكل الدين والمرهن جبه الاجل دينه كله كذا **فقط** وفي رهن عينا عند رجلين جاز اذ لا شيوع في الدين
الا اذا قال كل منهما رهنه فكل في لا يجوز **فقط** لم يجز رهن من على فخل ولا رهن او فخل في رهنها لا نصار
الدمن بخلاف خلقه فصاير كشيوع وكذا رهن ارضي بلا فخل وزرع او رهن فخل بلا فخل فكل في الاصل ان
الدمن لو متصلا بغيره لم يجز لتعدد قبضته وحده وعن من ان رهن الارض بدين الشيوع جاز لان الشيوع اسم
للبائت فيكون استثناء الاستحواض على ارضها جاز في رهن وارده وبناء اذ البناء اسم للمبني فيضيه رهنها
جميع الارض وهي مشغولة بملك الدامن ولو رهن الفخل بعواضها جاز اذ من جاز رهن وهي لا يمنع المقي ويزل
فيه الترتيبا لا اتصال فدخل يضيها للعقد بخلاف البيع اذ فيه الفخل بلا فخل جاز فلا ضرورة الى ادخاله بلا ذلك
بخلاف مشاع في دار حيث لا يدخل في رهن الدار بلا ذلك فلا ينعته وكذا لا يدخل الذرع والارطبة في رهن الارض
لا في بيعها لما مر ويدخل البناء والغرس في رهن ارض لا في بيعها ودار وقية لما مر ولو رهن دارا بما فيه
جاز فلو استثنى بعضه فلو جاز رهن الباقي اذ لا يبرأ بغير رهنه بخصته ولا يبطل كله **فقط** رهن قناتين فاستثنى
احدهما فالباقي رهن بخصته كما لو هلك ولا يفتكه الا بجميع الدين وكذا لو احدثها جوا او حديرا ولو رهنها
بالف وقبضتها الف فقل للمرهن ردا احدهما ففعل في الباقي من نصف الدين ولو هلك كل واحد نصف الدين
ولا يفتك الا بكل دينه **في** لو رهنها بالف فتقضى حصته احدهما لا ياخذ حتى يقضى باقية دينه وخصته
بخصته اذ قسم الدين على قيمتها كذا **فقط** فيها لو سمي لكل من اعيان الرهن شيئا من المال فكل الجواب رهن
الاصل وفيه **في** له قبضته اذ ادى ما سمي له ولو رهنها بالف وهلك احدهما وقبضته اكثر من الدين يسطر حصته
من الدين لا كله وكذا دار خرجت يقيم الدين على قيمة البناء وقيمة الوصية يوم القبض تنقطع حصته البناء
لا الوصية كذا **ب** وما غصب الشايع فقبل يفتق وقيل **لا** في دعوى غصب نصف الدار شيئا لا بد من ان
كون جميع الدار في يد المرء عليه اذ نصف الدار شيئا لا يكون الا يكون الدار كله في يد ولذا لم يجز رهن ارجاء نصف

مطلوب
الشيوع يمنع
القبض

مطلوب
المشاع
وا

مطلوب
رهن المشاع يفسد

ان

الدار شيئا اذ تسليمه لا يتصور الا بتسليم الكل وقيل بعضهم لا يشترط ذلك بل يدعى نصفه شيئا وغصب
نصفه شيئا يتصور بان يكون الدار بيد رجلين فغصب من يد احدهما واذ كان كل الدار بيد رجلين في يد
كل منهما نصفه شيئا لا يدل على كون كل الدار بيد كل منهما بل على ان النصفين امتناع اجازة المشاع لم يجر
ومورق لا انتفاع على وجه اقتضاء العقد يقتضي الانتفاع بملك المورق وهو ينتفع بملكه ويجعل شركه **فقط** فشرط
ما بين خمسة لغصب السلطان نصيب احدهم واخرجه من الشرب قال مومن الوسط وشاكر المصنف
اصح بخصته كما كان وكذا دار بين ثلثة مشاعا فغصب السلطان نصيب احدهم وقال لا اغصب الا نصيبه قال
مومنين جميعا كما في الشرب ولما دعوى الشايع **فقط** ادعى عليه ثلثة اسهم من عشرة اسهم من دار وكذا ان الثلثة
الاسهم في يد المدعي عليه ولم يذكر ان جميع هذه الدار بيد وكذا لم يثبت شهوده ان كل واحد يدعى فدعواؤه وانها قد
مقبولتان **فقط** دار بينهما ادعى رجل نصفه على احدهما يكون مدعى الثلث اذ يدعى نصف وله ان يدعى نصف
ما في يد اذ لو ادعى كله يكون مدعى النصف المعلن وان لم يدع المعلن مخرجته في فصل قيام بعض اهل الحق في بعضهم
وايا استثنى في الشايع **فقط** لو استثنى بعض الدار شيئا فالحق في الباقي رهنه عندنا ردا الباقية او استثنى حصته
ولو استثنى بعض معلن في فصل الاخرى **فقط** في دار شراها ثم استثنى نصفه بعينه فله رده ذلك النصف ولا يرجع
بشيء من قيمة البناء ولو رهن ارض فخرس قيمه فاستثنى نصفه شيئا غصب ان يكون حكمه بناءا احدا ان كان
في ارض الشركة ثم يقيم الارض بينهما فادعى من البناء في نصيب لم يبين لغيره فله رده في الاخرى **فقط** في شري على
وغيره فاستثنى ثلثه فله ان يرد البيع ويخرج بالتمن وثالث قيمة البناء على بائعه ولو استثنى نصف الدار شيئا
رجع بنصف قيمة البناء ولو استثنى نصفه بعينه وضم البناء رجع بتمنه البناء كله ولو كان البناء في النصف الاخر وروى
نصف البناء ولم يرجع بتمنه على البايع عت اخرى وتكون من الفصول والمجرب على الحصول والصلو على حجر الرسول
الفصل الثاني في التلويح في بيع الغصب والرهن والمشتا جاز في بيع المدفوعه من رهنه وكره
وقد عرفت وفيه مسائل في بيع الارض والتمن وما يتعلق به **في** لما كان بيع الغصب لوليه يئنه او كان غاصبه مدعى له ولا
لم يجز في ظاهر الرواية وروى جواز الا ان المشتري حتى الغصب لم يعلم بالغصب الا لو علم من شري رهنه او
مشترا له الغصب او التوقيف الى الفراغ لو لم يعلم ولو علم ليس له الغصب او التوقيف ثوبه فخرج عن استداده
فقال اجبى لما كان يبيع حتى استقره فباعه فادخله من غاصبه وقال مولى فكله له الغاصب فكل المشتري
المشتري بطلاق امراته ثلث ان يبيع فلو لا يبيح اذ شرا المصنوع صحيح وروى عن من انه ليس حتى الغصب والمناج
اخذوا هذه الرواية **فقط** باع قنا غصبه فجاز ما كان يبيع روى عن من لو قدر ما كان على اخذ الحق يجوز اجازة
ولا فلا ولو اغتصبه بالركن والحق بالكوخ وما لكانه وغاصبه كلاما بالركن فجازا لبيع ما كانه قال لم يجوز
قال من يجوز لو علم انه حرم ولا يبطل مضافا **فقط** وهذا قوله الاخر ولو صاح غاصبه ما كانه فكذا كان كذا قيمة
فتدفع غاصبه ولو صاح على عرض كان كبيع من غاصبه فبطل بيع غاصبه كذا **فقط** وفيها باع قنا بلا امره ما كانه ثم شرا
من ما كانه او ورثه ثم يبيع البايع على شرايه ووراثته بجديعه قال لم يقبل البيعة ويبطل البيع الاول **فقط** فاجوز لو
تقدم سبب بملكه على بيعه حتى ان غاصبه لو باعه ثم ضمنه ما كانه جاز ببيعة ولو شراها غاصبه من ما كانه او وهبه منه
او ورثه لم ينفذ ببيعة قبل ذلك اذ الغصب سبب الملك عند الفمان اما ليس بسبب البيع او الهبة او الارث فتاخر
عن البيع **فقط** باع قنا غصبه فلو ضمنه ما كانه يوم غصبه جاز ببيعة ولو ضمنه قيمته يوم بيعه لم يجز اذ فلكه على
يوم ضمائه فلم يجز ببيعة قبله **فقط** لو ضمنه ما كانه جاز ببيعة لا لو شراها من ما كانه اذ هذا اسكتات طرق على ملك موقوف
فبطله ولم يفسد بين قيمة وقيمة ومكذاة عامة القنا وى **فقط** المشتري مع خياره للبايع لو خرا او باع ثم لم يبيع

مطلوب
الشيوع يمنع
القبض

المشتري حتى
يبيع الرهن
ثم يبيع

مطلوب

بيع الثمر على الشجر

جملت المائة و تسج
الورد النور

الحمد لله

مع ما فيها من الثمن رغباً ليدفع بتولده على ملكه وعلى هذا نص القدرى فلو لم يرض البائع بيع الاشجار فليست
الاشجار الموجودة ببعض الثمن ويؤخر العدة الثانية الى وجوده ويشترى الموجود بكل الثمن ويجل له الباي فيحصل
مقصود هذا الطريق فاذا الحاجة في بيع المخدم **حسن** سئل بعضهم شره كذا فيهم عيب والوان من الثمن فيها
مدركه لا بعضها قال لو شرا ما جله جاز ولو فيها ما لا قيمة له وموافقا لانه يبيع الاكثر من سئل بعضهم عن شراء الازال
فان ما له او لا كره قيمة جاز بعبه استحسانا وما لا قيمة له في الحال كخوخ ورتان ونحوهما لم يجز بيعه في الحال وكيفية
ان يبيع ما له قيمة كقيمة ما لا قيمة له للمدري فاذا اراد ان يبيع ما له من الثمن في بيع الا با حصة في ما يوجد من الثمن
بعضه بعد بعض كبطيخ وبا وجان يكون بيع ما ظهر منه لا يبيع ما لم يظهر والوجه ان يبيع الاصل بما فيه باع على كرم واد
من كل نوع شيء بشرط تركه حتى يدرك جاز البائع والشرط وان لم يجعل للثمن اجلا معلوما **حسن** حاز عندنا لو اصاب احد
بعضها وتغاب بعضها ولو كان ادراك بعضها يتأخر كثيرا جاز البائع فيما ادركه لا الباقي وهذا في العيب وكذلك اذا ابيع
بعض الخيل لا بعضها بشرط تركه حتى يدرك قال لم جاز البائع لا في العيب او بعض العيب قد يدركه في المشاء والاشجار
في الخيل هذا التفاوت **حسن** باع ثمر قبل ادراكه نحو خمر وبنات جاز لا في الخوخ وكمثرى الا اذا ادرك بعضها فيجوز
فيما ادرك وفيما لم يدرك على تلك السجدة ولو تبين ان ذلك بعضه وباع الموجود خاصة جاز البائع ولو لم يباخذ المشتري
حتى خرج شيء آخر فسد البائع لا يخلط المبيع بغيره **حسن** لو اشترى قبل التخلية ولم يميز بينهما فسد البائع لا الواحد
بعدا فربما شريكان وصدق المشتري في الزيادة ولو شري خوخا او كمثرى قبل تصحيحه قال ابو جعفر لم يجز الا ان
يبيع بعضه فيستبيع البعض فيجوز كما قال سئل بيع الفيلق وبعضه ذو ذكوري ويجعل البعض تبعا للبعض **فقط**
يبيع بعضه فيستبيع البعض فيجوز كما قال سئل بيع الفيلق وبعضه ذو ذكوري ويجعل البعض تبعا للبعض **فقط**
شري ازال كدريم بعضها بغيره فلا يكون بيع بعض كل نوع جاز لا لبعض الانواع ثانيا والصحيح انه يجوز
في الوجهين فلهذا لو باع الكل فلو باع النصف والبعض في لم يجز وكذا لو اشترى كدريهما فباع احدهما نصيبه
والبعض او الكل في لم يجز هذا الوبايع من اجتناب فلو باع من شريكه اقل السجدة ان لم يجز وبعضهم قالوا
لو باع الحامل من رتب الكرم جاز لا عكسه كزرع **حسن** كرم بينهما فباع احدهما حظا من ثمره وهو خمر لم يجز
كزرع مشترك ولو بينهما فطن في ارض رجل فباع احدهما نصيبه من شريكه او من غيبه قبل ادراكه لم يجز كزرع
مشترك ولو كان الفطن بين اكار ورتب الارض يجوز لا عكسه ولو شري رطبة من البقول او قنطار الساق او
شيئا يفسد فساعة قال محمد بن الفضل لم يجز ان يبيع من اسفله كصوف ووبر وشعر فيخلط المبيع بغيره
واختلف المتأخرون في قوائم الخلاف والعريش قيل لم يجز لما لا يرد ادساعة فاعة وقيل يجوز اذ هو في
القطع معلوم والقوائم ينفون اعلا لانه اسفلها وبيع الكراث يجوز ولو ينفون اسفلها للتا مل **حسن** باع برزرا
او ثلثة او نصفه او نحو جاز لو صلح الثمن لشيء خمر يبيع الاشياء وتفاضل في ومو معنى فبيع عليه السلام عن بيع
الثمار حتى يبدو صلاحها او يحصر ثم قد بدا صلاحه شري كدريا مع غلبه جاز لو رضى الاكار ولو لم يخطه من الثمر
ولو لم يرض لم يجز بعبه وقد مر **حسن** قال لا يربو مثل عنب هذا الكرم كل وقيل كذا فلو كان وقد اعجب معلوما
عندهم والعنب جن واحد ينبغي ان يجوز البائع في وق واحد عند **حسن** وفي الكل عندهما وجعلوا منه المسلم نوع
مسئلة صبيح البقر ولو عنب الكرم اجناسا قالوا ينبغي ان لا يجوز البائع في شيء عند **حسن** ويجوز عندهما في الكل لانه
يقولها تبعية الناس **فقط** شري عنب كدريه انما الفتي فاذا موتها لم يدرى فليست شري احد الباي بعبه ما له
من الثمن قالوا وعلى قاي من قول **حسن** يفسد البائع في الباي وروى هذا عن **حسن** وقال **حسن** في العدة فيما وجد
شي هذا من انكوارين رز بنو فروختم جاز لو من نوع واحد كبيع كدري بعبه وانه يربو في بيته ولو لم يربو في نوع واحد ولو كان
البز من نوعين لم يجز **حسن** شري نصف ما في هذا الكرم من العنب على انهما لم يربو جاز لو وجد كدري **فقط** جاز ان

فيجوز

المحصر المرفوع في الثمن
والاول العيب ما دام
المحصر في

الثمن المرفوع في الثمن
القول بالفساد في الثمن
نوع من الخوخ
والثمن المرفوع في الثمن
القول بالفساد في الثمن
نوع من الخوخ

القول بالفساد في الثمن
القول بالفساد في الثمن
نوع من الخوخ

مسألة

وجع بذلك اللون اقله واكثر **حسن** مردى والي فروخته است برزرا برانك هفتصد من انكوار است بعبه كد
كرباس سيعمدن انكوارا مدفسدا لبيع فالمشتري يرد مثل عيبه لو ما لكا وياخذ كدرباسه او قيمة لو ما لكا
وقيل له كدريه انكوارين وايه يبيع كدريه با شديع درست بود اجاب بود ولما شري ان يسترد من الثمن
حقه النقصان **حسن** انما يجوز شري العنب لولم يربو كذا كوان وانما يذكر الكوان ونظر الموقوفون لتقدير القيمة
فلو شرط كذا كوان وبين وزن الكوان جاز لو اجتمع شرائط التسليم ولا لا ويضمن المشتري ما تلفه ولا شيء
عليه من ثمن البايه واذ كان الجاز ما لا يربو فيه وكذا الكوان وعدة ما فلو وجد ناقصا او زائدا فلا شيء له
على الاخر اذ شري نصف منه الجملة من غير تقدير وسجي الكلام فيه على التفصيل في فصل اشتراط قدر المبيع وصفته
حسن بيع اشجار البطيخ قبل ان يخرج الحجة بهذا اللفظ اين خيارا رازا فروختم يجوز اذ البيع يقع على شجر
البطيخ ومن ما يخرج من الحجة ثم ما يخرج منها يكون للمشتري لانه ما ملكه وفيه لو اذ صحت شري المبطيخ ينبغي
ان يشتري الحشيش واشجار البطيخ ببعض الثمن ويستاجر الارض ببعض الثمن مدع معلومة ليتمكن من الاغناء
واما شري الحشيش فليتمك ما يربو بعد **حسن** يقدّم بيع الاشجار على الاجارة اذ لم يجز تقديرها لشغل الارض بملك
الموجر **حسن** باع مبطيخ ونحوه ثمن ثمر في عام واحد فسد البائع وينبغي ان يبيع حشيشه ثم يبيع
الارض او يوجرها الا ان له الرجوع في الاعانة سئل **حسن** رخيلا رازا ماشن است وچند كدريه هرجه رزن
خيارا راسنا است بنو فروختم چند رازا رايد با رهاش احاب چند رزن رايد **حسن** يفتك من المبطيخ فلهذا
البطيخ لو فيها بطيخ وعلى هذا المتكلمة والرتبة ولو قال بعتك هذا الكرم يقع على الارض فلو فيه ثمن او عنب فلهذا
انظر لو كان ذلك ثمن الثمن فهو على الثمن ولو ثمن الارض ولا اشجار فهو عليها الا ان يري لوقيل بعتك ثمن هذا بالف
ونما سواي الف والثلث ثمن او عشرة الاف اجله على الثمن لا على التخل والارض ولو لا المد ولا عنب يقع
هذه الاصول **حسن** لو طعن في ارض ادرك بعضه فباع مائة من ثمن قطن من الارض جاز لو ادرك اكثر من الارض
فلا حتى لو في الارض الف من ثمن القطن فباع منها مائة من ثمن فلو كان المدرك سائما من ثمن او اكثر جاز البائع
ولا فلا اقول فيه نظرا اذ يقتضي اصله المذكور ان المدرك لو كان اكثر من ثمن وقوله ولا فلا يقتضي ان لا يجوز
لو اقل من سائما من ثمن وبينهما تداخل وانه علم فلهذا الوبايع الف من ثمن هذا الكرم والعنب مدرك والكل من
نوع واحد جاز **حسن** دخل في بيع برزرا في ثمن سمي قد جاز ولو ز وقناج وسفرجل وعنب وكمثرى وغيره والمبطيخ
وجميع ما على الاشجار رزلا استنشا لا يربو وشيئا ولا ما حصل من الثمن واذا دخلت المبطيخ فلهذا البطيخ وما
سقط منه في الحريفة من البطيخ يشتوي والتي والحجة وله الدنيا التي في المبطيخ واما حشيش المبطيخ فليس
ذلك وليس له الحليفة الحريفة كوالارزن والارض والماشن ولا ولي ان يبيعي ثمن الحريفة او اشياءها في البيع
تحررا عن النزاع ويدخل البيع ما يتخذ من العريشة من الاغصان والحشيش وهي تكون مخلوطة ولا عنب
العريشة ولا ولي ان يبيعي عنب العريشة في البيع ولا يدخل الخطب الذي يحتاج اليه المشتري في الصيف
لا ان يبيعي شيئا معلوما او يبيعي الرسيم بشيء معلوم لا يبيعي فيه النزاع فالاسم لا يبيعي عن الخطب و
يدخل فيه البادجان الا ان يبيعي او كان في موضع يباع البادجان كثيرا ويدخل فيه قنطار لاجل وشيئا معلوما
وربما حان الا انه تساهل في قدر ما يحتاج اليه لمعروف ومدايع برزرا اما الوبايع كدريا فقد ذكر كل **حسن** الرطبات
والاغراس التي يغرس للقلع يدخل في الاصح كشيء كثير وقوائم الخلاف قبل ادخال كشيء وقيل لا كشيء اذ لها ثمرها

الحج الخطل اذا اشتد
وصلت الواحدة
حاجته فحاجته

كله رازا رايد برها برها

برزرا

البزرا

القول بالفساد في الثمن

القول بالفساد في الثمن

القول بالفساد في الثمن

130

النزاع

مسألة
المسحوق
واحده

مطلوب
عدم جواز
بيع الخدء

هملاک

الحوى

[illegible]

ويمكن ان يكون في المسئلة روايتان فان قيل بل ايضا ان الامر يعنى وان لم يكن سلطانا ومولا وقد
اقول فكلن الجواب بان المراد من هو الضمان لا ابتداء الذي بطريق الاكراه لا يرى ان المباشرة لا يعنى
لنه خلاف ما يحسن فيه فافترقا دانه اعلم **ف**رغلا في راكركت وخواجه را خبر اذ كنه بزد يكلمت با ر
اين غلام را برد اين غلام كركت لا يعنى مذكرا يكره ويذبح ويذبح ويذبح را با خود برد و بدينه
حاضر شد ينبغي ان يكون مولى الخايب مطابقة الحاضر بقيمة قته وان يجير مولى الخايب على بيعه لصنان قيمة
الغايب لانه اتلاف فعلى **من** استعمال قن الغير كغصبه فيصير كونه من ذلك العمل ولو ادع قنا
فبعثه المودع في حاجة صار غاصبا ولو بينهما قن استخذه احدما بغية لآخر فمات في خدمته لم يعنى
الديانة ضمن **من** ضمن القن ايضا **كل** لا يعنى بتصرف في امته مثلكه كاستخدام ولو لم يحل وطهرها **في** في شركة
لا يمكن لم يجز لاحد الزكيين ان يتصرف في نصيب الآخر الا باذنه وكل منهما في نصيب شريكه كاجنبي
ذ لو استعمل قنا او امته لغنيه فابقي في حالة الاستعمال ضمن **ف**صط **استعمل** قن غيره ضمن سواء علم
انه قن الغير ولا **قنه** را ذل لا يقي استعماله في حاجته في الطريق ثم ابق قنه يعنى اقول هذا يستلزم الى
انه يعنى وان ابق بعد ما فرغ عن استعماله ويمكن ان يحل بانه لما استعمله ظاهر انه اخذ لنفسه فلا
يراد الا برده الى مالكه بخلاف المودع فان يبيع مستفاده بايداع المالك فبالوفاء يعود الى يد المالك حكما
بخلاف الآخر ويوضح ما مر في الفصل الثالث من مسئلة اللقطة **ف**ص **قال** في استعماله فاستعمله وبطل
ثم ظهر انه قن ضمن علم او لا وهذا لو استعمله في عمل نفسه اما لو استعمله في عمل غيره لم يعنى اذ لا يصير به عا
كقول لقن غيره اذ رتب الشئ وانتدش التملك انت فسقط لم يعنى الامر ولو قال لتاكلمه وانا اقول
انه ينبغي ان يعنى قيمة كلة اذا استعمله كلة في منفعة كذا على حاشية بعض كتب الذخير وفيها قن
في كلة كوزنما لينقل الى بيت مولاه باذنه فذبح اليه رجل كونه ليحل ما به من الحوض فملكه الطريق قال
صاحب المحيط مع يعنى نصف قيمة ثم مع ثابته قال يعنى كل قيمة اذ فعله فسخ فحل المولى فصار غاصبا
كل القن ولو امر صبييا بالتلاف مال رجل ضمن الصبي ثم رجع على امره وكذا لو امر قن غيره ضمن مولاه ثم
رجع وقد كتبه من قبل وفيها لو استعمل قن غيره فملك بعد ما فرغ من استعماله ينبغي ان يكون كما غصبه
رجل من الاصطبل ثم رده الى الاصطبل لا الى المالك فيه روايتان يبراه في رواية لاي رواية قلنا ان استعماله
في غيبة مولاه ولو استعمله بغير مولاه فمال مولاه على مالكه لم يبرأ كغصبه في يد المالك قن قال ا فصد في
فصد في فصد امتدادا فمات به ضمن قيمته عا قلة الغصاة وكذا الصبي يجب دية عا قلة الغصاة ولو
غصب قنا فمات مولاه يصير غاصبا للمال فلو ابق القن فغاصبه ضمن المال وقيمة **كل** غصبه عا عليه
لا يعنى ثوبه لانه تحت يد ولو قنا ضمن ثوبه ايضا **قن** جاء الى من يكسر الخطب فالى ان يعطيه فاعلى عليه
ذلك واجد منه القدر وم كسر الخطب فصر بعض المسورة من الخطب في عينه وذهب عينه لا يعنى رتب
الخطب شئ اذ لم يامر القن بالكسر ولم يستعمله دانا فعله القن باختيار **من** استخدم قن غيره بلا امره او
قاده اذ اشتهر او ساقها او جعل عليها شئ او ركبها ضمن هلكة تلك الحرفة او غير **ذ** لو ركبها ضمن ساقها او لا
في ظاهرها رواية وردى انه ضمن لو ساقها سعى قن الى سلطان ظالم فمات بغير عتقه لانه اتلاف قولى **من** غصب
قنا فاعور عينه ثم رده ضمن الارش فبا عدم مولاه فاجل على البياض عند ختمه رجع الغاصب بالارش على البياض
من كسر كركي را كركت با ر اذ ردت وي كركت كنون جنين كركي كركي ان كركي كركت من ارا دم وركا كركي
لو شهد عند الاخذ انه اخذ لما كركها صدق مع عينيه ولو لم يبرهن **من** الصبيان وجبايتهم واجبايتهم

يكن

مسئلة
المسئلة
وا

والمراد **من** غصب من قن حجة شئ رده عليه بركي **ف**ص **ولو غصب من صبي** شئ لم يرد له عليه لو كان الصبي
من اهل الخط والافلا كرفع الشئ على ظهره اذ لم يرد له عليه لو كان الصبي من اهل الخط والافلا كرفع الشئ على ظهره اذ لم يرد له عليه لو كان الصبي
الى الصبي فان كان ما ذونا في التجار مع والافلا اذ دفع القيمة يتضمن التملك فممن منه حكم دفع القيمة الى القن
المغصوب منه بغير ما ذونا لا يجوز **من** وضع شئ في يد صبي فقتل به نفسه لم يعنى ولو غصبه فمات ضمن **من** صبي قن
على سطح فصاد به رجل و فرغ الصبي فوق ومات ضمن قلة الصبي حية وكذا لو غصبه الطريق فمات به **من** فصاد
بها فوطيته الدابة فمات ضمن عا قلة الصبي دية **من** قال لصبي حمارا فمات ضمن الشئ فان نفس في شئها
فصعد فسقط حية عا قلة آدم وكذا لو امره بحمل شئ او كسر خطب بلا اذن وليه ولو لم يقتل به بل حال
اصغر ما وانفس لنفسك ونحو فسقط ومات المحتار وهو الضمان وقيل الضمان في بعث صغير الى حاجة بلا اذن
اهلكه فارتقى فوق بيت مع الصبيان ووقع ومات ضمن **من** لو غصب حمارا صغيرا ضمن الا ان مات خنقا انفق ولو
غرق او قتله قاتل ضمن **من** ربي صبي شئها فاصاب عين امراة غرم الصبي فماله لا ابرح ولو لادان لم ينفذ الى
متبع قال اما وجب في مال لا يرد له للعلم عا قلة وهو يقول العا قلة للوب لا لهم يتناصرون **من** ادخل صبييا او نائما
او غصا عليه في بيته فسقط البني قانم يعنى في الصبي والمغص عليه لاي النائم **من** رجل حمل صبييا عا دابة وقال
اسكره ففقد عن الدابة فمات فديته عا قلة الحامل سواء كان الصبي ممن يركب شئ او لا وسواء سقط
الصبي بعد ما سارت او قبل ذلك وسواء كان الصبي يستعمل الدابة او لا ولو كان الرجل ركبها فمات صبييا
مع نفسه وسقط الصبي ومات فديته عا قلة الرجل **من** رجل حمل صبييا عا دابة كان هذا سببا للتلحق فان سقط
منها وهي واقعة او سارت بغيرها ضمنه عا قلة الحامل لانه صار بمنزلة صاحب الدابة وان ساقها الصبي وهو
يحتل بغيرها الفطع السبب بهذه المباشرة الحادثة **من** **الغصب من السكران والامر عليه ما مر**
در اه افتاده لست يكره دستار من برده لست تا بكاه دار لا يعنى **من** سكران ذاهب العقل وقع ثوبه في
الطريق فاذن رجل ليعظم لم يعنى ولو كان النوب تحت رأسه والمسلح بها ضمن ولو كانت الدراهم في كفه
فرفعها ضمن **من** حرس لو اخرج الحائز من اصبغ نائم فرده الى اصبغ في هذا اليوم بركي اذ وجب رده الى هذا النائم
وقدره ولو استيقظ ثم نام فرده لم يبرأ اذ وجب رده الى المستيقظ فلا يبرأ نائم **من** لو رده في هذا اليوم الى خضر
ضمن لا لورده الى سواء من كنه او سبابة او غير ما اذا خضر موضع يحل لا حرفة و كذا لو ادع رجلا خائما نائم
في خضر لايه غير ولو اخذ الدراهم من كنه النائم ثم ردها الى كنه فهو كانه وكذا الحرفة كذا **من** **ف**ص **من** غصب
من الصبي ثم رده عليه ويوسكر ان يركي لا لو اخذ ومنه نقصان فرد عليه ومونا ثم ولو اخذ ومونا ثم فرد ومونا
ينقصان بركي ولو ردا الى مكانه ومونا ثم فابو يوسف يعتبر النوبة الاولى ولم يعتبر المجلس فلو رده قبل كونه في مكانه
بركي لا لو تحول الا بالرد على صاحبه **في** **الاستيذان والذلة** **قن** لو تعلق برجل وخاصمه فسقط من المعلى ثم شئ
فضاع ضمن المتعلق هدم بيت لغصه فاحتمل به بيت جاره لم يعنى اذ لم يتعد **من** لو ضرب رجلا فسقط المضروب
مغشيا عليه وسقط منه شئ قال لم يعنى ما فعه وما عليه من ثوبه ولا من ثوبه **فقط** لو ضرب به حتى مات
قال لم كانه **من** ضرب به فسقط ومات ضمن ماله وثيابه اذ اصابه وقيمة ضرره فاعلى عليه ولم يكنه البراح فاحد ثوبه
لا يعنى وفيه موت اخرى امر ابق اذن لا لا في المستاذن فسقط العرق وضاع لم يعنى **من** **الذلة** في حوضه
ومعه درهم فسقطت في الحوض فلو سقطت عند ابقائه ضمن لانه يدخله لا لا سقطت تحت حوضه في الماء لا لا يقول
مالكها **من** فمات ظل لم فاحد رجل حتى اذركه الظالم وغرمه او طلبه ظالم ليقض منه جبا به فمات رجل فاحد
سالمه ففي قبا من يضره الاخذ والزال للبيتيه لا لا قول **من** **قن** ولو قن من سلطان واخذ في فاحد رجل او

مسئلة
المسئلة
وا
مسئلة
المسئلة
وا
مسئلة
المسئلة
وا
مسئلة
المسئلة
وا

قنا

لها طريق فاصابت شيئا لا يفهم ولو عطفت ولم يكن لها طريق غير ضمن لانه في ربا بعد ولو وقع لعة
ثم سارت لم يفهم ان تلفت حابته شيئا ليلادها لم يفهم لولم يسبقها او لم يفهم **فقط** ولو وقعها على باب اللطمان
او على باب المسجد لا عظم او مسجد آخر ضمن الا اذا جعل للامام المكان موضعاً ليقفون دوائهم فلا يفهم **فقط**
او وقعها في مكان غير ربا لها يعني يسكنه ربا تلف شيئا ضمن لانه مكانه في اي موضع ذهبت ما دامته
موضع ربا لها چند انكره رازي رسن هست ولو وقعها على الطريق ولم يشهد بها فسارت عن ذلك المكان وان تلفت
لم يفهم اذ لم يكن بها من ذلك فصارته كراية فتعلبه **فقط** يعني يريكي ههنا شدة وحرارة رز بست هيكلي امد
خود را درين رز را كردان خورن ده خربته را خروج را كرد اكره اذن مالك رز را كردست ضمن **فقط** غم تلفت
زرعاً ضمن لوسايقاً والا فلا وكذا نور وجران **فقط** الذي لو قاده قارباً من الذرع بحيث لو سارت تناوت ضمن الذي
الذرع **فقط** الذي لو وجد دابة في سرجه لغيره فقه ما خرجت من سرجه لم يفهم لما روي عن جابر عبد الله البجلي
اراح سرجه فزاد فيها بقرتين ففطر دابة وقال لا يا وي الصالة الا الصال قوله اراح سرجه اذ ذهب به الي
منزله رواها **فقط** وجرت في كرمه دابة افسدت كرمه فبكت ضمن ولو اخرجها والمحتارة لو اخرجها
وساقتها ضمن لا لو يسقتها وكذا لو اخرجها عن رزغ الغير **فقط** لو ساقها الى مكان يامن منها على زرعه لم يفهم
كانه اخرجها من زرعه قال اكثر مشايخنا يفهم وبه يفتي **فقط** وجرت في زرعه فحلت عليها فاسرعت ضمن ما اصابها
وكذا لو تبعها كثر ابعدا اخرجها وذهبت ضمن ولو اخرجها اجنبي قال نصير ارجوان لا يفهم وعن بعض
فقط يعني بقرته الى بقالة على يد رجل فاجابها البقر وقال بعثها فلان البك فقال البقا اذهب بها الى مالكها
فاني لا اقبلها فذهب بها ففكت ضمن البقا لانه ما جابها الى البقا انتهى الامر فصار البقا راسياً وليس
للموذج ان يودع اقول فيه نظر اذ لم يقبل ويمكن ان يجاب بما يفهم فما سيجي في فاهي قاضي ظهير من ربي القوب
فقط اذ دخل في السرج بقرتي ضربت بقرته فحسبها ففكت ضمن ما لكه استرحت رجاية كي راورد فاصاب
البعير صاحب الدار ضمن لو اذ دخل بلا اذن لا لوبا ذن والبغير المحمل وغير المحمل سواء والمعلم من الذي سكرته
خوطبته وكره الوحي في دابة رجل فالت الدركب فالت ضمن لولا لاقن لا لوبا ذن ولو ضربت النخيل فالت
ولو اصاب رجل بذيئ او بجل او كيف ما اصابته فلو حشها باذن ضمن **فقط** اصطبل بينهما وكل منهما بقرته
فشد فيه احدهما بقره صاحبه ليل يضرب بقرته فتحركت البقرة وتجنبت باكل وماتت لم يفهم لولم يبقها
من مكانها رجل على حمار غير شيئا بلا اذنه فتوزم ظهره فشتى الورك ما لكه فانتقص ضمن لو نقص من الورك
لا ومن الشق ولو اختلفا صدق الحامل مع عينه **فقط** وما يجتبه الفقهاء لو سئل عن اخذ حمار غير بلا
اذنه فاستعمله ثم رده الى موضع اخذ منه وكان معه حش فاكل ذئب ضمن لوسايق الحش معها لا لو اتت
بشيء بان ساق الام فانساق الحش معها ذاهبا وجائيا **فقط** ركب دابة بلا اذن ضمن ساقها او لم يسبق في
ظهور الرواية وفي رواية ضمن لوسايقها **فقط** وضع ثوباً في دار رجل فرباه ربا ففسد ضمنه وبثله
لو اذخل دابته في دار غيره واخرجها ربا الدار لم يفهم اذ الدابة بقرته بالدار فله دفع الضرر بالاخراج
واما الثوب فلا يضي لها فخراجها اتلاف ولو وجد دابة في طريقها فخرجها ضمن **فقط** غصب ثوبه وشده
فيه دابة فخرجها ما لكه ضمن **فقط** غصب عجل او ثلثه ويمن لبن اثم من العجل ونقص الام ولولم يبقها
الغاصب للثيب **فقط** ربط حماراً على موضع فربط آخر حماراً على ذلك الموضع فنقص احدهما الآخر لا ضمان لو كان
لحمار في الطريق ولا لربط **فقط** ضمن لو كان ذلك في طريق المالكين او في موضع ليس على ولا لربط فيه لا لو
لم يكن طريقاً او ملكاً لا حد بعد ان يكون في المكان سعة وعلة **فقط** فقال في الضمان اذ ربط حماراً في ثوبه

ههنا

ان يادفنه الغنم
في حفرة او في
مكان غير ساق
الشرح الامام
الشيخ

بش وادعاه
فمنه ضرب بالعود
الكر

الشيخ والشيخ والشيخ

وفي عين برة المزار وجردية وهي والبغل والرس في القبر فقه مولد وفي عين برة المزار ان يادفنه الغنم في حفرة او في مكان غير ساق
سواء اعد من الدار او من المزار وفي عين برة المزار ان يادفنه الغنم في حفرة او في مكان غير ساق سواء اعد من الدار او من المزار
سواء اعد من الدار او من المزار وفي عين برة المزار ان يادفنه الغنم في حفرة او في مكان غير ساق سواء اعد من الدار او من المزار

وفي عدم الضمان اذ لو ضمن ضمن بالربط والربط ليس بجناية وفيها ارسل اربعة في موضع ساج فارسل آخر
دابته ففقد الثانية الاولى ضمن لوعضه على الفور والا فلا ولو كان ذلك في طريق لاجرهما لم يفهم
فقط الربط ما يجب بالحيثية على الدواب في عين النفاة قيمة النقص وفي عين حمار وبغل وفرن وبعير
جزا روج وربع ربع القيمة **فقط** ما يحمل على ظاهر ربع القيمة وان لم يحمل لصغر كخن وفضيل والراحات كشاة
قطع اذن الدابة او بقرته او ذنبها ضمن النقص جمل قطع الاذن نقصا يسير **فقط** قطع احدي قوائمها
فلولم يكن ما كوال الليم سلكها اليه ونقصه عام القيمة او اسكها ونقصه النقصان **فقط** قال في لواهك
حماراً او بخللاً يقطع يده او يذبحه ضمنه وسلم اليه او اسكها ولا شئ له وبه يفتي ولو ضرب دابة فصار عرجاً
فهو كقطع كراية **فقط** وفي **فقط** ذبح شاة ضمنه قيمتها وسلم اليه او اسكها ونقصه النقصان وكذا الجوز وكذا
لو قطع يدها ومدا ظاهرها الرواية عن ج وعنه لوشاة اخذها ولا شئ له ولا اول اية والدابة لو لم تكن ما كولة
الليم وقطع طرفها فله ان يفهم جميع قيمتها لانه لا كمن كل وجه بخلاف قطع طرف القن حيث ياخذ الارض
اذ يفتي الا في مشتتاً بعد قطع طرفه جمل **فقط** حكم ذبح الشاة كما ذكرتم قال وكذا الوسلتها وجعلها
عضواً عضواً وعن ابي جعفر لو اخذ اذن فلا شئ له وبه يفتي بظاهر الرواية ولو قطع طرفي قن ضمنه
قيمة وسلم اليه واحداً ونقصه النقصان بخلاف حمار وفرن فانه لو اسكها فلا شئ له والفرق ان الارض
يقطع طرفه لا يصير شاة بل كما والعواجل يصير شاة بل كما وهذا هو ما حكى عن ابي جعفر ولو ضرب حمار
الرواية هذا والا اول سواء فلو اسكها فلا شئ كذا ذكرتم **فقط** وسواء يذبحها عن ابي جعفر ولو ضرب حمار
غيره ليس له تفهيم النقصان ولكن جميع قيمته عند ج وعنه قولم له ان يسكها ويضمن النقصان او يضمنه
كل قيمته ولا يسكها ولو قارب عين حمار قال في ضمنه كل قيمته وسلم ولا يفهم النقصان مع اسك الجنبه
وهي مسئلة الجنبه العيا **فقط** ذبح شاة لا يدرى حيوتها وما يادفنه من ثوب الا اذن دلالة وسمى المسائل
الاحكامية **فقط** ذبح شاة لا يدرى حيوتها لم يفهم استخاها سواء كان اجنبياً او راعياً وفي قولم
يفهم بضمان الاجنبى وانما يفهم قيمة فوس وحمار لا يدرى حيوتها راع او قارب بخلاف اوجاراً **فقط** خاف
على شاة فذبحها ضمن قيمتها يوم الذبح قال **فقط** انما يضمن لوشاة يدرى حيوتها لا لو يفتن بموتها اذ لم يفتن
وذبحها اذ لم يفتن ولا اجنبى ضمنه **فقط** لا استخاها باذن دلالة **فقط** ذبح شاة لا يدرى حيوتها لا لو يفتن بموتها اذ لم يفتن
خاف اجازت درست نبود كداين كا حوتست فترون ان فترو او را بكتست لا يفهم استخاها ولو اختلفا صدق
المالك والبينه على الذاب انها لا يدرى حيوتها **فقط** من اخذ ففعله لهضم داره فهدم آخر بلا اذن لم يفهم استخاها
الاصل ان كل عمل لا يفتن فيه الناس يفتن الا شاة لا يفتن في كل عمل المتنا وتلك شاة للسلم فسلم غير
بلا اذن ضمن لتفاوت الناس في السلم لا الذبح وجنس بين المسائل الاحكامية كبتت في مابل الموضي
من وضع شيئا ففقد فيه شئ **فقط** من وضع في طريق لا يملكه شيئا ففقد فيه شئ فمن ولوا ذلك الشئ
الى موضع آخر ففقد فيه شئ يدرى وضمنه **فقط** الاصل كل موضع كان الواضع حتى الوضع فيه يدرى على كل
حال ولو لم يكن له حق الوضع ضمن لولم يزل عن محل وضعه لا بعد ما زال عنه بل كل موضع جرت في طريق فانما
الربح عن محلها فخرقت شيئاً لم يفهم الواضع ولو زال لا يضمن بان وضع جرة في الطريق ثم وضع لجره لولا
في الطريق فتخرجت احدهما على الاخرى فالتسرتا قال سن ضمن كل منهما جرة الاخر وعنه يفهم صاحب الجرة
القائ في محلها قيمة الدابة عن موضعها لا من ثوبه وخرجتها الراجح عن مكانها فالتقت شاة يدرى بخلاف المترجمة
بغيرها وفيها لا يفهم من تخرجت جرة لزال جنايته **فقط** لو اصاب العجل صبيبا فلتست رجله وصاحبها

ههنا

ههنا

الشرح المذكور

الشيخ والشيخ والشيخ

مهم
غضب الارض
للزراع

قط غصبه شاة فسميت ثم ذبحها ضمن قيمتها يوم غصبه لا يوم ذبحه **ف** هذا قول ج وعندنا ضمن قيمتها يوم ذبحه
لو تلفت بلا اهلاكه ضمن قيمتها يوم غصبه **ح** غصب امة قيمتها التي فرادت متصلة حتى صارته قيمتها التي فيها
يخبر المالك ضمن الغاصب قيمتها يوم غصبه ومضى الف او المشترى قيمتها يوم قبضه ومضى الفان ولم ان لغصب
البائع قيمتها التي عندهما لا عند **ص** كذلك وقال على هذا الاختلاف في كذا في اختلاف زفر ويعقوب غصب
داية قيمتها عشرة قرا دت حتى صارته قيمتها اربعين خاتلمها الغاصب فيعند ج ضمن قيمة يوم غصبه لا
وعندنا له ان يضمن قيمة غصبه او يوم اتلافه او يوم بيعه وتسلم ثم قال وهذا فاسد لان ابيات الجنازتين
الاقل من المال والكثير في حق شخص واحد من جنس واحد باطلا قول يمكن ان يجاب بان القيمة قد يكون يوم الغصب
اكثر وقد يكون يوم البيع والاتلاف اكثر فتخير باعتراف ذلك فيلزم صحة ما بين هذه القواعد الكلية
التي يوفق بها جواب السؤال المذكور وغيره لا جواب هذه السؤال خاصة ويدل عليه قوله او يوم بيعه الى اذ
لا بيع في السؤال المذكور والله اعلم ولو كان مكان البيع في الامة قتل فاما كذا فيضمن قيمتها يوم غصبه او يوم
قتله لان ضمان القتل يجب على العاقل لا القاتل فيمكن ان يبايع عليهم بخلاف البيع ولا اتلاف في قول العاقل
هنا بمنزلة المشتري ثم فاما كذا فيضمن قيمتها يوم غصبه او يوم قتلها فاما كذا فيضمن قيمتها يوم غصبه او يوم
المشتري قيمة يوم قبضه فلا فرق بينهما الا على قول من يرى ان موجب الخطا يجب على الجاني ابتداء ثم يتقل
الى عاقلة فلم يزل يضمن قيمتها يوم قتلها ابتداء بخلاف البائع فاخرقا غاصب الغاصب اذا اراد على الغاصب
الاول يرى ولو هلك في بيع فاذى القيمة الى الغاصب يرى ايضا فليس للمالك ان يضمن اثم القيمة مقام
العين وهذا لو كان قبض قيمته مع وفا بينته او بتسديد المالك سواء قبض يحكم او بدونه وما لو اقر الغاصب
لذلك صدق في حق نفسه لا في حق المالك والمالك يخبر يضمن اثمها سواء كذا **و** في **ف** باع غاصب الغاصب
واخذ منه ليس للغاصب الاول اخذ الثمن منه اذ يملك ولا يملكه وليس له ايجان البيع **ح** لو اخذ الغاصب
احدا مما لا يملك تركه وتضمن الآخر **ق** للمالك ان يضمن كلاهما نصف القيمة **ف** اذا ضمن احدهما يبرأ الآخر
اما لو اخذ وتضمن احدهما فله ان يبرأ الآخر حتى لو تولى المالك من اخذ من هل يرجع فيه روايتان **ل** هتشم
ايرى ضمنه لاحد هتشم الآخر يرى الاول من الضمان وضمن اثمها وكذا لو صبت ماء على برقم صبت
الآخر يرى الاول من الضمان وضمن اثمها وكذا لو صبت ماء على برقم صبت الآخر عليه ما وزاد في ضمانه
يرى الاول وضمن اثمها يوم صبت اثمها لا يملك للمالك رد البر والابريق الى الحائلة التي قبل الاول
لقيمته المثل او العمة فلو ضمنه ضمن النقصان ومردوا ما يبرأ به الغاصب **ط** المالك لو اجر القرض
الغاصب يرى بنفسه العقد كسبعة منه لا لو اعان منه حتى لو هلك قبل استلامه ضمن **ز** المالك لو قال للغاصب
او دعك الغصب لا يبرأ اذ لم يوجد الا براء ولا يبرأ بالخط وعقد الوديعة لا يبرأ في ان الضمان كما لو خالف
المودع ضمن ولو كان العقد قابلا بفسد زوج الموصوبة من غاصبها لم يبرأ في قياس ج خلا فالس ومضى فرج
ما زوج المشتري امة شرانا قبل القبض يصير بقاء بضاعة عند ج لا عند ج ولو امر بتفخيتم لم يبرأ قبلها و
لو وكله ببيعها فباعه لم يبرأ ما لم يسلمه وكذا لو باعه ما ملكه لا يبرأ ما لم يسلمه كذا **د** وفي **د** اذا اخرج المالك
من الغصب حداثا يصير بقاء غاصب لو مكن الغير كان قابضا وبقي كاسخرازم وليس والكل ويبيعونه او لا ولو تاجر
ما ملكه الغاصب ليحل المصوب على الابرار **د** لو غصب فاجاز المالك قيمته يرى وكذا لو اودع مال غيره فاجاز
المالك يرى اذ لا اذن انها كاشي ابتداء وفيه ان الاجازة ياتي العفو لا الاخلال عند ج ويلحقها بعدم فلو رد
الغاصب ما غصبه على اجبتي فاجاز ما ملكه قبض ذلك الاجبتي يرى الغاصب عندهم لا عند ج وقد من في اخره فترات

غريب

مسألة
المسألة
واحد

النوى مقصور بالمال
المشم كالمشرك في الربح

المشم كالمشرك في الربح

المشم كالمشرك في الربح

الغصب على ان الاجازة ياتي الاخلال وكذا في **د** من غير خلاف ومردوا ما يبرأ به الغاصب **ط** المالك لو قال للغاصب
بجعله لا يبرأ ما لم يحفظ وقدمت به ما يبرأ به الغاصب **ق** للمالك ان يضمن كلاهما نصف القيمة **ف** اذا ضمن احدهما يبرأ الآخر
بري **ط** غصب داية او ثوبا او دراهم ومضى باقية قيمتها فابراها ومنها يصير امانة وكذا لو خلف من ذلك سواء
باقية او لا فلو كانت خروبا او غن دين ولو باقية فهو امانة عن الغاصب الغاصب لو اتي بقيمة الغصب المتلف
فلم يبقها المالك قال ابو نصر بن عيسى لا يضمن الا الى القاضى حتى ياتى بالقبول فيه او قال نصير كانوا يقولون في الغصب
والوديعة اذا وضع بين يدي المالك يرى لا الى الدين حتى يضمنه في يد ج او جرح فلو رماه في جرح يرى ولو لم يعلم المالك
انه ثوبه ووضع في جرح فرماه فرقه آخر قيل اخاف ان لا يبرأ ويقتى بانه يبرأ اذ رد عليه عين ماله الا يرى انه
لو اطم المالك طحا ما غصبه يرى وان لم يعلم به المالك **ح** وضع المصوب بين يدي مالكه يرى وان لم يوجد حقيقة
القبض وكذا المودع بخلاف ما اتلف غصبا او وديعة في امانة لا يبرأ ما لم يوجد حقيقة القبض **د** غصب امة
ثم ردنا الى ربحها فلم يبقها بل تركها حتى ضاعت يرى كمن اخذ منكم ثوبا رماه الى مالكه فلم يأخذ به تركه ضائع
يرى ولو باعه بامر القاضى يرى كسبعة بامر مالكه **ح** اطمه مالكه او كساه يرى وان لم يعلم المالك خلاقا لثمنه فو
واجبوا الله لو وهبه له وسلمه او باعه منه ومردوا ما لم يعلم به يرى واجبوا الله لو رماه في جرحه وضمنه وضمنه مالكه او
تم فتنيع وسفاه اياه او كرها سافطه وخطاه وكساه لم يبرأ اذ فطه فافعل **ق** ليس ثوب غصب بلا ادع
حال غيبته ثم رده الى مكانه لا يبرأ ومردوا القيمة **د** اخذ ثوبا من يده بلا ادع ولبسه فرده الى بيته يرى استحق
وكذا لو اخذ امة من امة او ربحا ثم ردنا الى مكانها يرى ولو اخذ من يد مالكها غصبا ثم ردنا الى دار ربحها ورطبها
على مغلقها ولم يجد ربحها ولا اخذ من ضمن **ح** غصب قنطرة قال مالكه لغاصبه اذهب به الى موضع كذا ويضمه فذهب
فهلك في الطريق ضمن وكذا لو استاجر الغاصب لخدمته لا يبرأ حتى يأخذ في الخدمة **ق** غصب كوسفند يلى
را بخلط يرد ويجوز ان ادعوا فند كوسفند كفت كوسفند من جرح كرى كفت يجوز ان ادعوا كفت او كوكو
كوسفند فلا تست چون يبايدوى دهي فذمب وقال لا يبرأ **ن** اخذ ثوبا من يده بلا ادع ولبسه فرده الى بيته يرى استحق
البيع ثم ذهب ولا يرى ابن ذهبت وقال الخاسر ردتها عليك صدق لا يبرأ انت اليه بطوعها وكانت امانة
عنده وتضمنه وكذا ان الخاسر لم يأخذ لامة حتى يصير غاصبا ومعنى الرد ان يارم بربا الى المنزل فكان
الخاسر من مكر الغاصب **ه** هتشم طشت آخر ومردوا باع وزنا في كذا خيرة اسهل الطشت ولا يبرأ اذ رده
واخذ قيمة السليم وكذا كل امانة وصنع ولولا باع وزنا كسيف فكم ضمن نقصانه ولو اتلف المكسور
آخر ضمن حديدا مثله سئل صاحب المحيط عن كسيف فقه قال لو شاع وزنا لم يضمن ولو كانت بياض عددا ضمن
النقصان ما ينقطع به حتى المالك وما لا ينقطع **و** لو اخذ المصوب حتى زال اسمه وفطمه فباعه ففككته القاضى
ولا يملك له الانتفاع به حتى يردى بركه وهذا التوبة بشاة ذبحها وطبخها وطبخ ثوبا ذبحها او سيف او امانة من جريد
او فضة ومردوا عندنا وقال ابن القاضى لا ينقطع حتى المالك ومردوا الخاسر لا يبرأ من كذا وضعت مثل يبر
ولو شاء اخذ الدقيق وضمنه النقصان ونكرنا روى عن سى اللان لو اخذ الدقيق لا يضمنه النقصان للروا
على هذا الوجه عتبا او يضمن او يبرأ روى عنه او يضمن البضينة ذاجة فافترخت او غزل قطفا ونسجه
او غزل في الامة او نسج غزلا او قطع ثوبا وخطاه او كسد صوف او جمل الخوص زبيل او غرس ثابلا او خبز
دقيقا او لبن ثابلا او جمل امانة وللا تراب قيمة ولا فهو للغاصب بلا شئ **و** بني حاطبة في القبض غصبا من
تراب يضمنه لا يسئل له على النقصان اذ لو نقص صار ثوبا كان **ح** بني حاطبة كرم غصبا بلا ادع من تراب
وب الكرم فلو لا قيمة للتراب فاحاط لرب الكرم والبالي فبيع ولولا قيمة فاحاط للبالي وضمن قيمة التراب ولو

في مسائل المسألة

الخاسر ساء الوارد
والربح فاقوس

ما ينقطع - حتى المالك
ما ينقطع - حتى المالك

المشم كالمشرك في الربح

الْأَرْبُ الْعُضُومُ

مسألة
المسحوق
واحده

من في الأرض من عظماء
والذين هم من عظماء
الذين هم من عظماء
الذين هم من عظماء

مجلس
منشی و غیر منشی

قیمیات ۱۱

الحقاني مؤلف

م
جبر و قاضی
بررسی و تیریز

پیچہ ۵

المجلد ترخانہ احمدی
الجبین الذی یوکل
۱۴۰۴ھ

حار:

قاعدہ

القصد على نصب الحرم

مفتی بویک خان

يعدونها الى القاضى لبيعها ولولم يدفع ولم يحل دفع ذلك لم يضمن **ح** لو اخذ احبني والمودع براه وكنت
ضمن لو امكنه المبيع لا لو لم يكن المبيع **ح** لو دفع المودع في موضع من ماله في موضع من ماله لم يكن
في الدار احد ولم يكن المودع في مكان يسع من الدار **ح** لو دفع خقه الى خفاف لم يضمن ولو تركه في مكان
ليلا فخرق بريد لونه الا كان جافا او في السوق حارسا ولا يضمن **ح** لو كان **ح** يتيقن بالبرائة مطلقا قبل
يقترب العرق لو كان العرق ان يتركوا الاشياء في الحوائط بلا حارس ولا حافظ لولا كان العرق يتركها
وكذا لو ترك باب الدار او الحائط معنوخا فلو كان غرضهم كذا لم يضمن **ح** لو غلق الباب على باب
الدكان وذهب في اليوم ليس بتفصيل بجار او في الليل بتفصيل في اليوم ليس بتفصيل
الرعاية معنوخا فيما اذا ترك الحائط لولا ليس بعوضه والغرض في بيت العرق ان لم يكن غرضه حافظ ولا حارس
في السوق يضمن والمودع لو ربط سلسلة باب فيقظ به الجبل ولم يقفله يضمن العرق كما هو القبطون بيت
يوضع فيه لا يضمن زبط الدار على باب الدار ودخل الدار لو جئت براهنا بريد لولا لانا لونه المصد
ان كان في القري لم يضمن وان ربطها في الكرم او على راس المبخلة وذهب قبل لو غاب عن بصر ضمن
وقيل يضمن العرق في هذا واجبا منه **ح** لو جعلها الكرم فان كان حائطا الكرم بحيث لا يرى المالك ما فيه
الكرم لا يضمن اذا غلق الباب ولا يضمن **ح** لو سرق في مكان من دكانه الى صلت وفيه المودع لم يضمن لانه غير
مضيق اذ جيرانه يحفظونه ليس هذا ايداع المودع الى غيره ليقال ليس المودع ان يودع لكن هذا يودع في
ذكره في ما يدعى في الفخا من عند الفتوى **ح** لو خرج الى الجمعة وترك باب حائطه مفتوحا واجلس
الدكان ابنه صغيرا لو كان الصبي يحفل بالخط بريد ولا يضمن **ح** لو تركها في الحوزة لم يضمن
فوق من المجلس وترك كتابه قريبا القوم وتركوه فلو قام واحد بعد واحد ضمن والآخرون لو قاموا جميعا
ضمنوا **ح** لو جاء بشوب الى غيره وقال له هذا ودعته عندك ولم يقل لا تأخروا شيئا وسكت ثم غاب الآخرون بعد
وترك الشوب ضمن **ح** لو وجد منه القول عرفا ولو وضع الثوب فسكت ولم يقل شيئا ضمن ولو قال لا اقبل
الوديعة والمستهلك بالها بريد اذا القبول عرفا لم يضمن عند المودع كما ان البعير لا يضمن مودعا
في بصر من بعثها مع رجل الى البعير اذ ذهب بها الى مالكها فاني لا اقبلها بغيرها **ح** لو يضمن البعير
وقد مر خلافه في بيان الغصب من هذا الفصل **ح** ولو قال لا اقبل حتى لم يبر مودعا ومع ذلك ترك الثوب ماله
فذهب ثم رفعه من قبل وادخله في بيته يضمن ان يضمن لانه لما لم يثبت الا بولي صارا جسيما برفعه غلبت الشبهة
ووضعها على سطحه ليحفل لو للسطح ضمن لم يضمن وقبل لو لم يكن الحنف من ثوبا ضمن غاب عن منزله فقال له
اجنبي لي في منزلك مني واخذ منه المتعاق فلو رجع المودع الى بيته لم يجد الوديعة لم يضمن قبل الجرح لو لم يرض
المحتاج الى الاجنبي لا يضمن جاعلا البيت بما فيه يبيع قال لا لا يضمن وخاف احرارته في بيته وفيه المودع بريد لو
امسكه لا لو غير امسكه وعلم المودع بذلك قال فيمن هذا استحق جناح جواب مسئلة صارت واجبة الفتوى وصورتها
تيم بان تيم را بخلام خود ما ندور فت ذهاب الغلام بوزاع الناس فالتفت اجوبة المحدثين كذا تيم بان يضمن
علم ان غلامه سارق وليس بالدين المودع لو يفت الدابة الى الشح بعينه العرق وباني سني منه في سائل خمان
المزارع او عد كذا فيهم وراهم ولم يبرها عليه ثم ادعى الزيادة او او وعد زبيلها فيه استأجر ادى ان كان فيه
قدوم ذهب منه وقال المودع لا اؤري ما كان فيه براه بلايين حتى يدعى عليه الخيانة في براه الوصل ولا يضمن كذا
مريض دابة المودع في المودع انما نأفها لهما حتى لا يملك لهما شاء فلو ضمن المودع لا يرجع على
المحتاج ولو ضمن المعالج رجع على المودع علم انها للغير ولا الا ان قال المودع ليس به ولم اؤثر بذلك في الرجوع

سقط
المسح
واحد

ان

في

قد

يعدونها الى القاضى لبيعها ولولم يدفع ولم يحل دفع ذلك لم يضمن **ح** لو اخذ احبني والمودع براه وكنت
ضمن لو امكنه المبيع لا لو لم يكن المبيع **ح** لو دفع المودع في موضع من ماله في موضع من ماله لم يكن
في الدار احد ولم يكن المودع في مكان يسع من الدار **ح** لو دفع خقه الى خفاف لم يضمن ولو تركه في مكان
ليلا فخرق بريد لونه الا كان جافا او في السوق حارسا ولا يضمن **ح** لو كان **ح** يتيقن بالبرائة مطلقا قبل
يقترب العرق لو كان العرق ان يتركوا الاشياء في الحوائط بلا حارس ولا حافظ لولا كان العرق يتركها
وكذا لو ترك باب الدار او الحائط معنوخا فلو كان غرضهم كذا لم يضمن **ح** لو غلق الباب على باب
الدكان وذهب في اليوم ليس بتفصيل بجار او في الليل بتفصيل في اليوم ليس بتفصيل
الرعاية معنوخا فيما اذا ترك الحائط لولا ليس بعوضه والغرض في بيت العرق ان لم يكن غرضه حافظ ولا حارس
في السوق يضمن والمودع لو ربط سلسلة باب فيقظ به الجبل ولم يقفله يضمن العرق كما هو القبطون بيت
يوضع فيه لا يضمن زبط الدار على باب الدار ودخل الدار لو جئت براهنا بريد لولا لانا لونه المصد
ان كان في القري لم يضمن وان ربطها في الكرم او على راس المبخلة وذهب قبل لو غاب عن بصر ضمن
وقيل يضمن العرق في هذا واجبا منه **ح** لو جعلها الكرم فان كان حائطا الكرم بحيث لا يرى المالك ما فيه
الكرم لا يضمن اذا غلق الباب ولا يضمن **ح** لو سرق في مكان من دكانه الى صلت وفيه المودع لم يضمن لانه غير
مضيق اذ جيرانه يحفظونه ليس هذا ايداع المودع الى غيره ليقال ليس المودع ان يودع لكن هذا يودع في
ذكره في ما يدعى في الفخا من عند الفتوى **ح** لو خرج الى الجمعة وترك باب حائطه مفتوحا واجلس
الدكان ابنه صغيرا لو كان الصبي يحفل بالخط بريد ولا يضمن **ح** لو تركها في الحوزة لم يضمن
فوق من المجلس وترك كتابه قريبا القوم وتركوه فلو قام واحد بعد واحد ضمن والآخرون لو قاموا جميعا
ضمنوا **ح** لو جاء بشوب الى غيره وقال له هذا ودعته عندك ولم يقل لا تأخروا شيئا وسكت ثم غاب الآخرون بعد
وترك الشوب ضمن **ح** لو وجد منه القول عرفا ولو وضع الثوب فسكت ولم يقل شيئا ضمن ولو قال لا اقبل
الوديعة والمستهلك بالها بريد اذا القبول عرفا لم يضمن عند المودع كما ان البعير لا يضمن مودعا
في بصر من بعثها مع رجل الى البعير اذ ذهب بها الى مالكها فاني لا اقبلها بغيرها **ح** لو يضمن البعير
وقد مر خلافه في بيان الغصب من هذا الفصل **ح** ولو قال لا اقبل حتى لم يبر مودعا ومع ذلك ترك الثوب ماله
فذهب ثم رفعه من قبل وادخله في بيته يضمن ان يضمن لانه لما لم يثبت الا بولي صارا جسيما برفعه غلبت الشبهة
ووضعها على سطحه ليحفل لو للسطح ضمن لم يضمن وقبل لو لم يكن الحنف من ثوبا ضمن غاب عن منزله فقال له
اجنبي لي في منزلك مني واخذ منه المتعاق فلو رجع المودع الى بيته لم يجد الوديعة لم يضمن قبل الجرح لو لم يرض
المحتاج الى الاجنبي لا يضمن جاعلا البيت بما فيه يبيع قال لا لا يضمن وخاف احرارته في بيته وفيه المودع بريد لو
امسكه لا لو غير امسكه وعلم المودع بذلك قال فيمن هذا استحق جناح جواب مسئلة صارت واجبة الفتوى وصورتها
تيم بان تيم را بخلام خود ما ندور فت ذهاب الغلام بوزاع الناس فالتفت اجوبة المحدثين كذا تيم بان يضمن
علم ان غلامه سارق وليس بالدين المودع لو يفت الدابة الى الشح بعينه العرق وباني سني منه في سائل خمان
المزارع او عد كذا فيهم وراهم ولم يبرها عليه ثم ادعى الزيادة او او وعد زبيلها فيه استأجر ادى ان كان فيه
قدوم ذهب منه وقال المودع لا اؤري ما كان فيه براه بلايين حتى يدعى عليه الخيانة في براه الوصل ولا يضمن كذا
مريض دابة المودع في المودع انما نأفها لهما حتى لا يملك لهما شاء فلو ضمن المودع لا يرجع على
المحتاج ولو ضمن المعالج رجع على المودع علم انها للغير ولا الا ان قال المودع ليس به ولم اؤثر بذلك في الرجوع

المودع براه وكنت

التيهون الخلق في
الخطا المذنبين

مهم

الخصم يثبت من الغصب
في كل من اولى من الغصب
اجنبي

من قبله في كل ما يضمن
المودع المودع

كروا من وديع **د** انما يضمن المودع بالدلالة على الاخذ لم يبيع المدلول عليه عن الماخذ جالبه للاخذ لو منع فاختار
كروا من وديع **د** انما يضمن المودع لو دلسا رقا لم يضمن كاجنبى خفا فخرج الى المولى الخرج خو من خفا في دار
لو اخذ المولى للملكى باى طريق اخذ لم يضمن اذ كركه في بيته ولو وضعه في دار رجل لا يضمن معه فمن اذ وضعه في
المودع لو جفها في جرد ليس فيه مال ضمن والمراة به حرز غيب اما لو استاجر بيتا لنفسه وحفظها فيه لم يضمن
ولو لم يكن فيه مال **د** المودع استاجر بيتا في مصر او في قرية او حوزة في قرية وسافر وتركها فيه لم يضمن **فقط** احب بيتا
من داره ووقع المودعة الى هذا المستاجر فلو وكل بها على حدة وطع منها يدخل على الآخر فلا ادن وحسم
يراد لوجه المسكنة تروى رجا نيكى كروا كندم بها د بامانت ثم ان المودع احب هذا البيت من رجل وسلم والتقل
الى دار لوى يبنى ان لا يضمن استدلالا بشتاج يسكن مع صهره ثم اكوى بيته ونقل متاعه وترك الغزاة الدار
التي انتقل عنها فلو لم ينتقل الغزاة الى الدار التي من مكان كان فيه الى بيت لقر من دار صهره ولا وضعه لم يضمن
في قول لا نه ساكن فيه ببقا والغزاة لا عرف من اصله ان سكناه في الدار لا يبطل ما بقي شيء فيه وعندنا ضمن مطلقا
استاجر رجلا ليحمل له شاة كرجل وموتته الى موضع ليدفعه الى رجل فوجد الرجل غائبا فترك الحمل على يد رجل
ليوصله الى ذلك الرجل يبنى ان لا يضمن فلو وجد الرجل غائبا كلفه لم يقبل يدفع الى القاضي ولو طلبت منه ان
ولم يدفع الاجر كروا **د** في دفع المودعة الى الجنبى واجاز المالك خروج من البيت كانه دفع الى المالك
فموضع فتركها كرا كركت كرك من بياحى روم وديعة تراها مسارية ومم كفت يد د ادورفت باز كركوت
وا ان مسارية كركت لم يضمن **الاول** **فقط** شيب واثبة المودعة في الصهر هل يضمن اذا تلف لاروايتها
في الكسب فقبل ضمن لتقديره بالرسال وقيل لا اذ لو مات في الاصل لم يضمن كذا من اجل ما لو منع
او اكلها وديع ضمن للمضيق كحل الحام ووضع دراهم المودعة في ثوبه بين يدي البائى قال **د** ضمن لا يراى
المودع وقال **د** في دفع المودعة في ثوبه على شرط النهر اغتسل والبس ثيابه ونسي المودعة ضمن وكسرها الى المرأة
ثم طلعتها وضمت البنت فلم يسترد ما قال **د** **فقط** ضمن اذ يجب عليه الاستدراك كما ذكرتم اذ اوقع الحريق في دار
المودع فدفعها الى اجنبى لم يضمن فلو دفع من ذلك ولم يسترد ما ضمن وكذا ما لان لا يراى عقد غير لازم
فكان لبقائه حكم الا بتراد **د** لم يضمن اذ المودع انما يضمن بالدفع وحين دفع غير مضيق عليه فلا يضمن بحد
فقط وقع الحريق فلو امكنه ان يبا ولها من في عياله فبا ولها اجنبيا ضمن **د** لا يضمن بدفعها الى جاري لضرته
كحريق قال **د** هذا اذا لم يجد بركا من الدفع الى اجنبى اما اذا امكنه الدفع الى من في عياله ضمن بدفعها الى اجنبى
د هذا لو احاط الحريق بالمنزل ولا ضمن باجنبى وقبها امرأة حضرها الوفاة فدفعتها الى جاري لم يضمن لو لم يكن
عند وفاتها احد من عياله **د** ومنعها عند غيبه ولم يبا رقه حتى تلف لم يضمن لو تركها عند غيب **فقط**
الودعة وركها ردت الى بيت المودع او الى من في عياله قيل ضمن وبه يبنى اذ لم يرض بغيره وقيل لا وديع
اذ الرد الى من في عياله المالك ردت الى المالك من وجه لامن وجهه وان كان لم يكن واجبا فلا يجب بشك بخلافه الى صاحب
والمسئلة بحالها فانه لا يراى اذ القمان غدا كان لارضا فلا يراى بالشك ولو جبرها مع ابنه وموليس في عياله ضمن لو باى
ولا فلا ولو طلبها رجا وقال المودع لا يضمن احضارا لان فتركها ورجع هذا ابتداء ايداع اذ عزله بطلبه
وبالتوك صار مودعا ابتداء اقول يبنى ان يكون ابتداء ايداع لو صدق المودع ولا فيقضى ان لا يجعل تركها ايداعا
على ما سيجي مسئلة الطلب في ايام الفتنه ولو طلبها وكيل المالك والمسلم يبا لها ضمن اذ التكل من المالك ايداعا ابتداء
الامن وكيفية لانه لا يملك الا ايداع فيضمن لو لم يدفع مع قدره الدفع لغضبه طلبها رسول المودع فقال لا ادفع الا الى
من جابها ولم يدفع الى رسول ضمن لو صدقه لا لو كذبته انه رسول وفيه نظير بدليل ان المودع لو صدق انه وكيل

مسئلة
المسئلة
واحد

فقبضه المولى من يدها اليه وخرق بينهما بان الرسول ينطق عن لسان المرسى ولا كذلك لو قيل لا ليدى لن عن الموكيل
لا يضمن قبل علم الموكيل به بخلافه عن الرسول ولا كذلك لو قيل لا ليدى لن عن الموكيل
قبل علمه لا يضمن حتى يعلم علمه قال **د** في هذا فطلبها فقبضها الى اوقال يضمن كركه بدفعها الى فلان
فانه وقال ان فلانا استودعك هذا فقبضه ردة على الموكيل فطلبها ان لا يضمن ايها شاة اذ الموكيل حين اخذها الى
الى موكله فجد جعل نفسه رسولا وبتقليع المرسى الى خروج من الوسط وكان مودع الاستدراك والاجنبى سواء في دفع
الى الموكيل فقال له سلطان جابر لو لم تدفعه الى جنتك لست اوقال ضربك ضربا او اطوف بك في الناس فلو دفعه اليهم فم
لا اوقال قطع يدك او رجمك او اضرب بك حياين سوطا اذ لا يجوز دفعه الى حقوق تلف النفس او العضو فخلت الكفا
لا الاول ولو صدقه بانها لم تدفع المودعة والمسئلة وافقة البتة وذكرا ان السلطان لو طلب من المودع
بعض مال اليتيم وهدده فلو خاف على نفسه القتل والتلف عضوه فدفعت لم يضمن ولو خاف الحريق القدر او ان
ياخذها له ويبيع له قدر الكفاية ضمن ولو خشي احدكم ان لا يدفع اليه ماله او يبيع له ماله او يبيع له ماله او يبيع له ماله
اي رسول الذي اخذ لم يضمن الوقي برود سبت كوكب خوجاهه كذا فرستاه ثم بحث الى القصار ان لا يدفع النوب
الى من جارك به فن جاره به لو لم يقبل مديا فلان اجته البكل او قاله ولكنه يقتصر في اموال ضمن وقيل لا يضمن
يضمن ولو قصر في اموال **الاول** اوجه قال **د** في المودع من اخذ كرك بعلمه كذا فادفع اليه فاجبر رجل
ببئس الحالمة فلم يصدره ولم يدفع اليه لم يضمن اذ يقتصر ان باقى غير رسول ميسر لعلمه قال **د** في هذا دفع الى
فلان فقال المودع دفعها اليه وقال ذلك الرجل لم يدفع الى وقال **د** في هذا دفعها اليه فاعول للمودع في حق
برادته لا في حق ايجاب الفضا على المدفع اليه ورجا لو اقر المودع تصرف المودعة الى دين رجا فقال المودع
صرفت وانكر رجا صدق المودع في براءة نفسه لا على رب الدين حتى دينة رجا كما كان طلبها رجا في ايام
الفتنه فقال المودع لا اصل اليها الساعة فاعثر على تلك الناحية وقال المودع اعرض على المودعة لو جري المودع
عن ردة لبرها اولضيق الوقت لم يضمن وضدق ولا ضمن اقول قد راد لوطيلها وقال لا يضمن احضارا
لان فتركها هذا ابتداء ايداع فخل مديا يبنى ان لا يضمن منها الضما وان قربت وديع الوقت لان تركها نصير
ابتداء ايداع وانما حصل انه يبنى ان يتخذ المسلمان حكما قال **د** في هذا المودع احلها الى اليوم فقال اخل ولم يقبل
حتى مضى اليوم لم يضمن اذ الواجب عليه اخلية لا احلها اليه فمضى بقوله فلا يجبر عليه طلبها رجا فقال اطلبها
غدا فقال في الغد تلفت فلو قال تلفت قيل قولى اطلبها غدا ضمن لا لوقال تلفت بعد لتا ضمن في الاول لا لا
طلبها فقال اعطيتها فقال بعد ايام لم اعطها ولكن تلفت ضمن ولم يصدق لتا ضمن ولو جرد المودعة ثم
ادعى الرضا والتلف لم يصدق ولو قال ليس علي شيء ثم ادعى ردا او تلفا صدق وضع الفاعل يد رجل حتى يرض
المدعى ليا حنة فلم يبرهن فا راد المدعى عليه استردا ودفعت عليه فلو وضع المدعى والمدا على
عنده لم يضمن اذ ليس له الدفع الى احدهما ولو وضع المدعى عليه وحين ضمن بالبيع عند طلبها فقال انفق
على اهكك برك وصدقه الا اهل في الامر ولا اتفاق وكذا رجا ضمن والمودع لو قضى بها دين رجا والدين
من جنس المودعة قيل ضمن وقيل لا ولو دفعها الى المودع لم يستحق لم يضمن لردده على ما اخذ منه وكذا اكل لعانة
ومضى ووقال رجا ادفعها الى فلان فدفعها ثم استحق ضمن اذ لم يردده على ما اخذ منه وله ان يقضي اى الفلانة
شاة ردة الى وارث رجا وفي التركة دين ضمن للمدعى او دفع وغاب فبر من ابنه ان ابا مات ولا وارث لم يرض
واخذ المودعة ثم جاء البوع يضمن الابن او الشاهد من المودع ولو غصبها ضمن كرامهم استقال المودعة وطلبها
تحميها ثم المودعة قيل ضمن في الخصم والخصم لا في غيره وبه يبنى وتيل ضمن في الخصم لا في غيره يانك المودع وبقم الموان

الوقت من الرسول
والرسول
او ردة عن جدي ودية لزيد الى كرك
بطون المودعة فاني عن كرك قال
ان ردة الاستدراك على ردة الدار
فقبل كرك الدار ثم ردة ما على
الموكيل الذي سوغه

مسئلة
خوف المودع من السلطان
كذلك

مسئلة

استعمال المودعة واستدراكها

الوديع
لا تورع

بسم الدابة
جذبتها اليه
باللحام لكي
تقتل
عنه

فردود و ابن سطور درین روز که بیچاره بیدار بود و باطنش بگشاید و گفت **فمن** مسئله بگوید علی البراءة قال لو
 اذا جاز غدا فقد آجرتك هذه البراءة تحمل المستاجر على البراءة في الليل فلما طلع الشمس تلتفت لم يقنع اذ صار
 غاصبا بحمله الا انه عند طلوع الفجر انعقد الاجابة بينهما فصار اليه امانة قال **فمن** ان المستاجر او المستعير
 خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ ان عن الفغان على ما عليه الفتوى في هذه المسئلة ينبغي ان لا يبرأ بالحق لا ولو
 اقول ليست من المسئلة ينبغي ان لا يبرأ بالطريق الاول اقول ليست من المسئلة من اشباه مستاجر او مستعير
 خالف ثم عاد في مسئلة غاصب استاجر المصنوع وقد مر في هذا الفصل ان الغاصب يبرأ بالحق والعقد من غير ذلك
 بخلاف صحة جواب البراءة في غير حجية والله اعلم **د** استعار ثورا فقيمة خمسون استعماله فقرة مع ثور فقيمة مائة يبرأ
 لو كان الناس يفعلون مثل ذلك ولا يقنع استعار ثورا ليكرى الرضا معية فكري الرضا لغوى ضمن اذا ارادوا
 يتفاوت بالرخاوة والصلابة اقول ينبغي ان لا يقنع لو كبر مثل المعينة او ارادني بها كما لو استاجروا ثورا ليعمل
 وسقي نوعا خالف لا يقنع لو حمل مثل المستجر الضرا واخف منه كما سمي كبر في حمل كدر شعير او سمسم كما لو عتق
 طريقا ثم سلك طريقا آخر كما سيجي في هذه الصفحة ترك النور في المبيع فهلك لو علم ان المعير يرضى بكونه في المبيع
 وحده كما دة بعض اهل الرضا في لم يقنع ولو لم يعلم بان كانت العادة مشتركة ضمن **فمن** ترك في الحيا **فمن**
 ولو كانت الحيا ثم ترك في صدر النور للمعير وكان يرضى بكونه فيها يرعى **فمن** لم يقنع **ح** رده الى بقار او
 الى فرعى كان المعير يرغاه فيه ويرضى بكونه فيه وحده بلا حافظ لم يقنع اعارجان وقال خذ عذرا او لظفر
 عنه فقبل خالف ضمن وقد مر في ضمان المأمور استعان لبركها الى ناحية فاخرجها الى الهى للسقي ومعي غير
 تلك الناحية فتلفت ضمن **ع** استعمل ثورا وفرغ ولم يحل حمله وذهب الى المبيع فتلفت به ضمن **فمن** رط
 جازا لعارية بحبل فاخنت لم يقنع استعار دابة الى موضع فسلك بها طريقا ليس بالحق ضمن ولو عير طريقا
 فسلك طريقا آخر لو كانا سواء لم يقنع ولو انعذر وغير موكول او نحوها ضمن **ق** استعار دابة الى مكان في
 الطريق يذهب لم يقنع بعد ان كان طريقا يسلكه الناس اذ لم يعين طريقا ولو طريقا لا يسلكه الناس الى مكان
 المكان ضمن اذ مطلق الاذن ينصرف الى المتعارف جازا في المربوط وجعل على الباب خشبا كيلا يخرج
 فيه رقت فلما استوثق وثقة لا يندرس الذئب لم يقنع بعث اجير ليعتبر دابة فاعارها وعليها سبع فسقط
 لوسقط من عنق سائر الاجير ضمن خاصة كذا **ع** ولو كبرها المأمور وهلك ضمن المأمور اذ رضى بركوب
 المستعير لا غيب والدركوب مما يفادى ولا يرجع على امرى لو لم يكن مأمورا من جهة هذا لو كانت تتفاد
 بركوب ولا لا يقنع كذا **فمن** مثل هذا كانت واقعة الفتوى ضمن استعار دابة من رجل وارسل ليعقبها
 من المعير فركبها المبعوث في الطريق كافر في الاربع كرفت هل يقضى للمبعوث فهو على تفصيل من استعار
 جازا فقال له جازا في الاصل بل اخذ احدما اليها شئت فاخذ احدما لا يقنع ولو قال احدما واذهب
 به والباقي بحاله ضمن **ع** **و** **ج** استعار دابة وبعث جته لياتي به فركبته فنه فهلك به ضمن ايقن يباع فيه
 في الحال بخلاف قن جتي تلف ودية قبلها بلا اذن مولاه **د** جازا رجل الى المستعير وقال الى استعير دابة
 عندك من رثها فلان فامرني بقبضها ودفعتها ثم انكدر المعير ثم بركبته فنه فهلك به ضمن ايقن يباع فيه
 اذ صدقه فلو كذبته او لم يصدقه ولم يكذب به او صدقه وشرط الفمان فانه يرجع قال وكل تصرف موقوف
 لو ادعى المستعير انه فعله باذن المعير وكذب ضمن المستعير الا ان يثبت على الاذن **ف** لو جاءه
 خاجم المعير فدفع اليه المستعير ثم انكدر المعير لا اذ لم يقنع المستعير اذ الرد على خادم المعير كذا المعير
س يبرأ بركة العارية على قن يقوم عليها ولو على قن لا يقوم عليها يبرأ ايضا استعارة كذا الى منزله

مطلوب
استعاره

سطح
المسبح
واحد

المخرج مرعى الدواب
وتخرج الدابة ارسلها
نزع
مبار

۱۲۸

ليس بالعبادة

قاعدة کلیه

[illegible]

قسطاط

المختوم الصاع

پایندگی

—

ما ذكر في العدة قول ج وما ذكره في قولها فلا اشكال في **فصل** المرططين اعمار الرمن فكل في يد المستعير
ضمن سواء هلك حاله للاستعمال او في غيره **فصل** في **المتجر** **الارواح** لا يغير حكم الرمن في العدة
بقصد يوم قبضه فلو رهن قنا قيمته الف بالدين ثم استقر الراهن ثم رده عليه وقصدت فحاله فكل
يهلك بكل الدين ولو كان مكانه الغصب فكل الف حسب قيمته حين غصب قنا كل شيء يغير لغصبا
يغير لو رهن اذهب منه بحسبه وكل شيء لا يغير في الغصب لا يغير في الرمن فلو غصب قنا ثوبا
فشاخ ضمن النقصان ويذهب بحسبه لو رهن ثوبا فشاخ سقط الرهن فلو وجده عاد
رهنه وسقط من الدين بحسبه لو كان اقول اباقة ولو ابقى قبل ذلك لا ينقص من الدين شيء ولو رهن
قنا فابق وجعل الف ضمي ما فيه ثم ظي القن قال من مو رهن كما كان وقال زفر مو لم يغير كفي حسب
ضمن القيمة ما يصير به رهنه وما لا يصير به رهنه فلو دخل خاننا لينزل فيه فقال له الخاني لا ادخل تنزل في بيتي
شيئا فاعطاه ثوبا به فهلك عند فلو كان رهنه لاجر البيت فالرهن بما فيه فلو اخذ منه لاجل ابارق
او خشي عليه ضمن قال النقيب وعندى لا يغير في الوهدين دفع الى الخو فبين فقال اخذتها سيئت
رهنه بدني فاذنما فضا لا يذهب من الدين شيء لرجل على كفو عثرون ورميما دفع اليه المليون حانة
فقال خذها عشرين فضا عت قبل الاخذ في مال الدافع ودينه باق اخذ عا مديونية ليكون
رهنه لم يحن احنه ويهلك كرمين ومدا ظامو لو رهن المليون بدينه رهنه اخذ عشرين كفو وقال لا اذم
حتى تعطيني عيني فشا زعا فوضعت على يد عدل فهلك الغسان لا يغير الا اذا كان ذلك العين غصبا
لانه ج يبيع الرمن به رهنه مضمنا واجاز لو لم الرهن ان يتعلم منه فزمت به الصبي الى الخلو شيء
عند فضا لا يغير لانه ايداع الصبي وكان **شع** على انه يغير وليس هذا ايداع الصبي بل هو كما
اتلفه صبي موه في عماله اذ تركه بمقال يقضي خلاف تلفه حال الرهن قال ولو هلك الرمن في المرططين
بعد الايداع والاراء او بعد الحوالة قدرته بما فيه في فصل النقصات الفاسدة فيما موهفوق بالقبض
وما لا يغير **فصل** في **المستاجر** كل ما يغير في الاراعان يغير في الاجارة ولا يجب الاجارة وكل ما لا يغير
في الاراعان لا يغير في الاجارة ويجب الاجارة **فصل** في **الضمان** المستاجر الدابة
ان يؤجر ويغير ويؤجر كذا في كذا وهذا انما يقيم فيما لا يتغير وفيه التمس وقد تماشى في ضمان المستعير
استاجر جارا فركب الى بخارا فحرق في الطريق وما لكه كان بخارا فاحرق المكنى رجلا لينفق على الجار
كل يوم قدر اعلوا وسمى له الاجارة الى ان يصل الى مالكة فاسل الاجارة اياها وانفق عليه فهلك
في يد قنا لو اكرهه لركوب نعمة فحق وكذا كراهه ولم يسم الدركب يراه لانه لو اكرهه لغيره
له ان يغير ولا ان يؤجر فليس له الا ايداع ايضا ولو لم يسم الدركب كان له الاجارة والاراعان فله الاراعان
فت مات في ابادية رجل فلما حبه ان يبيع حماره ومناعه ويحمل القن الى اهله **فت** سوركوا في دراه
ماندو ويداسانان بامدين ثم ازان حاكم بوي ومند بقاضي وهدوا كواضين نه بود بكي وكره مند
عند بعضهم ويقتي به للضرورة والبلوى ياتلها العارية **فصل** في **المستاجر** حمارا الى بخارا فحرق في الطريق
ولو كان حاكم الجمار مع الحمار ولم يكن حاكم المتاع معه فرض الجمار في الطريق فترك الجمار والمتاع لم يغير
والعذر ولو عني الحمار او عني المتاع فباعه المستاجر وهلك منه في الطريق لو كان في موضع لا يغير
ايكم ليانح يبيع بي لو لم يكن ذلك او يسطع امسكه او رده اعني ضمن قيمته واقعة الفتوى اجاز
وحمل عليه وله اخي خسفت حماره في الطريق فاشغل به فزمت المستاجر وهلك فلو كان لوا تيم المستاجر

مست

مسألة المسح واج

مست

حماره او متاعه لم يغير ولا يغير المستاجر الا بما ذكره في **فصل** في **المستاجر** حمارا الى بخارا فحرق في الطريق
ولو كان حاكم الجمار مع الحمار ولم يكن حاكم المتاع معه فرض الجمار في الطريق فترك الجمار والمتاع لم يغير
والعذر ولو عني الحمار او عني المتاع فباعه المستاجر وهلك منه في الطريق لو كان في موضع لا يغير
ايكم ليانح يبيع بي لو لم يكن ذلك او يسطع امسكه او رده اعني ضمن قيمته واقعة الفتوى اجاز
وحمل عليه وله اخي خسفت حماره في الطريق فاشغل به فزمت المستاجر وهلك فلو كان لوا تيم المستاجر

مست

مسألة المسح واج

مست

حماره او متاعه لم يغير ولا يغير المستاجر الا بما ذكره في **فصل** في **المستاجر** حمارا الى بخارا فحرق في الطريق
ولو كان حاكم الجمار مع الحمار ولم يكن حاكم المتاع معه فرض الجمار في الطريق فترك الجمار والمتاع لم يغير
والعذر ولو عني الحمار او عني المتاع فباعه المستاجر وهلك منه في الطريق لو كان في موضع لا يغير
ايكم ليانح يبيع بي لو لم يكن ذلك او يسطع امسكه او رده اعني ضمن قيمته واقعة الفتوى اجاز
وحمل عليه وله اخي خسفت حماره في الطريق فاشغل به فزمت المستاجر وهلك فلو كان لوا تيم المستاجر

كاتب

الوزير

مست

مست

ثم لا يرجع البقار على الرسول لو كان يعلم انه لها ومع ذلك دفع اليه ولو لم يعلم به رجلا لم يعرفه كذا
فصل بعث بقرته مع رجل الى بقار ردها الى ربه فاني لا اقبلها فذبيبت بها فملكك ضمن البقار لانه لما
جاء بها الى البقار انتهى الامر فصار البقار راجعا وليس للمودع ان يودع اقول فيه نظري في ان لا يجر
اذ لم يقبل فلم يقبل مودعا ويؤيدع ما يستحقه يضمن به المودع فيما نقل من انه لو وضع ثوبا عند رجل فتركه
مذا ودعته عندك وقال الدجل لا اقبل براء وقد قدمت مسئلة في بيان الخصب من هذا الفصل
مع النظر وكنت متساكجا بان يمكن رده **الرأعي** لو وجد في بادية كية بعث لغيره فطره ما بقدر ما يخرج
من بادية كية براء ولو كان بعد ذلك ضمن اهل قرية يدعون دوا ايام بالنوبة فصاعت بقرته في نوبة
احد منهم قيل يضمن عند من يضمن للاجير المتكسر وقيل براء دافا لا نه عين لا اجير اذ لو حمل اجيرا
كان مبالا له منفعة بغيره من جنسها وذلك لم يجز وكان بعينا لا اجيرا او المتعين لا يضمن لو كان نوبة
احد منهم فلم يذم براء واستأجر رجلا ليحفظها فاختبج الباقون الى الغنائم ثم رجع الى اكله يعني الاجير
ثم عاد وصنعت بقره فلو صاعت بعد ما رجع الاجير عن الاكل لم يضمن احد ولو قبل ذلك فخر الاجير
صاحب النوبة اذ لم ان يحفظ باجرا لم يكن هذا لم يشترط عليه حفظ بقرته اما لو شرط يضمن بالرفع الى
غيره قالوا انما يضمن للاجير ماله لم يترك مع الدواب حافضا من اهله لا لو تركه وهذا ايضا لو لم يترك
عليه العمل بنفسه اما لو شرط ضمن وتكراعي ان يرد الغنم مع غلامه او اجير او ولاء الكبير الذي في عياله
اذ الرد من الحفظ ولم يحفظ بقرته في عياله فله الرد مع من في عياله كمن في عياله فله الرد
ولو كان الراعي مشترك براء عند مطلقا وعند ماله يضمن لو امكن التحرك كما لو رد بقرته ولو خاضعا
ببراء مطلقا كذا بقرته بشرط كون الراعي كبيرا يتدبر على الحفظ لانه لو صغير اعجز عن الحفظ يكون نصيبا
والاجير يضمن بالتصديق وفاقا بشرط كونه في عياله ولا كان مودعا للاجبري سواء وليس له الرد
مع اجبري فكذا ان لم يرض عياله وذكر الهوا ونسي للاجير المتكسر ان يرد مع من ليس في عياله لا الخاضع
والحكم مودع شوي بينهما وقال ليس لها ذلك وكذا عنهما في رد لو لم يكن للاجير او الولد في عياله فلو
بعثه قال الهوا ولي لو كان البقار مشترك ضمن لا لو خاضعا وقال مودع ضمننا **شي** قال الهوا ولي
ضمن لو خاضعا لا لو مشترك اقول الاول اقرب اذا خاضع يرد كذا كذا حتى لا يضمن ما تلف بقرته
بلا تعدد خلاف المشترك **فصل** البقار لو ترك البقار اجبري يحفظها فلو تركها قليلا كبر
او اكل او نوي او نوي براء اذ هذا قدر عفو **فد** باد بان باده را ما نديكي وكوك كوكا له
خورد براء لو تركه بيد من في عياله **فصل** باد بان باده را ضايع حاند وبجانه رفت وزن را
فرستاد نگاه داشت تا شبانه كاهي غايب شد ونغي دانند كاهي چه وقت غايب شد ضمن في الراعي
لو نام فضايع بعضها فلو نام مضطجعا ضمن ولو خالسا فلو غاب البقر عن بصره ضمن ولا خلاذ وقال
وقد ذكرنا في الوديعه فوقا بين مضطجعا وجالسا غير السفر وشوي بينهما في السفى فقلنا براء مطلقا فضايع
كذلك في البقار غاب عن الباقون فوقعت في زرع فاضدته براء البقار الا اذا ارسلها في الزرع او اخرها
من القرية ومودعها حتى وقعت الباقون في الزرع او تلف حال ان في سجنها ضمن البقار فضايع
او زرعته بقرته بركان در آمد راغي در آمد تا بدون راند جوتا شكست ضمن الراعي لانه ما يقع وليس للراعي
والبقار ان يركب الفحل على الاناث ولو فعل ضمن ما هلك منه ولو نزل الفحل بلا انزائه براء عند ذلك
الراعي هلاك شاة فذبحها ضمن اذ الذي ليس من عمل الراعي فلا يدخل تحت العقد قال البلخيون هذا لو

فقال براء ردها

معاينه

معاينه

اذا لم

الاجير

معاينه

معاينه

معاينه

معاينه

معاينه

الراعي المستأجر خطا لا يضمنه بلاء او نهارا اذ ذمب الالحام بطلان النحر فيلزم ان لا يضمنه
مغلقا الا ان يراه وسرق ما فيه لا يضمن بلاء كان او نهارا ولو سرقه من غير النحر فيلزم ان لا يضمنه

لو يدعي حيوتها او مشكلا اما لو يتيقن موتها براء اذ الامر بالرجي اربا يحفظ والممكن حال يتيقن
الموت الذي فيه صير ما مورا **فد** لم يجر حيوتها ضمن للاجبري لا الراعي البقار قال **فد** براء الاجبري
ايضا لا يضمن ولا لانه في ماله ومو الفصح وكذا البقار اذ النحر في مثل هذه الاصلاح اللهم فلا يذبح الحمار
والبعول اذ النحر لا يصح لحما ولا يذبح الغنم ايضا عند ذبح النحر من ماله كذا هو كراهة النحر من ماله
الاجلة وقد ترجمته في اوائل هذا الفصل ولو شرط على الراعي ذبح ما خيف هلكه فلم يذبح وهكذا ينبغي له براء
اذ في هذا الشرط الضمان فيما مات خيف الغنم ونحوه لا يضمن بشرط الضمان في الاصل بطل كذا **شي** وقال غلام
في قصوله وعندى انه يبيع هذا الشرط لما من ان ذبح مسئلة من الحفظ فكان شرط عليه غاية ماله ومعه في الحفظ
فيجوز فلو لم يذبح فقد قصر في حفظ شرط عليه فيضمن وخبر عن هذا جواب ما ذكر ان اشتراط الضمان على
الامين اقول ان الظاهر ان الراعي فلا يدخل تحت العقد فموجب في التزامه فلا يضمن بالتكسر **فصل** قال الراعي
ذبحها ميتة وقال فيها ذبحها حية صدق الراعي ينبغي ان يكون الاجبري كراعي فيصدق بهينه لتكسر فيضمنه
بخلاف قوله ذبحها باذلك فانكس رجلي اذ اذ بسبب الضمان وهذا الذي بخلاف ما نحن فيه اذ اذ في ذبح
ميتة ولو قال الراعي ذبحها لمرضها وانكس المرض رجليا يضمن الراعي اذ اذ بسبب الضمان كذا **فصل** شرط الراعي
بسمته ما هلك لم يضمن بهذا الشرط وصدق الراعي في الهلاك وان لم يات بالنسبة **فصل** ان الحارس استوجر
رجلا لحفظ خاان او حوانيت فضايع منها شئ قيل ضمن سم لوضاع من خارج المحنة لانه اجير مشترك وقيل لا
في الفصح وبه ينبغي لانه اجير خاص لا ابري انه لو اراد ان يتدخل بقرته في ماله لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها
بان ثقب الاصل فلا يضمن الحارس في الاصل اذ لا انوال الحفوفة في البيوت في يد مالكها وحارس السوق على هذا
الخلاف واختار **رحو** انه يضمن ما كان خارج السوق لا داخله **فصل** استأجر رجلا ليحفظ ثوبا فضايعه وانكسر
ضمن لتولده من فعله ومو العشار ومو النكسر في وسط الطريق اما لو وقع بعد ما انتهى الى المقصد فله الاجر
بلا ضمان كذا ذكره عن صاعدا القاضي لانه حين انتمى لم يبق الحمل بموضع عليه اذ وجب له جميع الاجر فصلا
الحمل شئ الى مالكه حتى لا يضمن الحارس باجره والمتولد من عمل غيره ضمنون وهذا خلاف قصاصه في النحر
عند حيث لا ضمان ولا اجرا ذمب القصار انما يقع لهالك اذ اسلم الثوب اليه ولم يوجد ولو انكسر في وسط
الطريق بلا علمه بان اصابعه جرحا وكسرت رجل او نحر ومو على راسه براء عند ذبحه لا عند ماله لو كان يمكن النحر
في ملكه عن صاعدا يوافق قول آخر اما قول من ومو قول آخر انما يقع لهالك اذ اسلم الثوب اليه ولم يوجد ولو انكسر في وسط
المقصد لا يصل الحمل الى المقصد فانزله الحمل مع رب الزرع من رأس الحمل فوقع من ايديها فهلك ضمن
الحمل عند ذبحه ومعه **فد** اولا اذ الزرع دخل في ضمانه فلا يبرأ الا اذا زالت يد من وجهه وقال براء اذ الزرع
وصل الى يد مالكه قال **ث** القياس ان يضمن الحمل النصف لوقوع الزرع من فحلها وكثير من شايخنا
اقتوا به **س** استأجره ليحمل له طعاما الى مكان فحمله اليه ثم رده الى مكان حمل منه سقط الاجر عند خاان
لنفر ويصير غاصبا اذ يبيع قام مقام المستأجر في الحكم فصار الطعام ملكا الى ربه اذا انتهى الى ذلك المكان فصلا
غاصبا بقرته كما لو سلمه اليه حقيقة ثم اخذ ذلك لو كان المالك يمشي مع الحمل وفسد المتاع ضمن لانه من جنابه
يد ولو سرق من رأس الحمل والمالك حرم براء اذ المالك قائم على المتاع بعد قيام يد يبيع ويقع التسليم اليه
كذا عن غنم ولو لم يكن ربه معه براء عند ذبحه لا عند ماله ولو حمل الزرع ملكه والحمل ليضاعه على رأس الحمل فوقع
وتحرق براء اذ لم يعلم اليه البقر فانه في يد مالكه بعد ولا يضمن الحمل بلا تسليم كذا عن سم **فد** حمله ثم وضعه الطريق
م اراد رفعه فاعانه رب الزرع ففاحه ليضاعه على رأس الحمل فوقع وتحرق ضمن اذ ضاعه في ضمانه حين حمل براء

معاينه

الراعي

معاينه

معاينه

بعد ان يسلم الى مالكه **صل** انقطع جبل الحمال وسقط الجبل فمن انفا السند بجبل لم يحتمل فكانه اسقطه فلف حباله
يدع ولوا شققا الحقيبته بنفسها وخرج ما فيها قيل فمن كان لقطع الجبل وقيل لانه قيس في ولايته انقطع الجبل اذ
التفريط منه من الحمال حيث شد بجبل واحد وهذا من المالك حيث جد له في حقيبته واهيته وبه يتيقن ان الجبل
في فناءه وتبناؤه الانتقال فلم ينتقل فلف المتاع برقه وطير ضمن وتاويله لو كان العظم والرقه غاليا
اذ يصير في مضيقا استاجر حمالا يعمل له في طريق كذا فاحذف طريقه فيسلكه الناس يراون اولا هذا الوقت
الطريقان اذ في لايعة التعيين لعدم الفائد اما لو بينهما تفاوت ظاهر طولاً وقصراً وسهولة وصعوبة ضمن وهو
رواية عن اميرائه اطلق في الكتاب اذ الطريقان اذا كانا مسلوكتين قلنا وتفاوتهما حتى لو حمل في البحر ضمن ولو حمالا
يحمل الناس بنفس التفاوت ولكن لو بلغ فله الاجرة البحر وغيره قال **نظ** وكذا البضاعة الا ان يكون المالك
في البحر قد مره ضمان المستاجر بحمله **ضمان المكارى** عزت دابة مستاجر بسوق المكارى فسقط الجمل وسقط
في المالك ركب عليها يراون الاجرة اذ لم يسلم اليه ولو على الدابة فن صغير لرب المتاع والمصلحة بالهيات الفتن
وعسدا الجمل لا الفتن اذ الدم غايض بالعدو المتاع لو لم يصح الفتن لانه في يد الفتن ويد
مالكة وقصارا لو كليل مالكة ولو كان المالك والمكارى راكبين عليها او راكبين او قاذرين يراون المكارى كما لو شرف
من راس الحمال والمالك حمله لما مر من قيام المالك وكذا قضا عليه بالجملة والمالك على بيعه يراون الحمال اذ يد المالك
ثابتة على كل حال في ذلك **فتن** لما اراد المكارى ان يبيع الزرق على الدابة اخذ احدا بعد اثنين من جانب ورجي بالاول
الاخر من الجانب الاخر فاشق الجول من رمية ضمن ما تلف لانه تصنيعة **فمن** شرط على المكارى ان يسير ليلا
والمالك معه يسير ليلا فضاقت الدابة مع الجمل فامكاري لوضيع بترك الخطف ضمن وفاقا ووضاعت بلا تصنيعة
يبرأ عند خلاتها وينبغي ان لا يضمن لو كان رب الدابة يسير معه بلا خلاف بدليل ما مر قبله **فتن** قلنا اذ
ما الذي سبق دليلا على عدم الضمان ولكن المذكور في اول هذا الجنب رواية صريحة بوجوب الضمان فهنا
بالاجماع **فتن** مكارا يستقبل المقتوص فطرح الجمل وذهب بالحمار ولو خرج عن تخلص الجمل منهم وعلم انه اعمل
اخذ المقتوص الجمل والحمار يبرأ اذ لم يتوكل الجمل فادامه الجمل **فتن** وقد مر في استاجرة الى الدابة
فاذا دخلها فله ان ياتي بها الى منزله استحسانا ولو سار بعض الطريق في الاجارة وادعى ان الدابة
لم ضمن حتى لو هلك بعد تحجده قبل ان يكبها بغير ضمن فلو حملت ركبها بعد يراون الضمان عليه
الاخر كماله قال **س** لا يجب الاجر بركوب بعد الجود اذ غضب به ولو استاجر ليدرب الى مكان كذا فركبها
في المصرة في حوايجها او اسكنها فيه ولم يركب ضمن ولا اجر ولو ركبها في المصرة الى الليل فامسكها ولم يركب
موجب الاجر ولا يضمن كذا **س** وفي استاجر من بلدي الى بلد فامسكها في بيته فمكثت فلو امسكها قدرها لم يسكن
الناس في بلدي اموالهم اموالهم يبرأ ويوجب الاجر ولو امسكها اكثر من ذلك ضمن **س** ربح بين ثلثة حصصا فادعى
احدهم جارا لينقل الحصصا فدفعه الى شريكه لينقلها فهلك عند وكان الوقت بينهم ان يستاجر احد منهم وينقل
مواد شريكه يبرأ المستاجر لانه كغيره من شريكه والمستاجر ان يغير فيما لا يتفاوت فيه الناس وحمل الحصصا
لا يتفاوت فيه اقول على هذا قوله الوقت بينهم كذا في مستدرك الاحاطة فيه **س** له اجران يعملان له يتقو رعيتان
لاحد منهما يقرن والاخر يقرن فاستعمل احدهما غيرا عين ضمن المستعمل وهل يضمن الاخر بالرفع قبل ضم وقيل لا
لانه مودعة في البقر ودفعه الى من يقوم على الدواب والاول اوجه وبسوط من الدواب وبه اقول **س** وفي استاجر
جارا الى قرية ذاهبا وجائيا على ان يرجع في يوم فلم يرجع فيه ورجع في الغد عليه نصف الاجر للذهاب والرجوع
اذ خالف فيه فضمن لو تلف الاجر لو خالف ثم عاد الى الوفاق يبرأ عند ابي حنيفة رحمه الله مستاجر وقد

التيه حرة
بها

مع

سقط
المسح
واحد

يضمن الجمل

الجرم ما قسم
الا حال

ضمان النسيج فومسلة انتقاله من الدار وتك الغزل فيها مرت في بيان ما يضمن المودع من هذا الفصل انه
يضمن عندهما لا عند **فمن** دفع اليه غزلا لينسجه ودفع النسيج الى كفو لينسجه فمرفق من بيت الآخر فلو كان
اجرا الاول يبرأ ولو اجنبتا ضمن النسيج لا الاجر عند **فمن** وعندهما ضمن ايها سا وكذا خلا فمرفق مودع المودع مرفق
ضمنه في مسائل الداعي قال **س** قيس ما ذكر ان كل صانع ينسج عليه العمل بنفسه ليس له استعمل غيره فمرفق مودع
عليه النسيج بنفسه يضمن بالرفع الى الآخر ولو اجنبت ويأتي جنب **فمن** غلام را به بافند داذ ناكرا راجوزد
اين بافند به بافند ويكر داذ ناكرا راجوزد ضمن اذ الاجارة هنا وقعت على حفظ موقوفه فالاول مودع وليس
المودع ان يودع نسيجا ترك الكرايا في بيت الطرار فمرفق ليلا لو كان البيت حصيلا لم يسكن النسيج في حمله
يبرأ والا فلو ضمن به المالك يبرأ به ايضا ولا ضمن كذا **س** وفي **فمن** ليس عليه ان يبيت في بيت الطرار اذ لم يعلق
الباب في الليل وذهب لا يضمن ولو مرفق من بيت الطرار من او فرتين لا يخرج من كونه حصيلا الا اذا حش
صف بافند ثوب دركار خانه ما ندر وشب بجانته رقت وعلق الباب وذلك وقت غلبة النسيج فمرفق الثوب
لو كان يترك مثله في مثله في هذا الزمان يبرأ ولا ضمن ويأتي مثله في ضمان القصار **فمن** دفع الى نسيج ثوبا بعضه
نسيجا وبعضه لينسج باقية فمرفق ضمن كله عندهما اذ الاجرة المشتركة ضمن عندهما وما نسيج وما لم نسيج كشي
واحد لانه فصل بخلاف ما دفع الى الوارق مصفيا مع غلافه او نحو سيف مع غده لينسج المصنف او النسيج
لا الطرف او بالعكس فمرفق ضمن ما قعده اصلاحه عندهما لا الآخر لانه فصل دفع اليه غزلا لينسج فخر الحالك
الغزل وحلفتم اقربوا به منسوجا فلو نسجه قبل تحجده فله اجر **س** ولو نسجه بعد تحجده ضمن غزلا مثله
لانه مثلي ولا اجر له لعلمه بنفسه وبشكل الثوب لخصه تحجده وبطل حق المالك بنسجه كذا ويأتي جنبه ضمان
قصار وصبيغ **س** ولو قال للنسيج انسك الثوب حتى اذا رجعت من الجمعة ريت الى بيتي واؤتي اجرك فاخلف الثوب
من يد الحالك قال **كلم** اي كمل لودع الثوب الى ربه او اسكنه من اخذ ثم ربه اعطاه الحالك للوذج اجنبا فلو نسيج
باجنح ولو اعطاه على وجه الودعة نسيجا الى كمل فله اجر **س** كان ولودعه الحالك بالاجر قبل الدفع اخلف
الحالك فلو اصير طما على نسيج كان حسنا **س** ومرة آخر التصرفات الفاسدة في بيان ما يضمن بقبضه وجنبه
كل صانع لعمله اذ في العين فله جنبها للاجر كالحالك وقصارا وكومها ولو هلك في يد بعد حب نسيجا عند
ولا اجر له من المالك ثوبه من يدر نسيجه فمرفق للاجر فتحق من ماله كذا يبرأ النسيج ولو خرج من ماله ضمن
نصف النقص ولو خالف الحالك في النسيج بان اخذ ان ينسج له ثوبا سبعة اربع ونسج ستة اربع او رقيقا
فنسجه صفيقا او على العكس فمرفق المالك ترك الثوب عليه وضمنه ثوبا فله او اخذ الثوب واعطاه اجر اسماء
لا زيادة في الزيادة كبرته وينقص في النقصان لنقص عمله **س** اخذ الثوب قبل له اجر مثله وقيل له المسمى لورفي
بعينه والاجر عليه اجر مثله والاجر وزبه المسمى نسج ثوبا وتركه في بيته ولم يزد على ربه فمرفق قد مر في ضمان الاجر
ان مؤنة الرق على الاجير المشترك كمنسج ونحوه وفيه اختلاف فعند من جعل مؤنة الرق على الاجير المشترك ضمن
لو تمكن من الرق وعنده من لم يجعل عليه لا يضمن قال عماد الدين ينبغي ان لا يضمن على القولين لو لم يفيض الاجر
اذ له الحبس بالاجر فلم يحب عليه الرق اقول لو حبس بها ينبغي ان يضمن عندهما لا عند **س** كما مر في اخر
التصرفات الفاسدة وانما قد اختلف في جواز احبها كما مر **س** فيمن ان لا يطلق عدم الضمان على القولين
فلنسج فقال لربه يما وبه يري كفت نذرك ثوبا شد فردا يابا وبه يري فمرفق يبرأ لانه لما قال نذرك ثوبا شد
مودعا وهذا يؤيد ما قلنا انه لو لم يقل نذرك ثوبا شد بعد تمام العمل ضمن لو تمكن من رده دفع اليه غزلا فنسجه
فاخذ الحالك بعضه وجعل مكانه غزلا فظن ونسجه قال **س** اجاب والدي ان الثوب الحالك يضمن للمالك غزلا

نسيج

س

س

سئل به عن قصد نايما وبرد كه حتى مات سبلانه قال بيا **هنا نالحاجي والشيء** دخل الحام وقال
 بجاني احفظ الشيا بخرج ولم يجد ثيابه ولبوا قراحي ان عليه رقعها ومويرة وظن انه يرفع ثيابه
 ضمن اذ ترك الحفظ ولم يمنع القاصد ولو اقراني رايت اخذ رقع ثيابه ان ظننت ان الدافع هو لو
 ومولا يعلم به بركا لم يذهب عن ذلك لموضع ولم يفتق وسدا قول الكل اذ الحامي موع في حق الثياب ولو
 شرط له ذلك وكان له اجرة بازاء الانتفاع بالحام وحفظه فوعظ الاختلاف ولودفع ثوبه الى جامع دار
 فعلى للاختلاف في براء عند لا عند **هنا** دخلت الحام ودفعت ثوبها الى امرأة ليكن الشيا ب
 فلم يجد ثوبا كانت منه دخلت اولاه من الحام لا يفهم الثياب في قولهم لو لم يعلم انها تحفظ الثياب
 باجر لاتها اذا دخلت اول مرة ولم يعلم بذلك ولم يشرط لها اجرة الحفظ كان ايداعا فلا ضمان فيه وفاقا
 ولودخلت قبل منه فكانت توفع ثوبها الى هذه المرأة وتعطىها الاجر على الحفظ براء عند لا عند لاتها
 اجرة مشتركة في الحام في الاجرة المشتركة قول في وقيل موقوف لم ويتفق بقوله ان الثياب لا يفرق لاتها
 يفهم الموقوف قال في ينبغي ان يكون الجواب عندهما على التفصيل لو كان الشيا ب اجرة الحامي ياخذ منه اجرا
 بهذا العمل ببراء وفاقا كقولنا ان مقتضى القول في الحامي ان يضع ثوبه فاشارة الحامي الى موضع
 فوضع ثوبه رقع رجل فلم يفهم الحامي لما طلبه المالك ضمن الحامي في الاصح اذ قصر فيما استخط ومذاخلف
 ما عذر او اربل منه المسائل ومويرة ما دخل براءه خانا وقال للحامي ان اربطها قتال منك فربط ولم يجر
 قتال الحامي اخرجها صاحبك ليقيمها ولا صاحب لم ضمن الحامي اذ قوله ان اربطها استخاف منه و
 وانشأ رثته الى مكان اجابة فضا رمودعا قصر في الحفظ نزع ثوبه بين يدي الحامي ولم يقل بلسا نه سئل
 لم يجد فلو لم يكن للحامي ثيابي حاضرة ضمن الحامي ما ضمن الموقوف ولو حاضرا براء الحامي اذ هذا استي
 الشيا ب لا الحامي الا اذا نص رب الثوب على استخاف الحامي بان قال له ان اضع ثوبه فيصير الحامي موقعا
هنا نزع الحامي الحامي فخرج فوجد الحامي ولم يجد ثوبه فلو نام قاعدا براء ولو مضطجعا بان وضع جنبه على
 الارض قبل ضمن وقيل لا اذ لم يستقر او الموقوف عند الامانة مضطجعا فخرج فوجد ثوبا عاده اذ استاجر الحامي
 لحفظ ثوبه وشرط عليه الفمان قبل ضمن وفاقا وقيل شرط وعده سوا او بدي مائة من الفمان لا اجرة
 نزعته بحضرة الحامي فخرجت ثم دخلت الحامية بخرج بها يغسل برصا ابنتها وانتهت مع صبية باه ذهيلة
 الحام فترك الثوب قالوا الوغاب عن عين الحامية وابنتها فميت الحامية ورافلا اذ لها الحفظ ببراءتها
 فلم يغيب عن احدهما لا ضمن **هنا** ان حمل بغيره الى الطاحونة ووضعه في صحنها واجر الحان لم
 يدخله بالليل في بيت الطاحونة فلم يدخل حتى لقى وشرف فلو على الحان حائط فترقى قدر ما لا يمكن ان يتسور
 الا بسلم بريا **هنا** مستاجر آسية مستاجر را ضايع ما ندر تامرمان بعض اذ وادرا برد ضمن المستاجر في
 رجل اجر طاحونة وجعل البرق دلو ما فز صلب البرق الى الدلو الى الماء لا يفهم صاحب الطاحونة اذ البرق
 بيد مالكه فخلعه حفظه وتي مديد **هنا** مردى باسيا بار آور ووزداد دالحان نوي سكل داد كفت كرس كن
 خا وند بار وركرد وسكل راكلوكاه فراج بوده رست وطان في دانست وبعضي از بن بار بين طريق
 هلاك شد قال يفهم الحان اذ غرته في العقد بخلاف من قال لا اذ ذهب في هذا الطريق فانه آمن حيف براء
 اذ لم يفهم اللامة بحكم العقد وصناعتها بحكم العقد ومويرة في السلامة فخرج واكر الحان في دانست كرسكن
 وسوراج است براء واكر الحان بار خود ريجت وسوراج بود في دانست ضمن اذ انلف مال غني فالحام وعده
 سوا وسئل **هنا** عن طاحونة فتح موضع منها يقال له بالفارسم وانه او مانر فضا عنه البرق في الطاحونة

اذا

مطل

الوقوع ضمن له فخر الحفظ

سأله

د او اسناد وكا ركل هل يفهم ومن يفهم قال قبله دار قال **هنا** سدا لوقا في غرة غرامة اذ لم يقبل فيما
 عمل الحان المدة ديار سمي فند يفتي ان يفهم باي كار قال **هنا** سئل والدي مردى ديكري را فمرد كه اين كنند
 باسيا بر و آر كن اين ما مور كنند را باسيا بر و بكارى كرا سيا دا دكارى كرا بدور ريجت بعضي از بن كنند بكارى
 آسية فرو رفت وهلاك شد هل يفهم الما مور اجاب في اكرم بود با شد كنند بكارى كرا سيا دا دكارى كرا بدور ريجت
 الحان والبيع والسعي ريفهم كل منهم الا بالخط الا في موضع يكون الحان ما ذونا بخلط عرفا ومترجبه
 رحلان دفعا ركوتهما الى رجل ليوذى عنها فخط الما مور ما لها فتصدق ضمن الوكيل وكذا لو في يد رجل او فاف
 بمثلته فخط اموالها وابنتى اهل العلم والصالحا بمسئلة ومي ان العالم اذا سئل شيئا من جهة الفقر او غلظ
 بعضه ببعض يصير ضامنا جميع ذلك فاذا ادى يصير مؤديا من مال نفسه ولا يجزيهم عن كونهم والحاصل في سدا
 ان يامر الفقراء اولاً بذلك ليصير كليا عنه بتبنيه فيصير خطا ما له بماله فلا يفهم **هنا** الوكيل با وادوين لخط
 مال موكله مال نفسه فقضى دين موكله كان متبرعا في الاداء ويفهم لموكله ما اخذ منه **هنا** الما ربيع يد ترك
 رلاكا رشتى الزرع حتى فسد ضمن ويعتبر قيمته يوم ترك الشقي ولا قيمة للزرع في ذلك اليوم يقوم الارض في زرع
 وغير زرع فيضمن نصف ما فضل بينهما بخلاف ما لو نفع الما رشتى ارضه رجل حتى هلك زرع عطف لم يفهم
 الما رشتى ولو اخر الاكا رشتية تاخرا يعلمه الناس لم يفهم ولو تاخرا غير شقا رفا ضمنه ولو ترك الزرع
 حتى اصابت به آفة من اكل الدواب ونحو ضمن ان كان حاضرا وامكنه دفعه ولم يدفع ولا يفهم لو لم يكن دفعه
 ولو اكل الجرا ضمن لو امكنه طرده ولا لا فاقا صل انه في كل موضع ترك الحفظ مع امكانه ضمن لا بد منه **هنا** حصه
 الزرع وجميعه بلا دن الدافع وبلا ان يشرط عليه عمله ضمن حصه الدافع ولو شرط عليه ذلك فخطا حتى هلك الزرع
 ضمن للمالك نصيبه **هنا** ضمن الا ان يؤخر تاخرا يؤخر الناس مثله **هنا** ترك شجرة يثمر ثمارا كثيرة وكلم
 واخذ حتى اصارها البرد ضمن قال لا لاكا را خرج البر الى الصبي لانه رطب فاخرج ففسد ضمن ولو ترك الشجرة
 وسوخا وكردن فهو كترك الشقي **هنا** كذا ركبوا ركب نارا دنا كشت هلاك شد يفهم وحينئذ اكر خشا وكذا
 جري كره عارت كشت هلاك شجر واكر خرا عر فاسد با شدا وان دار في شجر واكر عذر شست با شدا كدور
 با كها را خشتود نه بوشد تا سنا خرا اجاب يفهم في ديار سمي فند وفي كل بلد عا دهم هكذا يفهم ايضا لا بد
 تا وان دار في شجر واكر عذر شست با شدا كدور با شدا كدور با شدا كدور با شدا كدور با شدا كدور با شدا كدور
 ليس عا دهم كذا **هنا** الاكا رلو ترك الاكرم ولم يترك احدا يحفظه فدخل الماء وسقط حائطه وهلك لرياحين الا
 اذ يجب عليه حفظ الرياحين لا الحيطان ولو على الرياحين غيب لا يفهم اذ حفظه لا يلزم لان ما كان بعد بلوغ الثمار
 والزرع يكون عليهما ولكن يجب نقصان الكرم اذ حفظ الكرم يلزم يقوم الكرم مع الغيب وبدونه فيرجع بفصله بينهما
 وسدا جواب الكتاب اما على المشايخ يفهم العامل في الغيب حصه رب الكرم كذا في حوت سها اي احدهما
 سفيه قال ام يجمع على ذلك فلو ابي حتى هلك لا يفهم قال في وند با خود كان ينبغي ان يدفع الامر الى القاضي فلو
 بعد ذلك ضمن **هنا** وند با خود كان ينبغي ان يدفع الامر الى القاضي فلو ضمنه ذلك ضمن **هنا** لو ابي ففسد الزرع
 قبل ان يدفع الامر الى القاضي لا يفهم قال بعضهم انما لا يفهم العامل لو قال له رب الارض بركاب بيا وروني
 آية ده واكر رب الارض آية وامنع بالسقي فاني يفهم بالا جاع كدرك وفي **هنا** الاكا رلو لم يسق الزرع حتى فسد
 اختلف فيه المشايخ والمختار عندى انه يفهم وما كان بعد بلوغ الزرع ونهايته وجفا فمرو عليها حتى يقتسم
 وما كان قبل بلوغه فما يصح به الزرع فهو على العامل بحكمه **هنا** وفي **هنا** كان بقى المالك في يد الاكا رضعته
 الشرح لا يفهم هو ولا الراعي وبقى الحارثية ولا الجان على سدا وقد اضطررت روايات المشايخ في هذه المسئلة فيفتي
 لهذا اذ الموضع يحفظ الجميع كمال نفسه ومويرة بقر بالبعث الى الشرح كذا بقى الوديعه ولو ترك البقر ليرعى فضا

مطل

عربيه

قاعدة

مطل

مطل

وما بقي يتبع به ما ينتفع بعينه ولو لم يكن له مال هل يجب على الاب ان يضي عنه فيه روايتان عن ج وظاهر
الرواية انه لا يجب بخلاف صدقة الفطر اذا سبب هلاك رأس مؤنه ويأتي عليه والمؤنه والولاية بوجوده في
حق الصبي فصلا ركعتيه واما من قربة تحضنه والاصلاح القربات ان لا يجب على الغير سبب الغير ولذا
لا يجب عن قربة ولو وجب عنه صدقة الفطر والمشاكلة وان ثبت بالنظر الى السبب لم تثبت بالنظر الى الزمان
لان احدهما على الآخر ارا قد ثبتت الاحتجاب بالوجوب وهل يضي عن ابن ابنه فيه روايتان كما في صدقة
الفطر **الحمد لله** في **ع** اقران صبي ما دون واستحقاقه جائز ولو كان يتابع في هذا ولم يصح له ولو
محمودا فلو اقرضه احدنا بغير عينة فلا كلف ان يستقره على قول حسم ولو لم يبق الا يضمن عند حمله
وعند سن لو انفق او اتلفه يضمن لا لو تلف بنفسه وفاقا وكذا الصبي المحجور لو تلف وبيع عنده لا يضمن
عندنا خلافا لسن ولو تلف مال غيره بلا سبق ايداع او اقران ضمن بالايجاع واجمعا انه لو قيل
الودعة باذن وليه والتلفه ضمن **س** وفي هذا الخلاف لو باع من صبي محجورا او اتلفه يضمن عند سن
لا عند ماله رد الغصب او قيمته على الصبي مرة الغصب **ص** صبي اعان صبييا كعين كفاين وكفوع
ولو كان الدافع ما دون دفعه حصل التلف لا بطلبه ولو محجورا ضمن ولو دفعه ولا ايجاع باخذ لا
غاصب الغاصب ولو اهلك الودعة او خطمها ضمن ومبني اشكالات ايداع الصبي جارية دفع
جارية لغوي فزالت غدرتها قال ثم على الدافع من المثل قال بلخنا عن عمر بن الخطاب ترا فتنا قول ابن
عذرة قال ثم على الدافع من المثل احداهما ضمن الاخرى من المثل **ط** ان ارضيتا او ارضيتا فقتلاه فلهما
هدر ولو محجور عن دفعه لا يقتله وبعض جانيات الصبي مرة انواع الفئات والصبي لو خلق امرأته
او حررتة او وهب ماله لا يبيع اذن ابوه فيه **ولا** **س** الصبي والمجنون لا يبيع عقودهما ولا اقرارهما ولا
طلاقهما وضمنا ما اتفاه وضمه قبضه الهبة **ذ** الصبي والمصبي لو تزوجا بلا اذن ثم اجاز الوالي جازولهما
خيار البلوغ لو اجاز غير الاب والجد **ج** تزوج الصبي او باع ثم بلغ لم يجز الا بعد اجازته ولا ينفذ بالبلوغ من حمله
في آخر تصرفات العصفوى وخلصه مرة مسائل الخلع **ب** اسلام المجنون لا يبيع و اسلام المعتوه والصبي العاقلان
يبيع ولو اسلمت امرأة المجنون يعرض الاسلام على وليه دفعه للظلم بقدر الامكان ويصير سائما لهما لا يبيع وكذا يصير
تبعالها والصبي في اول حاله مثل المجنون يعني اذا كان عديم العقل والتمييز وما اذا عقل فهو والمعتوه العاقل
سواء في كل الاحكام غير ان بين الصبي والمجنون لو اسلمت امرأته يعرض الاسلام على ابويه في الحال ولا يؤخذ
لانه محذور فيؤخر الى غاية العقل والمعتوه كصبي عاقل **ص** صبيان زوجهما ولهما فاسلم احدهما وهو عقل الاسلام
مع فلو كان الاخر يعقل يعرض عليه فلو اسلم يبيى النكاح ولا يفرق بينهما القاضي منذ لو كانت المرأة فلو لم ينفذ
اسلم زوجها يبيى نكاحهما ثم في التفرق هل يكون فرق بطلاق كما في الزوج الكبير قال بعضهم عند حمله لا يكون فرق بطلاق
بخلاف الزوج الكبير ان ازداد الصبي العاقل بغير عندهم الا انه لا يعتل اذا اعتل لم يجز له ابوين الا في الردة ولم يوجد
ردة المرأة عن ردة ابن عشر سنين ارتد ثم ربي صيدا او ذبح ثم يؤكل ولا يبيع ردة وعند سن لا يحل قال الحسن
سن الى قول زفر كذا روي الحسن عن ج عن ج ان اسلامه يبع لارده ومذا خلافا لظاهره في صبي عقل مو
كبا في الذبح **ذ** وكل صبي يبيع وشراؤه جاز ولو عقله فالعقد على آجره لا عليه فيطالب بنفسه آجره لا مو ولو شرا
بمن حال يلزم العهد استحسانا وكذا لو وكله بخصومة جاز ولو عقله فيقول وقايقال والمثله على وجهين انا
ان وكل صبي فهو جاز ولا يتامرا حادا ولو صبي غيب فكذا لو اذ ذواته التام جاز ولا يتامر وليه ولو محجور
ستأمر وليه فلو اذ ذواته جاز ان يوكله ومنه المثل رواه ان للاب ان يبيع ولله وقد اتفق عليه المشايخ وهل له ان

كالبائنة

يجب من المثل في الزنا البكارة
على الجارية التي تزوجت

مطلوع الصبي
والمجنون

اسلام المجنون
واسلام المعتوه
جائز

التبني في اسلام المرأة
بغير رقة مطلقا
مطلقا في
اختلاف

صبي ما قبل
في النكاح

يغير ماله بعض المتأخرين جوزوا لاعائتهم مرة تصرفات الاب **هـ** عن سن ان المشتري لو لم يعلم حال البائع ثم علم
انه صبي او مجنون لم خيار الفسخ اذا المبيع دخل في العقد على ان حقه يتعلق بالحق فاذ اظهر خلافه جرحا على
عيب **ذ** عليه مال فادخل المطلب ابنة كفاية ذلك المال وقد اهلك ولم يحتمل بطل بلا توقف على اجازة اذا بلغ
اذ لا يجز له حال ولو علمه فلو بلغ واقرب بالكلية قبل بلوغه بطل اقراره اذ اقر بكفاية باطله ولو جرحه ما بعد بلوغه
يبيع منذ لو كان الاب من الملبون اما لو كان الدين دين الصبي بان شرا ابوه او وصيه سئله لم يبيع واقر الصبي
حتى ضمن المال لرب الدين او ضمن بنفس الاب او الوصي جاز ضمنا بالمال وبطل ضمنا بنفس الاب والوصي انا
ضمنا بالمال فلا يضمن سئلا ان يلزمه قبل الضمان واما ضمنا بنفس الاب او الوصي فلا يضمن سئلا ان يلزمه
قبل الضمان ومو احضا رما جمل الحكم كفل رجل لصبي لو كان الصبي تاجر اصحت الكفاية ولو خاطب عنه اخيه
وقبل عنه توقفت على اجازة وليه فان لم يخاطب اجنبي ولا وليه وانما خاطب الصبي عند سن لا يبيع وعند سن
يبيع كفل عن صبي بنفسه او بما عليه باذن وليه او بدونه يبيع سواء كان الصبي محجورا او لا اذ كفل حتى يضمن
على الاصيل ولو اخذ الكفيل باحضار الصبي فلو كفل باذن وليه كبر الصبي على ان يحضره اذ اذن من يبيع الصبي
بالكف له جاز اذ لا يذن لها امر بضمنا ما عليه من الدين والاب والوصي يملكان الامر بضمنا من الدين عن الصغير
فيملكان الامر بلكف له ولو كفل خير امر من يبيع عليه لو كان لغير امر الصبي لا يجبر ايضا ولو باع من لو كان الصبي
ما دون ولا يجبر وكذا لو كفل عنه مال باع فادى يبيع عليه اذ اذن الصبي الما دون في الكفاية بنفسه وبما عليه
من المال معتبر شرعا وان تجز كفايته عن الغير لانه تبع ولو غير جاز وطلب ابوه من رجل ان يضمنه
جاز واحذبه الكفيل وكذا وصيته او جرحه لو ابوه ميتا وكذا القاضي لولا وصي ولا جرحه ولو كفل الكفيل
ابا الغلام وقال انت امرتني ان اضمته فخلصني فان الاب يؤخذ به حتى يحضر ابنة اذ الصبي في يد وتدين
وكذا قالوا ان الصبي الما دون لو اعطى كفلا بنفسه ثم تغيب الصبي فان الاب يطالب باحضار كفاية اجنبي
قال الكفل بنفسه زيد كفل فغاب زيد فادى لا يملك له لا يطالب باحضار زيد اذ لم يكن بيد وتدين **فحرة**
حد البلوغ والاقارب **و** ما يتخا به من البلوغ تاريخ بالسن وتاريخ بالعلامة وعلامة الجارية حين دخلت
وحبل وادى الموضع تسع سنين موافقا وعلامة العلام احلام واحبال وادى الموضع اثنا عشر سنة واما السن
في العلام اذ دخل في التاسع عشر والحارم اذ دخل في السابع عشر وعن سن انه اعتبر نبات الشعر وموت
ماكل **ش** فصل قال في بلوغه بالسن ثمانى عشر سنة وبلوغها سبع عشرة سنة وقال بلوغها بالسن خمس عشرة سنة
والمراد والحداد المراد بواحدة ثمانى عشر سنة وان لم يكن ويطلق في التاسع عشر فلا احلام في سن الواحدة قال
هذا ليس باختلاف حقيقته لكن الغالب في زمانهم انها اذا بلغا خمسة عشر سنة يطهر بها علامه البلوغ موداهم وح
احتياط زادة وانما حذر فيها باقل اذ يتا ربع الهن القوق عاده وبقي بقولها لقصورها راعاها زمانا فسد سيل
ثم عن غلام وجازته سنهما اقل من خمس عشرة سنة وقد اخرجنا ربه ونبت عانته ومضى في خلق تام فخلا فاحتملنا
قال لا اصدرهما عنه عن يقبل قولها فيهم يصدق الجارية لا الغلام في المرأة غلام سنهما اربع عشرة سنة قال
لها اذا حضت فانت طالق وقال له اذا احتلمت فانت حرة قالت حضت وقال احتلمت لصدق المرأة لا الغلام
ط عن ج وهو قول سن اشكل امر في الاحتمال فقال قد احتلمت صدق فيما له او عليه كما يصدق الجارية في الحيض
فخلا منها لو قال له اذا احتلمت فانت حرة فقال احتلمت عتق كذا **ي** وفيه **ج** وهبت امرأته زوجها وقال انا
مدر كتم قال كذبت ولم اكن مدر كتم قالوا لو كانت تشبه المملوكات في ذلك الوقت قدرا وعلامة لم يصدق
انها لم تكن مدر كتم ولا صدقت **هـ** راعاها موامى وانتمكلا الامر فقال بلغف يصدق وحكمه حكم البالغ لانه

مدر كتم
دم جازكون المراسم كسلا

فمنه غير كمال الخلع والطلاق فالقاضي لا يفرق بينهما ويصدق الزوج في فصل دعوى الفرج منه وبعض مسائل
 كتب في مسائل الخلع **أحكام الدين والتأجيل** **فصل** ما من المرفوع فاجل وارنه قال **خ** لم يحكم اجل المرفوع اذ
 القرض عارم والحاربه سطل موت **فصل** متى ان يقع من الورثه على بعضه قال بعضهم راسخه المستحق للمرفوع
 اذا صار منه ملكا محج باجمله والصح انه بط والمرفوع لو تحج كل مهر ثم رجع فله **م** رجع فله **م** رجع فله **م** رجع فله
 كان دراهم او دنانير او غير ذلك وقال رفد لا يملكه ولا يحل له حتى تاجيل القرض ان يحل المسوف من المرفوع على آخر
 دينه فاجل المرفوع ذكره الاجل منه معلوم فانه يقع حتى ليس له ان يطالب المتعسر من دينه اذا كونه براءة
 الدين في رواته وبراءة المطالبه في رواته وليس له ان يطالب المحال عليه قبل الاجل **فصل** متى رجع عن مخرج مان
 حتى العسوت للاجته ثم المتأجل ورجله الموحى هل يقع قال اختلف فيه وصورة ما ذكرتم في **ك** ما يكون
 وسال وارنه دانه باجمله فاجله لم يحكم قالوا امدا قولتم انما على قول من سفي ان يكون الماحل بناء على محله **فصل**
 صور للمعظم المست ابراء المست عن دينه مرد وارنه لم يقع رده على قولتم اذ لا دين عليه رجع على قول من اذ هو المطالب
 فلما عمل رد الوارث عند من وجب له ان كان الدين عليه وجب ان يعمل التأجيل حتى الوارث ويجعل كان الدين عليه **فصل**
فصل عدم الحواجر على الكل اذ الاجل يثبت صفة الدين ولا دين على الوارث فلا تلت للاجل بعد من التا ان يثبت حتى
 المست او في حق المال لا وجه الى الاول اذ الدين سقط عن دمة المست بالموت ولا حاجة الى الثاني لانه غير منسحق في الدين
 ماله كله ولا ضمان لا يعمل التأجيل ثم قال الاصح عندي في تأجيله وبراءته **خ** اذ الدين ولو خلق ماله كله لكن يستثنى
 الزينة فليس يضمن حصة فيهم التأجيل واقضى بعضهم بعدم الصفة من اذ اتمات الموجه اما اذ اتمات المتأجله اتم
 وارنه الموجه مع بالايج وكذا لو اتمت المرأة زوجها المهر مع حتى لو اتمت لها ان يطالبه بالمهر قبل الاجل
 مات مريون وتكون اعيانها فاجل دانه لم يحكم لخلق الدين تركته وتأجيل الدين بغيره خلاف ما في المسئلة ثم
 مولى حتى حل الثمن لموته واجل ورثته بايج مع خلافا من قولهم **فصل** وفي **ع** شري قنالى سنة فأت بايج
 لا سطل الاجل وسطل موت المشتري قال اجماع المشتري هر هفتة له الذي له او قال كل ما رده لا يكون باجلا
 وكوز باجل كل دين سوى قرض **فصل** السلم وسال الدون الموحى لموت من عليه الموت من له **ك** وكيل الشرع
 لو شريك لم يملك ثم ابراء البايع لم يملك عن ثمنه **فصل** متى رجع عن ثمنه لا عند ما وكيل البايع باع فادار موكله المشتري عن ثمنه
 قال بعضهم لا يبيع قال **فصل** هذا خلافا في مذهب اصحابنا والراجح انه يقع ابراءه قرض الدين دينه من مريونه
 ثم ابراءه من دينه قبل رجع ما مضى وقيل لا وكذا وكيل السبع لو رجع عن ثمنه ثم ابراء المشتري عن الثمن مع ورجع
 على المشتري **فصل** البايع لو ابراء المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن مع ونؤس يرد الى المشتري **فصل** كذا في الموقر
ك ابراء الغرم اجد الورثه من الدين مع حصة نفسه **فصل** ما يكون ابراءا وما لا يكون **فصل** قال لم يردت
 ديني عليك او حتى خدشني بتم ما ندم يكون ابراء **فصل** قالت لزوجها سبعمائة ندم قال لا يبرأ الوارث من ذلك
 المظالمه قال مولانا براء ولو قال لا حصوة لي عليك براء **فصل** متى قال تركت الدين عليك لا يبرأ ولو قال تركت براء
 للمطالب اين يكلمهم دنا ركة ان يمدون في براءت بك دينا ربي كن فقال ليس كدوم يتو في **خ** قال لم يردت
 قبالة بخرق دنا بخرق دنا قبالة يتو دهم براء عن البلية وبراءة في مولانا المحله **فصل** وفي **ف** تركت ديني عليك
 لا يبرأ اذ عناءه تركته عليك لا حصوة في الحال ولو قال دنا ارفق جزى لي ببراءة اقرار ببراءة دخته ولو قال دنا
 حساب لي كتم وبراءة ببراءة حساب ليست لا ببراءة ولو قال لدر كاد كادى كادى كادى ما ندمت
 البعط الاولى بحمل الابراء لو نوي ولا براءه الثانية قبل للدين في وحي كذا ببراءة ان است من شخص او من شخص كذا
 او ربا في كن فعال بخشيدم او كروم براء عرفا ومغنا بوي بخش الا جلي قال لم يردت براءا اذا كاد كادى ببراءة ولو قال لا حصوة

سطل
المسئلة
واي

سطل

فمنه غير كمال الخلع والطلاق فالقاضي لا يفرق بينهما ويصدق الزوج في فصل دعوى الفرج منه وبعض مسائل
 كتب في مسائل الخلع **أحكام الدين والتأجيل** **فصل** ما من المرفوع فاجل وارنه قال **خ** لم يحكم اجل المرفوع اذ
 القرض عارم والحاربه سطل موت **فصل** متى ان يقع من الورثه على بعضه قال بعضهم راسخه المستحق للمرفوع
 اذا صار منه ملكا محج باجمله والصح انه بط والمرفوع لو تحج كل مهر ثم رجع فله **م** رجع فله **م** رجع فله **م** رجع فله
 كان دراهم او دنانير او غير ذلك وقال رفد لا يملكه ولا يحل له حتى تاجيل القرض ان يحل المسوف من المرفوع على آخر
 دينه فاجل المرفوع ذكره الاجل منه معلوم فانه يقع حتى ليس له ان يطالب المتعسر من دينه اذا كونه براءة
 الدين في رواته وبراءة المطالبه في رواته وليس له ان يطالب المحال عليه قبل الاجل **فصل** متى رجع عن مخرج مان
 حتى العسوت للاجته ثم المتأجل ورجله الموحى هل يقع قال اختلف فيه وصورة ما ذكرتم في **ك** ما يكون
 وسال وارنه دانه باجمله فاجله لم يحكم قالوا امدا قولتم انما على قول من سفي ان يكون الماحل بناء على محله **فصل**
 صور للمعظم المست ابراء المست عن دينه مرد وارنه لم يقع رده على قولتم اذ لا دين عليه رجع على قول من اذ هو المطالب
 فلما عمل رد الوارث عند من وجب له ان كان الدين عليه وجب ان يعمل التأجيل حتى الوارث ويجعل كان الدين عليه **فصل**
فصل عدم الحواجر على الكل اذ الاجل يثبت صفة الدين ولا دين على الوارث فلا تلت للاجل بعد من التا ان يثبت حتى
 المست او في حق المال لا وجه الى الاول اذ الدين سقط عن دمة المست بالموت ولا حاجة الى الثاني لانه غير منسحق في الدين
 ماله كله ولا ضمان لا يعمل التأجيل ثم قال الاصح عندي في تأجيله وبراءته **خ** اذ الدين ولو خلق ماله كله لكن يستثنى
 الزينة فليس يضمن حصة فيهم التأجيل واقضى بعضهم بعدم الصفة من اذ اتمات الموجه اما اذ اتمات المتأجله اتم
 وارنه الموجه مع بالايج وكذا لو اتمت المرأة زوجها المهر مع حتى لو اتمت لها ان يطالبه بالمهر قبل الاجل
 مات مريون وتكون اعيانها فاجل دانه لم يحكم لخلق الدين تركته وتأجيل الدين بغيره خلاف ما في المسئلة ثم
 مولى حتى حل الثمن لموته واجل ورثته بايج مع خلافا من قولهم **فصل** وفي **ع** شري قنالى سنة فأت بايج
 لا سطل الاجل وسطل موت المشتري قال اجماع المشتري هر هفتة له الذي له او قال كل ما رده لا يكون باجلا
 وكوز باجل كل دين سوى قرض **فصل** السلم وسال الدون الموحى لموت من عليه الموت من له **ك** وكيل الشرع
 لو شريك لم يملك ثم ابراء البايع لم يملك عن ثمنه **فصل** متى رجع عن ثمنه لا عند ما وكيل البايع باع فادار موكله المشتري عن ثمنه
 قال بعضهم لا يبيع قال **فصل** هذا خلافا في مذهب اصحابنا والراجح انه يقع ابراءه قرض الدين دينه من مريونه
 ثم ابراءه من دينه قبل رجع ما مضى وقيل لا وكذا وكيل السبع لو رجع عن ثمنه ثم ابراء المشتري عن الثمن مع ورجع
 على المشتري **فصل** البايع لو ابراء المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن مع ونؤس يرد الى المشتري **فصل** كذا في الموقر
ك ابراء الغرم اجد الورثه من الدين مع حصة نفسه **فصل** ما يكون ابراءا وما لا يكون **فصل** قال لم يردت
 ديني عليك او حتى خدشني بتم ما ندم يكون ابراء **فصل** قالت لزوجها سبعمائة ندم قال لا يبرأ الوارث من ذلك
 المظالمه قال مولانا براء ولو قال لا حصوة لي عليك براء **فصل** متى قال تركت الدين عليك لا يبرأ ولو قال تركت براء
 للمطالب اين يكلمهم دنا ركة ان يمدون في براءت بك دينا ربي كن فقال ليس كدوم يتو في **خ** قال لم يردت
 قبالة بخرق دنا بخرق دنا قبالة يتو دهم براء عن البلية وبراءة في مولانا المحله **فصل** وفي **ف** تركت ديني عليك
 لا يبرأ اذ عناءه تركته عليك لا حصوة في الحال ولو قال دنا ارفق جزى لي ببراءة اقرار ببراءة دخته ولو قال دنا
 حساب لي كتم وبراءة ببراءة حساب ليست لا ببراءة ولو قال لدر كاد كادى كادى كادى ما ندمت
 البعط الاولى بحمل الابراء لو نوي ولا براءه الثانية قبل للدين في وحي كذا ببراءة ان است من شخص او من شخص كذا
 او ربا في كن فعال بخشيدم او كروم براء عرفا ومغنا بوي بخش الا جلي قال لم يردت براءا اذا كاد كادى ببراءة ولو قال لا حصوة

قوله

سطل

سطل

ادعى وصي ابيهم انه النعمان
واراد الرجوع فسر له ذلك
بحمد الله تعالى
لما ادعى نعمة المثل صدق

41

نصل الى غيرنا ولا يجدر طاهر الزمان ونعم لم يعبد ولكن للموتى ان يرفع الله عودا وسادة ليسر عليه
فلو فعل فلو كان كوض راسه الركوع لم يسجد احسن من ركوعه حارت لا لوضعه العود على جبهته ثم اختلف
انه نعت سجود او اياما قال **ص** مولانا ونواله صحيح فلو وضعت الوسادة على الارض وسجد عليها حارت وذكر
ص مريض صلي قاعدا قبل رفع راسه من السجدة الاخيرة من الركعة الرابعة طيها فانتهى فقرأ وركع
وسجد بالمالا لنفسه صلواته وقيل لا يفسد لانه قاعدا حصة مريض عن الركعة الاولى في ركع راسه عن ركع صلواته
وقيل لا اذ لم يوحده الفعل ومن اعني عليه لو دعا ولمس الركعة الفضا لا لو اكثر ثم عند من يعتبر من حيث الصلاة
وعند من حيث الصلوات مالم يصر الصلوات ستا لا يفسد عنه العضا وسواها ولو فني ساعة ثم
عاد وادعى الاثما خطا وجهين لولا فاقته وقت معلوم كان كف فرضه عند الصبح فيفني قليلا ثم يعود او يركع حتى
شديد لعوق وقت لم يعود الحى فيفني عليه هذه افاقة مع ما سئل حكم ما قبلها ولو لم تكن لافاقته وقت معلوم
كثيرة بعين فكلام الامام ايم لم يفسد لافاقته لا يعتبر كذا **ص** ذكره **ص** لا يحد لوقايه ركوعا يشاء
براسه للركوع الحجى في اوقته ولو لم يقرأ اوقيا لا يحرم نص عليه **ص** من ضربه بالطلق لا يعدل للرك
الصلوات فيوصى لوقدرت ولا يتيم ولو خرج الولد تلج الصلوة لا يخرج اقله **ص** في المعيرة القفا حاشا ل
الاداء فخا لله المرضى بعض الصلوة الصلوة وفاته الصلوة في المرض ما عا وكما علمت افتتحها صحتها
فرض فني كما علمت رواه الامول وعنه **ص** لا تقبل لوصار الى الاما اجته وعزو راجع لو اسد اعا قاعدا ركع وسجد
فقد ركب القيام فني عند ما يستقبل عذمت اذ اضلها ان القائم بعدى بالقاعدا **ص** في القفا اصل القيام بخا
وعند من لا يعتد فني من هذا الصلوة وكذا فتح بالمالا فقدر على ركوع وسجود يستقبل لوقا لا عند فرض اذ اقتدار
الركوع والساحد بالموتى لم يحن فكذا البناء وعند من يركع صلا فرضه على خزان قاعدا وهو وليها والقوم قيام خلفه
جاز قال **ص** لا لرا **ص** وفي **ص** الاصل عند ان توسع الغير الصلوة وسعا للعاج بنف وعلمه المسائل بالمالا
عن توجه القبلة ومعه من يوجهه اليها صلي لا الى القبلة حاز عند كذا لما لا عند ما اذ وسع غير يكون وسعا
له **ص** صلي على فراش نجس ومنا فرائض طاهر عجز عن كونه المومعه من كونه جار عند لا عند ما **ص** عجز
عن الوضوء بنفسه ومعه من يوضئه صلي ولم يوضا حاز عند لا عند ما **ص** عجز الاعمى عن سعي الى المحنة
بنفسه ومعه من يوجهه لزم السعي عنده لا عند **ص** وفي هذا **ص** **كتاب الوكوف** لا يجب على من
يطبق ويجب على من عليه ولو اسوعب سنة ولو جنى في اول اكل فاقته قبل تمامه يجب عليه اذ الجفرا اذ لم
يستوعب الشهر لا يغني الصوم وادام لم يستوعب السنة لا يمنع الركوع وعنه **ص** لو بلغ الصبي جنونا ثم افاق
بعد سنين يجب اكل من يوم الافاقة لا ما مضى قبلها وفيمن جنى في اول اكل فاقته قبل تمامه بعينه ما مضى
من اكل ومن جنى ويقيم كفا قبل **ص** عمن اقر عند سوت بان عليه ما نه وبنار ركعت باهلال الذكر بعد تمام
اكله ولا مال سواه قال يجزى من الثلث اذ الركوع صليته معني وكذا استسقط بركت فكلون تراجا بخلاف اقرار بركن
الاجنبى فانه يبع ولو اخطا كل ما له **ص** متى الوكوف قال عند سوت باهلال مال الوكوف كذا وان عليه ركوة
فكوصدقه الورثة ففي الوكوف لعلي من كل مال اذ لم يطا **ص** في الركوع من ثلثه اذ لا يطالب له **ص** **كتاب الصوم**
لوصام بخا فزاد عنه وجها او حاة شقة يظن لانه سبب الوصول الى هلال النصف والاصل فيه قوله
فمن كان حنك حريفا وتا ويله فاطر فحق من ايام اخى وتعلم انه لا يرا د به كل مرض قل وكذا اذ لا دق الخ
عن قنيله بل المراد به مرض بعينه وموافقنا فانه يلحقه الحج وما جعل الله في الدين من حرج ولا نالوقلتا بانه
لا يباح افطار اذ الى هلال اذ الحج ليعم الصلوة بالصبر زاد وجع العين وموتى ايم الا وجاه لقوله صلى الله عليه

مطلب
الذلة صليته معني

مطلب
المسح
واحد

فان قال

لا وجع كوج العين ولا هم لهم الذين وقيل المرض المبيح لا فطار ان يصير صاحب فراش وقيل ان يجزى الصلوة
فانما والصحة ما عودا ونحو ان يخاف بالصوم توقع الزيادة ولو زال مرضه وبقي ضعفه قيل ينبغي ان يصوم ولا يعتبر
خوف المرض ثم انما جعل نفس السفر مبيحا ولم يجعل اصل المرض مبيحا لانه انواع بعيد الصوم في بعض احوال يمكن
بناء الحكم على اصل المرض فلم يجعل مبيحا الا شرط افضا به الى الحج كما لم يجعل نفس الصوم حراما الاطلاق الا
اذا كان مبيحا لخروج الحرك والسفر يوجب الحج على كل حال فاعتبه مبيحا وصحيح بطون بخا عليه من هذا وزعم
الاطباء ان النظر لو شربت وواو كذا يبرئ الصبي ويحتاج النظر الى شربه فها رخصان قيل لها ذلك لو قال
الاطباء احدثا في وكذا من كدغته حية فاطر شرب الدواء قالوا لو كان ينفعه فلا بأس به اطلق في الكفا
الاطباء احدثا في قال **ص** من اعزى يحول على طيب لم يكن شرع في الصلوة يتيم فوعده كفا عطا والماء لا يقطع
صلواته فخلل فرضه اخذ صلواته وكذا الصوم فرضه رمضان يوما ويوم الا ان كان له حتى غيب فاطر
عن ظن انه يوم مرضه وما عني فيه كان علمه الكفا وقيل لا ولو اخطا ظن انه يقابل اهل الحرب لم
يتفق القتال لا يكره والفرق بينه وبين الحى ان العسال يحتاج الى تقدم الاطرا ليتقوى بخا في المرض **ص** وكذا لو
اخطا ظن انها يوم حيين لم تحصن عنه كلقية الاطرا لوجه الاطرا في يوم ليس فيه شبهه الا باه **ص** من اذن لوك
الصوم ثم اظفر بعد العجز وان لم يبق يقتضى بلاكفا ومن ثابتن المستلذين لو اكرهه السلطان على السفر فاطر
على ان يفرم عفا عنه فهو على صلا الا فا قيل ولو قدم ليقفل في هار رمضان فشرع ثم عني عنه قال **ص** يكفر اذا كراه
لم توجه على شرب الماء يكون من هذا الشرب متعيا عن الشهية من المسائل **ص** وبعضها **ص** طاعت وعنت زوجها او غيرها
في هار رمضان لم فرضه في ذلك اليوم او حاصت سقطت عنها الكفا جامع امراته ثم فرضه في ذلك اليوم لا يكره
في الاصح ولو خرج نفسه حتى صار حال الحجى عن الصوم قيل يكره وقيل لا والاول اصح كذا **ص** في **كتاب** الحامل والمرضع
لو خافا انفسهما او ولدتهما افطرا وقضتا ولا فترت عليهما لانه كرمين ولو اظفر المرضى يقضي بلا فدية ولو
مات قبل البر لا شئ عليه اذ لم يركع من ايام اخرى وعلمه ان الوضوء لعدم مكان لكل يوم نصف صاع من بر
كوزها ما كوز فيه ما كوز صدقة الفطر ورد النصف منه وتعتبر ذلك من ثلث ما له ولو لم يوض وتبعه ورثته عنه
جاز ولا يلزمهم بلا انصاء عندنا خلافا للشافعي ولو صح لزمه قدر ما صح او عجز عن القفا لا يكره ما ارك ومعه
الصح عند الكل كذا **ص** كفي **ص** وقال البيهقي روى الطحاوي ان هذا عند وعنه حسن لوجه لولا لزم الكل قال
وهذا عايط الحج في ايام لم يبرأ فيها فكيف يلزمه القفا واما الخلاف في مسكه النذر قال المرضى لله على ان
اصوم شهرا حلومات قبل البر لا يلزم شئ ولو صح لزمه الا انصاء مجمع النهمي الاطعام عندهما وعند من يلزمه
الا انصاء بعد ما ارك على ما مر اذ الحاب العذر معتبر بالحاب الشرع فيه وموقوفنا رمضان لم يلزم بقدر ما صح
ولها ان ذمة المريض لا تحمل وجوب الصوم عنها وهو فرض الحجى مضافا النذر الى وقصحة وكانه حال بعد
صحته لله على الى آخره مات قبل تمام الشهر صلوة الا انصاء لوجوب الصوم في ذمة طهره النفرع بالخلف
والنصف وجوبه على اركان العوا اما قضاء رمضان مضافا الى اركان العوا فسود ربه الحله **ص** **كتاب** **ص** وكذا **ص**
ان مسكه نذر المرضى محموله على حاله عني عن الصوم **ص** كفي **ص** اشارة الى ما ذكره اذ ذكره قولها ان ذمة المرضى لا يحل
وجوب الصوم فيها الحجى كما مر آنفا **ص** فرض نذرا عكاف صوم شهرهم صح عني وعنه لزمه عكاف والاشهر
عندهما خلافا لم لها انه عبادة متصلة لا يباح في ارك بعض وقته تدعى وجوب كله كصلوة ومن اعني عليه كل
ومضان او بعضه قصص خلافا لمصرى لى ان الاما مرضى فلا يغني القضاء كسب الا امران ولان الاصل في
الاغناء ان لا يلزمه ورواه نذر لا يعتبر كنوم ولو حن في رمضان كل الاضفي طافا لملك ولو افاق في شئ فخره

رضي بطون

ص

ما مضى خلافا للشافعي ولم يذكرها لو افاق في ليلة الاولي ثم اصبح فحنونا واحاط الشافعي **د** عن جانه
لا يعطى وكذا **هـ** وهو الصحيح وعلى هذا لو افاق ليلة وسط الشهر ثم اصبح فحنونا ولو افاق في آخر يوم رمضان
خلو افاق في قبل الزوال لزمه ولو بعد بلزيمه في الصحيح وفي ظاهر الرواية عن اصحابنا لا فرق بين طاروا صلي
او افاق في بعضه وقد بلغ فحنونا فحن ثم لا يعطى ما مضى وعن سيبان ان الاصل لو لم يحل بعضه والحكمه **فقط**
اعني عليه ليلة الاولي **فقط** واحاط بعضي كلمة الاصل الاول اذ نية الصوم مستحبه في العالي رمضان سوى
طاهرا فكان صوما اذ للحاجة يتبادى من مواعيد ولا يغا ولا ينافى كونه عاقلا لا يرى انما اعني عليه بعض
توفي فيه ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز ان يكون علم العقل لا يرى انما اعني عليه بعضه وقال وما حكم
لمحنون فلما لم يبق الا ان كان لا يملك المسوق بالنية صوما المحنون لو افاق في قبل الزوال ولم ياكل شيئا
نوى الصوم حاز اذ المحنون لا ينافى اصل الصوم ولا صفة العزيمة بل انما لو نوى الصوم بالليل وجب له
ولم ياكل حاز صومه ولو صام في الوقت او في غير الوقت لم يضر في ذلك ولو افاق في المحنون قبل الزوال
وبواه في صوم في يوم لا ياكل في وقته المستلم **فقط** فريض يرى في هذا رمضان لو لم ياكل في يومه ولا في
عندنا ان من صام في وسط الشهر ركل لونه او لم ياكل في الحال لزمه الصوم لو لم ياكل في يومه تستبها
وعليه ما تقدم بعد اكله وتحنونا افاق وحائض ونفسا طهرا وكذا في صوم بلوغ بعد اكله ومن اكل في صوم
لطن غرولها وطهرا لم تغيب فان على مولا اسأل بغير يومهم عندنا خلافا للشافعي واجوز على ان اكل في خطا
بان مضى من رجل الماء حلقه او اكل في غير ايامه او يوم النفل فظهر ان من رمضان لزمه التوبة وسئل
المضى منه لا ياتي على قول الشافعي اذ عندنا لا يفسد صومه قاسم على الناس واجمع انه لا يجب التوبة على
خافه ونفسا ومرضين وسائر حالات العذر المحل لبعضها **هـ** وبعضها **ش** ولم يذكر **ج** ان من صام في
حب ويندب واحلف فيه قبل نذر لانه ينفذ فكيف يجب عليه اسأله وقد قال في لو طهرت في النهار لا يسن
لها الاكل ونذر بل على نذر الاكل وقيل الصحيح انه يجب ان لا ياكل في يومه يومه ولا في اليومين
نذر الاكل في حاضه طهرت فليترك الاكل بمصم الاكل وقوله لا يسن لها يعني بغيرها الا يرى ان قال في
اقام بعد الزوال انما يستقيم اكله فقد فسرنا الحسن بالاشتقاق ولا شك ان ما هو مستقيم شرعا واجب كذا **ش**
اقول لا يسن المحنون للمذب ومنه قوله صام في يومه لا يسن الاكل في يومه ولا في اليومين ولا يسن
على كسبه اذ قد يطلق القبح على ما يكره لا يجب تركه بل سبب في ان يكون الاكل في المتعارفين منه حذرا او
واحد علم ولو نذر صوم رجعت قبله فلا شيء عليه ولو جن او مرض قبله حتى مضى الشهر لم يرضى بعضي
عندنا وكذا لو اذرك بعضه ولو اكل حتى افاق لا ياكل بمصم يومه **فقط** مرض المحنك او عته وصم ولو
اطبق فالعاس ان لا يعطى كواضين ولكن بعضي كاحرام ذكره **ط** و **ج** ناعة او حنونه جامعا ووجهها
فسد صومها ذكره **ط** اما في صوم النافعة فظاهر اذ الصوم لا ينافى الصوم وحاز العذر من قبلها وهو اليوم
واما المحنونه فقال **ص** والكتاب في المحنونه لا ياكل بمصم ثم حكم **ص** انه قال لمحمد من المحنونه فقال لا ياكل المحنونه
يعني المكره فعلت لا يحلها محنونه فقال لم يلى لم قال كيف وقد سارت به الركاب دعوا مرضا او ساق
بوي رمضان عن واجب آخر وقع على بوي عندنا وعن رمضان عندنا ولو نوى الطوع فيه فعن روايان
لغيره عن الطوع في روايه وعن رمضان في لغيره مرضا او ساق فلو نذر رمضان بعد الحول قبله قال من حذر لها
كتاب **الح** عن سراط وحوب الحرام لا ينافى المرض في قول **ج** ولا يجب على مقرر ومعلق وزمن
ولو لم يكن زادا وراحله وقال لا ينافى الا حراما كحب الاجحاج على مولا وتوخيها بانفسهم لا عندنا

سئل
المسئ
واي

والاعني لو لم يكن زادا وراحله فلو لم يحرقا بالالزيمه **الح** بعضه وفاقا والاجحاج لزمه عندنا لا عندنا فلو
وجد قابلا لا يجب **الح** بعضه كجمعه وعندنا فيه روايان فراقا اخرى الروايتين من **ج** وجمعه فاقا
وجود القابل الى المحن لسن بنا في ملهوعا بالالزيمه كالحكمه خلافا **الح** بعد او مرضين عن غيرهم
رجلا ان **ج** عنه فلو مات قبل ان يرا حاز وفاقا ولو براء لزمه الا عاده عندنا لا عندنا فلو
تخبر مرضا طبيب للنداء في فعله اي الكفارات شاء ومن اجتار بغيره وهو في عليه او نيام اجزاه
عن الوقوف ولو حذر ذلك قبل الا حرام فاهل عندنا رخصة حاز عندنا لا عندنا ولو لم ياكل قبل يوم
وايانه حاز وفاقا ولو احرم **ح** ثم اعني عليه فطافوا حول البيت على بعد او ففوق بعره ومنه لزمه وصح
الا حرام في يد يروى بها وسعوا به بن الصفا والمروحة حاز وعن م لواعي على المحن ثم اذا الطيف
شبهها بالمتوضعة وعنه لورى عنه الاجحاج ولو لم يحل الى موضع الذي حاز فالاصل رضى الجار بيلد و
لا يجوز ان يطاف عنه حتى يحل الى المطاف ويطاف به وكذا الوقوف بعره المحل **ح** اعني عليه الطريق
فاحرم عنه رخصة انما يجوز ان يطاف عنه حتى يحل الى المطاف ويطاف به ولا بد لانه لما عندنا
مع الرخصة مع علمه ان الاجحاج المعفات لا يخرجها صا كانه **الح** به واستعان منه كذا **ف** ثم قال ولو لم ياكل
لو اصرى ان يحرموا عنه فيقول كل ما جاز للاب ان يعقد على صبيته بالولا حاز ان يعقد الغير بالار
دليله عقد المكاح والسبع ثم ذكرهنا احكاما ثبتت الاذن لها ولا له منها مسئلة **الح** من **هـ** في حاشية
قصاب شدة اللذ **الح** لا يملك شدة **هـ** في حاشية غير **هـ** ايامها بلا اذنه حاز استحسانا وبراء الذاب
اذ اعان لما يعني ذلك مسئلة **الح** الاصل لو يد الكلب مطلقا وقدرنا **ط** بما اوضحه بالذبح **هـ**
وضع الذراع كائون وفيه اللحم ووضع الخطب تحتها فا وقد لمار رجل وطبخ براء **هـ** جعل بين **هـ**
دورق وربط الحمار صا في رجل حتى طحن براء **هـ** سقط جمل في الطريق فيملا اذن ربه فتلفت الذراع
براء **هـ** رجعت نفسه فاعانته رجل على الدفع فانكسرت براء المحل **ص** الا مسئلة **الح** منها شدة
الوزع ليس في زرع ففتح رجل فوهة الارض ففسقا براء **هـ** حاز ارض الارض ببراء **هـ** ثبت
حتى سقاه اجنق والمسله كالحا **الح** و **ط** و **ج** حاشية ما ذكره **ص** ان من احضر فعلم لهدم دار
هدم اخرى بلا اذن نرا استحقاقا والا اصل في جنسها ان كل عمل لا ينافى فيه الياس يثبت الاستحقاق
فيه بكل احد ولا ينافى فيه الياس لا يثبت الاستحقاق في حاشية **هـ** وعلمها للسبح فسلمها رجل بلا
اذنه ضمن حاشية **هـ** انواع الصنائع اذ يرد **الح** عن الغير ان يكون المأمورا بمصل من نفقه **الح** فاحكمه
ان يقول الا يسن المأمور وكل ان يجب المصل من نسل خيبره ولا يصح **الح** في الايجي عنه الى موته ولو قال له
على بلثون حمة فاجب بلثون نفسا في سنة واحدة فلو مات قبل وقت **الح** حاز اكل **الح** ولو حاز وقت **الح**
وهو نذر بطلت حمة واحدة اذ قد رقتا نفهم شرط صحة **الح** **ج** منعه السنة وعلى هذا ما في السنة ومدا
لو عجز عن ارجي زواله كمرض وحسن وكى وان لم يدرج روايه كزمانه وعني حاز الا حرام **ح** مرض في الطريق
لا يلزم النفقة الى الخو **الح** الا ما دون **الح** وكذا **ح** دفع الى رجل رافعه **الح** عن الميت في مرض في الطريق
فرض الدراهم بلا امر الوصي في عن الميت لا يقع عن الميت ولا عن وصيه **الح** الاول والثاني فاضان
الا حراما كما يكون ما بعد وتكون بالمرض عندنا وقال الشافعي لا يكون الا بالمرض وكذا **الح**
حاز تزوج المهرين لم يملك لانه من الكواجر الاصلية وتماضي غيا الصحة ثم لم يبق في يشار كها
غير ما في الحصة لعلو حقهم فتخصيصها باطل حتى الباقي كذا **ج** وفي **ف** يقدم دين الصحة على الزكاة

نعم
الشافعي

اذ قال له لو اخرج البعل ليقود او رجم فهو حكم الميراث وكذا لو بارز فخرج من الصف ولو خسر او خسر احد
او قود او وقف في صف القتال او نزل في سبعية او ركب سفينة فهو كمن ولو اخذ البع بغيره او انكسرت السفينة
وبقي على الفرج واخرج فميراث فلو طلق بعد اضطرار السفينة قبل ان يركب لم يكن فارقا كذا **ج** وكذا لو اخرجت الاموال
وتلاطت وخيف الغرض فهو كمن رجم ثم قال **ص** وفي **ج** الصفة ما يدل على ان الشرط خوف الهلاك غالباً اذ قال
منفوخ ومسلول ما ولم يرداد فميراث ولو صار قتل لا يرداد فكذلك وكذا المذقوق على ميراثه اذ في **ص**
منهم من قال لو اخرج الميراث فميراث ولو اخرج لغيره فميراث **ج** وفي **ج** طلاق الميراث وكذا في طلاق الميراث
تكاليف بعض المتأخرين وقالوا لو لم يخطو ثلث خطوات بلا ميتين فهو كمن رجم وفي طلاق الميراث فميراث
عن ميراث القدر اذا تكلف ثم حكم الميراث ولو طلقها وماتت في العدة ثم لم يزل في الجملة او جهته لغيره كذا **ج**
ولما قال في **ص** ميراث صاحب الفرس لو اباها ثم قتل ثم لم يزل في الجملة او جهته لغيره كذا **ج** وفي **ص** ميراث
سائر الميراث لم يوجب وكذا في قولنا قتل الميراث لم يوجب حتى مات وقد يكون الموت سبباً
في لا يدين بهذا ان ميراثه لم يكن ميراثه وان ميراثه لم يكن ميراثه ما لم يكن كذا **ج** وفي **ج** طلاق صاحب الفرس
ثم صح ميراثه وماتت في العدة لم يكن فارقاً ولو حكمه في صحته باياها في ميراثه وعجز عن عزله حتى اباها في ميراثه
لم يترده ولو قدر على عزله لم يترده كذا **ج** وفي **ج** طلاق الميراث فميراثه وماتت في العدة لم يكن فارقاً ولو حكمه في صحته باياها في ميراثه وعجز عن عزله حتى اباها في ميراثه
احد مما قتل فقتل او الميراث كتابية فاسلمت لم يترده ولو اردت في عدها فاسلمت لم يترده ولو علق طلاقها
بعدم فحل نفسه فلم يفعل حتى مات يترده لو دخل بها ولو ماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
يرثه **ص** وفي **ج** ميراثه ان لا يترده ان ردت ميراثه ثم ماتت في العدة يتردها لو اردت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
دانت في العدة ولو كان ميراثه في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
لم يترده في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
تزوجها بلا مهر او ميراثاً فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
لا لو صدقته كذا **ص** وفي ميراثه ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
ص ما قال في ميراثه ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
الا ان يترده في ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
الورثة اباها في ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
كما اقرت بميراثه ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
بعض عرق من الاول لم يصدق على امهاته ولا يرث الاول اذ التزوج اقراراً بعينها ولو لم يزوج
ولكن قال انكسرت من الحيض واعتدت ثلثه اشهر ثم ماتت في العدة وحرمت عن الارث ثم تزوجت فولدت
او حاضت ثلث الاول وخسد كذا **ص** وفي ميراثه ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
الاب بذلك فينفصل فحل الابن الى الاب في حق الفقرة فيصير فارقاً ولو جاءت الفقرة منها في ميراثه او حاضت
طلقها برز فميراثه **ج** وفي **ج** ميراثه ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
من ذلك ومن الارث عندنا قال في ميراثه ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
لومات بعون فلها ما قال كذا **ج** وفي **ج** ميراثه ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
علق طلاقها بنفسه ففعل في ميراثه ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
يرث من الفحل كدخول داره ولا بد منه كصلوة وكلام مع الابوين ونحوه ولو علقه بفحل اجنبي ووجد في ميراثه ميراثه

خير الغرق

المذوق بالاصابة
خبر الذوق
نوع من طيبات
الاراض
المكينة

ميراث ميراث
ميراث ميراث
ميراث ميراث

استنكاف

لا يعلقه به في صحته وكذا الجواب لو حصل السلق في نخل سماوي كج راس الشجر ولو علقه بنخلها فلو لها ميراث
لا يترده على كل حال ولو لا بد لها منه يترده بالاجماع ولو علقه في ميراثه او علقه في صحته او علقه في ميراثه يترده
عند حسن لا عند كذا **ط** وفي **ج** ومعت الفقرة منها في ميراثها ثم ماتت في العدة لو كانت العدة طلاقاً كاخبر
حب وعنته وان لا ترثها الزوج عند **ج** ولو لم يكن طلاقاً كقوله نخلها رابيعاً والعق ودورها يترثها الزوج فماتت
في ميراثه طلقها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها
طلاقها في ميراثه فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها
الزوج في العدة ثم ماتت في ميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها
طلاقها في ميراثه فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها
الميراث في ميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها
صحته اذا شئت انما فلا في فانت طلاق في ميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها
الميراث في ميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها
جوزها وكذا في ميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها
عصوم يصيبه الميراث **ص** وفي **ج** طلاق الميراث فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
طلاق داد وديوانه شتر ورجال ديواني كرجعت كذا في ميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها
وتسل عن امهات طلقته في ميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها
اذ لم يرث من الميراث اذ جملها طلقته فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها فميراثها
اشترى الميراث في حق **ص** وفي **ج** ميراثه ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
تدل وجع طلاق المكس ولا يرويه كذا **ص** وفي **ج** ميراثه ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
لو اكل على ميراثه ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
في العارضي يدل على عدم الارث كذا **ص** وفي **ج** ميراثه ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
افاقية والميراث في ميراثه ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
لما يقول في ميراثه ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
فانه يعتبر الميراث في حق جواز الفتي بالسان وعده وقت وجود الشرط لا وقت وجود الايلاء حتى ان من قال لامرته
وهو صحيح لو تزوجت فواتته لا اقر بكل فتن وجها في ميراثه ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
بلسانه معواجز الحقيقة لا الحكمي والحقيقة كمن ميراثه ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
فمن الايلاء والحكمي ان يكون احد ما حرم او محبوسا فهو لم يقر بالحكمي روايته والحكمي روايته حتى يجوز لبلانه
ثم انما يصح الفتي بالسان في حق الميراث حال قيام الزوجية لا بعد البينونة حتى لو اقرت في ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
لشهر ولم يقر حتى ماتت ثم فارقته لا يبطل الايلاء حتى لو تزوجها وهو ميراثه ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
ما يجوز واما الفتي بحاج فيجوز بعد البينونة ايضا حتى لو اقرت في ميراثه ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
الا ان اقرت في ميراثه ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
امره قبل بتره ثم برى وبعثت ميراثه الى ميراثه فميراثه ميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه وماتت في ميراثها فميراثه
الرخصة اذ كلا الموضوعين يوجب حوازي الفتي بلسانه واختلاف اسباب الرخصة يوجب الاحتياط بالرخصة الاولى

طلاق الميراث في حال
الصحة والرجعة لا يترد
الا يترد

الها

على انثى منه وبصيرته الاولى كان لم يكن كسائر نسله لم يمتدح له النعمان نورا وكرهه من مرض
المريضة تبيع التي نسله فلا يسمي حكمه على مرضه الذي تمامه في **فصل** المريض المولى لوجها معها في المرض
ليس يفي ولو جرحها في المرض تكون فدا طلقها في المرض فانت بعد منى المدة فالحكم من شئاع البذل لوارث
الزوج او غيرها من اجنبية مرضى العدة ولم يبق لها بد ولو مات قبل العدة فالحكم للمراة عندئذ لانها بدت
فلم يكن اجنبية فكانت عات قبل الطلاق و **باب** ما جيل العترة لمرض احد من مرضى العدة عن الجاه في
ثم لا يحسب الشراء وما دون الشراء بحسب من ارسله وبما هو ما قبل في سنة المثل المتبوتة والموت عنها
زوجها لم يجرها الا اذا و **باب** ما جيل العترة لمرض احد من مرضى العدة عن الجاه في
ذكر حاله الا حيا ولا حاله الا اضطرار فلو شكك راسها او عينها فصب عليه الدمن او اكملت للعلاج فلا
باس له ولو كان يصدق له الزينة وكذا لو اعتادت الدمن فحافت وجا حل بها لو لم تغل ولا باس له لو كان
الغالب هو الحول لكن لا يصدق له الزينة **كتاب** **الميت** مريض قال لقوم يعلو مني بئر كان حيا
بندع يعلو مني بئرهم كرم كذا قال ان مات من مرضى فانت حرم من لا يعق ولوقال ان مات من مرضى
يعق كذا **فصل** في **باب** دبره فذهب عقله فالتدبير حاله ولو في التدبير في الوصية كذا قال ما لو وصي
برقيقته لرجل فانت بطل الوصية والوقال ان التدبير يحل بعق النحل والخلق لا يسلط بغير
ولذا لا يسلط بغير رجوع خلاف الوصية ولذا حاز تدبير الملك لا وصية اقر لانه في مرضه بالي ولا وارث
سواه فانت ولا مال الا قاتلوا لان لانه وصية مثل دينه قال ثم يعق القن اذا اقر اقره المرضي
وصية ولو اقره في صحة لم يعق اذا لا ملكك لاحاطة الدين بتركه ولهذا ثبت ان دين الوارث في التركة
يمنع حكمه فيها **باب** وصي عالمه دين مورثه بصير التركة بشقوله بدنية حتى لا يملكها الوارث **باب** استعاق
التركة لدين الوارث ولا وارث عمن لا يمنع الارث **باب** قال لامة من ام ولد في قولك له في صحة بصير
ام ولد معها ولا ولا لوقال في مرضه بصير ام ولد و يعق من كل ما له لومها ولد ولا يعق من الثلث
باب جرد احد فتيه مرضي حيا في كثر العتمة يعق من كل ما له مرضي او وصي ومات الورثة جرد القن في مرضه
وقال الموصي له جرد في صحة يصدق الورثة ولا شئ للموصي له الا ان يعقل شئ من الثلث او بغيره من تمام
في المهدية قلت هذا يدل على ان العتق في المرض يعدم على الوصية **باب** اقر في مرضه ثلثي عتقه لاني
ثم جرد ولو صدق الورثة بطل عتقه ولو كذب عن عتقه من الثلث كذا **باب** ميرا باطلا فدل على ان المرضي لو
اقر لوارثه يعني وصدق عتقه الورثة في حيوته فلا حاجة الى صدقه بعد موته خلاف الوصية بما اراد على
الثلث فانه لا نفذ الا احاز الورثة بعد موت الموصي مرضي اقر لوارثه دين وصدق الورثة اجاب
ثم كفي بصدقهم في حيوته فلا حاجة الى صدق الورثة لورثة **فصل** **باب** الميراث الاحكامها قبل الموت في
المرض هل يحد فيها احاز الورثة قبل الموت لارادها فيها **باب** مريض حررقه ورضي به الورثة في
موته فالقن لا يسعي في شئ كات في مرضه ولا مال فاقترع من يزل الكسنة حاز من الثلث و **باب** ثلثي عتقه
كلا في ما باعه من اجنبى ثم اقر بعتقه حث بصر من كل ما له كذا **باب** **باب** مثله الا انه في البيع لا اقر بعتقه
عنه صدق لولاد من عليه ويا في حبه في بيع المرضي واقرا **باب** مريض اقر بعتقه حث او باه تصدق
على ولاد من الثلث وباني حبه في وقف المرضي **باب** جرد مرضي موته ولا مال سواه لوقف عتقه عند
حتى لو شهد ميراثا للعتق لا يعلل شها و **باب** لانه من الميراث التي لا يحل الفسخ بعد التفاد فيوقف **باب**
الوقف ان مات من مرضي ميراثا فقد وقف ارضي ثم بدله بيعها وكذا ان مات ادخلته با كسر قال لو

ماتت

مطلب
ميتة بغيره في حيوته

وقف المريض

اذا مات جعلت ارضي منه وقفا يجوز كما لو قال ان دخلت الدار فقد جعلت ارضي وقفا لم يجوز لو قال لورثتي
الدار باطلاق فاجل ارضي وقفا جاز كذا **باب** **باب** تعليق الوقف بالشرط جائز **باب** قال في مرضه
جعلت نزل كذا وقفا او غلة كذا وقفا في الكرم مرضا ركنوله وقف كذا باقية من النزل
ن وقف ضيقة على الفقراء ولم ينفذ فحاجة فلو وقف في صحة جاز العرف اليها والى ولها ولو في مرضه
لم يجوز العرف اليها ويصرف الى ولها **باب** **باب** الوقف على ثلثة او جهاما في صحة او مرضه او بعد موته في صحة
صحة فشرط الصحة قبض واقرار لانه وصية الا انه لا يعتبر من الثلث وما في مرضه في حكم وقف الصحة و
لو يعتبر كهيئة المرضي يعتبر من الثلث ويشترط ما يشترط في الهبة من قبض واقرار كذا وقف المرضي وكذا
الطحاوي ان وقف في مرضه كصافي الى ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث **باب** **باب** الصحيح ان وقف المرضي
لو وقف الصحة حتى لا يمنع الارث في قول **باب** ولا يلزم كجاءه الا ان يقول في حيوته وبعد موته في يلزم لو يؤول
ويصير لا بد فيه كغير الموصي له لا بد فيه في لزوم الوصية بعد الموت وقف **باب** **باب** في مرضه جاز من الثلث ولو
لم يخرج منه واجاز الورثة جاز ولو لم يخرج وبطل فيما راد على الثلث فلو اجاز بعضهم لا بعضهم جاز بغير ما
اجيز وبطل الباقي الا ان يظهر لميت مال غير ذلك فينقل الوقف في الكل ومن لم يكن فباع بصيبه قبل ان
يظهر لميت مال آخر لا يبطل بيعه ويجزم فيه ذلك ليشترى بها ارضي ويوقف على ذلك الوجه مرضي
وقف دارا وعليه من محط ما له فيوقف الوقف ويبيع كما شري دارا وقفها ثم جاء الشيع فله
اخذها بشفقة وبطل الوقف شهدا احدهما بانه وقفه في صحة والآخرة بانه وقفه في مرضه قبل
اذا شهدا الوقف بات الا ان حكم المرضي يقتضي ما لا يحج من الثلث ولهذا لا يسع الشهاة في شهاد
احدهما بانه وقف بثلث ارضه والاخر بانه وقف بربعها و **باب** لعل شهاةهما على الاول في قول من جرد وقف
المشاع **باب** **باب** وقف ارضه في مرضه على ولد وولد له ولا مال فثلث الارض وقف على
ولد وله احاز الورثة الاول والولد من ولد الصلب ومن ولد الولد للسنة ولو احازوا والاخها ملك
الورثة وقفها في مرضه وحج من الثلث فثلث ما له قبل موته ولا مال سواها فثلثا وقف لالئها و
كذا لو تلف هل ان يصل الى الورثة بعد موته حاز في ثلثها وقفها في مرضه على بعض ورثته فلو اجاز
كوصية لبعض الورثة ولو لم يجوز فلو خرجت من الثلث فهي وقف ولا مودر ما يحج منه وقف ثم تقسم
جميع على الارض على عاقرهم الوقف وما لم يخرجوا ارضي الله تعالى ما دام الموقوف عليهم اواحيهم
في الاحياء فلو مات كلهم يصرف حصته الوقف من العلم الى الفقراء ولو لم يوص لاحد بعد ورثته فلو مات
احد من وقف عليهم من الورثة يعني والآخرة فالحكم في حق حصته الغلة ما دام يصير من وقف
عليهم كحل كانه حي ويصير له لم يحل سهمه من اثار لورثة الذين لا حصته لهم من الوقف وقفها في مرضه
واوصى لوصيها قسم ثلث ما له من الوقف وباتر الوصايا بالعتمة فلا يهل الوصايا حصتهم وما
اصاب حصته الارض اخرج من الارض لذلك العذر وصير وقفا على من وقف عليهم قال ولا يكون
الوقف المتقد اولى بخلاف العتق المتقد فانه يقدم على عامة الوصايا **باب** **باب** صدقة لعمه في مرضه
صدقه ثم اوصى بالثلث لعمه الحليم من الثلث حتى لو كان ما اعطاه نفسه قدر الثلث بعتة هذا ولم
يجز وصيته فيما سواه وكان من وقف وصية لعمه وصححه وصححه اولى ولورثته المتصدق على الثلث
فلورثة استردوا ما رادوا لوقفا وضمني القائلين لو ما دلوا جميع الحماة والوصية بالثلث
لجميع الحماة والوصية لو كانت شئ معنى من العروص لند الحماة والوصية من الثلث على التولية

الوقف على

ن

عن كنانة لم يبين لم يحزن عن الكفارة وبعثني **فشي** اوصي ليعتق دين ابنه لم يحزن لانه كلف دين اجني قال ذلك
 من المال رزين سقا بهج آب كنيث فعول الوصي سنة لوي سم كما قال صدقوا عني في شعبان فتصدقوا في رمضان
 حاز قال لرجل نماز اذ فرديان فرسيس من لا يصير وصيا **فشي** يعتبر لتعبد الوصية في الثلث العمة وقت القسمة
 في مرضه حرقته فقتل مولاه فعلمه ان يسعي في عمة عند احداهما نصيبا للوصية اذ التي ترضى من موه وصية
 فلم يحزن لانه الا ان العتق لا يحل البعث بعد وقوعه فيجب عمة م عتق فله لوي لقتله اذ المستسعي لمكانت عتق
 والمكانت ليعلم مولاه بلزمه الاقل من قيمته ومن الدية والعمة منها اقل بسعي لذلك عمة وقال لا يسعي في عمة
 واحلف للوصية اذ الدية على عاقلة لقتله بعد عتقه والمستسعي حتى يدلون عتقها ولو جرحوا حتى لم يحزن لانه
 قال في لو حاربوا ولا يهاولوا من العتق والوجرا ولا فها سواء وقال العتق اولى من الحياة بطلقا وقال زفر
 بداره في ان الحقوق اذا اجتمعت في دية الحقت بداء بالاقوى ولدا بداء بكفنه ثم بدنه ثم بوصيته ثم بداره والحياة
 اذا قدرت على العتق في اولى منه اذ وجبت بها وصية والعتق تبرع وما ثبت بدل فهو اقوى مما ثبت بلا بدل كالو
 اوصي احدهما بعتا ولا يخرجه بة وروى بدمج البيع وكذا روى من دية لواء استوبا من حيث انه لا يصح كل منهما الا بغير
 ولان الحياة لو كان اندا واما فها في المخرج كما باع بخيار روحا في عتق مائة خيار في مرضه حتى عتت الحياة
 فانه عتق خروجهما من كل حال والعتق خلافه وانما يتبرع بالحياة بالدية والعتق لا يتبرع الا بوجه واحد
 موانه لا يحفل الفسخ بمصارف الحياة اقوى لكسح وجع الرجحان فلو استاذا بالعتق يحصل كل منهما وجهان من
 التبرع فاستوبا فان حصل الحياة لم يزل بل هي كعنة وصدقة قلنا قد روي في الحياة من البيع مملوك باليمن
 بدليل ان الشفيع ما حد حل المبيع لذلك اليمن والمشتري يبيعه في حكم على كل اليمن وكان ابو عامر يقول الخلاف
 في الحياة مع الهبة واحدا عندهما الحياة مائة مؤخر عن جميع الوصايا وعند في عتق مائة على الكل ولا يفرق
 المسلم في الحياة والهبة ومواظرا اذ الهبة تحتمل الفسخ في حياة كذا اقول سدا على قول في طاهرا في الحياة
 اذ روي في العتق مع انه لا يعزل الفسخ فخرجهما على الهبة واما لعلمها اولا لوم العتق فان لا يعزل الفسخ فخرجه
 على الحياة ليعلم فهو باي ان يكون الهبة اولى من الحياة عندهما وذكر ان الفصل في وجهها آخر وموانه لما بدنا في
 بعد شغل موضع البصر بعد ما صاننا وجب عليه العلم الى المشتري فخرجه السامع لمن رضى قته ولان في
 لم اعنقه واما اذ اندا بالعق فهذا المعنى فخرجه صان فلو اعنق في فاعنق فيه فمصلحة الحياة به وصية
 بين العتقين وعندهما بداء بالعق لم ان العتق الاول وقع في حال الياسر فصار ذلك عند ضمان والحياة باع
 ضمان فاستوى ضمانا وكان سهمها نصيبا في الحياة ونصف للعق الا ان العتق الاول وكذا جنة
 واحدة فاستويا ولو احدهما قبل الاخر كما لو جرح ثم جرح استوبا في الثلث ولو حارب في جرحا با رجح الحياة
 الاولى لما من الحياة با تان حمة واحدة فاستويا وكل الثلث سهمها نصيبين فما اصاب الثاني فهو سهمها وبني
 العتق نصيبان اذ العتق مدم على الثاني وبيع فخرجه بداء بالعق كذا **فشي** وفي **فشي** ولو كان العتق موصي
 مدم الحياة بالاجماع ولو احيى الحياة والهبة بالوصية بالثلث ببيع الحياة لنبوتها في عتق لارم وهو البيع
 ولو كانت الوصية ثلثي معين من الوصية سدا الوصية والحياة من الثلث على السوية اذ لا يخرج اذ كل منهما
 على كل العتق صورة ومعنى حتى لو قال اوصيت لفلان ثلث مالي فالوصية بالحياة المرسله لعدم على الوصية بثلث
 المال كذا **فشي** ولو كان كل منهما على عين لكن الحياة بعتق لارم موصي ان يتبرع وقد من في الحياة والهبة خلافا
 مع ان الهبة على عين صورة ومعنى وكذا في **فشي** ان الميراث لو اعطى من ايمان حاله بعض دية ليعلم كذا
 من الميراث بطل **فشي** جعل لاجرا في دارا سبيهم على ان يكون له بعد موت الاب مائة قبل جاز ودية افي بعضهم

من روي ان ثبت بدل فهو اقوى مما ثبت بلا بدل
 ان قال بدمج البيع اولى فله بدل
 يزعم كون الهبة بشرط العتق كما روي في
 البصر

مطله
 المسح
 واج

وتقبل لا في تداوي **المريض** روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه داوى وجهه يوم احد لعظم بال وروي انه عليه
 داه من بين يمينها قال قد دل ان لا باس بالداوي وبه نقول ومن الناس من كرههم وروى آثارا روي على كراهية
 ومن نزل بها روي انه عليه الصلوة والسلام قال تداوا واعدا والدا فان الله تعالى لم خلق داء الا
 وقد خلق له دواء الا اسام والهورم واسام الموت وروي انه صلى الله عليه وسلم كوى سحره بعد عتقه حتى
 روى يوم الحديق ففعل كذا وعنه انه عليه السلام سوى ليعتق رابع وعن عائشة رضي الله عنها انها قالت كثرت
 الامراض بالنبي صلى الله عليه وسلم فله موتة خمس من اوبست سنان وكذا يدعوا الاطباء للداوي ومذاكله ولما جاز
 الدواوي ولكن سفي ان يرى الشفاء من الله لان الدواء وهو ما ولد للاخيار وما ولد لارواحهم من الاثا اذا
 الشفاء من الدواء ويعتقد انه لولم يعالج لم سلم ومن يقول لا يجوز العلاج بمثلها قال في **كتاب** لا باس بالداوي
 بالعلم لوعظم شدة اوقى او بغيره او فوس او عين من الدواب لا اعظم حزن روي في فانه كذا فيهما ولو يمتد
 فلو كذا حاز الدواوي لعظمه وطبا وباب فانه طاهر ففعل طاهر ساج الانفعالات جميع انواع الانفعالات
 ومنها الدواوي ولو يمتد كوز الانفعالات لعظمه لو باس اذ اليس في العظم كذا في في الحلال من حيث ان المؤمن مضاد
 العظم بيبه كما لو من ضا والجلد بداهه واما الحذر في فخرجهما على الهبة ولا يفرق بين جرم واما
 الا في فقتل الخاسرة وروي عن ام لوصية في كذا عظم ان لم يحزن حيلوته هذا بدل على نجاسته والعقير ان لا يكره
 وفي الاسفاج با حرام نوع امانة واما عظم الكلب فيوز الدواوي لم وتقبل لا وحكي عن ام تمن سقط سنة فانت
 سن كلب فقتل انه يجوز ولا يفرق ولو اعا دسنة ثانيا وروي فلو امكن قلعه بلا ضرر لا يفرق ولا يفرق في
 ولا يؤم احدا من الناس والمواد في مروي عن ام في المسلم من عظم ابن من الحية فانه نجس بالدم حله **فشي** واعلم
 ان فخرجه الضرر يسعهم الى مقطوع في كذا وخبر لانه عتقش وجوع والى مصنون كقتله وشرب مهل وسائر
 علاجات الطب لا اضداد كحرا في بدوة وكذا والى موهوم كلى ورضه واما المقطوع به فليس يكره في البول
 بل يكره حرام عند خوف الموت واما الموهوم فمكره شرطا لوكل اذ لم وصف النبي الموهومين بترك كلى ورضته
 وطيبين واقوا الكلى ثم الرضه والطيبين ولا عتقا دعليها عانة العتق في ملاحضة الاسباب واما المظنون فانه
 لا ينافي البول ويكره ليس لمخطوبين قد يكون افضل من محله في بعض الاحوال في حتى لو عن الاشياء وسئل
 النبي صلى الله عليه وسلم عن الدواوي والروقي هل يرد من روي الله تعالى قال من روي الله عز وجل وروى
 الله صلى الله عليه وسلم ما روي ذلك روي ما روي عن اخبر وقد صنف فيه كتاب سمي طب النبي عليه السلام وروي بعضهم
 وكذا لا اس ايكنت ان موسى عليه السلام اعتل محله فخرقوا عليه فلو ان دوايا معروف فخرجه واما تداوي به
 ونبر اقلو بداهت به لبرات فاي ولم تزل فاي وحي الله لا ابريك حتى تداوي بما ذكره وروى في فخرجه وحي اليه
 اردت ان تطل حكيم بالبولك فخرجه في الاشياء غيرى وروي ان اقواما تشكوا الي بنهم فخرجه
 اولادهم فخرجه وحي اليهم فخرجه ان يطعموا نساءهم كباي السفجل فانه يحسن الولد فيفعل ذلك في الشئ الثاني
 والاربع اذ فخرجه بصور الله الولد فخرجه بهذا سبب الاسباب جلت قدرته اجري سنة بربط المسببات بالاسباب
 والادوية اسباب فخرجه كذا ان الخبز والماء دوايا كجوع والعطش وكذا السكجيني والسقي نيا دوا
 الصغرى غير ان علاج الجوع والعطش ماء وخبز ليرك كل واحد معا كذا الصغرى بالسقي وكذا خفي بذكر بعض
 الخواص في اركه بالتمجئة التي في حقة بالاول وكل ذلك يتسبب بالحق فلا يضيق البول اسديا مع النظر الى سببه
 فان نداء الشفاء منه لاني الدواي فان قيل الكلي من الاسباب الظاهر ايضا قلنا ليس كذلك فانه ليس كقتله
 وجعته وشرب مهل وكذا فان الكلي لو كان مثلهما في الظهور لما حلت الدلاء الكثرة عنه وانما موعادة لا تترك

العتق والاسلام

وكذا يعظم غرضها

مطله
 في الانتباه باجراء الادوية

مطله

در ابطال لاجم

وليس للأخر ذلك وتسمى الحائط موضع جرد واحد لو كان الثلث صغيرا لسد الوصل الحائط بينهما فاما المتصل
ببناهما اتصالا تدرج او ملازمة بمعنى به منهما نصفان اذا استويا ولو كان الاتصال احدهما تدرجا والاخر
ملازمة فزوا التدرج اولى لانه مستعمل الحائط اذا فصل اتصال التدرج اذا كان الجدار من مدر او آجران يكون الاتصال
بينه الحائط المتين مع جرد اخله في الاتصال لمن حائطه داخله في المسامع فيه ولو من حشيب فالترج يكون كاحد
احدهما في الاخرى اما لو قلب وادخل فيه لم يكن تدرجا واذ كان بعض من مدر كان لذي التدرج مع الاتصال نوع
استعمال ولا يخرج من الاتصال مع الاستعمال اولى فصارا كركب الدابة والمتعلق بالحائط ولو اتصل باحدهما فالحائط
او تدرجا وليس للأخر اتصال ولا حذو بعض لذي الاتصال فلا يسكن في التدرج فكلما الملازمة اذا استويا في الاتصال
بالارض المحلوكه واحدهما زيادة اتصال بفصل الاول ومول الاتصال بالبنا فيخرج على الآخر وكذا الوصل باحدهما
ولا يخرج من ذي الاتصال ولو لاحدهما تدرج ولا يخرج جرد فلو كان التدرج في الحائط فزوا التدرج اولى
عليه عامة المشايخ وكذا عن سق فرج الاتصال على الجرد ولو لكان فيهما يد استعمال في التدرج ومو بالساقين
على الاستعمال الجرد ومو وضعها لانه لا يرفع جرد في الآخر خلاف ما لو يرمي في التدرج ان الحائط لم يرفع جرد
الاخر اذا بينهم حائط مطلقا يصح للرفع ولا يخفى في غير الاخرى ان الملك الثالث بينهما كما يصح للرفع مع الجرد
سعة على العدم واما التدرج فهو نوع ظاهر والمكمل لثبات ثبات نوع ظاهر والصاهر يصح للرفع وهو كالحائط
الاخرى ان الملك الثالث يظهر ليد لا يصح لاحتقاق لشفع فكلما الثالث بالاتصال يصح للرفع لا لا بطلان في الجرد
اولى وقبل الجرد اولى ولو في الحائط نوع فيه عود مكمل على عود مو على حائط احدهما خاصة ولاخر عليه جرد
فابها اختلف فيه والجرد اولى من الاتصال ملازمة اذ رت الجرد مع متعلق الحائط ولا يخرج من اتصال ولو لاحدهما
عشر حشبات عليه ولا يخرج ثلث فهو سبها نصفان اذا استويا استعمال بني الحائط لاجله لانه بني للتقيد ومو
كما يحصل بالعشر يحصل بما دونها الى الثلث فاستويا بدوا اكثر من الباب ان لذي العشر زيادة استعمال الاخرى
واحد فلا يثبت التدرج بكنه معطاه الرواء وعن سق انه رجح منه وقال لكل منهما ما تحت حشبه اذا كانت
في بلع وصاحب خارج فيه فصدق ذو اليد والساع سبها لا استويا معه وعن سق انه رجح وقال الحائط كله لرب
العشر اذ يد استعماله اقوى ولا يؤثر الاخر في رفع الجرد مع ما ورد في الصحيح موطاه الرواء مع ما ورد في الاحكام عليه
حشيب واحد ولا يخرج ثلث او اكثر فهو سبها ما لا استخانا اذ وضع الواحدة ولو جرد في هذا الباب لانه
حجة ناقصة اذا حائط انما يعني للتقيد ومو لا يحصل الواحدة لانا راو بعض هذا الوجه والناقصة
لا يفي لمعنا له الكمال ثم اذا لم يكن سبها استخانا فاقبل مولد العشر ولا يؤثر الاخر في رفع الجرد وقيل لكل
منها ما تحت حشبه وعن سق انه سبها على احد عشر سبها جردا اعتبر بالاستعمال والبدء الحائط مع
على عدد ما وجه القول لكان ان يدخل بينهما ثمانية على ما تحت جذعه خمسة فهو له كما في دار واحد فما احد عشر
عشرها في ربع واحد في ربع ثمانية زاعا في الدار ولكل منهما ما في ربع كذا هنا واما ما في الحشبات فغير
احد عشر سبها وقيل سبها نصفان لا استويا لاني ان في حشبه دار فيها حائل يكون الساحة سبها
كذا هنا وجه القول الاول ان وضع الواحدة حجة ناقصة ولا يفي لمعنا له الكمال ولولا احدهما حشبات
ولاخر حشبات قبل ما كملت اذ يمكن التقيد وقيل كواحد اذ لا يمكن التقيد لهما لانا راونا راعيا حشبات
او حائط بين دارهما ولا بينه والخط والوجه والطاقت او الاتصال الذي الى احدهما قال في موسمه الف
الان ان كان محول المذكور الى جانبه في ذلك الحائط من محول الى جانبه في المكمل ايضا اذا لم يكن العمل فلا يصح حجة
وقال ابو الحسن المذكور الى جانبه اذا الطاهر شهد له لان الان في نزل وجه حداث الى نعم الى جارة وكذا

ما ذن موجع هل يقع على المالك الذي لم يوجع نصيبه منه اجاب لا يرجع ثم قال ويجعل ان يعال المتاجر بغير
وجع فيها النقص موجع على موجع وصوغا شريكه ويجعل ان يعال المتاجر على موجع بالامر والامر انما يكون
على نصيبه لا على غيره والمتاجر موجع في نصيبه شريكه فلا يرجع على احد اقول لو رتب الموجع بنفسه فلو كان له الرجوع
على شريكه لم ينعى ان يرجع المتاجر على موجع وصوغا شريكه لصحة الامور اذا لم ينعى له فله مكانة رتب بنفسه ولا ينعى
لغيره والامر انما يكون على نصيبه لا على غيره ولو لم يكن الرجوع اذا رتب بنفسه فلم ينعى على شريكه فلا يرجع
فلا ينعى لغيره بغير موجع والامر انما يكون على احد الاحتمالات الا ان يكون قولنا رجوع الموجع لو رتب بنفسه
والظاهر ان حصره في الموجع على ما تقدم ولو رتب الموجع بنفسه يتبقى منه ما قد من يحصل المطالبة وتلكها
والغنية والامر القاصي وعدمه فتدعي ان يكون رجوعه على البصيل في العلم قال من في تمام لها هدمه اخطاها
فخاب نصيبه الاخر فالحاكم لو شاع ضمن للثاني نصف حصة حاكمه ونصف حصة ما بينه وبينه ولو شاع
نظم نصف حصة حاكمه وقال له اهدم بناءا حتى تقسم الارض بيننا وكذا حاطا ودار وكل بناء من اثنين واما لو لم
يبينه الحاكم حتى عاد الهادم هل الحاضر اجاب على البناء من الفاتات وباتى شئ منه في حكم العلو والسفل
ط حاطا على هدمه احد ما حصر على البناء اذا تلف محلا فخلق بغيره في الرجوع على الاعادة في سفل وعلو هذا
النفس في كل نوع الاول ان هذا السفل لو اراد هدم سفله بغيره فخلق حتى في العلو والسفل وهو في قران وقد
ينبغي المالك عن التصرف في ملكه لو اخرج فيه حتى كرهه والبناء تصرف فيه كقبة باب او كقبة او ادخال جرح لم يكن
قبل فحينئذ عنه عطف لا يرد على الاخر لا عند ما فيها لا يضر في العلو والسفل وكذا تصرف في العلو والسفل بغيره
او وضع جرح او كلفه صوغا حاطا على ان ملك كل منهما متنازع عن ملك الاخر حتى ان لكل منهما ما في ملكه
كل منة تصرف حتى الحواروس يدان ان شريكه قد انما ان لكل منهما حصة في ملكه لا في العلو
حتى قران والذي السفل حتى دفع المطر والشمس عن السفل فملكه فخلق التصرف في حاطا ما في وقد اجتمع
وضررهما على الرءاء الا ان لا يرجع التصرف للمالك والبناء حتى لا يضره ان يتأيد ان حصة بغيره اوسع نفوت
على التالى ولو رجع المالك عن التصرف في حاطا عن التصرف في الاعادة لا يرد ان يتخلص بالآخر بنفسه
واذا لم ينعى احد الضرر من الآخر وجب العمل على بطلان التصرف وما سفعه في تصرف بغيره فخلق عطف في كل تصرف
لا يضر صاحبه وعلما بما في فيما يضره على ما يضره الا ان كان خلاف الجارين في دارين حيث لا ينعى كل منهما عن التصرف
في داره اضربا ان اولاد كل منهما متنازع في الارض ولا حتى لاحد مملو ملك الاخر بخلاف ما نحن فيه وبخلاف الدار
فانه يمنع عن التصرف في الرمن ارضي بغيره اولاد ان يدخل في دار الرمن جرحا او بغيره كقبة وقباجع
فيما يطلع التصرف وما ينعى من امانه من ارجاع على المطلق لا لا يرجع الرمن عن التصرف بسبب حتى
الاخر يتأخر حصة في التصرف اذ لو كان الرمن بغيره وفي اطلقه التصرف اطلقا حتى المرفق اصلا
والناخير اهدون من الابطال خلاف ما نحن فيه وجع لغيره لابل المانع راجع كرهه اذ ضرر الاطلاق فوق
ضرر المانع وذلك لا لا ينعى عنه عن التصرف في ملكه نفوت عنه في دفعه لا شئ من غير ملكه وفي اطلقا التصرف
فات بعد حتى الاخر في العوين والمنفعة جمعا فاذا ترجع المانع كانت العوين كرهه ولو اراد دوا السفل في
في بغيره ولا يضر بالعلو فله ذلك بلا رضاء ذي العلو ولو يضره وكذا عند رجوع اذ ليس لذي العلو حتى في بغيره السفل
فيما كج رين وعند ما ينعى الا بغيره اذ له حتى في بغيره السفل اذ قوام العلو بالسفل وقوام السفل بالعلو فله في بغيره
العلو حتى في البقرة بهذا الوجه بخلاف الجارين كذا اصل وجع وقال في سجع احلف فيه قال ص قولها نفسا
لغيره المذكور مطلقا فخرج من الاخلاف انه ملك اذ لم يضر ولو اشكل لا يملك ولو لم يضر بغيره رواية واحدة

هم منه والى انما الرمن جرحا داره لا ينعى
فانما ينعى على المالك الذي لم يوجع نصيبه منه
بغيره الارض ليس له التصرف في ملكه
الاعية انما ينعى على المالك الذي لم يوجع نصيبه منه

وعن احد الروايات قد رتب ان المتاجر انما لو اشكل لا يملك ولو لم يضر بغيره ملكا انما لو هدمه ذوا السفل
و ذوا العلو علو اخذ في السفل بغيره اذ قوت عليه حقا حتى بالملك فيضين كالوقوف عليه بلحا الرابع
لو اهدم السفل بلا هدمه لا يضر على البناء اذ لا يضر على الجرح حقا اذ حتى لذي العلو لا وجه الى الاول وسوطا
ولا الى الثاني اذ حقا فان بلا تعدن ذي السفل ولا ينعى ان يعيد كما في ملكه فيقال لذي العلو ليس لكل طريق
الى حقل سوي ان يتبني السفل بنفسه لو شئت فلو بناه فله ان ينعى في السفل حتى يودي قيمة البناء الى ذي
العلو اذ البناء ملكا لذي العلو لا لذي السفل الا ان الغاصب يتعدى البناء فلم ينعى له حصة من رتب لا رضى
منه الا بغيره بارضه و ذوا العلو حتى في البناء لا ينعى لذي السفل حصة فله المنع منه ثم اذا رتب اليه
قيمة بناءه ملكا لذي العلو لا لذي السفل الا ان الغاصب يتعدى البناء فلم ينعى له حصة من رتب لا رضى
غيره حصة بغيره انما ان يملك رتب البناء الارض ارب الارض ابناء وملك البناء اهدون اذ البناء
تابع والارض اصل فلذا يملكه بالقيمة ومدا ظاهرا لرواية وقد رتب ان ينعى رتب العلو وقد رتب
ان رتب السفل لو امتنع عن الا بغيره بغيره وعن اداء القيمة لا يضر عليه بخلاف ما لو استقر رتب باليه
وربهن بغيره المستحق على اداء الدين الى المتجر والقران اخذ البناء من رتب السفل اذ للهم ملك رتب
السفل كان بالبناء منه بالقيمة ولا يضر احد على الشراكا واما الرمن فانه حصة منه وهو متنازع وجب
له في حصة المستعير واخذ المثل للذيون اخذ العوين الواجب حكما وليس لثراء وكذا ايجاز لا يضره
الذيون حتى ظف بغيره حصة واذا كان عين حصة حكما جاز اجابا عليه اذ الجرح اداء عين الحق
الى صاحبه جاز كغصب ودية ثم فرق بين سدا وبين قتي او زرع اما فقات احدهما وانفق الاخر فكل
فيما انفق رتب العلو لم يجل بغيره فاع ان كلا منهما لا يضره الا ان يضره الا ان يضره الا ان يضره
ان المتفق في باب الحق والزرع غير مصطفي الا انفاق اذ لا يضره الا ان يضره الا ان يضره
حاضر اقله حتى ينجح على ان ينعى في نصيبه ولو غابا فباع الحق في الا بغيره لرجوع على الا بغيره
ولا ينعى بالانفاق في كل موضع له ولا يضره الا ان يضره الا ان يضره الا ان يضره
في بناء السفل حصة صاحبه او غاب اذ القاصي لا يضره ولا يضره الا ان يضره الا ان يضره
والمضطر ليس بمتنع ومدا ما وعدناه جاز الجرح على الا بغيره في قن وزرع ودية حصة له ولم يضره
ذي السفل على البناء اذ حتى كل من الشراكا قائم في الزرع والحق وكج ومدا الحق نفوت بترك
الا بغيره من جهة صاحبه فيضيه المحتنع عن النفعة خلتا حقا قائما في الجرح واما حتى ذي العلو
الارهدام فائت اذ حقه قرار العلو على السفل فلم ينعى في السفل بغيره الا بغيره حقا
حقا قائما لذي العلو فلا يضره ان يكون بالبناء ملكا له حقا قائما ولا يضره الا ان يضره
في الحكم انما من مسئلة انما رتب المستعير لو اهدم فلو عصى حصة عريضة قبل لا يضره ولا يضره
بغيره شريكه في فعل هذا القول ينبغي ان يضره السفل على البناء لما عصى الله اعلم وقرق بينه
وبين بيت مشترك الهدم فيني احدهما بلا اذن شريكه فانه لا يرجع اذ يملك حصة العريضة في البناء
في نصيبه خاصة حتى لو كانت الساحة صغيرة بحيث لو قسمت لا يملك البناء في نصيبه خاصة فلا يكون
متنع اذ لا يضره شريكه ولا يملك العريضة لعدم احتياها فلا يسيل لحياء حقه الا ان ينعى فله ان يضره
لذي العلو واما بغيره في ملكه فله لذي العلو ولا يضره ولا يضره الا ان يضره الا ان يضره
منهم لصاحبه السفل لذي العلو في ملكه اذ لم يضر ولو اشكل لا يملك ولو لم يضر بغيره رواية واحدة

هم منه والى انما الرمن جرحا داره لا ينعى
فانما ينعى على المالك الذي لم يوجع نصيبه منه
بغيره الارض ليس له التصرف في ملكه
الاعية انما ينعى على المالك الذي لم يوجع نصيبه منه

ومن في الارض من
بغيره الارض ليس له التصرف في ملكه
الاعية انما ينعى على المالك الذي لم يوجع نصيبه منه

مجلس
مجلس

افتاده لا تکفر قال اما می شنویم بنو حدای ناما می شود تا نیکوتر قبیل گفتی قال با حق سر بسپار کردم که کفر با حق
 فقال تاخذ من لدی واحد ولا تاخذ من لدی عشره قبل یدجی ان لا تکفر قال بردای و ما رستدی لا تکفر قال ای سکیب حدای
 قبل کفر و قبل لا قال المظلوم منذ اسعد بر الله فقال الظالم انما اقول بخیر بعد بر الله کفر اسمع عند الله فانه آه آخر
 و اذ دخل الکاف فی آخر الله فقد قبل کفر بلا تفصیل **و** لو علم ما قال کفر و لا لا و بعلم **ص** لو تعلم تصویر الحاق
 کفر و لو جاهلا لا بدی ما نقول او لم سعد لا تکفر و منذ ان لا اسم و ان کان مضایفا و مضایفا الیه جمعهم و کل
 اذ جعل اسم علم صار حکم حکم اسم واحد و لا جمیع عند الله علی الجاهل اذ ارید به العلم و لا قال عند الله و اذا
 ثبت ان منذ الاسم واحد مع الکاف فادانه تصغیر دخل سبی نه لا تصغر الحق اذ لمع الفارسیه لتصفیه منذ الاسم
 صبیغه سواء کتوبهم دراز ریش بدکتر تصغیر الدحل لا بصغیر الحنة و علی منذ اعدا الحاق مع الکاف و بعد العز
 و یحی قال کفر یضی و اخی حدای نوا در و مراد در و ترا چنان افرد مرا چه گناه قبل کفر اذ طی المثل بلرب و بل
 لا و مو لا شیه قال مویودی او نصرانی او مجوسی او بری من الاسلام او فاشیه و کک لو فذل کذا فهو علی غدا
 ثم لو فعله کفر لو اعتقد انه یکفر نه لانه رضا با کفر و موکوف و علی العتوی و لو اعتقد انه یمن لا تکفر به ایا حال
 لا تکفر فعله الکفان فی المصلح لای الماضی لانه غموس قال یعلم الله انه فعل کذا و مو یعلم انه لم یفعل کفر قبل لا
 قال له حدای و خاک نای تو کفر قال کزای و جان سرتوا حیل فی کذا قال لزوجه تاسر حدای دانی قال انعم
 کفر اذ الغیب و السره واحد و من ادعی الغیب لنفسه کفر قال له حدای را رسول را بر تو کواه کرد انیم و اراد به
 فهمید اختلاف فی کفر **ص** و علی مکی منذ اوجب ان تكون مسئله قولها تو سر حدای می دانی اخلافا ایضا لو
 اراد الزوج بقوله نعم تهدر یا نه تعلم ما یجری علی غیبه منه لاحصیه الاطلاع تزوجه بلا شهود و قال حدای را و
 رسول را کواه کردم او قال حدای را و خوشکان را کواه کردم اذ اعتقد ان الرسول او الملک یعلم الغیب اقول
 روی عن النبی صلی الله علیه و سلم انه یوم فتح مکة و فی خفی اخذ فخره خبر فیه کسری و قیصر کا خبر و انما له علیه کثیر
 لا شکر و عن عمر رضی الله عنه امر با ساره ابله مشهور و کذا عن السلف فی کتاب التفتات من بور و مکن التوفیق
 فان المنفی میو العلم لا الاستقلال لا العلم بالاعلام اذ المنفی میو المجزوم نه لا المظنون و یؤید قوله تعالی انجل
 من یفسد فیها لانه لا نه غیب خبر به الملائکه طنائهم و باعلام الحق یتسبی لکفر لو ادعاه مستقلا لا و اخر به باعلام
 فی نوم و یوظفه بنوع من الکشف اذ لما فاة یلمنه و من الاثم لما من التوفیق و الله اعلم قال فرشته دست
 راست را کواه کردم و فرشته دست چپ را کواه کردم لا تکفر لانهما یعلمان و کک و لا یغیبان عنه **ص** قال حواریار
 کدان خواهد شد اختلاف فی کفر و حد الکفر انه لو ادعی الغیب صاحت الهاتمه فقال لعوت المویض کفر عند عیضهم
 خرج الی السفر فصاح الحق فخرج عن سفح کفر عند **ص** ایضا قال المجوسی دست چپ بر نه فانت و بعد
 ما قال کفر قال فلان کفر خوشی کواهد مردن محشی علیه الکفر قال من یوم و نا یوم بدرام کفر سئل العسلی عن فقه
 علیه السلام من اتی کا هنا و صدقه فیما یقول کفر عا انزل علی محمد صلی الله علیه و سلم و قبل که من یقول انما اعلم المروق
 هل بدخل تحت هذا الخبر قال نعم قبل که لو قال منذ انما خبر عن اخبار راجح آیای قال و ان قال سزا کا من و من
 صدقه کفر اذ اخبار یقع عن الغیب لا یعلمه الا الله لا بدی الی قوله کذا فلما خیر تبین الحق ان لو کانوا یعلمون الغیب
 ما لقوا العذاب الملهی فعمل ان الغیب لا یعلمه جن و لا انس و من لم یقر بجمیع الانبیاء اوعاب بقیة بشی اول برین
 من سائر المرسلین کفر سئل قتال عن انک نبی ذی الکفل قال کل من یجمع الائمة علی نبوته لا یضر لو تجد نبوته و قال (جوزی)
 کل من اراد بقلبه بعض نبی کفر قال لو کان فلان نبیا او من نه کفر **ص** قال الدیلمانی بغا بر بودی من با و کفر و یدجی فلواراد
 به لو کان فلان رسول الله او من نه کفر کقول له لو امرنی الله با عمل **ص** وقع بینه و بین صهی خلاف و قال لو نشر رسول الله

لم يتم بائع لا يكفر قال لو كان ما قاله الا نبيا وصداقا وصحا يجوزنا كفر قال انا رسول الله او من يبعنا مرم ير بدله
في يوم كفو لو انه حين قال هذا الكلمة طلب غير منه معجزة قيل كفى الطالب وقال المتأخرون لو كان غرض الظاهر
تجيز لا يكفر قال لشعر النبي شعير قيل كفر قيل لا الا ان قاله على وجه الايهة قال لا اري مان النبي كان انسيا او
كفر قال محمد بن وثن يوح او حامد سفا مرهساك يوح او كان طويل القف قيل كفر مطلقا قيل كفى لوعا وجه الايهة قال
للبيه ذلك الرجل قال كذا وكذا قيل كفر وقيل لا ما روى عنه لما بعث جماعة من الصحابة لقتل كعب بن الاشرف استأذنا
منه ان يقولوا شيئا ودعوه وتعمد عليهم فاذا نهم منه فقال لكعب ان خروا سجدا للرجل كان من البلاء علينا ولو
كفر لما قاله شتم رجلا اسمه محمد او احدا او كنيته ابو العاسم وقال ما ان الناعلة ومركه خدراي و برن اسم ما ما كنيته
بنيت است قيل لا يكفر اذ الومع لا سبق عند ذلك من المقاله الى النبي ومحل كلام الملمع احسنه واجمله وقيل يكفر
لو ذكره للنبي **صل** كره على شتم النبي عليه السلام فهو على ثلثة اوجه احدها ان لا يخطو به باله شتم محمد اكلما طوبوا منه وهو
غير راض به فلا يكفر كما كره على التكلم بكفر محكمه وقلبه مطمئن بالايمان وثانها ان يخطو به نصراني اسمه محمد فارة
بشتمه فلا يكفر منه ايضا اذ لم يشتم محمد او ثلثها ان يخطو به نصراني اسمه محمد وشتم محمد الا النصراني كفر قضاء وانه
اذ شتم محمد اطوعا اذ امكنه دفع الاكراه شتم محمد لغير خطره به له وكان طابعيا شتمه كلف قال جن النبي كفر قال
اغني عليه لا يكفر بسئل عن من قال لو كان ما قاله الا نبيا وصداقا وصحا يجوزنا كفر قال انا رسول الله او من يبعنا مرم ير بدله
ان يشتم رسول الله قال لو لم ياكل الحطيم آدم لما وحقنا في منه البلاء وحلف في كفره روى جريش عن النبي عليه السلام
فروه **لوع** كفو ومن المتأخرون من قال كفى لوعتنا ورا وكذا لو قال لطيف الاشفاق سمعنا كنه اكره قيل كفى الى النبي
محبة كذا اعتلا القيع فقال رجل انا لا اجته كفو كذا عن س نضا وبعض المتأخرون قالوا كفو لوقا له على وجه الايهة
ولا لا سمع قوله عليه السلام بن مبري وقري روضه من راض الاجته فقال اسامع منبري بينم وحضه جزبي
ديكره قيل يكفر قال لا امرانه في اسم نيت وكذا نيت فقال لو شهد الانسا والملائكة عبدك كدرا اسم بس لا تصدقتم
فقات نعم لا اصدقهم تكفر **كرا** منه وقيل قال له ان آدم شبع الكرا بس فقال لاخر بسى بامم جولاه كج كرا يا شيم
كرا اذا استخف بنى الله قال له كلما كان باكمل النبي ملكي اصاحه الثالث فقال لاخر بنى اديت كرا قال له
البنى الشاب البس فان سته النبي فقال لاخر لو كان من هذا سنة النبي بسى مخان دست برده اندا ذبلسون
البس من قبل كرا اذا استخف سنة النبي قال له اخلق راسك وقلم اظافيرك فان سته النبي عليه السلام فقال لا اخل
وتوسنه كفى قاله وجه الانكار والرد وكذا سيد النبيين خصوصا في سنة مع وفه وثبوها بنوا تسوكل ونحو
وعن ابن مغايل لو ان اهل بلاد اجموعا ترك السواك قالنا مم كفى قال الكفا ركذا **شيع** قال ضد قال له سوشا ركب
فانه سنة فقال لا اخل لو امكن اصلا كرا **شيع** قال چه نعى است دهقا نركه نا نكورندو دستمانه شونندو لوقا له
مهاونا باله كفى چه كرا آند سبيلت پشت كرا اذا استخف باله سنة قال له سبيلت پشت كره وكذا روى زر كلن افكن
او قال ابن جهم رسم است سبيلت پشت كرون و دستا بر بيزر كلو بر آردن لوقا له على وجه الطحنه باله كفر
قال لو امرني الله بكرا لم اخل او قال لو صارت العلم الى سنة الحمة ماصليت كفى قال لو اعطاني الله الحنة لا اريد
دونك ولا ادخلها وونك او قال لو امرت ان ادخل الحنة مع فلان لا ادخلها او قال لو اعطاني الله الحنة لا اجلك
او اجل من هذا العمل لا اريد او قال لا اريد الحنة وايد روتة الله وهذا كله كفى قال له روي اياك كوديه مكل الموت
فهدا حطه عظيم واحلف في كفره وكذا لو قال چون روى فلان يعني بندي بندي مكل الموت است او قال روى فلان
دشمن مي دارم چون روى مكل الموت كفر عند الاكره قال له من فرشته يوم 2 موضع كرا اعتل على اكره اقبل كفو وكذا
لو قال مطلقا انا ذلك خلاف ما لو قال مطلقا انا نبي لو انكر انه من القرآن او سجي بانه منه كفى **فت** زعم المحدثين ليست

فكانها ان دلت على ان مال فلان يرهنت على كبريتا بوجه وصليهما لم يكن تناقضا اذ قلنا ان يقول ان لم يعلم بالعقوبة حين
صالحه **فمن** ادعى عقبا ثم ادعى حرمه للاصل فيسمع له الا انه لا يقبل التعقب اذ ادعى ان كذا عبدك وحررتي فبرهن المدعي على
انك ادعيت قبل هذا اني كنت ملكك ابيك وحررتي ليوكل لم يكن تناقضا اذ ادعى الورثة على غلام انك كنت ملكك بيننا الى يوم موت
فبرهن القن اني كنت ملك فلان لفر وحررتي لا تقبل بينة وينصب خصما عن الغايب في اثبات الملك له اذ حله شرط عقبة
فصل خصما عنه في اثبات الملك ولا عناق فاذا قضى ثم رجع لفر انك قن لا يعمل اذ ذلك القضاء قضاء على التناكح
اذ فيه ضرورتها اطلاقا لثبوتها والقضاء وموت في حق الناس فيمنع هذا المدعي خصما عنه الناس كافة وكان كلامه حروا
فبرهن عليه ثم ادعى حرمه للاصل ولم يرد له اسم اتم ولا اسم اتم الام يجوز ان يكون حرا للاصل ولو كان للاصل رصقا بالقبول
جاريته وكذا لو قال ان امرأه لرجل تزوجني فاني حررتي من زوجها فولدت ثم طهرتها اتم الغيبة لا تقبل في حق والولادة بعد
لا يرجع اذ الرجوع بعد المراجعة ولم توجد قبل كون الولد حرا من زوجة قن بل بحرمه وصحته وضرورية ان يكون
للحر ولد وموت لا جنى وزوج الاب اتم من ولد له رضاعا فلا تولد له الا اتم ولد له من لونه ولد له من لونه لا يقبل
البينة على علق القن بلا دعوى عند خلافها ولا على علق الامة والطلاق حسب بلا دعوى ولا خلاف على علق القن حسب
بلا دعوى وهل خلاف على علق الامة والطلاق حسب بلا دعوى اتم رجماني اني خلف كذا **اشق** قال في منع الخلاف فيما مل عند
العقوبة **فمن** شهدا في قاعة على علق القن بلا دعواه خلافا في اتم انهما دة على حرمه للاصل في القن يقبل بلا دعواه لو كانت
اتم حية لانها شهدا في قاعة على علق القن بلا دعوى ولو كانت الامة ميتة لا يعمل اذ لا ضرورة الحية
بحرم الفرج وقيل ينبغي ان يعمل انهما دة على حرمه للاصل بلا دعوى من غير هذا الفصل شهدا ان المقت اوصى بغير ميراث القن
ومولاه رجع لعل بلا دعواه لانه شهدا في قاعة على علق القن بلا دعوى في حق الموصى فبرهن المدعي على علق القن بلا دعواه ولو كانت
حريم ولو اسحوا فالتا صبي حررا في حق لغيره وبرهن على علق القن بلا دعوى في حق الموصى فبرهن المدعي على علق القن بلا دعواه ولو كانت
قن انما شهدا في قاعة على علق القن بلا دعوى في حق الموصى فبرهن المدعي على علق القن بلا دعواه ولو كانت
العا وكلف وان على احد الطرفين لا يحلنا الوكيل نصير حرمنا لنفسه او لا نصير باحدا من هاتين فكم يوافق الدعوى
قال المدعيون قضيت حرمه وشهدا ان وكيل المولى حق العمل اذ ليس له حقوق اذ ادعى ان الدار ملكي فقال ذواليد من غير
وشهدا ان شري من وكيله لا يعمل وكذا لو شهدا ان شري من فلان لفر وحررتي ليوكل لم يكن تناقضا اذ ادعى الورثة على غلام انك كنت ملكك بيننا الى يوم موت
فبرهن القن اني كنت ملك فلان لفر وحررتي لا تقبل بينة وينصب خصما عن الغايب في اثبات الملك له اذ حله شرط عقبة
فصل خصما عنه في اثبات الملك ولا عناق فاذا قضى ثم رجع لفر انك قن لا يعمل اذ ذلك القضاء قضاء على التناكح
اذ فيه ضرورتها اطلاقا لثبوتها والقضاء وموت في حق الناس فيمنع هذا المدعي خصما عنه الناس كافة وكان كلامه حروا
فبرهن عليه ثم ادعى حرمه للاصل ولم يرد له اسم اتم ولا اسم اتم الام يجوز ان يكون حرا للاصل ولو كان للاصل رصقا بالقبول
جاريته وكذا لو قال ان امرأه لرجل تزوجني فاني حررتي من زوجها فولدت ثم طهرتها اتم الغيبة لا تقبل في حق والولادة بعد
لا يرجع اذ الرجوع بعد المراجعة ولم توجد قبل كون الولد حرا من زوجة قن بل بحرمه وصحته وضرورية ان يكون
للحر ولد وموت لا جنى وزوج الاب اتم من ولد له رضاعا فلا تولد له الا اتم ولد له من لونه ولد له من لونه لا يقبل
البينة على علق القن بلا دعوى عند خلافها ولا على علق الامة والطلاق حسب بلا دعوى ولا خلاف على علق القن حسب
بلا دعوى وهل خلاف على علق الامة والطلاق حسب بلا دعوى اتم رجماني اني خلف كذا **اشق** قال في منع الخلاف فيما مل عند
العقوبة **فمن** شهدا في قاعة على علق القن بلا دعواه خلافا في اتم انهما دة على حرمه للاصل في القن يقبل بلا دعواه لو كانت
اتم حية لانها شهدا في قاعة على علق القن بلا دعوى ولو كانت الامة ميتة لا يعمل اذ لا ضرورة الحية
بحرم الفرج وقيل ينبغي ان يعمل انهما دة على حرمه للاصل بلا دعوى من غير هذا الفصل شهدا ان المقت اوصى بغير ميراث القن
ومولاه رجع لعل بلا دعواه لانه شهدا في قاعة على علق القن بلا دعوى في حق الموصى فبرهن المدعي على علق القن بلا دعواه ولو كانت
حريم ولو اسحوا فالتا صبي حررا في حق لغيره وبرهن على علق القن بلا دعوى في حق الموصى فبرهن المدعي على علق القن بلا دعواه ولو كانت

ان يزوجه امرأة قال تعقبت ذلك النكاح لم يتحقق ولو لم ينعقد حولا ولكنه زوج اياها بعد ذلك اسعفن النكاح الاول
شري كبريتا وحررتي ليوكل لم يكن تناقضا اذ ادعى الورثة على غلام انك كنت ملكك بيننا الى يوم موت
فبرهن القن اني كنت ملك فلان لفر وحررتي لا تقبل بينة وينصب خصما عن الغايب في اثبات الملك له اذ حله شرط عقبة
فصل خصما عنه في اثبات الملك ولا عناق فاذا قضى ثم رجع لفر انك قن لا يعمل اذ ذلك القضاء قضاء على التناكح
اذ فيه ضرورتها اطلاقا لثبوتها والقضاء وموت في حق الناس فيمنع هذا المدعي خصما عنه الناس كافة وكان كلامه حروا
فبرهن عليه ثم ادعى حرمه للاصل ولم يرد له اسم اتم ولا اسم اتم الام يجوز ان يكون حرا للاصل ولو كان للاصل رصقا بالقبول
جاريته وكذا لو قال ان امرأه لرجل تزوجني فاني حررتي من زوجها فولدت ثم طهرتها اتم الغيبة لا تقبل في حق والولادة بعد
لا يرجع اذ الرجوع بعد المراجعة ولم توجد قبل كون الولد حرا من زوجة قن بل بحرمه وصحته وضرورية ان يكون
للحر ولد وموت لا جنى وزوج الاب اتم من ولد له رضاعا فلا تولد له الا اتم ولد له من لونه ولد له من لونه لا يقبل
البينة على علق القن بلا دعوى عند خلافها ولا على علق الامة والطلاق حسب بلا دعوى ولا خلاف على علق القن حسب
بلا دعوى وهل خلاف على علق الامة والطلاق حسب بلا دعوى اتم رجماني اني خلف كذا **اشق** قال في منع الخلاف فيما مل عند
العقوبة **فمن** شهدا في قاعة على علق القن بلا دعواه خلافا في اتم انهما دة على حرمه للاصل في القن يقبل بلا دعواه لو كانت
اتم حية لانها شهدا في قاعة على علق القن بلا دعوى ولو كانت الامة ميتة لا يعمل اذ لا ضرورة الحية
بحرم الفرج وقيل ينبغي ان يعمل انهما دة على حرمه للاصل بلا دعوى من غير هذا الفصل شهدا ان المقت اوصى بغير ميراث القن
ومولاه رجع لعل بلا دعواه لانه شهدا في قاعة على علق القن بلا دعوى في حق الموصى فبرهن المدعي على علق القن بلا دعواه ولو كانت
حريم ولو اسحوا فالتا صبي حررا في حق لغيره وبرهن على علق القن بلا دعوى في حق الموصى فبرهن المدعي على علق القن بلا دعواه ولو كانت

مطلوب
دلائله

المحضر لانه لم يبين فيه التركة وكوران يكون فيها دين فلا يجوز الا باستثناء الدين عن الصلح ولولم يكن في التركة دين لم يكون
فيها من حسن بدل الصلح فقد نصيبها منه قدر بدل الصلح او ازاد فلا يجوز الصلح للربوا وان لم يكن في التركة حسن بدل الجور
لا يكون فيها خلا في حسن البدل من العقد فيشترط معنى البدل في المجلس وقال **رحم** يجوز هذا الصلح لانه يجوز ان لا يكون في التركة
دين ولا حسن بدل الصلح وان كان يجوز ان يكون نصيبها منه اقل من بدل الصلح وكوران لا يكون فيها شيء من نقد فمما ذكر
كله ومنه والاولى ان لا يمكن ابطال الصلح **رحم** ودعوى التجهيل للودعة على وارث المودع ان والدمر اصفى من كذا بضاعة
دينية ودكره فمئة ومات قبل رده الى مجهلا وصار في دينه في تركة ومهدوا بذلك فرد المحضر حله ان المودع وشهوده
لم يبينوا اقمه البضاعة يوم التجهيل لما يبينوا فمئة يوم الدفع والواحدة مثله بان العدة يوم التجهيل للتمسك بالصالح
في مثله التجهيل فراغ العدة يومه ودكرتم **صل** اودع عينا عند رجل وتجدد المودع وهلك فيه من المودع على الايداع
وعلى فمئة يوم الحضر ولو قالوا لا تعلم فمئة يوم المجدد ولكن تعلم فمئة يوم الايداع وعلى كذا بعضي عليه فمئة يوم فمئة بحكم
الايداع وان قالوا لا تعلم فمئة اصلا لا يوم الايداع ولا يوم المجدد وانما بعضي عليه ما يعرف من فمئة يوم تجرده على العصب
فانه اذا هلك ولم يعلم قيمته يوم عصمة فانه بعضي عليه ما يعرف من فمئة يوم عصمة بحكم ما من سنة المسئلة على التناقض
مسئلة التجهيل اذا اشهدوا فمئة يوم الايضاع لا التجهيل بعضي فمئة يوم الايضاع وسواء يصح اقول فيما قالوا لا يعرف
قيمتها اصلا لولا ان يوم التجهيل مكان يوم الايضاع لكان على حاسب ما شره وكان من هو من الكاتب **سجل** لم يكتب فيه وحكمه
في مجلس قضائي يكون كذا بل كتب فيه وحكمته في وجه المتخاصمين فرد السجل بحله ان المصير شرط لنا داخلكم ظاهر
الدواة قالوا ليس كتب في اول السجل حضر مجلس قضائي في كون كذا قبل هذا حكاية اول الدعوى وكوران لا يكون الدعوى
في الكلوثة والحكم خارج الكلوثة ولا بد من ذلك الكلوثة عند ذكر الحكم لقطع هذا الاحتمال ولكن هذا الطعن فاسد اذا لمصر
على رواة النوار **رس** شرط لبقاء الحكم فاذا قضى القاضي الشيء خارج المصير كان حكمه في وصل فخره فمئة فمئة حكمه
صحة سحله وفاقا **سجل** كتب قاض في آخر طلاق كتب هذا السجل عني وصحونه حكمي فطعنوا فيه وقالوا قوله مضمون
حكمي كتب وخطا الا ان مضمونه انشاء التمسك وحكاية دعوى المدعى وانما رخصه وشهادته فهو وخطا وكل ذلك
ليس حكم القاضي وانما حكمه بعض مضمون السجل فسلبي ان يكتب وفي مضمونه حكمي او يكتب والحكم المذكور
فيه حكمي او القضاء المذكور فيه قضاء فمئة فمئة لا تحت غندي اقول ينبغي ان يصح ولا خطأ مثله فانه ذكر الخط
واواده اخرى فيصير محاربا فلا كذب ولا خطأ وسمل معارف في السجلات **رحم** دعوى الدنانير الملكية
انها اشترى شركه عنان وراس حالي كذا اعد لنا على ان سعا وثمنها بحله وعلى الاولاد واحضرا
راس المال وخطاه وحلها في يد هذا الذي احضر معه وان هذا الذي احضره معه شرى منه العولاس كذا
من الكوراس كذا من الدنانير الملكية صحب ادا حصته من سنة الدنانير فرد المحضر بحله ان الدعوى وقعت
في الدنانير الملكية فهي **تخليق** قد عوانا والبينة عليها حال عييتها لا يسمى وهذا السجل هو ان عندنا ولا يجوز رد
المحضر هذا لان احضرا الدعوى اعان شرط للاثان الله وفي الدنانير وكوفا لا يمكن الاثان لان بعضها
شبه بعضها بحيث لا يمكن التفتيم لا يصح هذا العقد شره عند حسن في المشهورين قولها اذ العدالي التي في
زماننا عند المدعى العلوي وانها لا يصح راس حال التركة في المشهورين قولها ثم ان كان الدافع قال شره
يوم دفع العدالي الله اشترىها من عداء جى فاذا اشترى بها اشترى كذا راس وباع كذا راس بدنانير ملكية
وشري بالملكية بعدد وباع هذا من عداء اخرى جميع البينات نافذة والمشتري في كل مرة من شركه سدا لغير
منه في الصفقات ان لم يسل على الدافع بحكم التركة لان التركة لم يصح ليدت بحكم الوكالة والامس لذكر كذا الدافع
قال ان شركه اشترى ما ولم يعل من عداء اخرى فاذا اشترى بها كذا راس وما عا بالملكية انتهت الوكالة وكذا في التركة

[illegible]

حتى يصير الميراث مذكورا انا بعدد او كذا واما بدون ذلك فلا يتم جواز الميراث قال الامام الشافعي كسبت العوى مجز
الميراث وبالغت في شرائط صحته غير اني تركت الهاء عند قوله وتلك ميراثا لك وتلك ميراثا فقلت عطا وان حجة بعته
وقال في الحق لله الهاء واجعله وتلك حتى اذني بعته قال ابو القاسم مذهبنا بقا فلو بالغ فيها كان اولي وان ترك جسر
التعريف كفي وعندي هذا الخلل ليس بشي وقوله ورثته من ابيه كما قالنا في الميراث كقولنا ميراثه من فلان ومعنى الميراث
فصحت الشهادة على السب وقال لم لو ادعى دارا انه ورثته من ابيه وميراثا كان له يوم موته بعيل وان لم يشهد انه تركه
ميراثا لاننا وان لم يشهد ابيه بصرى فقد شهد له دلالته لان ما كان لانه عند موته يصير ميراثا لورثته وكذا لو شهد له كان في يد
ابيه يوم موته قبل اقول الخلل المذكور في الحضر مذكور لا تشييعه لا الجح والتمسك بالهاء وما ذكره من الخلل الموقوف لعول
هذا الخلل ليس بشي وقوله ورثته اياه ليس بشي من ميراث الوجهين **مخبر** عن عمن عاينهم الذين وقروا عوى رجل على آخر ارضا
انه ملكه وان مورث هذا المرعا عليه فلا نا احدث به عليه بلا حتى وقال المرعا عليه في دفعه ان مورثا شري هذا من مورث
هذا المرعي معا باننا فورثناه فعاد المرعي في دفع الدفع ان مورث المرعا عليه اقرنا في دفعه الذي حوى بيننا بيع وفادته هين
عليه هل بيع دفع الدفع قال الشافعي اجاب بعض الاعية بعته وانا اجبت لفساده لانه ادعى ولا ان كان في دفع بلا حتى
فاذا اقر سب الوفا قد اقرنا في دفعه وقيل يجب ان يبيع على قول من يقول بان دفع الوفا من ادعى هذا الدفع او لا يبيع
عليه بعض ما ذكره اندا وموكونه في دفع بلا حتى وميراثا لانه ما كان للوفا حكم الرمن في المبيع على حكم المرعي فاذا اقر
بالوفا قد ادعى انه ملكه كما ادعى اول مرة وقران المرعا عليه حتى فهذا معنى قولنا انه اقر له بعض ما ذكره فاما على قول
عامة المشايخ فان لم يكن الوفا مشروطا ببيع بيع السبع فلا يسمع هذا الدعوى وان كان مشروطا فيه فهو فاسد فان
ادعى فيه العقد صح دعواه الدفع ولا فلا **مخبر** ادعى انك سرق كذا ارماله وقال خصم ان حلف الى سرقته فانا اعطيك مثله
مخلف المدعي واعطاه خصم نصف مثله واعطاه نصفه الباقي خطا ثم اراد المرعا عليه استرداد ما دفعه اليه كيف الحكم
قال الشافعي ان اعطاه نصفه والنتم نصفه صحا عن دعوى المدعي واقرانه سرقه فعليه اعطاء الباقي لاسترداد
ما دفعه وان اعطى نصفه واعطى نصفه ثانيا على عن المدعي ووافا بخالف فلا يلزم شي فله استرداد ما اعطاه وقيل له
الاسترداد في الوجهين اذ المدعي لا يبيح يمينه ثانيا على المدعي عليه نص ثم اذا تصالحا على ان خلف المدعي والمرعا عليه فانه
لما المرعا فاصبح باطل اقول احد الوجهين انه اقرانه سرقه خطا مدعي ان يبيع الصبي ثانيا على ان المرعا عاين باقرا فلا
وجر قوله له الاسترداد في الوجهين **مخبر** عن عمن عاينهم الذين وقروا عوى رجل على آخر ارضا
منه على بدل معلوم ولم يذكر قدر البدل ولا قبضته هل يدفع قال لا واما لو ذكر البعض فهو دفع وان لم يبين قدر البدل لان
ذلك بيان قدر البدل فيما لا يحتاج الى القبض لا يضر واعلم ان مذهب المسئلة على وجهين ان صاحب عن الكرمين لا غير وشهد البعض
مع الصبي وان صاحب عن الكرم والخلاص التي اتلفها بدل من حلا في حسن ما وجب نال في الخلط وتفرقا بلا حتى لا يصح
الصبي في حق العلم علم البدل ولا في دفعه حتى الخلط **مخبر** عن المدعي وصورة ادعى ارضا من تركه حيث عاين وارثه فوقع بالكر
بمطل انك قلت في مرق نوازير مراث يا فتية او يقول قلت في مرق از نذر مال سيار كرفته من كنفه كرام ما كرفته ام
كرام مال مراث يا فتية توكتفي فلان زمين فهذا اقرار بانه ملكي هل يدفع اجاب الشافعي يدفع في قوله يا فتية لا في قوله
كرفته لانه ليس باقرار بالملك وموافق الظاهر **مخبر** عن المدعي قال ميراثي من ابي واقرت انه ملكي وبعده شراؤه من ابي
فعليه تسليمه اليه وكان فيه اجوبة جماعة بصحة دافعي الشافعي بفساده وقال فيه وجوه خلت بها ان المدعي لم يدع المال لنفسه
ولو ادعاه لنفسه وادعى انه اقرت له لا يسمع دعواه ايضا لانه سب ملكه الى ما لا يبيع سببا للملك مولا اقرار حتى لو
زبه الى ما لا يبيع سببا للملك ان قال ميراثي من ابي شريته من ابي قبل ان يشترى ميراثا من ابي دعوى الملك لا يسمع لوعلمه
باقراره بان قال ميراثي لاهل اقرت بذلك وقيل يسمع اما لو لم يعلم به بان قال ميراثي لاهل اقرت بذلك كما لو كان ميراثا لاهل

وفاقا مرق في فصل الدعوى **مخبر** الشفعة كان فيه ثمان انواع الطلب الثلثة فروبانه لم يكن في الدعوى والشفعة ان
الشفيع طلب الاشهاد على فروبانه من الاشهاد وان لا يشهد على هذا المحرور والمحرو دافرت المسمى والباع واليد
من بيان ذلك اذ ان شرط مولا الاشهاد على ما موارف المسمى والمحرو دافرت المسمى والباع واليد
بتمكنه من الاشهاد وعند حفرة احد الاشهاد الثلثة المذكورة والطلب من المسمى يبيع فيمن الدار اولاد الطلب من الباع
يبيع اذ كان الدار سدا وان لم يكن سدا لا يبيع وقيل يبيع استحقاقا لا قبضا ولو فقد الدار من ماله الاشهاد وترك
الاقرب ان كان الكل في مصر واحدا لم يطلب شفعه اذ المصير مع ثمان اطرافه مكان واحد كما ان لو احتاز على الاقرب وترك
الطلب لم يطلب شفعته وان كانوا في مصر او في امصار او كان احد منهم في الثلثة مع الشفع في مصر واحد فتركه وفيه
الي مصر آخر طلب شفعته وان كان في النصف في مصر على حد والمصري والباع والدار كل واحد في مصر على حد فترك الاقرب
وذهب الى الاقرب قبل بطل شفعته وقيل لا فخط ميراثا لو كان للاقرب طريقان فترك اقربهما وذهب في ادمي يكون على خط
من ثم اذ احضر مصر فبيع الاقرب بشرط ليعطى الطلب ان يكون الطلب حصص ذلك الشئ والدار والباع والمصري في مصر سواء لم يورث
وقيل بشرط فيهما لا في الدار بل اذ اطلب واشهد من غير تايخ في اتي مكان اشهد مصر في الدار يبيع وفي ميراثا لو كان الدار
في مصر الشفع لا بشرط الطلب حصص الدار ولو كان الباع او المصير في مصر الشفع بشرط فخره في مصر وفي ميراثا لو كان الدار
بالنصف الاصفافا حصصا في القضا وبها رزقوا واحضر معه كرا فادعى زيدا ان يكره ميراثا باني انا فام في ميراثا من احد ثم
باعها احمد عن عمن عاينهم الذين وقروا عوى رجل على آخر ارضا
لكون سرقته وبكره كذا ملكه بما وراة النهر بيشته عاد له قامت به عند حكم له عليه وفيه المسمى ثم حكم القاضي سدا ببيع
الحكم باني رامن جهة القاضي احمد المتولى لعل العضاة يكون بخارا ونواحيها لهذا المسمى عليه ومو على بالرجوع بشفعة على باهر
احد ورجع به حكم القاضي سدا ميراثا احمد ميراثا رجوع بشفعة على واخذت في حق الرجوع على بكر ميراثا بالثمن فابكره وقال
مرا باني هم دافعي ليست قبره من كسبه دعواه فيلزم مذهب الدعوى خلاص من وجوه احدا ان المدعي لم يدل وكان القاضي على
ما دوننا بالاستحلاف لا نلوم لو لم يؤذن له لم يحس استحلافه ولا يصير عمن قاضيا والباقي انه لم يذكرنا في ميراثا العضاة عمن لفظ
ان القاضي عليها هل كان قاضيا وقت تولد العضاة عمن لفظ انه لم يصر قاضيا بتعليق والثالث انه لم يذكر هل كان قاضيا
سرقته ولا في نفس صرحا وانما ذكر بكره كذا ملكه بما وراة النهر وغيره نصف ما وراة النهر كذا ملكه هذا لا يصح نصف
مذكور ولا انه ذكر ان القاضي عمن حكم بيشته عاد له ولم يذكر ان كذا بيشته قامت كسبه المولى عليه وبالم يكن البية والحكم
كسبه الخصم لم يحس الحكم ولا انه ذكر ان القاضي عمن حكم بيشته عاد له قامت به عند حكم له عليه وفيه المسمى ثم حكم القاضي سدا ببيع
انها كذا المسمى او قامت على كذا المسمى والحكم بشفعة ثم قال حكم القاضي سدا ميراثا رجوع بشفعة على بكر ميراثا بالثمن فابكره وقال
كان ثانيا عند القاضي سدا ميراثا القاضي سدا ميراثا بشفعة وكذا المسمى وفيه خلاص اذ الحكم بشفعة على بكر ميراثا بالثمن فابكره وقال
وحكم بشفعة ثم المسمى بشفعة على الباع حكم القاضي بشفعة او لم يحكم ولم يذكر ايضا ان القاضي اقر ميراثا ما دوننا بالرجوع
والا بدعي في حق عاينهم الذين وقروا عوى رجل على آخر ارضا
يا باد لكن رايي على ما يدعي دعوى كذا ملكه يدعي واجبت حكمه ان سيم امرور اذ يدعي است على دهره واما دعوى باني
حرسه باني وحكي عن الامام الشافعي حين قلدنا وسمى ميراثا لا يعل سبيل من كان قاضيا قبله فقبله فيه فان كتب ومو
اليوم قاضي العضاة بشفعة قلدنا وما وراة النهر وقاضي سرقته كذا ملكه بما وراة النهر وكذا ملكه هذا لا يصح نصف
كيف يكون قاضيا وبعض مشايخ ذلك الزمان احرارا عن ميراثا من قاضي سرقته كذا ملكه بما وراة النهر وكذا ملكه هذا لا يصح نصف
احكام الشرع في زمان حال قاضي ما وراة النهر **مخبر** عن عمن عاينهم الذين وقروا عوى رجل على آخر ارضا
سرقته يقولون بانه فاسد لانه يومهم الاقرار اذ احرروا يكون للفقير لا للشايع والجميع عمن عاينهم الذين وقروا عوى رجل على آخر ارضا

[illegible][illegible]

[illegible]

Süleyman AMCA ZADE
Nispetiye HÜSEYİN PAŞA
Yenişehir
Eskişehir 175

